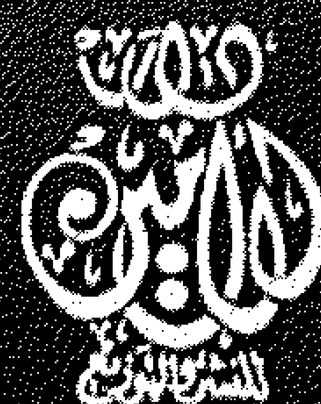
أفارقة وعرب
فى مهب الريح

حلمى شعراوى



أفـارقة وعـرب

فى مهـب الريــح

حلمي شعراوي



اســـــم الكتاب: **أفارقة وعرب فى مهب الريح**

تـــــأليــــف: **حلمى شعراوى**

إعــــداد فنى: **ناهد عفيفى**

مركز البحوث العربية والأفريقية ـ ١٠/٨ ش متحف المنيل- منيل الروضة

القاهرة - ت/ف: ٣٦٢٠٥١١

البريد الإلكترونى: **arc@ie-eg.com-**

الموقع على الإنترنت: **Website: aarcegypt.org**

جرافيك للغلاف: إسلام حنفى

مراجعة لغوية: **علاء فاروق**

الطبعة الأولى: **٢٠٠٤**

الناشـــــر: **دار الأمين**

رقم الإيداع : 20867 / 2004

الترقيم الدولى : I.S.B.N : 977-279-426-8

المحتويات

تصـــديـــر

هـــذا الكـــتاب "**أفارقـــة وعرب.. فى مهب الريح**"يعتبر متابعة من الكاتب للإصدار السـابق خلال عام ٢٠٠١ تحت عنون له دلالته وهو "**أفريقيا.. فى نهاية قرن**" وقصدت بــه الــتعريف بــالواقع الأفــريقى فــى نهاية القرن العشرين فى ضوء أحداث سنواته الأخيرة.

أمـــا هذا الكتاب، فيتابع بعض الأحداث الأفريقية فى مطلع القرن الواحد والعشرين، وفى الأعوام الثلاثة الأخيرة تحديداً.

وقــد حاولـــت هنا أن أؤكد فكرة لى عن ضرورة توجه المواطن العربى إلى "عالم الجــنوب" بأكــبر جدية ممكنة، علّنا نبني معه قوتنا فى مواجهة ظروف عالمية تمضى رياحهـــا فى معظمها ضد شعوبنا، وفى حدود التخصيص، اتجهت لكشف البعد الأفريقى للعالم العربى ليتابع القارىء فى ضوئه كافة أبعاد الحضور العربى فى العالم.

إن جـــزءًا كبـــيراً مـــن العـــالم العربى، سكاناً ومساحة، يعيش على أرض القارة الأفريقـــية، ومـــن ثـــم رأيـــت أن الحدث العربى هو حدث أفريقى بالضرورة، والعكس صحيح أيضاً، وظروف العولمة نفسها تطرح ذلك علينا بشدة.

لذلـــك فـــإن التقسيمات التى تحملها فصول هذه المقالات إنما تريد أن تقود القارىء إلـــى أوســـع معـــرفة بـــالواقع الأفريقى العربى، ولتوحي أن العناوين التى تحملها هذه الفصول إنما تشير إلى التفاعل لا التمييز بين واقع وآخر.

وقــد كانت أحداث ٢٠٠٢-٢٠٠٤ معبرة عن هذا التشابك أكثر من أية فترة أخرى؛ حيـــث يشـــارك العرب والأفارقة، والعرب الأفارقة فى أحداث تمتد منذ مؤتمر ديربان د العنصرية فى العالم مروراً بجنوب السودان والقدس وبغداد.

لذلـــك فالمقـــالات هنا تعبر عن تفاعلات "اللحظة الأفريقية العربية" التى قد تشكل الزمـــن الآتى لفترة طويلة... زمن عولمة الحدث.. والمعلومة والخبر. وحين تجتمع هذه الـــتفاعلات فـــى هذا الكتاب فلأنه يجمع متابعات ومقالات للمؤلف فى أكثر من صحيفة ومجلـــة فـــى عـــدد مـــن الـــدول العربية. وآمل أن يدفع ذلك القارىء ببعض الإيضاح لظروف العواصف التى تهب على منطقتنا العربية والأفريقية.

حلمى شعراوى
القاهرة- ديسمبر ٢٠٠٤

القسم الأول

العرب وأفريقيا وجهاً لوجه

العلاقات العربية الأفريقية*

من التحرير للعولمة

هل يجوز الآن إجراء تقسيمات في القارة الأفريقية علي أساس "العناصر" Races المكونة لها؟ وأن يتم ذلك ببساطة بشكل لا تاريخي Ahistoric للعنصر، أو تصور مثالي للهويات؟ وهل سنتحدث عن "عروبة" مصر أو ليبيا أو المغرب، وكأنها صفات مكتسبة مع "وفود" العنصر العربي، وباعتبار أنها كانت "أرضا بلا شعب" أو فضاء هشا أمام الإمبراطوريات الوافدة؟ أم ترى ستصبح "العروبة" مقابل البانتوية والزنجية تارة، ومقابل الهوساوية والسواحيلية.. إلخ تارة أخرى؟ فإذا مضينا قدمًا في هذا الطرح، تصبح العروبة Arabity مقابل الأفريقية Africanity دون أية تحديدات علمية وبهذا الشكل نخرج بسرعة من دائرة العلوم الاجتماعية إلى دائرة الأيديولوجيا الساذجة في عصر تولد الإيدلولوجيات الوهمية الكبرى.

— ١ —

والمجال هنا لا يسمح بدراسة موسعة، كما أن الكاتب لاينوي أن يتخذ موقفا دفاعيا عن الجغرافيا أو التاريخ، بينما كارثة العولمة الإمبريالية ومنتوجها في القارة و "العالم العربي" لا تتيح متسعا للهروب من الواقع إلى أنماط متعمدة من الماضي. ولكن التفكير العلمي قد يفيد هنا في مسعانا لفهم "التفاعلات" الاجتماعية الثقافية التاريخية، تلك التفاعلات "التي حكمتها قوانين الجدل Dialectic والتناقض، في عصور الهجرات والإمبراطوريات حتى احتواها جميعًا منطق استقطاب النظام الرأسمالي للتحركات على

*ورقة المؤلف في ندوة اليونسكو عن الحوار الثقافي العالمي– صنعاء– فبراير ٢٠٠٤.

مســتوى عالمـــي، ومـــن ثم دخل من يسمون بالعرب والأفارقة معا العصر الكولونيالي كمنـــتج أولـــي للـــنظام الرأســـمالي العالمي. وفي العصر الكولونيالي الخالص لا تنمو "هويات"، وإنما تشكلت "الهويات" وتبلورت مع مرحلة التحرر الوطني كما سنرى.

نقـــول إن مـــرحلة الـــتداخل والتفاعل الديمغرافي بالهجرات أو التثاقف عبر تكوين الإمـــبراطوريات التاريخـــية (التـــي كانـــت أكـــثر احتراما للشعوب من الإمبراطورية الإمبريالـــية الحاكمـــة حالـــيا)، في تلك المرحلة شهد العالم بعد الإمبراطورية الرومانية تكـــون الإمـــبراطورية العربية الإسلامية والتي لم يلعب فيها "العنصر العربي" بالمعني العنصـــري إلا دورًا محدودا لفترة وجيزة، وإنما لعبت فيها الثقافة الإسلامية ـــ العربية محمولـــة مـــن قـــبل عناصـــر متـــنوعة (المشرق ـــ المغرب ـــ جنوب أوروبا) الدور الأساســـي الـــذي جعل الشعوب المختلفة في شمال القارة وأنحاء مختلفة منها تتبني هذه الـــثقافة السياسية والاجتماعية معا. وأدت اعتبارات المكون التاريخي على أرض مصر والمغـــرب مثلا أن تكون هي بصفتها القارية "مراكز لانتشار" بالمعني الأنثروبولوجي، أو حتى إذا شئنا تسميتها "التوسع" بالمعنى السياسي، وهذه الخاصية نفسها هي التي أدت إلـــى تحديد القبول وعدمه عند حدود الصحراء وأجزاء من الساحل الشرقي في أفريقيا، والأندلـــس في أوربا وفارس في آسيا.. إلخ، وبقدر قوة التفاعل المحلي وأساسه التاريخي أو الجغرافـــي اعتـــبرت مصر نفسها "عربا"، وبدرجة أقل في المغرب، وانتفت العروبة فـــي أسبانيا وإيران وتكونت إمبراطوريات مالي والسنغالى، ودول المدن City State فـــي كـــيلوا وممباســـا.. ولم يؤد التوسع الإمبراطورى الإسلامي ـــ العربي ـــ إلى نفي مجـــتمعات أو اختفاء لغات في غرب أو شرق القارة كما حدث على يد الإمبراطوريات الكولونيالـــية بعـــد ذلك. ويسجل أجايي A. Ajayi، وبازل ديفيدسون B. Davidson وأجـــوت Agot وغـــيرهم الكثـــير عن مرحلة التفاعل هذه وعن التشكيل الإمبراطوري عـــند الهوسا والفولانية والماندنج والأمهارة أو الحبش Abysenynn ممن لم يستطيعوا بدورهـــم تدمـــير اليوروبا أو الموسي أو الصوماليين.. إلخ ولا يستطيع أحد من مدرسة "كيـــب تـــاون" أو غيرها أن ينكر منتج تكوين هذه الإمبراطوريات التاريخية "جميعا" في أمريـــن: أشـــكال الاســـتغلال والاســـترقاق الطبقـــي والاجتماعي عموما وغياب مقولة الأفريقانـــية Africanity في مثل هذه الأوضاع من جهة مثلما غابت العروبة Arabit فـــي ظـــل "الإسلامية" الثقافية من جهة أخرى. والذي ساد هو ما قدمت به هذه الشعوب

نفسها لبضعة قرون في مقاومة الاستعمار بشكل تقليدي وتنوع بين القول: شعب مصر والفولا والزولو والسواحيلية.. في شبه وحدات منعزلة تعيش ثقافاتها المحلية، عربية أو سواحيلية أو فولانية.. إلخ وحيث كان يمكن أن تتولد من الممالك والإمبراطوريات فيما قبل الكولونيالية صيغ الدولة الحديثة مثلما تولدت إمبراطورياتها مع الإمبراطورية الإسلامية العربية، وكان الجميع يعيش فترة إرهاصاتها معاصرة في جنينيتها فترة الدولة الأوربية الحديثة نفسها، إلا أنها انكسرت "جميعًا" أمام الغزوة الرأسمالية الكولونيالية بما لم تكسر ــ بمثله ــ خلال "التفاعل" العربي الأفريقي. ومن هنا نشأت ظروف جديدة لتشكيل جديد للهويات بدا مشوها في جزيئات من حكم المماليك في مصر أو البايات في المغرب، كما بدا مفتتا في أنحاء من غرب وشرق القارة. ولابد أن نذكر هنا أن معاناة مصر والمغرب مثلا من "الاستعمار العثماني" سابقة على معاناة بقية القارة من التمدد الرأسمالي، وبدت المواطنة هي العثمانية حتي مشارف مالي وزيمبابوي بما ليس له أية صله بالعروبة، بينما كانت "الجهادية" لفترة طويلة هي إدارة التفاعل في المغرب وغرب أفريقيا وإن على أساس إسلامي أيضًا.

ولكي أختتم هذه النقطة بسرعة أنبه القارئ إلى أن مؤرخي مصر عادة لا يتحدثون أبدا عن "مصر" واحدة، و إنما عن "مصر الفرعونية" والقبطية، والمملوكية، والعثمانية حتى "الدولة الحديثة" ثم مصر "العربية" منذ الفترة الناصرية، وهذا لا يؤكد هوية أي مرحلة واحدة منها وإنما يؤكد ديناميكية مسألة الهوية نفسها أو قل يضعها موضع التساؤل العلمي الجدلي طول الوقت. قد نسجل هنا أن بعض عناصر "التثبيت" تكتسب بعض الأهمية الخاصة ولا ينكر أثرها في حركة المستقبل حتى ولو لم ترتبط بوعي الهوية. وهنا لابد أن نذكر عمق حضور اللغة العربية وتراثها في مناطق الشمال، ولكنا لابد أن نذكر عمق دور "علماء الإسلام" و "العلم الإسلامي" وليس العربي الذي دفع إلى الكتابة الوطنية بالحرف العربي تشبثا بالإسلام لا بالعروبة، وهو ما جعل الصلة والتفاعلات قائمة بقوة بين منطقة وأخرى بالقارة وفق عمق التحرك في هذا الاتجاه من عدمه، ولذا أندهش ممن ينكرون مع الأنثروبولوجيين الكولونياليين قيمة هذا التراث في تكوين "وعي معين" بالهوية الأفريقية الإسلامية أو حتي العربية (الفولا ــ الهوسا..) في فترة معينة حتى لو لم يكن ذلك على وفاق تام (أو على مقاس) أيديولوجيو الهويات الجديدة!

- ٢ -

إذا انطلقـــنا منهجـــيا بهذا الشكل الجدلي الصحيح، نستطيع أن ننتقل لمرحلة أساسية مـــن مراحل تكوين الهويات الحديثة ــ وأقول مراحل وليس حالات أو ثوابت ــ تظهر فـــيها تمـــثلات جديـــدة وفـــق جدل جديد فرضته المراحل الاستعمارية (الكولونيالية) ثم الإمبرياليـــية. وللاختصـــار نقفز إلى مرحلة حركات الجامعة العربية Pan Arabism والجامعـــة الأفريقـــية Pan African وهـــي التـــي تساوقت Coincedent مع كافة حـــركات الجامعـــة، الإســـلامية، الطورانـــية، الســـلافية، وحتـــي الآريـــة (الألمانية والـــنازية.إلـــخ).. لكـــن عليـــنا قبل ذلك أن نتساءل عما ورثته شعوب منطقتنا العربية الأفريقـــية قـــبل انطلاقـــة حركاتها الجامعة Pan Movements أي من فترة الاحتواء الكولونيالـــي وتشكل النظام الرأسمالي العالمي. ففي هذه الفترة الكولونيالية التي امتدت بيـــن قرنيـــن وثلاثـــة قرون على الأقل تم توصيل الأيديولوجيا الكولونيالية القائمة على "النفـــي مـــن الـــتاريخ" ولـــيس فقط نفي الوحدات الاجتماعية الكبرى (ونراجع كابرال ورودنـــي فـــي هـــذا الموضوع) W. Rodney - A. Cabral كما تم نفي الوحدات اللغويـــة الكـــبرى نفسها مع تعدد الأنثروبولوجيين الكولونياليين (مراجعة كويسي براه) K. Prah ومـــن هـــذا "المـــنفى" الـــذي كاد يصبح اختياريا بعد أن كان إجباريا تماما (إيديولوجيا القبلية لأرشي ما فيجي) وأن نهوض حركة الجامعة الأفريقية أو العربية بدا عملـــية سياسية بالأساس أكثر من كونه تطورا اجتماعيا سياسيا. ولذا يبقي السؤال قائما عـــن "المضـــمون الشعبي" لحركات الجامعة ومدى توافقه "التلقائي" مع الحركة السياسية أو الاجتماعـــية ودور الوعي الجديد في إعادة التشكيل والتكوين. ذلك أن تأسيس الوعي أصـــبح "صناعة جديدة" لابد أن نحدد دور القاعدة والفاعلين فيها، وذلك لكي نحسم مسألة مـــا إذا كانـــت الأفريقانـــية .Afrcani ty أو العربـــية هي نفسها حركة الجامعة Pan Movenent؟ ولأنـــه لا توجد "سياسة" Poilty بدون قاعدة اجتماعية وثقافية سياسية، فإنـــه لابـــد من تحديد هذه العناصر جيدا عند الحديث عن الأفريقانية Africanly وعن حـــركة الجامعـــة والحـــال كذلـــك أيضـــا بالنسبة للعرب والعروبة والعروبوية. عندئذ سنكتشـــف أن الأفريقانـــية Africanly حديـــثة العهد بالنسبة لحركة الجامعة الأفريقية وكذلك العروبوية والحركة العربية.

فحـــركة الجامعـــة الأفريقية ولدت في الدياسبورا، ولم يكن "الآخر" بالنسبة لها هو

الاســتعمار مباشــرة، وإنمــا "القاهر" ولذا سهل بروز تيارات متنوعة داخلها ليست لها صــلة بالــتحرر مــن الكولونيالــية مباشــرة، لا عند "جارفي" Garvey ولا "بلايدن" Blyden ولاعــند زعمــاء الــزنوجة Niegritnde والفرنكفونية.. لم يحدث ذلك إلا عــندما تطور الموقف في موجة التحرر الوطني بعد الحرب الثانية، ورغم أن "ديبويس" Du Bois أو جــيمس R James كانــا الأوضــح من قبل ضد الإمبريالية، فإنهما لم يكونــا الأعلــى صوتا ــ حتى الآن للأسف بين جماعة الأفريقانية السوداء- وقد يكون ذلــك أضعف مركزها بين شعوب القارة وأخر أفريقيتها بشكل ملحوظ. وللصراحة نقول إن هــذا العنصــر من ضعف موقف الحركة الأفريقية المناهضة للاستعمار والإمبريالية فــي مــراحل نشــأتها أضــعف من صلتها وشعبيتها على المستوى العربي أيضًا وهو المشحون مبكرا بالعداء للاستعمار.

على الجانب الآخر كانت حركة الجامعة العربية تتخلق عمليا أوائل القرن العشرين مــثل الحــركة الأفريقية وكان لها نفس ظروف النشأة على يد جماعات مسيحية مسيسة معاديــة "للاســتعمار العثمانــي" واســتبداده. ومثلما كانت الحركة الأفريقية أساسا في "الدياســبورا" فقــد كانــت الحركة العربية مشرقية من ناحية (لبنان وسوريا والعراق..) وكونهــا مسيحية في عالم "إسلامي" من ناحية أخرى، وافتقدت ثقل القاهرة ومثقفيها في الــبداية من ناحية ثالثة، كما افتقدت "المغرب" الثائر إسلاميا ضد الفرنسيين الذين ركزوا اضــطهادهم بــنغمة "قهــر المسلمين" وخاصة في الجزائر، توترا من الوجود الاسلامي وخاصــة مــن المغرب الأقصي في غرب أفريقيا. لذلك لم تكن حركة الجامعة العربية بدورهــا ذات شعبية كبيرة إلا عقب الحرب الثانية. ويشير تحليل معمق لهذه الأبعاد إلى أن "الــتحرر الوطنــي" يظــل المركــز الحــاكم علــى انبعاث، وتدهور الحركتين، بل وعلاقاتهما معا في نفس الوقت.

وللاختصــار نقــول إن "الزخم السياسي" للحركتين هو الذي دفع بأدوار زعاماتهما الكاريزمــية فــي فترة "ما بعد الاستقلال"، لتصبح "الكونغو" قلب مسألة التحرر العربي الأفريقــي (قبل تحرير عدن مثلا ــ وأثناء تحرير الجزائر..) كما ظلت قضية الاستعمار الاســتيطاني "الأبارتهــيد" فــي القلب عند المجموعتين وقامت "مجموعة الدار البيضاء" ١٩٦١ جامعــة لــثلاث دول مــن شــمال القــارة "العربي" وثلاث أخرى من "جنوب الصــحراء" دون أي معــنى لهذه التقسيمات التي نضعها بالطبع بين قوسين كبيرين لأنه

فـي هـذه المجموعـة تأسست وحدات البريد والجمرك مثلما تأسست اللجان الوزارية وقامـت بعدهـا بسرعة لافتة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ وفي مقدمتها العمل الباهر "للجـنة تنسيق تحرير المستعمرات" من دار السلام، مع أدوار بارزة لمصر والجزائر.. إلـخ. لقـد كنت باحثا في فريق مكتب عبد الناصر للشئون الأفريقية في هذا الوقت من السـتينيات، وكنـت مسئولا عن مكاتب حركات التحرير الأفريقية (٢٠ مكتبا بالقاهرة) وعضـوًا في لجنة الوافدين التى تنسق وجود عشرين ألف طالب من أنحاء القارة (شمالا وجـنوبا) يـتعلمون جمـيعًا بالمجـان مثل أي طالب مصري في جميع مراحل التعليم، وكانـت هـناك مشـاكل بالفعل من مشاغبات طلابية مألوفة، وتراث ثقافي لا ينكر ضد الشـباب السود، وكتابات مبالغة عن المارد الأفريقي "الأسود"، وأخرى تتحدث عن دور الإسـلام والعـروبة "الحضاري" في القارة، وتعبيرات الحركات الإسلامية عن ضرورة "نشـر الإسـلام" واللغة العربية"، وشكاوى حكومات لعبد الناصر من عدم جدوى تعليم أبـنائهم فـي الأزهـر تعليما دينيا وليس في المدارس والجامعات، فيتدخل عبد الناصر لإنشـاء أقسـام بالإنجليزية والفرنسية "للطلاب الأفريقيين".. كلها مشاكل تفاعل عشناها. ولـم يكـن خطاب العرب وتجارة الرقيق يصدر إلا عن "قوى رجعية" مكشوفة كما كنا نسـميها ببساطة، وليس صدفة أنها كانت دائما تأتي من قيادات "الزنوجية" ومن عواصم مـثل أبـيدجان وداكار ونيروبي، وهي عواصم الوفاق Entente والحوار dialogue المعـروفة مـع القوى الاستعمارية ــ وكان ذلك طبيعيا ومتوقعًا لأن مراجعة، أو إعادة قـراءة الـتاريخ، هي دائمًا عملية أيديولوجية بقدر ما هي فكرية أو ثقافية، ولكني أشير إلـى أن نغمـة التحرر الوطني المشترك كانت أعلى بكثير وأكثر مصداقية من الدعاوى "العرقـية" أو التاريخـية الخاصة بعلاقة "العرب وأفريقيا" وأكرر أن ذلك يتضمن خطأ منهجيا في قراءات التاريخ الاجتماعي جدير بالنظر دائما.

ــ ٣ ــ

ــ مـن الـتحرر إلـى التضامن، ومن التضامن للتعاون: هذه هي عناوين ما بعد السـتينيات حتـي أوائل التسعينيات حيث تكاد عجلة التفاعل تصاب بالشلل. فمع أواخر السـتينيات كانت رموز التحرر الوطني قد ضربت جميعا ــ تقريبا ــ نتيجة الانقلابات تـارة والعـدوان الإمبريالى الصهيوني على مصر تارة أخرى، وبدأ "الصوت السياسي" القـائد في بداية السبعينيات يتعرض للقهر رغم ارتفاع حرارة الكفاح المسلح في أفريقيا

وفلسطين تأكيدا لاستمرار "الجدل الفاعل" في حياة شعوبنا. وكانت حرب ١٩٧٣ في إطار الصراع العربي ـ الصهيوني محاولة لاسترداد الأنفاس، كما كانت متعددة الأوجه، أظهرت التضامن العربي والأفريقي مع مصر وسوريا وفلسطين من ناحية، وعقدت مشكلة زيادة أسعار البترول خطط الشعوب المحررة في التنمية من ناحية أخرى. وفي نفس الوقت كانت الآلة الإمبريالية آخذة في التصعيد ضد إمكانيات التحرر السياسي والاقتصادي بما بدأت تفرض من سياسات وبرامج اقتصادية جديدة باسم الإصلاح الاقتصادي، والخصخصة وسحب دور الدولة وفرض التكيف الهيكلي مع النظام الرأسمالي العالمي وشل محاولات تجمعات العالم الثالث (انكتاد ـ عدم الانحياز) لدفع أفكار النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

دعونا نسجل أنه في شمال القارة بدأت الجزائر تحتل دور مصر السابق فتطورت اجتماعات دول مجموعة الـ ٧٧ التي بدأها عبد الناصر إلى مؤتمرات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحركة "أنكتاد" عموما. ومن قلب القارة نشطت حركة الكفاح المسلح في غينيا و أنجولا وموزمبيق ومناهضة نظام الأبارتهيد، ونشط ذلك علاقة الدول الاشتراكية بحركة التحرر الأفريقية أو قل أبقت على زخمها رغم انحسار موجة التحرر الأساسية. وقد شهدت الفترة تألقا عربيا وأفريقيا مشتركا بدخول ياسر عرفات وسام نجوما لمقر الأمم المتحدة حين تعترف جمعيتها العمومية عام (١٩٧٢) "بالحق في الكفاح ضد الاستعمار بكل الوسائل" إشارة إلى الكفاح المسلح. كما كان قطع مجمل الدول للعلاقات السياسية الجماعية مع إسرائيل شاهدا آخر على هذا الزخم الجديد في العلاقات بين شعوب مازال "التحرر" شاغلها الأساسي. وفي إطار عملية التضامن التحرري هذه دخلت ليبيا ساحة مساعدة حركات التحرر الأفريقية بدورها لتواصل تعويض الدور المصري الناصري، وكان النظام السوداني قد وقع اتفاق المصالحة التاريخية في أديس أبابا ١٩٧٢ مع الجنوبيين كما كانت المغرب قد اعترفت بموريتانيا مما أتاح في مجمله أن تطرد أشكال التضامن لا من جانب أفريقيا غير العربية مع القضايا العربية فقط، ولكن استجابة عربية جماعية للمشكلات الأفريقية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول. وكان قرار وزراء المالية العرب في الجزائر تنظيم تعويض البلدان الأفريقية عن أية خسائر تلحقهم نتيجة رفع الأسعار (١٩٧٣) كما عقدت القمة العربية في الجزائر أيضًا بعد ذلك لتؤكد نفس الموقف وتقرر إنشاء

"الصندوق الخاص" عربيا لهذا الغرض.

لا نستطيع أن نتجاهل أن خفوت موجة "التحرر المشترك" لصالح خطاب "التضامن" في أزمة ذات طابع اقتصادي بل ومالي، جعل الخطاب يبدو من جانب المال نحو الفقراء. وقد أسمي الكثيرون ذلك "خطاب الثروة" بعد خطاب الثورة، ولم تعد القضية هي "المشاركة" بقدر ما أصبحت "المقايضة"، وبعد أن كانت "هما" أصبحت في باب أداء الواجب. وقد فتح ذلك الباب واسعا لتسلل حلول "الوفاق" مع النظم العنصرية سواء فيما وقع بعد ذلك من اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر (١٩٧٩) أو اتفاقية "كوماتي" بين موزمبيق وجنوب أفريقيا (١٩٨٤) ليصيب ذلك كل عملية التضامن بمقتل.

ورغم ذلك لم تتوقف عجلة العلاقات بين المجموعتين مع تطور سياسات "النظام العالمي" في الاحتواء وتصفية الكتل الاستقلالية التي انتهت بتصفية المعسكر الاشتراكي نفسه كنقيض رئيسي لمعسكر الرأسمالية والإمبريالية. وليس هنا مجال لعرض الشكل المؤسسي للتعاون العربي الأفريقي كدليل على قدرة المجموعتين على استمرار التفاعل حتى في هذه الظروف الصعبة، بما يعني أنها قدرة بنيوية بقدر ما هي وظيفية لو استمر الوعي بذلك، وما لم تنته آليات "العولمة" بتصفية هذه الروح عموما على كافة الجبهات وليس بين العرب والأفارقة وحدهم. ويبدو أن ذلك في طريقه للحدوث. قامت بروح هذه الفترة ــ وفي نهاية السبعينيات ــ وعقب مؤتمر قمة عربي ــ أفريقي بالقاهرة وبحضور ٦٢ دولة عربية أفريقية في مارس ١٩٧٧، قامت مؤسسات اقتصادية وفنية (بنك وصندوق مساعدة فنية) ولجان تنسيق دائمة من الطرفين، ومشروع معهد ثقافي أفريقي ــ عربي، ومعرض تجاري دائم بما قدم تمثلا لرغبة عميقة في الحضور التاريخي المشترك ضمن تنظيمات العالم الثالث المتعددة. ولكن ذلك، وإن عبر عن تلك الروح التاريخية المستمرة التي أشرنا إليها، فإنه سرعان ما عبر أيضا عن طبيعة النظم التي تقف خلفه، وهي نظم مندمجة، وليست مجرد هامشية، في النظام الرأسمالي العالمي، وفي قلب آلياته الجديدة بدءا من الاستثمار المباشر لكل الرأسمال البترولي العربي في البنوك الأوربية والأمريكية، وحتي التطبيق على نطاق واسع لسياسات صندوق النقد الدولي وروشتته لعزل دور الدولة وإقصاء أقسام واسعة من الجماهير عن العملية الاقتصادية أو الإنتاجية العالمية في أفريقيا والعالم العربي،

ومـــن ثـــم حول تنظيمات هذه الدول إلى هياكل مفرغة بل وشل حركتها المشتركة تماما منذ أوائل الثمانينات.

ـ ٤ ـ

حيــنما تخفــت موجة التحرر، وتتهافت روح التضامن، وتهترئ مؤسسات التعاون بيــن مجموعـــات من البشر ملغومة أصلا بروح عدم الثقة، والتفاعلات السلبية، تصبح تعبئــتها "للعمـــل الموحد" مسألة عسيرة، خاصة أن النظم الحاكمة تزداد سلاسة مع قيادة الـــنظام الإمـــبريالى المعسكرة، والتي لم تتحرج من ممارسة الاستعمار التقليدي الذي لم تجـــرؤ قواه علي ممارسة "عملية الاحتلال" القديمة منذ قرن تقريبا. وفي أجواء العولمة بقـــيادتها الجديـــدة وحملتها الجديدة على "الإسلام" ـ بديلا للشيوعية ـ غمرت العلاقات العربـــية ـ الأفريقـــية "وساوس" جديدة من ارتباط الإسلام بالعروبة، بعد ربط العروبة سابقًا بالإسلام عند تأسيس هذه الوساوس.

وهـــناك مـــن تـــراث المشـــاكل ما يجعل هذه الصلة قائمة، كما أن هناك عناصر أخـــرى قد تجر منطقة أو قطرًا في هذا الاتجاه المضاد لمسيرة التاريخ المؤلمة. ويحيط بكـــل ذلـــك خلـــط ملحـــوظ فـــي صـــياغة عدد من القضايا عندما لا تتوفر الرغبة في الوضوح. ولابد هنا أن نتصور جيدا الإطار العالمي الذي أصبحت تمضي فيه العلاقات الإقليمـــية عمومـــا، والعربـــية الأفريقـــية بوجه خاص، فثمة قهر "عالمي" يمارس على العـــالم العربـــي في فلسطين والعراق منذ أوائل التسعينيات في القرن الماضي من واقع خطـــط العســـكرة بعـــد استقطاب القوة في يد الولايات المتحدة. وفي إطار هذا الوضع تلتصـــق الـــتهم "بالإســـلام الأصولي" وعملية فرز الإرهاب. وقد جاءت أحداث تفجير سفارات الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في شرق أفريقيا وأحداث الصراعات "الإســـلامية ـ المسيحية" في نيجيريا مع الحديث عن تطبيق الشريعة لتستخدم في تأكيد "المقـــولات الأمريكـــية" لـــدى الرأى العام. وينسي جهاز الإعلام الأمريكي أن الولايات المـــتحدة هـــي التـــي تعاونت مع الإسلاميين منذ الثمانينات لمواجهة اليسار في المنطقة العربـــية وأنهـــا دربـــت هؤلاء "الإرهابين" تحديدا للعمل معها في أفغانستان في مواجهة الاتحـــاد الســـوفيتي ولـــيس هنا موضع الجدل في هذا الموضوع، ولكنه ارتبط بالموقف الأمريكـــي والأوروبـــي فـــي الصـــومال وموريتانيا (مناطق الارتباط **Borderlands** العربـــية الأفريقـــية) كما بدأ يمتد لوضع قضية السودان كلها في إطار "الخطيئة العربية"

والصراع الإسلامي ــ المسيحي!

أعــتقد أن ثمــة مشــكلة أخرى في العلاقات العربية الأفريقية، سوف تتصاعد مع تــزايد قوة ونفوذ إسرائيل على الساحة الدولية بعكس ما كان عليه الحال في السبعينيات. فإســرائيل هي اليد الطولى للولايات المتحدة عسكريا في المنطقة العربية (بترول الخليج ــ العــراق ــ فلســطين) وهــي مركز قوة في "اللوبي المالي" العالمي، وفي ترتيبات الاتحــاد الأوربي نفسه والمتوسطية بوجه خاص، وهي ذات يد طولي في موضوعات تجــارة المــاس ومــا ارتبط به في مناطق الاضطراب (غرب ووسط أفريقيا) كما أنها ليســت بعيدة عن تيار يتحدث حول "إدارة المياه" في حوض النيل. ورغم أن معظم هذه المشــاكل ذات طــابع "عالمي" أيضًا فإن فلسفة الحركة الصهيونية في توسيع النفوذ من جهــة، ورد الفعل الأصولي والوطني في المنطقة العربية من جهة أخرى يجعل الجانب العربــي ملحــا فــي طلــب "الطمأنة" من الجانب الأفريقي، للإبقاء على العلاقات وفق إيقاعهــا التاريخــي الــذي كان آخذا في التحسن. لكن إلى أي حد يستجيب أبناء حركة "الجامعــة الأفريقــية" والاتحــاد الأفريقي لهذا التوجه لحماية كتلة هامة في تجمع العالم الثالــث أو "كــتلة الجــنوب" كمــا نتوقع لها أن تتبلور. هل من الممكن تجاوز المحلى والإقلــيمى لــتدرك هــذه القوة موقعها في منظمة التجارة العالمية والأوبك، هل تدرك المجموعــة أن مســتقبل "الــنظام العالمي" ليس بالضرورة "أمريكيا" أمام ما يواجهه من مصــاعب فــي الشرق الأوسط من جهة وبقيام الاتحاد الأوربي الكبير من جهة أخرى واحــتمالات عودة "دور الأمم المتحدة" وتنظيمات بلدان الجنوب من جهة ثالثة؟ أعتقد أنه فــي هذا الإطار يمكن أن تمضي العلاقات العربية ــ الأفريقية إلى ظروف أفضل نسبيا حــتى فــي الظروف السيئة لهيمنة آليات العولمة الأمريكية. ويبقى على جانب المثقفين العرب والأفارقة أن يتجاوز عدة أمور منهجية وفكرية: مثل:

إن الــتاريخ لا يمكــن أن يــتحول إلــى حقائق لا تاريخية Ahistoric، وإن جدل العلاقــات بين الشعوب قد وضع كثيرا من هذه "الحقائق" موضع المراجعة، وإن التحليل وفــق "العنصــر" أو "اللــون" أو حتى "التراث" و "الإقليم" لم يعد كافيا أو قل مناسبا في عصــر العولمــة، وإن الجهــاز الفكــري والإعلامــي لأقطاب العولمة يدفع بكثير من المشــاكل والقضــايا لنجد أنفسنا أسرى لها، من يدري بذلك ومن لا يدري. وعلى مثقفي الطرفين أن يراجعا "الأجندة" كلها مرة أخرى ليستمر النقاش حول ما يبقى منها متعثرا.

العرب وأفريقيا والحركة فى دول الجوار*

يبدو أن الضعف العربى لا يكمن فقط فى عدم القدرة على الفعل المباشر من أجل قضاياهم الكبرى، ولكنه انعكس أيضًا على حضورهم فى العوالم المجاورة، ودوائر تحركهم السابقة. لقد أدى رضى العرب بمعالجة قضاياهم الكبرى هذه (فلسطين- العراق- ثرواتهم واستثماراتهم) على الموائد المركزية فقط أو فى ساحة مجلس الأمن وحده إلى انسحاب هذه القضايا من معظم الساحات التى أنجزت فيها الكثير من قبل بدءًا من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومرورًا بمجموعة الـ ٧٧ (عدم الانحياز) ناهيك عن صمت الكتل الإقليمية الحية مثل منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى حاليًا) بل والآسيوية، وما وراءها من تنظيمات ثقافية وأهلية متعددة، وهو الأمر الذى يجب أن تتنبه له التجمعات الثقافية والشعبية القومية بأكبر قدر من الاهتمام.

فى هذه العجالة يمكننا التنبيه لطبيعة الاختراق الدولى للنظام العربى فى صلب علاقاته بالفضاء الأفريقى، وفى المقابل نتوجه إلى بعض الآفاق الإيجابية التى ما زالت تتيح الفرصة للتحرك العربىّ المستقبلى.

١-الاختراق الأمريكى بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

سارعت الولايات المتحدة بتوزيع الاتهامات بعد سبتمبر ٢٠٠١ على الدول العربية كما يعرف الجميع لكنها راحت تستفيد من جاهزية التهم، بمحاصرة هذا أو اختراق ذاك

***مساهمة المؤلف فى تقرير حال الأمة- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ٢٠٠٣.**

لتحقق مصالح إقليمية اكبر من التهم نفسها. وساعدها فى ذلك هوان كثير من النظم على نفسها؛ فمع سرعة ربط أحداث سبتمبر **بأحداث تفجير السفارات الأمريكية فى نيروبى ودار السلام، ونشاط الإسلاميين فى الصومال، شعرات السودان** – المتهم السابق– بالحصار وسارع بتقديم تسهيلات "مقاومة الإرهاب" على أوسع نطاق، الأمر الذى أكد الاتهام الأمريكى للعرب المسلمين، وجعل الولايات المتحدة طرفاً أساسياً فى مسألة سودانية قومية مثل مشكلة الجنوب. كما أدى ذلك لعودة حصار الصومال المنهارة وتشجيع الأمريكيين لأثيوبيا للضغط هناك بحجة مقاومة انتشار الاتحاد الإسلامى أو مواجهة احتمال تسلل أنصار "بن لادن".. الخ. وأدى ذلك بدوره إلى مزيد من الدعم للعلاقات الإسرائيلية مع مناطق من الصومال إلى جانب موريتانيا، واعتبار دعم جماهير جنوب أفريقيا للقضية الفلسطينية مجرد تحرك للجماعات الإسلامية المدعومة من دول عربية.

من الملفت أن النظام العربى وأداته الجامعة العربية قد استسلمت لهذه الاختراقات الأمريكية والإسرائيلية، دون مقاومة تذكر، مع أن الجهد الدبلوماسى والعون الاقتصادى المحدود، كان يمكن أن يأتى ثماره فى موريتانيا والصومال مثلا. أما السودان، فإنه كان لابد من مساعلته ومعاونته فى نفس الوقت بالنسبة لأزمة الجنوب، حيث يملك النظام العربى المبادرة الليبية المصرية، وقوى المعارضة القابلة للتصالح، ويملك النظام السودانى أن يتحرر من انعزاليته الداخلية والحل العسكرى الذى توقف عنده طويلا دون جدوى. وقد أدى هذا الضعف فى مركز الأزمة السودانية ومحيطها العربى إلى انفراد الولايات المتحدة بكافة الأطراف، وفرض حلها فى "ماشاكوس" ليحل تهميش النظام العربى والأفريقيى على السواء محل القدرات الإقليمية للنظامين، (عزل الأمريكيين لدور منظمة "الإيجاد" والجامعة العربية على السواء). ويتم عزل العرب وجيرانهم فى ظل سياسة أمريكية متسارعة تحاصر بها الولايات المتحدة معظم أقاليم أفريقيا وأسيا بفرض "السلام الأمريكى" تمهيدا لضرب العراق واحتواء المنطقة العربية وثرواتها ومواقعها الاستراتيجية. وقد تم تعميم هذا النموذج للسلام الأمريكى وانفراد أمريكا بعرض الحلول والمصالحات فى منطقة البحيرات، وأنجولا وغرب أفريقيا، كما حدث مع الهند وباكستان . الخ.

ويذهب المحللون إلى أبعد من ذلك، بالقول أن النشاط الأمريكى لاحتواء الأقاليم

الأفريقــية لا يقــف عــند مجرد التمهيد لضرب العراق، وإنما لصلته بالخطة نفسها فى احــتواء بــترول الشــرق الأوسط والعراق فى مقدمته، وإعداد الأرض الأفريقية لتشكل "المخــزن البديل" أو الإضافى لإحكام الهيمنة (اجتماعات بوش مع رؤساء دول البترول الأفريقــية فــى نــيويورك- أكتوبر ٢٠٠٢). ويرتبط السودان فى هذا الصدد ومخزونه البــترولى الواعد بإمداداته فى تشاد وأفريقيا الوسطى حتى يصل لسواحل الكمرون على المحــيط الاطلــنطى، وتم إعداد خط الأنابيب مبكراً (نجامينا- ياوندى)، تمهيداً لاحتواء الســودان بل ومنافسة امتيازات ليبيا نفسها (أو احتوائها مستقبلا) فى عملية تمثل صفقة العصــر القــادم فى بحيرة البترول الأفريقية لصالح احتكارات البترول الدولية. لذلك لم تعــد الولايــات المــتحدة مــع انفصــال جنوب السودان، ولا تهتم بالقضايا الانفصالية الإقصــائية فــى السودان أو تشاد أو نيجيريا، وإنما تطرح أشكالاً فيدرالية هنا وهنالك، ويعــبر عن ذلك مباشرة تقرير السيناتور الأمريكى "دانفورث" – يونيو ٢٠٠٢- والذى قامــت علــى أساسه بعثته إلى السودان ومهمته فى ماشاكوس. لذلك يجب أن تنتبه هذه المــنطقة إلى خطط النفوذ الاستراتيجى الأمريكى الشاملة وآثارها السياسية والاقتصادية بدلا من المبالغات حول الانفصال والتقسيم أو التجزئة.. الخ.

٢-الاتحاد الأفريقى- فى إطار البدائل الاقليمية

قــد يبالغ البعض باعتبار "زهوة" الاتحاد الأفريقى- الذى أُعلن تأسيسه فى ديربان فى يولــيو ٢٠٠٢ بديــلا لمــنظمة الوحدة الأفريقية- مهدداً للنظام العربى وجامعته العربية باعتــبار مــا أدى إلــيه اندفــاع ليبيا فى مشروعه لتتخذه فضاءها الجديد بديلا للجامعة العربــية بل وإعلانها الانسلاخ- نظريا أو عمليا- عن النظام العربى. فإذا اجتمع لهؤلاء المحلليــن الــتوجه الأخــير لأفرقة السودان واحتمالات جذب المشروع الأفريقى الجديد لأطــراف عربية أخرى ذات شأن مثل الجزائر والمغرب، فإن "التهديد الأفريقى" للنظام العــربى سياســياً قــد يتوافق أيضاً مع تهديد "أفريقيا البترولية" للامتيازات الاستراتيجية العربية فى هذا المجال. وأخشى أن ينسى هؤلاء المحللون قوة الاختراقات الأجنبية التى ذكــرناها علــى فاعلــية "المشــروعات" الأفريقية والعربية على السواء، ما دامت هذه الســاحات خالــية من قاعدتها الشعبية والفكرية والديمقراطية التى تضمن سلامة التكتل ومصداقيته (النفوذ الأمريكى والفرنكفونى والإسرائيلى فى الساحتين معاً!).

لقد ارتبطت "زهوة" الاتحاد الأفريقى بالفعل منذ انطلقت شعلته فى الجزائر وسيرت ١٩٩٩ بمعنى تجديد دماء تجمع إقليمى قارى بهذا الحجم، توفرت له مساهمات دول الشمال ذات الثقل وخاصة ليبيا، وتوفرت له تنظيمات إقليمية فرعية متجاوبة أيضاً مثل "الإيكواس" فى غرب أفريقيا، و"الكوميسا" فى شرق وجنوب أفريقيا، و"دول الساحل والصحراء" من ليبيا والسنغال غرباً حتى جيبوتى (شرقا)، كما تقف منظمة "سادك" تنظيما صلبا قديما فى جنوب القارة. وإلى جانب صيغة الاتحاد السياسية التى تدعمت بمساندة الدول الاقليمية الكبرى (نيجيريا- جنوب أفريقيا- أثيوبيا-....) توفرت له اتفاقية "أبوجا" (نيجيريا) التى تنظم السوق الأفريقية المشتركة والوحدة الاقتصادية بين ١٩٩٥- ٢٠٢٥- كما دعم "الاتحاد" نفسه بمشروع اتحاد برلمانى، ومجلس للأمن والسلام، له سلطة التدخل بقوات أفريقية لحفظ السلام ورفض حكومات الانقلابات العسكرية، وأتاح الاتحاد هامشاً ملحوظا لتنظيمات المجتمع المدنى، وخاصة من النساء والشباب والنقابات.. الخ. وقد كان للدعم الليبى بالفعل أثره المباشرة على الحدث، تسديدا لديون بعض الدول للمنظمة القديمة، وشروعا فى خطط وحدوية مثل شركة الطيران الأفريقية، وتحملا لنفقات الاجتماعات التأسيسية... الخ. ونشط الرئيس مبيكى ومانديلا من جنوب أفريقيا كما نشطت نيجيريا من غرب القارة، بل وأبدى الجميع تفهما أكبر لضرورات حل أزمة "الصحراء" سلميا بين المغرب والجزائر بتجميد العلاقات مع الجمهورية الصحراوية، وحيا الجميع كل تقدم فى حل المعضلة الصومالية بجهد جيبوتى أو أثيوبيا. بل وكانت استجابات السودان لبعض الوقت لمقاربات مجموعة دول "الإيجاد" فى أزمة الجنوب رغم تعقدها إشارة إيجابية من بعض زواياها.

وكان معنى ذلك أن معظم دول الشمال العربية الأفريقية، تمارس دورا إيجابيا فى ولادة صحية للمولود الأفريقى الجديد. ومن هنا جاءت أحكام البعض عن تهديد أو منافسة "الصيغة الأفريقية" للصيغة العربية المترنحة فى أروقة الجامعة العربية. لكن الرياح لا تمضى بهذه السلاسة على السفن الأفريقية والعربية فى عصر عواصف العولمة الأمريكية، والنظام الرأسمالى العسكرى الراهن. إذ لا تسمح السياسات الغربية عموما أن تمضى التجمعات الإقليمية بعيدا خارج مساراتها المرسومة، وإن كانت تهب مدمرة فى المنطقة العربية، فإنها تمر بالتفتيت للجهود الأفريقية الجامعة أو التوحيدية؛ بالاقتصاد تارة والعسكرة أو الدبلوماسية تارة أخرى. ولنرصد بعض هذه العواصف:

*المعــروف أن أفريقــيا تمر بقدر من الاستقرار الاقتصادى بل والسياسى بمعدلات مقــبولة تجعلهــا مؤهلــة – مــن وجهة نظر غربية أو أمريكية – لتعود ساحة للتجارة الدولــية والاســتثمار. وهــو مــا بدا على الأقل فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية بالدوحــة (أكتوبر ٢٠٠١ ثم فى منتديات دافوس. لذلك تنافست فرنسا والولايات المتحدة علــى الاشــتباك مع خطط التنمية الأفريقية المشتركة التى عرفت باسم "خطة الإصلاح الألفــية الجديدة" MAP التى قدمتها جنوب أفريقيا باتجاه واشنطن، وخطة "أوميجا" على يد السنغال باتجاه باريس، ليتم التوفيق خلال عام ٢٠٠٢ بين الخطتين فيما عرف بخطة الشــراكة الجديــدة للتنمــية الأفريقــية (نيباد (NEPAD، وهى خطة لإقامة بنية تحتية اقتصــادية واجتماعية وفق برامج صندوق النقد الدولى ومؤتمرات قمم الثمانية والخطط الأمريكــية الخاصــة لــنمو أفريقــيا AGOA وقد فوجئنا بالاجتماع التأسيسى للاتحاد الأفــريقى فى ديربان (يوليو ٢٠٠٢) يتبنى بالأساس خطة "نيباد" بدفع واضح من جنوب أفريقــيا ونيجــيريا بديــلا –غير مباشر– لاتفاقية السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية (أبوجــا) المرتبطة بالاتحاد الأفريقى وطموحات ليبيا فى دعمها. وأعقب ذلك سفر بعض الرؤســاء بالخطة إلى واشنطن ثم إلى اجتماع الثمانية فى كندا بل وهى التى تم عرضها علــى اجــتماع قمــة جوهانســبرج للتنمية المستدامة (سبتمبر ٢٠٠٢) دون أن يحققوا مكاســب تذكــر (تقدر دول الغرب مساعدتها بخمسة مليارات دولار لخطة تطلب مبدئيا ٦٥ ملــيار دولار!) وبذلك يتم أول اختراق كبير للاتحاد على مستوى العمل الاقتصادى قبل أن يمضى عام على مولده.

*وفــى "ديــربان" وأثناء الاجتماع التأسيسى للاتحاد الأفريقى (يوليو ٢٠٠٢) تنافس المتنافســون علــى تكوين مجلس الأمن والسلام للاتحاد الأفريقى من خمسة عشر دولة أفريقــية، بحيــث يصــير له حــق الــتدخل فى الصراعات الأفريقية ومنع الانقلابات العسكرية أو حجب الاعتراف بها. وتأكدت هذه الروح فعلا تجاه جزر الكومور (القمر) وســاحل العــاج وأفريقــيا الوسطى... لكن الولايات المتحدة تمضى وحدها – فى نفس الوقــت – فى برنامج "لعسكرة أفريقيا" بقيادة نيجيريا ومالى وغانا لتأسيس "قوات للتدخل الســريع" من قبل دول صديقة لها ضد أخرى حفاظًا على الاستقرار فى مناطق نفوذها. وفــى هــذا الإطــار وقع التدخل فى الكونغو (طوال ٢٠٠٢) وتمت تصفية سافمبى فى أنجــولا كمــا وقــع التدخل بمعاونة نيجيريا فى ساحل العاج (أكتوبر ٢٠٠٢) دون أن

يـــتحرك جهاز الاتحاد الأفريقى الموروث من منظمة الوحدة الأفريقية والمعروف باسم أداة حـــل الصــــراعات فـــى مصــــر وأثيوبيا ISC كما لم يتحرك مجلس الأمن والسلام الجديد.

*أمـــا بالنســـبة للصــــراعات الإقليمية الكبرى (رواندا/ الكونغو/السودان) فقد تدخلت الولايـــات المتحدة لحل مشاكل مناطق التمرد لتتم المصالحة بين الكونغو ورواندا، وبين أطـــراف النزاع فى جنوب السودان متجاهلة المبادرات الأفريقية نفسها (إيجاد) والعربية (ليبـــيا- مصـــر) علــى الســـواء ولتستضـــيف كينيا أطراف النزاع فيما عرف باتفاق "ماشـــاكوس" (يولـــيو ٢٠٠٢) بكـــل مـــا يترتـــب عليه من متاعب للوحدة الوطنية فى الســـودان. بـــل ودفعت كينيا أيضاً لاستضافة مختلف أطراف الصراع فى الصومال بعد فشـــل حكومـــة "الوحـــدة الوطنية" بقيادة حسين صلاد (أكتوبر ٢٠٠٢) ليعلنا اتفاقا على تشـــكيل حكومة وحدة أوسع تضم أكثر من ١٣ فصيلا لم يستطيعوا الاجتماع فى إحدى دول الجامعة العربية، كما لم تجمعهم آليات الاتحاد الأفريقى لنفس الغرض.

*هـــنا قـــد يتســـاءل الـــبعض عن طبيعة الدور الإسرائيلى فى هذه التطورات، مع مـــبالغات هنا وهنالك حول هذا الدور فى جنوب السودان أو موريتانيا أو البحر الأحمر والقـــرن الأفريقى عموماً. ومن الطبيعى أن يكون لبعض هذه الأخبار قدراً من الصحة، لكـــن الشـــعوب العربـــية التى تعانى من الحضور الإسرائيلى فى أكثر من موقع داخل حدودهـــا ملـــتحماً بالهيمـــنة الأمريكـــية وبضعف النظم العربية، لا بد أن تتحفظ إزاء المـــبالغة، لأن اســـرائيل باتـــت تنفذ عبر المؤسسات المالية الدولية والشركات الكبرى مـــتعدية القومـــية، والـــتجارة الكبيرة فى الماس وغيره، ومشروعات الشراكة والشرق أوســـطية وغيرها بأكبر من أن يشغلها ويشغلنا مجرد علاقة هنا أو حضور محدود هناك مما لم يتأكد معظمه "إريتريا مثالا).

آفاق التحرك العربى الأفريقى

ليســـت أفريقـــيا مجـــرد ساحة للاعبين الأجانب، لأنها بالطبع عانت من ذلك الكثير ســـواء من خلال الكمنولث البريطانى أو الفرنكفونية الفرنسية، أو الاختراقات الأمريكية المـــتجددة، وها هى الاختراقات الآسيوية تدخل الحلبة من قبل الصين وماليزيا واليابان.. وحـــتى إيـــران. وفى تقديرى أن ظروف تفاعل سياسات وتنظيمات العولمة تتيح الكثير

ســلباً وإيجابا، فإن كانت تنظيمات "دافوس" للأغنياء فقط وبنفوذهم فى الصندوق والبنك الدوليـيــن، أو عبر منظمة التجارة العالمية، وبرامج "التجارة لا المعونات" الأمريكية، فإن عــدداً مــن التنظــيمات الإقليمية فى آسيا وأمريكا اللاتينية تتجه لأن تجعل من "الأقلمة" عنصراً أكثر إيجابية وإن لصالح الدول وليست الشعوب.

وقــد أُتــيح لمجموعــة الدول العربية من قبل فرصة – بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ – كانــت تُحسد عليها من قبل مجموعات إقليمية أخرى، ولم نواصل استثمارها، ويجب أن تكــون خبرتها موضع دراستنا ونحن نتأمل التطلع لجولة جديدة قد تدفعها ظروف ما بعد الحالـــة العراقية! وقد بشرت مواقف بعض القوى الشعبية الأفريقية بل وبعض الدول – عربــية وأفريقــية– بهذا المخاض فى الفترة الأخيرة، ونشير هنا فى عجالة لبعض هذه المظاهر علها تقنع بمزيد من التوجه العربى نحو الجوار الأفريقى:

*يعــبر الاســتقبال الأفريقى للنشاط الليبى فى عدد من العواصم الأفريقية عن رغبة حقيقــية فى إعادة بناء التضامن العربى الأفريقى الذى يأمل كثير من المراقبين أن يكون أكثر تأسيساً هذه المرة.

*عــبرت المظاهــرات الكبــيرة فــى النــيجر ونيجيريا ومالى وكينيا وغيرها عن التضــامن مــع الشعب الفلسطينى، إلى جانب مظاهرات جماهير جنوب أفريقيا لصالح فلســطين أثناء مؤتمر قمة الأرض فى جوهانسبرج ومع مئات المنظمات غير الحكومية (سبتمبر ٢٠٠٢) مما يشير إلى قاعدة شعبية عريضة للتضامن.

*قطعــت النــيجر علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل (يوليو ٢٠٠٢) تذكيراً بموجة قطع العلاقــات معهــا فــترة حرب أكتوبر ١٩٧٣، بل واتخذت زيمبابوى موقفا من السفارة الإســرائيلية فى هرارى لمحاصرة وجودها مما يشير إلى أثر الحضور العربى بالتأكيد. أمــا بيانات حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى والأحزاب الحليفة معه فى الحكم، وزيارات وفودهــم إلى فلسطين تضامنا مع انتفاضتها أواخر ٢٠٠١ وأوائل ٢٠٠٢) فأنها تضيف قوة جديدة مرموقة إلى جانب الحق العربى على مستوى شعبى أفريقى.

*شــكل اجــتماع مجلــس الوحدة الاقتصادية العربية فى طرابلس (أكتوبر ٢٠٠٢) تحــت شــعار التضامن العربى الأفريقى وبحثه لخطط التنمية المشتركة وتوسيع قاعدة الــتعاون الاقتصــادى منطلقاً عمليا جديداً، وإن كان لابد من الانتباه لما تفرضه مشاكل الديــون، واتفاقيات الشراكة مع أوروبا، وشروط منظمة التجارة العالمية، من قيود على

مــثل هــذا الــتحرك، بل إن موقف بعض الدول العربية فى اجتماعات منظمة التجارة العالمــية بالدوحة (نوفمبر ٢٠٠١) مخالفاً الموقف الأفريقى فى عدد من القضايا الحيوية مــثل الجــولات الجديــدة.. الــخ. قــد يصــبح مــثالاً لمعوقات التعاون الجماعى بين المجموعتين.

*تظــل مســألة العمل الثقافى والشعبى على المستوى العربى الأفريقى مسألة حيوية لإزالــة ما يعلق بهذه العلاقات من شوائب يفرضها التاريخ أو تروجها الدعاية المضادة، ومــع تعــذر تنســيق العمل الثقافى الجماعى (حيث يتعثر إقامة المعهد الأفريقى العربى الــثقافى حــتى الآن إلا فى حدود مبناه فى مالى عام ٢٠٠٢) بينما تنشط أجهزة الدعوة والــثقافة الإسلامية متنافسة أو متصارعة من قبل عدد من الدول العربية صاحبة البرامج الإســلامية، فــإن الدعوات الجديدة لتنشيط منظمات المجتمع المدنى والبرلمانات العربية الأفريقــية فضلا عن منظمات المثقفين والعلميين العرب والأفارقة تظل فرصة للتحرك خاصــة وأن "الاتحــاد الأفــريقى" الجديــد، وأمانــة الجامعة العربية الجديدة تعلن عن اهــتمامها بهــذه الجوانــب. وتظل المؤتمرات القومية للمثقفين والتنظيمات الشعبية ذات مسئولية أكبر بالمبادرة والانطلاق.

"طريق الخط.... العربى"*

يعــرف بعضنا ما كتب عن "طريق الحرير" الذى يمتد من أقصى الشرق الآسيوى إلـــى الشمال الأوربى، كطريق للاتصال والتبادل المادى، والثقافى. وقليلون يعرفون ما قيل عن طريق "كيب تاون- القاهرة" كمشروع استعمارى بريطانى منذ "سيسيل رودس" حـــتى أصـــبح مشــروعاً للاتصال بين الدول المستقلة على نفس المخطط القديم تقريباً، وهــناك "طــريق الأربعيــن" بين غرب السودان و"دراو" فى قلب صعيد مصر لتجارة الجمــال ..... إلــخ، والآن يــأتى الحديــث عن "طريق الخط... العربى" وهذه ترجمة لعــنوان "Ink Road" وبالمعنى الحرفى: "طريق الحبر" "طريق الكتابة" روجه مؤتمر فــى بامــاكو (عاصــمة مــالى) أغســطس ٢٠٠٢ حول رحلة "المخطوطات العربية الإسلامية" فى صحراء أفريقيا الغربية بوجه خاص.

وكان اللافت أن يتحمس للمساهمة فى المؤتمر مجموعة باحثين مسلمين من جنوب أفريقــيا فى إطار جمعية كبيرة هناك باسم جمعية العلماء المسلمين فى (ترنسفال)، وهم المهتمون حتى الآن بهذه التسمية!

***مســاهمة المؤلف فى مجلة المعهد الثقافى الأفريقى العربى- باماكو ٢٠٠٤ كما أنها لــتطوير للقفــزة الخاصـــة بالموضـــوع فى كتاب للمؤلف عن تراث اللغات الأفريقية بالحرف العربى (العجمى) الصادر عن المعهد نفسه ٢٠٠٤.**

الطـريف أن يعقـد المؤتمر ضمن تطور لعلاقة خاصة تقوم بين رئيسى الدولتين، "كونـاري" أسـتاذ التاريخ السابق من مالى، و"مبيكى" زعيم جنوب أفريقيا المحررة من نظـام الأبارتهيد حديثاً. وأن يعقب المؤتمر توقيع اتفاقية ثنائية يباركها الاتحاد الأفريقى باسـم "المشـروع الرئاسـى الوطنى" "لتومبوكتو" وهدفها المعلن حفظ التراث الإنسانى الأفـريقى مـن المخطوطات (الإسلامية) منذ العصور الوسيطة، وتأكيد الاهتمام بمعهد ومركـز "أحمد بابا التمبكتى" فى تلك المدينة التاريخية شمال جمهورية مالى، كجزء من خطـاب "مبيكى" عن "النهضة الأفريقية". فما الذى يقصده باحثو أفريقيا من "طريق الخط العـربى" أى المخطوطـات العربية الإسلامية؟ لقد اجتمع منها حوالى ١٨٠٠٠ (ثمانية عشـر ألـف مخطوطة) فى مركز "أحمد بابا" للدراسات العليا والبحوث الإسلامية خلال ربـع قـرن من الزمان تقريباً. وهم يقصدون بالطبع ذلك الدور الخطير الذى لعبته تلك المخطوطـات فـى رحلـة ذهـاب وعـودة من بلاد الشمال الأفريقى العربى إلى قلب الصـحراء فـيما عرف باسم "بلاد السودان" حيث شكلت الكتب والوثائق المخطوطة فى لحظـة ما أكبر قطاع فى رحلة التجارة القائمة بين هذه البلدان وخاصة فى عصر مملكة السـنغاى التى أسس أحد ملوكها أشهر مدرسة علمية (إسلامية) فى "تمبوكتو" فى القرن السابع عشر. وإن تأسست المدينة نفسها أوائل القرن الثانى عشر.

ويلفـت الـنظر الآن أن يحرص الجميع على جمع مخطوطات المنطقة من الأهالى مـرة أخرى حيث تزايد عدد المتراكم منها فى معهد "تمبوكتو" من ٦٠٠٠ مخطوط عام ١٩٩٢ حسـب روايـة أسـتاذ إنجلـيزى مثل جون هانويك لتصل إلى ١٨٠٠٠ أوائل ٢٠٠٣ حسـب تقريـر عـن المعهـد نشر فى التعريف به. ولا يخفى أى تقرير البعد الـتجارى أحـياناً فى عملية تسليم المخطوطات من العائلات فى مالى للمعهد المعروف حالـيا بعد أن كانت العقبة هى رفض هذه العائلات تسليم "موروثها" المقدس لأى أيد من خـارج العائلة كجزء من شرفها التاريخى، ولكن يبدو أن سوء الأحوال الاقتصادية من جهـة، وقـيام هيـئات أهلـية وسلطات محلية بالعمل سهلت عملية الجمع فى السنوات الأخيرة.

ولا تقتصر هذه الآلاف من المخطوطات على لغة واحدة مثل السنغاى أو الفولانية (الفولفولبى) بل تضم مخطوطات مجموعة متصلة بشمال نيجيريا وغيرها. وتمد هذه المخطوطات الباحثين بمادة وفيرة عن طبيعة "الفتاوى" والقضايا الدينية التى كانت تتأثر على مر هذه العصور، ويلاحظ أن الباحثين الغربيين هم أكثر من استفاد من هذا التراث فى معرفة طبائع الشعوب، ومدى تواصلها، والطرق التى كانت قائمة بينها أو ما زالت، والمذاهب الشرعية والصوفية التى تؤثر فى هذه المنطقة أو تلك، وتعتبر ترجمات هذه المخطوطات مثل كتب الرحالة أكبر مصادر "الاستشراق" و"الاستفراق" فى عصر "الكشوف الاستعمارية" لبلاد العرب والعجم على السواء. وقد كان الأهالى يسمون ما كتب منها باللغات المحلية وبالحرف العربى "العجمى" باعتبار أن المكتوب هو ما يكتب بالعربية أساساً.

ومن المؤسف حقاً ألا يهتم العلماء الغربيون وكذلك العرب بهذا التراث "العجمى" إلا فى أضيق الحدود، تأثراً تارة برؤى الأجانب للتاريخ والتراث الأفريقى الذى لا يساوى عندهم شيئاً قبل الغزو الاستعمارى "وتحديث" هذه الشعوب بعد وصلها "بالحضارة الغربية" أو تأثر العلماء العرب بروح دينية أو ذاتية خاصة ترى أن لغة القرآن العربية كافية وميراثها هو الجدير وحده بالحفظ، رغم حرص الأفارقة على أن يظهروا مساهماتهم التاريخية مع انبعاث الشعور الوطنى وحتى انبعاث قضايا "الهوية" والتراث الوطنى والنهضة الأفريقية.

ولا أريد هنا أن أبدى دهشتى من أن اليونسكو اهتم مبكراً (منذ ١٩٦٧ تقريباً) بمشروع حفظ المخطوطات الإسلامية- العربية، وتعاون تباعاً مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ثم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بل ومع الدوائر السعودية ثم الكويتية المعنية، حتى وصل الأمر لمساهمات أمريكية ملحوظة مؤخراً لدعم المؤتمر الذى أشرنا إليه، بل ودعم معهد تمبوكتو نفسه ومشاريعه التأسيسية، ومع كل ذلك لا يهتم الباحثون عرباً وأفارقة بكشف العلاقة بين اللغات الوطنية (المحلية)

وبيــن الخــط العربى الذى كتبت به هذه اللغات لعدة قرون، ولا يهتم الباحثون الأفارقة بقراءة تراثهم "بالخط العربى" لكشف تطورات وقعت لشعوبهم على مدى هذه القرون.

والآن وقــد أقــيم "معهــد ثقــافى أفريقى عربى" مؤخراً فى باماكو، وفق اتفاقيات الــتعاون العربى الأفريقى، وتشكل اتفاقيته مجالات واسعة للتعاون بالفعل، فإن ميزانيته المتواضــعة جديرة بإثارة الحرج، لكنه يمكن أن يشارك مع دوائر عالمية كثيرة فى حفظ المخطوطات العربية الإسلامية، إذا انتبه إلى مشاركة بعض العلماء الوطنيين الذين يمتد وجودهــم فعــلاً مــن زنجبار إلى جنوب أفريقيا إلى نيجيريا وداكار، ويتحرقون شوقاً لمعــرفة تراث بلادهم ولغاتهم الوطنية بالخط العربى. إن مؤسسة الفرقان مثلاً قد قامت بجهد هائل فى رصد قوائم المخطوطات العربية فى رحلتها عبر التاريخ، ولكن كما هى مســجلة فــى مراكــز قائمــة الآن، ونحن لا نستطيع أن نطلب منها إلا ما نكتشفه بين ســطور قوائمهــا من مسميات قليلة، لرحلة الخط العربى فى الطريق الصعب للثقافات الوطنــية الأفريقــية، وهى رحلة لا تمتد فى المكان أو حتى الزمان فقط ولكنها تمتد من علــوم الفقــه والشريعة إلى علوم الاجتماع والتاريخ الاقتصادى والسياسى لبلدان القارة الأفريقــية. وتحلــيل ذلــك دونــه الجهــد الكبير الذى يتطلبه المضى فى "طريق الخط العربى".... دعماً لعلاقات عربية أفريقية، ذات أساس شعبى حقيقى.

العرب، ومبادرات التنمية لأفريقيا

لقــد شــهد شهر مارس (٢٠٠٢) عدة مؤتمرات واجتماعات هامة تلمس المصالح العربية من أكثر من زاوية، وتتطلب التفكير المبكر فى بعض نواحيها.

نخــص منها بالذكر هنا زاوية العلاقات الدولية للعرب وامتداداتها فى أكثر من قارة وخاصــة فــى أفريقيا. لن نتحدث عن مؤتمر القمة العربية نفسه الذى يكاد يحسم مصير العــرب مــع العــدوان القائم على كرامتهم ووجودهم، ولكن يعنينا فيه هنا أنه سيناقش تقريــراً للخــبراء عن التعاون العربى الأفريقى وآليات تفعيله أو قل إحياءه. وفى نفس الشــهر نظمــت الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا فى مونتيرى بالمكسيك بين ١٨-٢٢ مارس باســم المؤتمــر الدولى لتمويل التنمية" وهو مؤتمر قمة عالمى شبيه بمؤتمرات التجارة الدولــية، والســكان والبيئة... إلخ. ومن حول ذلك وما يكاد يكون ترتيبا مسبقا له، عقد مؤتمــر القمة الأمريكية الأفريقية حول التجارة الدولية فى واشنطن (نوفمبر ٢٠٠١) كما عقــد مؤتمر تمويل التنمية الأفريقية فى باريس على مستوى القمة أيضاً (فبراير ٢٠٠٢) حيــث نوقشت فى كل هذه الاجتماعات خطة "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" والمعروفة اختصارا باسم "نيباد" NEPAD.

لعلــه ممــا يلفــت الــنظر بالطبع أن تكون أفريقيا موضوعا لكل هذه الاجتماعات الكــبرى فــى أوقات متقاربة على هذا النحو؛ مما قد يجيب على تساؤل البعض حول ما إذا كانــت أفريقــيا بهذا الشكل من المناطق المهمشة فى العالم؟ أم أنها –فى الواقع– فى قلــب عملــيات الدمــج السائدة فى السوق العالمى؛ سوق التجارة والاستثمار معا، وفق قواعــد العولمــة القائمــة على قدم وساق! وسوف يذهب الجميع إلى "مؤتمر المكسيك الدولــى لتمويل التنمية" بخطط واضحة، لأنهم بعد أن صاغوا العديد من القواعد للتجارة

العالمية فى آخر اجتماعات منظمة التجارة بالدوحة، أرادوا أن يضبطوا شروط عملية التنمية فى مؤتمر مونتيرى بالمكسيك حيث يعطى الأمريكيون خاصة عناية كبيرة لشروط التجارة والاستثمار؛ يريدون تأكيدها وهم فى لحظة مناسبة من قيادة العالم عسكريا وسياسيا، وبما يؤكدها اقتصاديا أيضاً. وقد تم إعداد المخطط الأمريكى فيما يسمى بقانون النمو وفرصة التنمية لأفريقيا أجوا (AGOA).

أعتقد أن الوفود العربية فى كل هذه الاجتماعات، سوف تجد نفسها أمام تساؤل كبير عن مدى تفهمها أولا لما يمس مصالحها الإقليمية- لا القطرية- فى عصر التجمعات الكبرى، ونترك هذا لأصحاب الشأن العربى من ذوى التخصص الدقيق، والوعى القومى اللازم. لكن هذه الوفود تجد نفسها أيضاً – وبالضرورة- أمام التساؤل عن طبيعة المصالح العربية وتشابكها مع الأقاليم المجاورة بما لا يقل عن مثيلاتها الأوربية والأمريكية. لذلك سوف نركز على طبيعة المؤتمر المنعقد فى مونتيرى بالمكسيك وخطة "نيباد" المقدمة من قبل الأفريقيين لهذا المحفل العالمى "لمشاركة أفريقيا فى "عملية التنمية" بالعالم.

التجارة والتنمية: سيناريو الرأسمالية:

لم تعد كلمات "التعاون الدولى" ولا "التنمية بالاعتماد على الذات"- ناهيك عن المستقلة أو الاستقلالية، من الكلمات المستعملة الآن فى سوق التنظيم الدولى. وإنما أصبحت التنمية مرتبطة بالتجارة الدولية التى تظهر فى أفقها المصالح الدولية الكبرى. لذلك سيطرت على أوراق المؤتمر المقام بالمكسيك مصطلحات "السوق" والاستجابة العالمية لشروطه، مقرونة بحديث المال والتجارة، والشروط الواجب توافرها لفاعلية هذه الثنائية. وقد كدت أتوجه بالكتابة لتسجيل اعتراضاتى والاعتراضات الأفريقية الوطنية على ثنائية "المال والتجارة" هذه؛ لكنى رحت أفكر بعقلية "الرأسمالية العربية" أولا مؤجلا حديث الاعتراض الواجب من موقع حركة مقاومة العولمة وسيناريو الدفاع عن مصالح الشعوب؛ ضد "تتجير العالم" إن جاز التعبير أو "عولمة التجارة" وفق المصطلح الشائع.

فوثيقة مؤتمر المكسيك تناولت ثمانى نقاط رئيسية محورها: تحديات التمويل وتعبئة الموارد المحلية والدولية، وضمانات وشروط الاستثمار الأجنبى المباشر

و"الـتجارة الدولية" كمحرك للتنمية، ثم التعاون المالى، ومشكلة الديون الخارجية... إلخ. وأظـن أن هـذه العناوين جميعا تخص رأسمالية الشركات الكبرى متعدية الجنسية، كما تخـص كل أصحاب رأس المال عربا وعجما.. وتوفر هذه العناوين التى تضمنتها وثيقة اللجـنة التحضـيرية والصادرة عن اجتماعها فى ١٤-٢٥ يناير الماضى لتعرض على المؤتمـر التالى، أقسى الشروط لضمان الاستثمار والتجارة والتعاون المالى والديون؛ بما لا يجعـل لكلمـة التنمية أو طبيعتها وأهدافها أية مكانة نتيجة انشغال الوثيقة بالضمانات وظروف القبول بالاندماج العالمى المخطط.

أظـن أن رأس المال العربى المكدس فى أوروبا والولايات المتحدة، والذى تجاهل مسـئوليته لتنمـية شعوبه من جهة، كما تجاهل "حق التضامن" مع الشعوب البائسة فى أفريقـيا لأكثر من عشرين عاما بعد موجة التضامن العربى الأفريقى فى السبعينيات من جهـة أخـرى؛ جديـر أن يفكـر الآن فى ظروف مشاركته فى المعركة الجديدة حول الـتجارة والتنمـية فـى إطار استقلالى بدرجة أو أخرى عن حركة الرأسمالية العالمية المـنطلقة والتى تؤكد هيمنتها أو تعاونها فى مؤتمر المكسيك وفق موقف وحجم تضامن الكـتل الإقليمـية المختلفة. لذلك فإنى أتصور أن تتحرك العقول العربية الحاكمة سريعا بالتضـامن مـع الكتلة الأفريقية والآسيوية على الأقل لضمان أفضل شروط لها فى هذه الترتيـبات الجديـدة... إن صيغة الوثيقة التى أُعدت لمؤتمر المكسيك فضفاضة بالطبع، وتـدور حول أهدافها بطريقة تسمح أيضاً – فى حالة قوة المفاوض من بلدان الجنوب – ببعض الضمانات الخاصة لمصالحه. من ذلك مثلاً:

*تأكـيدها على عولمة التجارة والتشابك مع النظام الاقتصادى العالمى، ذى الطابع الشـمولى، ولكـنها تذكـر ضـرورة توفر العدل، واعتبار التدابير الوطنية، والحق فى التنمية؛ وهذه منافذ جيدة لطالبى العدالة والمواقف الوطنية.

*تؤكـد الوثـيقة علـى الالتزام بسياسات السوق، وإدماج القطاع غير الرسمى فى القطـاع الرسـمى، وتأميـن مناخ للاستثمار الأجنبى المباشر، والإطار الذى تعمل فيه الشـركات الـتجارية وتشجيع الشركات العالمية، وهى تربط كل ذلك بالخطاب العالمى المتكرر عن الشفافية والحكم الرشيد والسلام والأمن والاستقرار.. إلخ.

*تؤكـد الوثـيقة علـى تحريـر التجارة تماما، والالتزام بقرارات منظمة التجارة العالمية واعتبار ذلك من عناصر "استراتيجية التنمية المستدامة" وهى بذلك تؤكد شروط

رأس المـــال العـــالمى وحـــده تقريبا، وتمرير ما لم يتفق عليه بعد فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية، ولكنها لا تنسى للمجاملة الإشارة إلى تشجيع التكامل الإقليمى ووصول صـــادرات الـــبلدان النامية إلى جميع الأسواق بتخفيض الحواجز الجمركية.. إلخ. وهنا لابـــد مـــن وقفـــة قويـــة ضد تمرير شروط منظمة التجارة العالمية الجائرة حتى دون تفاوض لجولة جديدة.

*ترتـــبط المســـاعدات الإنمائـــية الرسمية بتشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة والمـــوارد المحلـــية، أى الـــربط بيـــن موقـــف الدول الكبرى وعملية التجارة وتطوير الرأســـمالية المحلـــية، ولكـــنها تذكّر لإبداء حسن النية "بالجهود الملموسة" لتحقيق هدف تخصـــيص ٠,٧ فـــى المائة من الناتج القومى الإجمالى للبلدان المتقدمة، وذلك للمساعدة الإنمائية فى البلدان النامية.

*وأخـــيراً ولـــيس آخـــراً فإنهـــا تعتـــبر تمويل الديون" من عناصر تعبئة الموارد للاســـتثمار مـــربوطة بشـــروط نادى باريس ولندن"، مع إشارة مجاملة أخرى لضرورة "تخفـــيض عبء الديون إلى مستويات يمكن تحملها" دون أية إشارة لمبدأ إلغاء الديون... إلخ.

وفـــى أكـــثر مـــن موقع تشير إلى اجراءات ضمان تسديد الديون وتوفير ظروف اقتصادية واجتماعية لذلك على الصعيدين الدولى والوطنى.

الموقف العربى الأفريقى:

أعـــتقد أن الوثـــيقة بهـــذا الشكل قابلة للبحث المشترك بين كتلة إقليمية مثل الكتلة العربـــية وكـــتل أخـــرى فى الجنوب وخاصة الأفريقية. وأظن أن الدول العربية التى لم تتخذ موقفا إيجابيا مناسبا مع الكتل الأخرى فى مؤتمرات التجارة العالمية وحتى الدوحة (نوفمبر ٢٠٠١) جديرة بأن تراجع موقفها هذه المرة خاصة وأن الأفارقة الذين يحملون بعـــض مـــرارات الدوحـــة، ما زالوا يذكرون أيضا ما ردده بعض العرب من قبل فترة التضـــامن العـــربى الأفريقى عن عدم توفير الأمان لرأس المال العربى، أو عدم تسديد القـــروض، أو فســـاد الأجـــواء من حول مشروعات التنمية المشتركة... إلخ بينما يردد الأفارقـــة أن العرب صبوا ملياراتهم فى حجر الشركات الأوربية التى استثمرت بعضها فـــى أفريقيا مع عناصر فاسدة أصلا ولم يصل للشعوب الأفريقية إلا نسبة ضئيلة منها.

فهـل تتـيح "الضـمانات الدولية" هذه المرة فرصا أفضل للتعاون العربى الأفريقى فى مجـال الاستثمار والتنمية وليس مجرد التجارة والتنمية؟ هل تدفع الوفود العربية حركة التضـامن العـربى الأفـريقى للحصول على مواقع أفضل، ومباشرة مع الأفارقة دون حاجة لانتظار "الشريك الثالث" الذى يحصد كل النتائج؟

سـأقدم هنا فى عجالة الترتيبات الأفريقية لمثل هذه المؤتمرات العالمية كما يعكسها تحضير مشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا – "نيباد".

*أولا: إن الخطـة الأفريقـية يجـرى الإعـداد لهـا منذ فترة فى ساحات اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا بأديس أبابا ثم منظمة الوحدة الأفريقية بمسميات "المبادرة الأفريقية" على مستوى إقليمى.

*ثانـيا: انتقلت الخطة إلى مجال السياسات الأفريقية حين حملتها زعامات مرموقة فـى صـياغة خاصـة بجـنوب أفريقيا (والرئيس مبيكى شخصيا) حول برنامج للألفية الجديـدة بمختصـر MAP، تلاهـا تحـرك من منطقة ما يسمى بالفرنكفونية على يد الرئـيس عـبد الله واد "رئـيس السنغال" بمختصر أوميجا OMEGA. وكانت الخطة الأولـى ذات طابع يدور حول تنمية الاستثمارات والمساهمات الدولية فيها، وكذلك تنمية المـوارد المحلية ورأس المال المحلى.. إلخ، بينما كانت الأخرى تدور حول المساعدات الفنـية وتنمـية الموارد البشرية وتحسين أوضاع البنية التحتية..إلخ. ولذا جاءت الخطة النهائـية محاولـة للتوفـيق بين الهدفين وجامعة لهما فى آن. وهى فى النهاية معرضة لانتقادات عديدة باعتبار خضوعها لخطاب العولمة.

*ثالـثا:كلفـت القمـة الأفريقـية فى لوساكا عددا من الرؤساء الأفارقة للدول ذات الـوزن فـى القـارة وأصـحاب المشـروعات الأولية ضمت جنوب أفريقيا والسنغال ونيجـيريا ومصـر والجزائـر، للتحرك بالصياغة النهائية للمشروع لدى الدول الكبرى وتجمعاتهـا مـن أجل الحصول على تمويل للخطة قدر بحوالى ٦٤ مليار دولار، وراح الرئـيس مبـيكى إلـى واشـنطن والرئيس "واد" إلى باريس أولا ثم احتشد معظم القادة الأفارقـة فـى المؤتمر الأمريكى الأفريقى مرة فى واشنطن، ومرة أخرى فى المؤتمر الفرنسـى الأفريقى مؤخراً فى باريس لحشد عملية التمويل المطلوب أو حشد الوعد بذلك علـى الأقـل. وللأسـف لم نسمع عن تقديم لهذه الخطة لأى تجمع عربى اقتصادى أو

رئاســى ممــا يدعــو للتســاؤل أو يدعو القمة العربية - إن عقدت قريبا- لمناقشة هذا الموضوع، ما داموا سيناقشون تقريراً لخبراء التعاون العربى الأفريقى.

*رابعــاً: تتضــمن الخطة الأفريقية "للشراكة من أجل التنمية" والصادرة رسمياً فى أكــتوبر ٢٠٠١ من حوالى ستين صفحة النص على أنها باسم جميع القادة الأفارقة، ومن أجــل "رؤية مشتركة وقناعة ثابتة بأن عليهم واجبا ملحاً لإزالة الفقر والمضى فى طريق الــنمو والتنمــية المستدامة والمساهمة الفعالة فى الاقتصاد العالمى وسياساته"، "شاعرين بمــا يجرى من تهميش للقارة، وأزمة الديون وانخفاض المساعدات بل وتعميقها للتبعية والتهمــيش...." وبعــد تأكــيد "الــتزامهم بتوفير شروط التنمية المناسبة للتقدم وتحقيق مشــاركة فعالة فى السوق والعلاقات الدولية، وبعد وصف مستفيض لما آلت إليه أحوال القــارة مــن أوضــاع سيئة بسبب سوءات خاصة بالاستعمار أو الإدارة الوطنية فإنهم يقدمــون مشــروعات تفصيلية ذات أولويات ملحة تتعلق بمواجهة الأمراض الخطيرة- الاتصــالات والتكنولوجــيا- الديون- السوق، لتنتقل عقب ذلك إلى الأولويات القطاعية حــول الطاقــة - الــنقل- المــياه، ثــم الزراعة- انسياب الأموال - أسواق التعدين- الصناعات- السياحة- الخدمات.

وتلمــح الخطــة الأفريقــية وهى تخاطب الشركاء المدعوين للمشاركة إلى تسليمها بضــمانات يحققهــا الــتعاون مع ممثلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومؤتمرات أوروبــا /أفريقــيا، والمؤتمــر الأمريكى الأفريقى، واليابانى الأفريقى، وذلك قبل انعقاد المؤتمــر الفرنســى الأفــريقى الذى لابد أن يكون حاضراً بالطبع. وبذلك فإنها تتضمن إشارة صريحة إلى "هيئة المراقبة" التى تضمن للممولين حقوقهم.

أظــن أن هذه إشارة أفريقية لكل من يريد أن يشارك فى خطة تنمية أفريقيا بشروط مضــمونة مــن آليات السوق والتجارة العالمية، والإشارة صريحة أيضاً إلى أن الجميع يمكــن أن يغــرقوا فــى سوق العولمة والهيمنة الدولية، بما لا يحقق المصالح الوطنية المنشــودة، ولكنها أيضاً تتضمن منافذ للتعاون على مستوى بلدان الجنوب لضمان التكتل لحماية هذه المصالح قبل فوات الأوان.

وهــنا هــامش لــتحرك النظم العربية والأفريقية مع غيرها من بلدان الجنوب، أما الرؤية النقدية غير المتفائلة بكل هذا الإطار، فتحتاج إلى حديث آخر.

حوارات أفريقية عربية

١- حوار الثقافات العربية الأفريقية.. في الرباط

أتاحت وزارة الثقافة المغربية لعدد من المثقفين الأفارقة والعرب فرصة قليلة الحدوث (فى سبتمبر ٢٠٠٣) لحوار مخلص وصريح حول طبيعة ومستقبل العلاقات بين العرب والأفارقة، في زمن يفرض فيه حوار السلاح والعنف باسم حوار الحضارات! ومن الطريف أنه أعقب كلمة الوزير الشاعر محمد الأشعري في افتتاح الندوة بالرباط عن أهمية التعاون بين العرب والأفارقة في هذه الظروف الصعبة، أن يدخل أحد المشاركين بسرعة لأبعد من ذلك بالحديث عن ضرورة النظر والتدقيق في وضع "الواو" بين العرب والأفارقة باعتبار الحضور جميعًا.. "عربا أفارقة". وحتى عندما اكتشفنا وجود أحد المشاركين الفضلاء من أبناء الجزيرة العربية، إذ به من علماء الآثار الذي لم يبخل بمعلوماته عن شراكة هذه "الجزيرة" أيضا من أعماق التاريخ في هذه الوحدة ممثلة في الآثار الممتدة التي تكشف وحدة أثرية قديمة، بل ذهب آخر وهو جيولوجي حكيم إلى أن انشقاق البحر الأحمر عن الكتلة الأفريقية المجاورة لا يتعدي بضعة ملايين من السنين، مما يشير إلى وحدة الحجر قبل وحدة البشر!

وقد كان الحديث جادًا بالفعل، ويستحق النشر بين الأجيال الجديدة أو "المثقفين الجدد" الذين يبالغون في "القطرية" في زمن العولمة؛ فيقسمون البشر والحجر معا وفق مصالح جديدة، وتطلعات غير مدروسة، لا تلتفت ضمن ترتيب همومها نحو الجنوب، شرقا أو غربا. ولن يعدم هؤلاء توفر نظرائهم فى كل ساحة، مما لا يجعلنا ندهش، لماذا نجد أنفسنا وحدنا بهذا الشكل إزاء الأحداث الخطيرة التي نواجهها، ورغم أشكال التأييد الشعبية الواسعة، فإن تحكم المصالح ومبرراتها يبدو لافتًا والكل يتساءل: ماذا تفعلون أنتم أيها العرب لأنفسكم؟ ولا نستطيع أن نرد بقوة إزاء هذه النزعات الفردية المدمرة بيننا.

لذلك بدا الموقف الأفريقي في حوارات هذه الندوة بالرباط متقدما بحق عن كل التوقعات، وقد كان الحضور من شخصيات هامة في مختلف المواقع، تاريخًا وحاضرًا، وقد عبر مثقف مثل "مختار امبو" مدير عام "اليونسكو" الأسبق (سنغالي) عن فهم

عميق للثقافة العربية والإسلامية، وراح يفسر دوره في وضع هذه الثقافة مع قرينتها الأفريقية وغيرها علي صعيد الاهتمام العالمي أثناء إدارته "لليونسكو"، بل وانتقد أعمالاً تمت في فترة إدارته مثل كتابه تاريخ أفريقيا العام، عندما شعر بأن المحررين للأجزاء العربية والأفريقية، ليسوا بالتمثيل المناسب لهذه الثقافات، مما جعل موقف المحررين الأجانب ينحاز ضد التاريخ الحقيقي والغني لشعوب القارة وعلاقاتها من جهة، بل ولم يعط هؤلاء المؤرخين المكانة المناسبة للعلاقات وجهود التحرر الوطني المشتركة بين العرب والأفارقة من جهة أخرى.

لم تؤثر النسبة الأكبر من الحضور من أفريقيا "المسماة بالفرنكفونية"، بل وأوضاع بعضهم كوزراء سابقين أو حاليين عن تعبير بعضهم أو الآخر عن معايشته للتعليم الإسلامي لفترة من حياته قطعتها عملية التحديث والإدارة الاستعمارية؛ ولم يؤثر ذلك في تناول بعضهم لتفاصيل العلاقات ومشكلاتها والتأثير السلبي لبعض المفاهيم العربية أو إدارة العلاقات الإسلامية في هذا المجال. فتحدث البعض منتقدًا اقتصار المساعدات العربية أو الإسلامية في مجال الثقافة والتعليم، على مدارس تحفيظ القرآن أو محو الأمية باللغة العربية أو رعاية بعض الجمعيات الإسلامية التي لا يخلو عمل بعضها من إدارة المصالح، ويؤدي هذا المنظور بالطبع إلى أن مثل هذا الباحث ـــ من بنين ـــ وقد حفظ القرآن مبكرًا بشكل تقليدي، فإن ذلك لم يتوصل معه تأثيرًا في ثقافته العامة، كثقافة حديثة تربطه بالعالم العربي، ومن ثم لم يطرح على نفسه قبل هذه الندوة مثلا، أهمية متابعة "حداثة العالم العربي" ولم يتيسر له إنتاج فكرى عربى مترجم ينقل له الفلسفة أو الإبداع العربي المعاصر.

ومن حسن حظ الندوة أن توفر لها عدد من الباحثين المغاربة المتميزين إلى جانب إخوانهم من مصر وتونس والسودان وموريتانيا وليبيا والسعودية وسوريا، ممن أسهموا جميعا في الكشف عن معرفة جيدة بالواقع الأفريقي وخاصة في مجال الثقافة التاريخية، محاولين تقديمها "كروابط" ممتدة، مما أثار من جهة أخرى مسألة الثابت والمتغير في هذه العلاقات العربية الأفريقية، خاصة في زمن العولمة. ففي هذا الزمن تجري عملية "التفتيت للهويات" الصغرى على الأقل لتفرض الهويات الكبرى نفسها، وضمن محاولة لهيمنة الأكبر والأقوى، وهنا ثار الحديث عن إمكانية "العرب والأفارقة" ـــ بالواو أو بدونها! ـــ على خلق كتلة "حديثة" مناسبة لهذا التحدي، كتلة أسميتها في تقديم "باندونج

الجديـــدة" التي تحيا بين شعوبنا ــ وليس فقط بين حكوماتنا مثلما بدأت "باندونج ١٩٥٥"، تحيـــي شـــعورا متجددًا بقوة شعوب الجنوب في عملية العولمة. ورأيت مع الحاضرين، أنـــه فـــي الدار البيضاء تحديدا نشأت كتلة عرفت بين أقوى عناصر تحرك هذا الجنوب عـــام ١٩٦١، وفـــي الشـــمال العربـــي الأفريقي نفسه، عرفنا مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية في مصر ١٩٥٨، ومؤتمر جميع الشعوب الأفريقية بتونس عام ١٩٦١ أيضًا.

وتدافعـــت الأفكـــار المتحمسة للعمل العربي الأفريقي، في أحاديث عن دور الثقافة العربـــية الإسلامية التاريخية في الواقع الجديد؛ هل يجري الحماس لتعليم العربية مجددا دون نشـــر إنـــتاجها الحديث؟ هل ننشر المخطوطات العربية الإسلامية وحدها أم ننشر المخطوطـــات الأفريقـــية التـــي كتبـــت باللغـــات الأفريقية بالحرف العربي، وتناولت موضـــوعات اجتماعـــية وسياسية أوسع من مجرد موضوعات الفقه التقليدية على النحو الـــذي يشير له بالسلب بعض المثقفين الأفريقيين؟ طالبين التعرف على تاريخهم الحقيقي المكتوب بالحرف العربي.

ولقـــد كـــان وجـــودي بالرباط فرصة لعرض هذه الأبعاد نفسها في أروقة منظمة المؤتمـــر الإســـلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) التي تقوم بدور كبير يحتاج إلى الـــنظر للـــرؤى الأفريقية وجدلياتها الحديثة بعين الاعتبار الدائم، ضمن اهتمامها بأبعاد الـــتراث والـــتاريخ، ويمكـــن أن تحقق ملتقيات المثقفين "العرب الأفارقة" طرحًا متميزًا نـــأمل أن تتـــنوع مناسباته "وفضاءاته"، مثلما كانت الرباط إحدى مواقع الناشر.. في هذا الزمن الصعب الذي يندر فيه الانتعاش!

****

٢- حوارات كيب تاون و"عزلة الشمال العربي الأفريقي"

عقـــب حوارات شفافة بين العرب والأفارقة فى الرباط فى منتصف أكتوبر ٢٠٠٣ دفعتنـــي الظـــروف على طول الساحل الغربي للأطلنطي حتى وصلت "كيب تاون" عند أقصـــى نقطـــة جنوبـــية من الساحل فى لقائها مع المحيط الهندي، عند "كيب تاون" وما يســـمى عـــندها بحـــدود الماء water Front، ونقطة اللقاء هذه التي التقى فيها من قبل الهولـــنديون والفرنســـيون والإنجلـــيز ليقيموا أكبر مستعمرة استيطان عقب المستعمرة

الأمريكـــية، هـــي التي شهدت مجيء آلاف الآسيويين أيضاً ليعملوا فى السكك الحديدية والتعديـــن والـــتجارة كوســـطاء بيـــن "السادة" الجدد والعبيد المساكين. ومع انتشار نمط العلاقـــات الثلاثـــية هـــذه فى أنحاء جنوب أفريقيا، إلا أن "كيب تاون" تظل هي المثال، حـــتى أنـــه مع سقوط النظام العنصري "الأبارتهيد" عام ١٩٩٤ وتولى "الأفارقة" السلطة فـــى الـــبلاد، صارت "كيب تاون" نموذجًا للعلاقات الثلاثية التي كان من نتائجها النسبة الأكـــبر مـــن الملونيـــن فـــى هذه المحافظة. وتحققت أغلبيتهم فى البرلمان المخصص للولايـــة، مـــثل أغلبـــية "البـــيض" فيما يسمى "بالولاية" فى الشمال. لذلك فإن "الجنوب أفريقييـــن" يطلقون هذه الصفة بديلاً لصفة "الأفريقيين" ذات السمة العرقية، بل يعتبرون "جـــنوب أفريقـــيا" تلـــك قلب العالم الجنوبي عموماً، بمعنى أفريقيا وآسيا وأستراليا على الأقـــل، ولتوصف بقية القارة بأنها "أفريقيا" إن شاء البعض أن يشير لوجودها العرقي أو اللونـــي.. وحضـــور أي شـــرح، فـــى الـــبرلمان أو غيره، يقدم تشكيلة جنوب أفريقيا باعتـــبارها "قـــوس قزح" الأفريقى الذى ينطلق نحو آسيا وأستراليا اقتصادياً كما ينطلق نحـــو بقية أفريقيا سياسيا، إن شاءت أفريقيا هذه أن تلتقي "بقوس قزح" ما بعد الأبارتهيد. وتـــأتى الصين فى مقدمة البلاد التى تسعى إليها جنوب أفريقيا، البيض فيها قبل السود، مـــع أن ثورية الرئيس "ماو" كانت من أعتى أعداء النظام العنصري الأبيض لعدة عقود قريـــبة! ويمـــتد القـــوس بسهولة الآن إلى الصين وأستراليا، ماراً بموقع اقتصادي بالغ الأهمـــية الاقتصـــادية لهـــم أيضـــا وهو منطقة الخليج! وقد لا نفاجأ فى حدود عقد من الـــزمان أن نـــرى محـــور "ديربان" و"دبي" و "هونج كونج" و"سيدنى"، على رأس قيادة العـــالم الجديد، ما لم تفرض حركة مناهضة العولمة، وجذورها فى نظام دولي جديد أو محـــاور إقليمـــية جديـــدة، قيادات أخرى، تشمل الهند وماليزيا والبرازيل وتتساءل عن موقع العالم العربى!

مثل هذه النظرة المستقبلية، لم تكن من إبداع خيالي فى "كيب تاون" عندما توجهت إلـــيها، وإنما كان النقاش لعدة دراسات قام بها قسم المستقبليات فى برنامج الأمم المتحدة للتنمـــية فـــى أفريقـــيا UNDP (أبيدجان) تحت عنوان "مستقبل أفريقيا ٢٠٢٥" برعاية بـــرلمان جنوب أفريقيا. وكانت الدراسة تميل إلى عدم القطع بطبيعة مستقبل أفريقيا حتى عـــام ٢٠٢٥، وإنمـــا تقـــوم على وضع سيناريوهات أربعة لهذا المستقبل، تعتبر بدائل محـــتملة، أو قـــل خـــيارات متـــنوعة أمـــام صانعي السياسات الأفريقية خلال العقدين

القادميـــن. وقد اختار واضعو السيناريوهات شكلاً دراميا تصوروا فيه الشعب الأفريقي؛ ذلـك الأســد المصاب الساعي للشفاء واسترداد قوته، إذا استطاع تحقيق الخيار الصالح لــه، فتصـــوروا الســيناريو الأول عــن "الأسد المحاصر أو المقيد" والثاني عن "الأسد الجـائع" والثالث عن الأسد "خارجاً من قيوده" والرابع عن الأسد يحدد "مواقع فضاءاته" أو أرضـــية تحــركه الجديد. ومن هذه العناوين يمكننا إدراك ما تعنيه هذه السيناريوهات عــن الواقــع الأفريقـــي، مـــن الحصار الذي يسبب الجوع، إلى ضرورة الخروج من المأزق، ثم اكتشاف العوالم المحيطة وتحديد طبيعة العمل معها.

مـــن هـــذه النقطة الأخيرة نستطيع أن ندرك طبيعة توجه الأنظار فى أفريقيا نحو حـــل الأزمة، ومن هنا أهمية تحديد "دوائر" الحركة لشعوب كل منطقة وفق استراتيجية واضـــحة، وتكـــاد أوروبـــا وآســـيا وأفريقـــيا أن تكـــون واضحة بهذا التدرج بالنسبة لاستراتيجية المستقبل والعمل المشترك، بينما نجد الدائرة العربية ما زالت غير واضحة المعـــالم أصــــلاً، أو منغلقة على ذات غير محددة أيضاً مما يثير الارتباك أمام سياسييها بل وباحثيها.

ولـــم يكن غريبا، وقد كنت وحدي من الشمال العربي الأفريقي، أن يفاجئني عنوان البحـــث الذي دعوني للمشاركة فى مناقشاته؛ فالعنوان الكامل للبحث عن "مستقبل أفريقيا جـــنوب الصـــحراء ٢٠٢٥" ودهشـــت لهذا التحديد الجغرافي السياسي، إذ كنت أعلم أن المشـــروع لـــيس بعيداً عن دائرة "خطة الشراكة الأفريقية الجديدة" المعروفة باسم "نيباد" NEPAD، وتلـــك خطة قدمتها للعالم خمس دول أفريقية بينها دولتان من شمال أفريقيا (الجزائـــر – مصر)، فكيف يستقيم التخطيط للمستقبل بعيداً عن هذه الشراكة على الأقل؟ ولـــم يكن القائمون على البحث فى غيبة عن هذا الاعتبار، فهم عالجوه منذ البداية كتابة (ص ٤) مبرريـــن الاقتصار على "جنوب الصحراء" بعدم توفر المعلومات المشتركة من الشـــمال، ووفرة الملامح المشتركة بين أفارقة جنوب الصحراء، وأهم من كل ذلك توجه دول الشمال بشكل دائم نحو أوروبا وآسيا، بينما تفتقد أفريقيا مثل هذه العلاقات القوية!

وقـــد تم نقاش واسع حول هذه القضية من الناحية الفنية أو الثقافية، ولكن مثل هذا الـــنقاش لـــم تـــتقدم جـــدواه بعد فى القارة بسبب الغياب الثقافي والفكري العربي على المســـتوى الأفريقي، وعدم اهتمام دول الشمال تلك إلا بالجزء الإعلامي الموسمي، حتى

أن "الأفارقـــة" يلاحظـــون ذلك بالنسبة لأكبر دفعة تمت فى هذا المجال فى عملية إقامة "الاتحاد الأفريقي".. ودرجة التواصل فى العمل بعد إعلانه إعلاميًا!

إن قضـــية الحضـــور العربـــي فى أفريقيا تحتاج لجدل معمق ودائم على الساحة العربـــية وبالاشتراك مع الساحة الأفريقية، وتحتاج لممارسة دور عربي مميز فى دوائر الأمـــم المـــتحدة والمـــنظمات العامة لدول العالم الثالث، وتحتاج لاستثمار العرب لقوتهم الاقتصـــادية للدفاع عن المصالح الأفريقية أيضاً فى دوائر مثل منظمة التجارة العالمية. بـــل وتحـــتاج للتعبـــير عن احتياجنا أكثر للموقف الأفريقي إلى جانب قضايا العرب فى فلســـطين والعـــراق فـــى الأمـــم المـــتحدة وخارجها، وقد أبدت جماهير جنوب أفريقيا وحركـــتها السياســـية الكثـــير مـــن مظاهر التعاطف مع الشعب الفلسطيني، بمظاهرات صـــاخبة فـــى كيب تاون وجوهانسبرج وديربان دون أن يتواصل العمل مع هذه الحركة الشـــعبية العميقة. فهل نجدد التفكير ما دام العدوان مستمراً على شعوبنا بهذا الشكل غير الإنساني!

****

٣- حوارات داكار عن الثقافة العربية

فـــي جولـــة أفريقـــية أخرى، استقر بنا المقام في السنغال لبضعة أيام من أبريل ٢٠٠٤. كـــان الغـــرض متواضـــعا وبسيطا، قضايا الثقافة العربية والأفريقية، في زمن التغـــيرات الكـــبرى والصـــغرى على السواء. وأهل داكار المثقفين، دائماً أغنياء بتراث الحـــوار في رحاب "جامعة الشيخ أنتا ديوب" أو جامعة داكار التي تعتبر المركز الثقافي لغـــرب أفريقـــيا "الـــناطقة بالفرنســـية"- من الناحية الشكلية - لكنني وجدت أهل داكار مشـــغولين هـــذه المرة بحوارات أخرى، جعل بعضها قضية العرب وأفريقيا تتخذ أحياناً بعـــدا جديداً. ورغم أن اتجاه الرئيس "عبد الله واد" كان لإجراء "تغيير" وزاري سادس أو ســـابع فـــي ظـــرف أربع سنوات، فقد كان هذه المرة مقلقاً لأهل السنغال. لأن الحديث يجـــري عمن سيخلف 'عبد الله واد" في انتخابات الرئاسة العام القادم، والرجل في أواخر الســـبعينيات من عمره. ولابد أن السيد "إدريس سيك" رئيس الوزراء الحالي كان مرشحاً قويـــا وخاصـــة أنـــه كفء للمهمة نسبيا، كما أنه من الداعمين الأقوياء لشخص الرئيس الحالـــي مـــنذ معركـــته الرئاســـية الشهيرة ضد "عبدو ضيوف". وكان المتوقع أن يسلم

الرئـــيس "عـــبد الله واد" بهـــذا التتابع للسلطة وهو مرشح الديمقراطية السنغالية السابق، وتمـــيزت الـــوزارات التـــي عيـــنها فـــي البداية بجهوية عريضة، منحته لقب "الرئيس الديمقراطـــي"، و"الســـهل الممتـــنع" على الديكتاتورية. لكنه أخذ يقلل من التحالفات بين وزارة وأخـــرى، كمـــا فاجأ الجميع مؤخراً بأنه لا ينوي "السماح لغيره" في فترة قصيرة قادمـــة حيـــث إنـــه "يريد العودة لكرسي الحكم"! ومعنى ذلك أن على كل القوى أن تعيد حســـاباتها معه، قبولاً أو انسحاباً، كما أن معناه أن "الفضاء الديمقراطي" أصبح محاصراً رغـــم وجـــود الحـــزب "الديمقراطي" في الحكم! ورغم أن الرجل سينتهج "الإجراءات" الديمقراطـــية التقلـــيدية في إعادة ترشيح نفسه، حيث يبدو "أبو الأمة" إلا أن الموقف في مجملـــه يسيئ لشهرة السنغال التي شهدت تنحي "سنغور" من الرئاسة باختياره في مطلع الثمانينـــيات من القرن الماضي، كما شهدت قبول "عبدو ضيوف" للهزيمة الانتخابية منذ أربع سنوات، مما أكد أن "العملية الديمقراطية" عميقة الجذور في هذا البلد المستقر.

وجـــاء التساؤل السريع بين المتحاورين عن مصدر"القوة غير الديمقراطية" للرئيس "واد" هـــذه المرة بعيداً عن "التحالفات الديمقراطية"؟ قالوا: إن ثمة سنداً فرنسياً تقليدياً لا يحـــتاج لتأكـــيد، واجـــتماعات القمـــة الفرنســـية-الأفريقـــية تعتمد على مبادرات مهمة للســـنغاليين دائمـــاً آخرها اعتماد مساهمته في خطة الشراكة الأفريقية للتنمية والمعروفة باســـم "نيـــباد" لمنع الأميركيين من الانفراد بها عن طريق جنوب أفريقيا ونيجيريا، ومن ثـــم حشـــر "الفـــرانكفون" مـــع "الأنجلوفـــون" في مشروع استثمار أفريقيا الجديد. لكن الســـنغاليين لا يـــريدون دائمـــاً أن تنفرد بهم فرنسا، ولذا يحاورون الولايات المتحدة في قضـــاياها الرئيســـية، ولم يكن ذلك فقط بالتراضي حول"النيباد" أو خطة كلينتون السابقة "أجـــوا" حـــول تنمـــية الاستثمار في أفريقيا، ولكن الموضوع امتد من قبل إلى مشاركة القـــوة السنغالية "الرمزية"- في حرب الخليج الأولى ضد العراق على يد "عبدو ضيوف" نفســـه، كما دعا الرئيس"واد" إلى قمة خاصة لـــ"مواجهة الإرهاب" في داكار مع تصاعد حملة بوش عليه.

اللافـــت أن الأميركييـــن يحـــاولون الآن أيضاً استثمار "رمزية السنغال" في حرب العـــراق الثانـــية! ضمن إعطاء صفة "الرمزية" هذه لعدد جديد من "الدول الصديقة" في تكويـــن "الـــتحالف الدولـــي" الـــذي ســـتدعو إلـــيه الأمم المتحدة أو يظل قاصراً على الأميركييـــن. ومـــن هنا جاء الخبر الذي احتفت به "الرئاسة"السنغالية في منتصف أبريل

الحالـــي عـــن اتصال تليفوني مطول بين الرئيس "بوش" والرئيس "عبدالله واد"، وتناول ضـــمن ما تناوله الموقف في العراق والشرق الأوسط... إلخ. وقال المعلقون إن "بوش" يطمـــع فـــي دعـــم "الحلف الدولي" بقوات سنغالية خوفاً من تعدد حالات الانسحاب من الحلـــف علـــى الطريقة الإسبانية! وبدا الخبر في أسبوع التغيير الوزاري وتأكيد مركز الرئـــيس، لدورة قادمة، مناسباً تماماً! في قاعات جامعة شيخ "أنتا ديوب" لم يكن الحوار فـــي جـــزء مـــنه بعـــيداً عـــن النفوذ الأميركي في أفريقيا، حتى ونحن نناقش "العرب وأفريقـــيا"! وقـــد كنت من جانبي أعرض لخطط أفريقية-عربية للاهتمام بالمخطوطات العربـــية الإسلامية، وكيف يخطئ العرب عندما يركزون اهتمامهم دائماً في أفريقيا على التأثـــير العربـــي والإســـلامي وحده دون تناول التفاعل الذي حدث تاريخياً من الجانب الأفريقـــي بآثاره السياسية والاقتصادية المعروفة، وأن الاستعمارين الفرنسي والإنجليزي همـــا اللـــذان فرضـــا تجـــاهل مضـــمون هذا التفاعل وخاصة عندما كتبا بعض اللغات الأفريقـــية بالحرف اللاتيني بينما كانت تكتب بالحرف العربي، دليلاً على التفاعل الذاتي مع الثقافة العربية. وفي بحثنا عن عمليات الاهتمام بهذا التراث الأفريقي، أو الأفريقي-العربـــي، وجدنـــا صـــندوق الثقافة الأميركي يدعم مشروعاً بدأته "مالي" وجنوب أفريقيا حـــول الـــتراث، بـــل وقدمـــاه إلى الاتحاد الأفريقي مدعوماً بالمنحة الأميركية وحفاوة الكونجـــرس الأميركـــي لجمـــع وتصنيف المخطوطات الأفريقية التي لا يذكر أبداً أنها بالعربـــية، ورغـــم ذلك فقد أسماه المثقفون الأفريقيون بـــ"طريق الخط" تشبهاً بـــ"طريق الحريـــر"... هكذا لا ينسى الأميركيون العمل في الثقافة وهم يؤسسون أحلافهم من أجل الحرب أو أثناء الحرب. ولعل ذلك يكون درساً للعرب أنفسهم.

وبيـــنما انشـــغل الباحثون المجتمعون في رحاب الجامعة وضيافة المنظمة العربية للتربـــية والـــثقافة والعلـــوم بشراكة مع جمعية الدعوة الإسلامية العالمية لتعميق البحث حـــول قضايا الشراكة العربية-الأفريقية في تراث اللغة أو الرحلة أو الامتدادات البشرية أو حـــتى الشعر العربي عن الزنوجة وأخواتها، إذ بالإخوة الليبيين يطرحون مغامرة عن "الـــتأريخ العربـــي" أو "الـــتقويم العربي" ومرجعيته إلى الهجرة النبوية أم "وفاة الرسول" لـــيؤدي الـــتأريخ وفـــق الاقـــتراح الليبـــي إلى تأخير التاريخ لعدة عقود. وعلق بعض الأصـــدقاء أنـــه لا ينقصنا تأخر بأكثر مما تأخرنا، والناس تبحث عن التقديم والتقدم لا التأخـــير والـــتأخر، ولعل الأصدقاء الليبيين شاءوا أن يعطونا بعض السنوات الإضافية

نــراجع فــيها أحوالـــنا وأوضـــاعنا حتى نلحق ببقية العباد، وأظنهم يريدون بعض هذه السنوات بدورهم لنفس الغرض من وجهة نظرهم!

كـــان التحفظ الأساسي أن التأريخ بالنمط الجاري، تعرفه الشعوب العربية وتحفظه جــيداً جماهــير أفريقية أغرقتها مدخلات الثقافة الأوروبية من عديد من الزوايا، فلنترك هــذه الجماهــير مرتــبطة بما هو شائع ومشترك مع كافة العرب والمسلمين، لأنهم لن يــتوفر لهــم التراضي على نطاق واسع مع "المغامرة الليبية" الجديدة. وقد جرى حوار جــدي جانبــي فعلاً متسائلاً هل هي لحظة لمغامرات "التأريخ" أم لحظة لمساهمات في الــتاريخ نفسه؟ وفي ظروف يحتاج فيها "الاتحاد الأفريقي" و"الجامعة العربية" إلى إعادة ترتيــب القضـــايا الجماعية المشتركة بين أفريقيا وبقية العرب غير الأفارقة فضلاً عن عــرب القارة، ويحتاج كل ذلك لجهد في السياسة والاقتصاد والاجتماع بما لم يتوفر منه الكثير.

****

٤- حوارات ياوندى وقلاقل الخرطوم

قادتــنى الجمعــية الأفريقــية للعلــوم السياسية إلى عاصمة الكمرون ياوندى، على مقــربة من مخارج أنبوب البترول الدولى الجديد شمال البلاد، قادماً من تشاد بعد إعلان الانتهاء من أعماله جميعاً بتكلفة تصل إلى سبعة مليارات دولار!

وربــط المحــيطون بــى بين مد طرق البترول وتحسين طرق الحياة، بل والطرق الزراعــية والــبرية فــى البلاد التى ستصبح ممرًا لأكبر ثروة تفيض من وسط أفريقيا للمحيط الأطلنطى بما يبشر بالخير العميم!

وقلـــق أخرون فى اتجاه آخر، حين شاهدنا على شاشات التلفزيون فى نفس الأسبوع تقريــباً وصـــول السيد "كولين باول" والسيد "كوفى أنان" إلى الخرطوم ليطمئنوا بأنفسهم علـــى "أحوال الناس فى دارفور"، بعد أن فقدوا الإحساس بهذه الرغبة بالنسبة للشعب فى فلسطين!

فهمـــت وأنـــا فى الكمرون لماذا استدعى الرئيس بوش رئيس هذه الدولة "بول بييا" إلـــى واشـــنطن، وزارها مبعوث أمريكي وآخر بريطانى فى أسبوع قرار الحرب على العـــراق، وساعتها كانت الكمرون عضواً بمجلس الأمن. ورغم علاقتها الوطيدة بفرنسا

فقــد امتنعت عن التعاطف المطلق مع موقفها حتى مر الموقف دون حاجة للتصويت من أى طــرف. ولــم تتوقف القدرة الأمريكية على الهجوم منذ ذلك الوقت وقبله، وها هى تعــود لهجوم جديد فى اتجاه السودان وعينها على بترول غرب وجنوب السودان، وأيدى الســودانيين علـــى قلوبهم خوفاً من تحويل منابع بحيرة البترول إلى مصبات الأطلنطى بــدلا مـــن طريق بور سودان وحرمان الشمال والجنوب على السواء من خيرات عملية النقل وما يرتبط بها من عمليات تنموية.

حيــن اكــتمل عقــد الاجتماع فى "ياوندى" بدأت أخبار قلاقل أخرى ترد من وسط القارة، من الكونغو ورواندا، ومن حولهما أوغندا وزيمباوى .... إلخ.

وتســاءل الحاضـــرون مـــرة أخـــرى، هل تعود "القلاقل" مرة أخرى أمام الخطط الأمريكـــية الـــتى كـــادت تفـــرض تسويات التهدئة فى السودان والكونغو وحتى ليبريا وســـاحل العـــاج؟.... وقلنا يومها إن إدارة بوش تحاول ادعاء التهدئة فى أفريقيا مقابل اضـــطراب الموقـــف أمامهـــا فى الشرق الأوسط، وإذا بالموقف ينفجر فى وجهها بهذا الشـــكل مجـــددا فـــى المنطقتين؟ وحاول علماء السياسة فى اجتماع ياوندى أن يتمسكوا بأكـــبر قـــدر مـــن الموضـــوعية، فربطوا بين العامل المضطرب بدوره، وبين العامل الخـــارجى الذى يفرض التفسير التآمرى بطبيعته أو بطبيعة المصالح "الموضوعية" أيضاً وتوزيعهـــا بيـــن الداخـــل والخـــارج على السواء. وقال القادمون من "أوغندا" المجاورة لمـــناطق الـــثروة المعدنـــية فى شرق الكونغو، إن حالة هذه المنطقة مثالاً لما يمكن أن يكـــون فـــى الســـودان ووســـط أفريقـــيا على السواء. فثمة صراعات بين النظم، وبين الجماعـــات القبلـــية والنخـــب الاجتماعية والسياسية نفسها، وثمة صراعات بين الدول الأجنبـــية، وثمـــة "قطاع خاص" بين هؤلاء وهؤلاء هى المافيات كبيرة النفوذ الآن، من تجـــار المـــاس والذهـــب، إلـــى تجار الأسلحة الصغيرة. وهذه القوى جميعاً ذات وجود موضـــوعى، فـــى غرب السودان مثلما هى فى "كيفو" شرق الكونغو وتمتد أيديها بالنفوذ إلـــى الجـــيوب فـــى العواصـــم المحيطة، لكن "علماء الكلام" يتوقفون عند أوهام القبلية والعرقـــية ويدفعـــون وسائل الإعلام للترويج لمثل هذه التفسيرات.. ووسائل الإعلام فى أنحـــاء كثـــيرة من العالم تستسلم أمام هذه المافيا بالفعل، وتغذى الشركات عابرة القارات وذات المصـــالح فـــى مليارات الدولارات حركة الاضطراب هذه حتى تبقى "الأسواق" خارج عمليات الضبط التقليدية.

شـــبه أحدهم هذه الحالة بأن الدول الصغيرة أصبحت مثل حالة المستعمرات القديمة "أراض بـــلا شعب"، هكذا كانت التسمية لأراضى الأمريكتين أول القرن السادس عشر، وكانـــت جـــنوب أفريقـــيا فى آخر ذلك القرن، كما أطلقت على ليبريا وسيراليون أوائل القـــرن التاســـع عشر وأطلقها الملك ليوبولد على الكونغو أواخر ذلك القرن، كما أطلقها الصـــهاينة علـــى فلسطين فى نفس الفترة. والآن تتحرك الشركات عابرة القارات بنفس المـــنطق فـــى أكثر من منطقة وفى ركابها تجارة الأسلحة الصغيرة وأمامها ثروة الماس والذهـــب والبـــترول، وفـــى يدهـــا إمكانيات الإزاحة، قتلت لوران كابيلا فى الكونغو، ودمـــرت المعـــبد على رأس صدام حسين، وتحاصر "كيجامى" رئيس رواندا و"موجابى" فى زيمبابوى، وتدعم مغامرات موسيفينى فى أوغندا.

قـــال أحدهـــم القادم من غرب أفريقيا، إن ما يسمى بالأسلحة الصغيرة هى الأجدر بمســـمى "أســـلحة الدمار الشامل" الحقيقية، فها هى قد دمرت الصومال، وتدمر الكونغو وســـاحل العـــاج، وها هى تتفاعل فى غرب السودان تحت مسمى "أزمة دار فور". ففى "دار فـــور" قـــد تجـــد فعلاً قلاقل الزغاوة، وقلاقل المهدية والترابية، وقد تجد الزريقات والفلاتـــة.. لكـــن كل ذلك تراث اجتماعى محلى قديم تحله أساليب اجتماعية وترضيات ومجـــالس قبلـــية معـــروفة بدورهـــا، ترضيات للنخب التى تهمشها سلطة المركز فى الخـــرطوم، ومجالس همشتها النظم المحلية المغرضة أحياناً بدورها، لكن "أسلحة الدمار الشـــامل" هـــى الموروثـــة من "الفيلق الأفريقى" بجنوب ليبيا سابقاً، وهى الموروثة من صـــراعات فصـــائل تشاد من قبل، ثم صراعات فصائل الخرطوم من بعد، وهذه جميعاً اعتبرت "غرب السودان كله، سواء سمى دار فور أو جبال النوبة.. "أرضًا بلا شعب".

انتـــبه مـــتحدثون إلى مشكلة جديدة نابعة من طبيعة التسليح وتجارة السلاح مؤخراً فـــى ظـــروف غياب صراع القطبين بالسلاح المتقدم، وترحم البعض -بالمناسبة- على روح الرئـــيس الـــراحل ريجان، الذى استنفد الرأسمال العالمى فى الصواريخ الكوكبية لـــيرهق الســـوفييت ممـــا رحـــم الشعوب الناجية من صراعات الأسلحة الصغيرة! قال الـــبعض بعـــد ذكـــر مأثـــرة الراحل ريجان، أن تجارة الأسلحة الصغيرة، وحتى التقنية الســـرية العالـــية "للجماعـــات الإرهابية" أدت إلى "ملشفة الصراعات" فى أفريقيا وحتى العـــراق بمعنى تحويل الجيوش ومقاوميها إلى "ميليشيات" محلية متناثرة، وذلك فى ظل غـــياب حضور "الدولة الوطنية" فى عصر العولمة. وسرى مصطلح "الملشفة" هذا على

صـــراعات المثقفين والنخب الحاكمة فى ظل تصرفات ملحوظة فى دول كثيرة، ليس فى إطـــار الصـــراع السياســـى من أجل المشروع الاجتماعى أو الوطنى للدولة، وإنما فى حدود الصراع على السلطة المطلقة وحدها.

حـــتى عـــندما تطـــرق الحديث -فى ياوندى- عن مستقبل المنظمات الإقليمية مثل الاتحـــاد الأفريقى أو الجامعة العربية، أو حتى عن المجموعات الإقليمية أو مشروعات تنمـــية كبرى مثل "النيباد"، أو المشاركة الجديدة فى تنمية أفريقيا، رد البعض على آمال مـــن يتوقعون طرح المشروعات الوطنية والعمل الجماعى المشترك، بأن الدول الحاملة لهـــذه المشـــروعات أو الـــتى كانت متنفذة فى مناطقها لم تعد قادرة على التفاعل اللائق بهـــذه المشروعات بسبب الصراعات الصغيرة التى تدور داخلها أو الجمود المزمن الذى تعيشـــه ولا تقـــبل بأى تحول حقيقى فى إطار ما تلوكه عن إصلاحات سواء القادم منها من الخارج أو الذى يغلى به الداخل. وإن لم ينفع مثال "موجابى" المزمن فى زيمبابوى، فقـــد جاءتنا أخبار "موسيفينى" الذى يسيّر المظاهرات "الشعبية" للمطالبة ببقائه فى السلطة وإدانـــة موقـــف "القضاة" الذين حكموا بعدم دستورية استمراره. ولم أشأ أن أتدخل بتقديم أمـــثلة أخـــرى مـــن العالم العربى، فقد باتت المسألة أكثر إحراجاً من أن أذكرها.. فى ياوندى.

****

٥-حوارات أديس أبابا: المثقف والصراع الدموى

وســـط حوالى مائة وخمسين باحثا ومثقفا وبرلمانيا ومن يسمون صانعو القرار، ما الذى نتوقعه ونحن قرب الاتحاد الأفريقى فى أديس أبابا أول ديسمبر ٢٠٠٤؟

أيـــة تساؤلات أو إجابات يمكن أن يطرحها هؤلاء عن الصراعات الدموية الجارية فـــى ســـاحل العاج والكونغو كنشاسا والصومال والسودان، كطبعة حديثة من صراعات ســـابقة فـــى ســـيراليون وليبـــيريا وروانذا وبوروندى..؟ كيف يمكن القول أن ثمة نمو اقتصـــادى بـــل وليبرالى ديمقراطى ملحوظ هنا وهنالك فى أنحاء أخرى من القارة بينما هـــذه الصـــراعات مســـتمرة؟ وهـــل الصـــراع أم التهدئة هى سمة المرحلة فى الواقع الأفـــريقى؟ وهـــل الأسباب داخلية؛ سياسية كانت أو اجتماعية ثقافية؛ أم أنها دائما بسبب

الـتدخلات الخارجـية؟ ومـا هو طريق حل الصراعات الآن فى القارة؟ هل هو واجب القـوى الاجتماعية، أم مسئولية جماعات النخبة من مثقفين وتنظيمات أهلية، أم مسئولية الحكومات والنظم السياسية عموما؟

كـدت أتصـور وكـل هذه الأسئلة ترد فى تلافيف المداخلة الرئيسية الأولى لشيخ الباحثيـن علـى مـزروعى (كينـيا)، أننى أجلس فى مكتبة الإسكندرية أو فى "دبى" أو الـرباط، وقـد غادرت القاهرة فعلا وهى مشغولة بمثل هذه الندوات أو تعكس صحفها أخبار المنتديات العربية المجاورة!

وبـدا إلحـاح "التوصيف" الصحيح موازيا لإلحاح صيغة الحلول. فما يعانيه الشعب العـراقى أو الفلسـطينى مثلا، يخضع لمثل هذه التساؤلات ويتطلب إجابات ليست بعيدة عمـا يفكـر فيه على مزروعى وخمسين ورقة بحثية أخرى ترامت على حلقات النقاش فـى مؤتمر أديس أبابا عن الصراعات الأفريقية، والذى نظمته هيئة متميزة مثل منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا).

بـدا "مـرزوعى" مطمئنا الحضور، بأن أفريقيا لا تتميز "بعاهة" الصراع الدموى عـن غـيرها من المناطق، فأوروبا عرفت حروب المائة عام والسبعين عاما والثلاثين عامـا بيـن القـرن السابع عشر والتاسع عشر ناهيك عن الحروب "العالمية" فى القرن العشـرين. والذيـن راحـوا ضحية هذه الحروب فى أوروبا أو فى الحرب الأهلية فى أمـريكا يفـوق عددهـم كثـيرا عما تشهده القارة الأفريقية. بل أن أكبر أرقام للضحايا الأفارقـة كـانوا فـى الجزائر (مليون شهيد وأكثر) فى الخمسينيات أو رواندا (ضحايا الإبـادة الجماعـية فى التسعينيات من القرن الماضى، وكلا المجزرتين كانتا إما للتحرر مـن الاسـتعمار المتصلب فى الجزائر أو نتيجة تخطيط التقسيمات المتعنتة فى رواندا أورونـدى. (البلجيكية) أى ناتج استعمارى أيضا. وما حدث بعد ذلك من توترات لا تبعد جذورهـا عمـا حدث قبلها لكن يظل أن "دولة الاستقلال" مضى عليها أكثر من أربعين عامـا وكانـت جديـرة بحل هذه التعقيدات أو وضع أسس الحل، وهذا يجعلنا ننتقل إلى محور المسئولية الذاتية فى الصراع.

هـنا احتدم الجدل فى المؤتمر عن موروث صراعات الحدود فى الفترة الأولى من الاسـتقلال، ثـم معالجات التكوين القبلى والعرقى بعد ذلك، كما احتدم أكثر عن "فرص" الـتدخلات الأجنبـية الـتى تنتجها هذه الأوضاع. لكن مناقشة هذه العناصر لم تؤد إلى

تأكـيدها كعناصر أساسية لما يجرى اليوم من صراعات. وهنا جرى الحديث كثيرا عن الصـومال، الذى شهد توترات لفترة بسبب تقسيم البلاد بين أربعة أقاليم، بما أحدثه ذلك مـن صـراعات علـى الحـدود مع أثيوبيا وكينيا من جهة، ومع فرنسا (فى جيبوتى) وإيطالـيا (كمسـئولية تاريخـية) مـن جهة أخرى. لكن مسألة الحدود هذه لم تعد هى المشـكلة مـنذ فـترة، كما أن القبلية والعرقية تشهد أخف تمظهر لها فى الصومال على وجـه الخصـوص. ولـذا اكتشـفنا أن العشائرية تقوم أحيانا مقام القبلية أو العرقية فى إحـداث الـتوتر، لأن "الأقارب" يشتد تعنتهم أحيانا عن الغرباء كما يقول العامة، أو أن العشـائرية تضـاعف عدد المتصارعين فينفذ إليهم من له "غرض"، بتجارة السلاح، أو البحـث عـن تسهيلات عبور، أو التخفيف من ثقل وجود "الدولة" واستبدادها فى بعض الحـالات، وهذا ما شرحه أكثر من باحث صومالى فى المؤتمر، خاصة وأخبار نيروبى عـن الصـومال والدولة التى تقام فى "المنفى" لم تكن بعيدة! وقد قدم الباحث الصومالى أحمـد عـبد السلام صورة مثيرة للمؤسسات التقليدية والأهلية التى تدير دولة بلا دولة، وتشـكل الآن عقـبة أمام حضور الدولة الذى سيتم بالباراشوتات و صحبة قوات تدخل أجنبية.

تذكـرت أحوال العراق، والحل "العشائرى" الذى يسعد به البعض أملين أنه الصيغة الـتى قد تساعد على حل جذرى "لصراعات" العراق الداخلية أو تحد من احتمالات عودة اسـتبداد الدولـة.. الـخ. قلـت لعل الفكر العربى يقرأ حالة الصومال بعناية أكبر، لأن "العشـائرية:" ليسـت هـى "الـتعددية الاجتماعية" التى نتحدث عنها فى حالات أفريقية أخـرى كـنماذج للحـل أو تهدئة التوتر. وكانت أمام الجميع حالات تنزانيا من قبل ثم نيجيريا مثلا آخر، بل وجنوب أفريقيا مثلا أحدث.

فـى هذه الحالات، احترم "نيريرى" التقاليد الاجتماعية "للجماعات" المختلفة التى لم يسـمها قـبائل أو أعراق، فعندما طرح نيريرى "الاوجاماعا" أو الجماعية طرحها على جماعـات اجتماعـية communities وهـى جماعـات تتـنوع مصـالحها المحلية واحتـياجاتها الثقافية والاقتصادية فى ظل نظام سياسى (كان تنظيما واحدا بالمناسبة) هو حـزب "الاتحـاد الأفريقى" كما طرح مشروعا وطنيا عاما "للدولة الوطنية" الناشئة، كان يناقشـه بشـكل مناسـب إلـى درجة أنه حل "الجيش" الموروث عن الاستعمار ولم يقم غـيره، عندما شعران هذه العسكرية لن تؤد دورا فى المشروع قدر ما تعطله (بمحاولة

انقــلاب ١٩٦٤) والمـــثال النيجـــيرى- مـــن جهة أخرى- كان مثلا لتطور اقتصادى اجــتماعى، اعتبره "مزروعى" تطورا رأسماليا، واعتبره آخرون مجرد رأسمال بترولى لا يعــم خـــيره على الأقاليم المختلفة التى بينما تتصارع من حوله قبليا أو عرقيا، وبينما النخـــب الحاكمــــة فـــيها تميل إلى البيزنيس الصراع، فهدأت الأحوال نسبيا فى نيجيريا باســـتثناء بعـــض "الســـلفيات" هنا وهنالك فى شمال ووسط نيجيريا. ويكاد هذا التطور الاقتصـــادى المحـــدود أن يضـــمن بدايـــة تأســـيس الدولة النيجيرية. لكن درجة الفساد وخـــيانات النخـــبة وضـــخ الـــثروات الوطنية إلى الخارج لا يحقق فى نيجيريا أى تقدم ملمـــوس. وقد ذكر أحد الباحثين كيف تساءل قائد نيجيرى عن سبب عدم انهيار اقتصاد نيجيريا، فأجابه عاقل بأن الاقتصاد البدائى لا ينهار!

إشـــارة إلى أنه يتفاعل محليا، بغريزة البقاء ولكنه لا يحدث تقدما أو سند المشروع الدولـــة. وقـــد ارتبط بهذا العامل الاقتصادى أيضا مفهوم "الفيدرالية" الذى يقسم السلطة والـــثروة بشـــكل "يُهـــدئ النفوس"- لكنه بدوره لا يؤسس للدولة لوطنية كما يتصورها الـــبعض. ومـــع ذلـــك فقد تمت مناقشة مسألة الفيدرالية فى إطار مفهوم للتنوع الثقافى والاجـــتماعى فى المجتمعات الأفريقية التى يبدو نموذج نيجيريا والسودان أمثلتها وتكاد هـــذه العوامـــل جميعا أن تتوافق بصعوبة لتحد من الصراعات القائمة. وقد قيم الباحثون نمـــوذج جنوب أفريقيا- ديمقراطيا- بما يحققه نمط من السلم الاجتماعى، يواجه مشاكله الحقيقـــية فـــى الاقتصاد أو السياسة بأكثر مما يشغله الصراع العرقى الدامى، وهذا فى ظـــل مشـــروع جديـــد، يحـــرص الرئـــيس مبيكى على إعلان صيغته التوافقية أو قل الرأســـمالية بعـــنوان "النهضـــة الأفريقية". بهدف احتواء تواريخ الصراعات العنصرية القديمـــة مـــن جهة، وتحقيق فيدرالية اجتماعية جديدة لا يسميها "تحالفات" لصعوبة ذلك بعد.

لا نســـتطيع تصـــور انفضاض مؤتمر مثل هذا دون أن يكون "السودان" فى صدر معالجاتـــه. وقـــد كانت حالة السودان بالفعل موضع اهتمام جعل الأوراق المقدمة بشأنها أكثر من ستة أبحاث. كان الهم السودانى محركا لكتابة باحثين من السودان ومصر، كما كـــان ذلـــك هـــم آخرين. لعلها كانت قضية "العرقية" من جهة، و"السودان العربى" من جهـــة أخـــرى. وكان الوجهان لعمله واحدة هى العلاقات العربية الأفريقية، وتفسيراتها المخـــتلفة. دفـــع بعضهم فكرة استبداد "النمط العربى" المركزى فى الخرطوم، كحكومة،

بـــل وفـــى القـــبائل الـــرعوية الـــتى تمثل هذا الحكم أو تحتمى بطبقته التجارية وليست الرأســـمالية! وذهب البعض إلى طبيعة الحكم الدينية (الجبهة الإسلامية) التى ادعت أنها تقـــيم الفيدرالـــية، بينما لم تلتزم بأى من عناصرها وخلص البعض إلى صراخ "عرقى" عـــن "العـــرب ضـــد الأفارقـــة". لكن الأغلبية الأفريقية تفهمت بسرعة مختلف الردود والتفسيرات التاريخية والاجتماعية الثقافية التى طرحت حول هذه المسألة وبدت المسألة الســـودانية هنا مثل غيرها الأكثر دموية فى رواندا أو ساحل العاج، لينتقل الاهتمام إلى وضـــع "التدخل" الخارجى وخاصة عندما تفشل الإدارة الأفريقية لحل الصراعات نتيجة عجـــز مـــالى واضـــح. وكان "الاتحاد الأفريقى" موضع تساؤل حاد وتناقض الشكليات الكثـــيرة الـــتى يقـــيمها مثل مجلس الأمن والسلام الأفريقى أو لجان حل النزاعات، أو اجتماعات "العصف الفكرى" حول الصراعات، أمام العجز البين فى حالة مثل السودان، بمـــا يســـمح لأن يكـــون الـــتدخل الأجنبى- أمريكى وبريطانى- هو الحل. هنا طرحت الأفكـــار حول "المنظمات الإقليمية" التى يجب احترام دورها ومعاونتها على تقديم حلول أفريقـــية ذاتـــية، وحماية القارة من التدخل الصارخ الذى يجرى على أرضها من ساحل العاج مرورا بالسودان والصومال.

وتذكـــرت أزمة دور الجامعية العربية، فى كل القضايا المشابهة للوضع الأفريقى بل أن مســـئوليتها مشتركة بالفعل مع الاتحاد الأفريقى، فى السودان أو الصومال أو الصحراء الغربـــية دون أن تتـــيح لها السياسات القطرية العربية أو ضغط التدخل الأجنبى فرصة لتكوين موقف إقليمى يتحدثون عن مثيله فى أوروبا أو آسيا.

مائتى شخصية ممثلة لكافة المناطق الأفريقية بما فيها الشمال العربى الأفريقى. وقد أتـيح لـى أن أشـهد الحمـاس الأفريقى الشعبى للمشاركة فى مثل هذه التجمعات العالمـية بما ذكرنا بالأيام الخوالى للستينيات. واستطاع الأفارقة فى اجتماع باماكو أن يعلـنوا قيام "المنتدى الاجتماعى الأفريقى" كجزء من "المنتدى العالمى" ورتبوا لسـفر أكـثر من خمسين عضوا إلى بورتو اليجرى. ووقفنا نحن العرب الأفارقة نـندب حظـنا الـذى لـم يتح لنا اللقاء فى إحدى العواصم العربية لإقامة مثل هذا "المنتدى" على مستوى عربى، واكتفينا بصفتنا الأفريقية للمشاركة مؤقتا حتى يعود الـبعض مـن "بورتـو ألـيجرى" وإعادة المحاولة فى الوطن العربى ذى القضايا السـاخنة التى كانت أولى بالانتظام الشعبى من حولها. ولا أستطيع الآن متأخراً أن أطالـب بدفـع عملية الحضور بعد فوات الأوان ولكن نستطيع تنبيه أجهزة إعلامنا وثقافتنا أن تتابع هذا الحدث الكبير بأكثر عناية ممكنة فى النشر والإذاعة وأن تبرز للـرأى العـام العربى بل والدولى إمكانيات تعبئتنا لهذه الكتل الشعبية على مستوى عـالمى، مـن أجل مختلف قضايانا؛ من فلسطين، حتى استلاب الثروات، وفرض السياسات وتجارة السلاح وأعمال المقاطعة.. إلخ. وقد يحتاج ذلك من حكومتنا أن تـرفع يدهـا عن حركة المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية لتتخلق على نطاق أوسع وتعبر عن نفسها بشكل أكبر داخلياً حتى يمكنها التحرك خارجياً.

إنـنا يجـب ألا ننسـى كـيف كانت مهرجانات الشباب العالمية، ومؤتمرات الشـعوب الأفريقـية والآسـيوية هى وسيلة الحركة الشعبية العربية وغير العربية لطـرح أخطـر قضـاياهم وعزل القوى الاستعمارية وفضح النظم العنصرية. إن "فـريق كـرة" مـن جـنوب أفريقيا العنصرية لم يستطع أن يشارك فى مباريات بيروكسل أوائل السبعينيات عندما حاولت دوائر أوربية تسريب الفريق الأبيض إلى سـاحة مـباريات دولية بآليات هروبية نتيجة شدة المقاومة للنظام العنصرى حتى سـقط؛ وإن بعـد ذلك بعشرين عاما. وقد يكون الحدث الأهم – فى ذاكرتنا– عن أهمـية الحشد الشعبى لقضايا الشعوب المناضلة، هو اغتيال "المهدى بن بركة" فى منتصـف الستينات وهو يمهد لعقد مؤتمر القارات الثلاث الشعبى فى كوبا. وحين نجـح زمـلاء نضاله فى عقده بعد وفاته ثم حاولوا تكراره عام ١٩٦٨ بعد نكسة

مصـــر والعرب، قاوم الأمريكيون بشراسة محاولة تجديد انعقاده، وهددوا بالتخلى عـــن مســـاوماتهم بشأن إسرائيل ولصالحها فى الأرض المحتلة – والتى ما زالوا يمارســـون الابـــتزاز بها ونجحوا فى عدم انعقاده حتى الآن. وأتصور أن تحارب أجهـــزة الولايات المتحدة ومراكز العولمة اجتماع "بورتو أليجرى" هذه الأيام بنفس الشراســـة خاصة وأنه يعقب مغامرتها العسكرية فى أفغانستان من جهة، وانتفاضة شعب الأرجنتين ضد سياسات العولمة الاقتصادية – من جهة أخرى.

قـــد ينبه ذلك إعلامنا العربى وأجهزة التثقيف السياسى ألا تتعامل باستهانة مع مـــثل هذه الاجتماعات ذات الصدى الكبير فى الدوائر الإمبريالية نفسها والتى نأمل أن تكون ذات معنى عند الدوائر العربية.

لقـــد عقدت اجتماعات فى القاهرة وبيروت من حول مؤتمرات الدوحة للتجارة العالمـــية، وكانت صيحات احتجاج محدودة، ومع ذلك فقد دعمتها صيحات أخرى من هنا وهنالك فى أنحاء العالم جعلت البعض يستحى بدرجة أو أخرى فى الدوحة عمـــا كانوا يريدون تمرير خططهم نهائياً فى "القاعة الخضراء"، أو غرف "العمل الســـرى" فـــى مـــثل هـــذه المؤتمرات. فإذا كان الأمر كذلك فإن الاهتمام بعرض صيحات شعبية على نطاق كالذى شهدته "بورتو أليجرى" كفيل أن يتصل مع وعى شـــعوبنا وحـــركاتها الاجتماعـــية والأهلية بل والسياسية لتقول "لا" لهذا الاستهتار العالمى بقضايا شعوبنا وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطينى المحاصر.

"تعريب" مناهضة العولمة

انعقــد وانــتهى لقــاء "بورتو أليجري" الثالث خلال يناير ٢٠٠٣ تحت شعار مناهضة العولمة، بل وشعار آخر أكثر وضوحًا هو أن "عالم آخر ممكن".. دون أن تشــعر الجماهــير العربية، بزخم مثل هذا اللقاء لصالح قضايا عربية تشكل معظم جــدول أعمــال هــذا اللقــاء الهام. بعض الأخبار المتناثرة توضع مجاملة بجانب الصــفحات العريضة التي خصصت لاجتماع "القمم" في "دافوس" في نفس الوقت، ويســعد العــرب بالقمــة الأوربية التي تتأرجح بين عشية وضحاياها حول مسألة العــراق وفلسطين، بينما يتجاهلون أكثر من مائة ألف شخص في "بورتو أليجري" علــى أرض الــبرازيل الناهضــة، تحت شعارات "لا للحرب" و "الدم ليس مقابل البــترول" "وشــارون مجرم حرب". قد تكون مأساتنا مع توقع حرب على أرضنا العربــية فــي وقت قريب، أننا نروج لكونها أكبر من أن تحتمل اهتمامات أخرى، بــتظاهرات شعبية لن تنقذنا "الآن" بالتأكيد من براثن الوحش الأمريكي! لكن عيون الشــعوب تكــون عــادة علــى المستقبل مثلما هي منكسرة أمام الحاضر. بل إن الأمريكييــن أنفســهم لــم يكتفوا بزهو انتصاراتهم الدبلوماسية وتفوقهم العسكرى، وبــريق نياشــين الحــرب على صدورهم، ولم تنسهم كل هذه الأجواء مصالحهم الاستراتيجية فراحوا يضعون الخطط "والمبادرات" لإجراء تغييرات جذرية في بنية ثقافــة وعقــول "أهالي" هذا العالم العربي ليشمل ذلك نساءهم وأطفالهم ومراجعهم التاريخــية ومفاهــيم عــن الــتقدم والتغيــير! وطبيعــي أن ينتبهوا لأهمية العمل الاســتراتيجي من وجهة نظرهم إلى جانب اهتمامهم بعسكرة العالم. فهل يقنعنا ذلك بأهمية طرح بعض الأفكار "الاستراتيجية" من داخل واقعنا، داخليا وخارجيا؟

أتصــور أن اســتراتيجية العمل الشعبي، وفي إطار حوارات جنوب / جنوب. مازالــت ملحة على جدول أعمالنا، خاصة وأن ثمة ظاهرة مطروحة على الجميع هــي حــركة مناهضـــة العولمــة التي استطاعت في "سياتل" "وجنوا"، وفي كندا وإيطالــيا، مــثلما في بانجوك وبورتو أليجري أن تثبت للعالم أنها حقيقة من حقائق المقاومـــة للعولمة العسكرية السائدة. وطبيعي أن يلفت نظرنا أنها بدأت ساخنة في سياتل وعواصم الشمال، إلا أنها انتقلت بحرارة أكبر تقريبا إلى بلدان الجنوب في آســيا وأمــريكا اللاتينية، وبانطلاقها من "بورتو أليجري" لثلاث مرات حتى الآن أعطت زخما للقوى السياسية نفسها، فينتصر مضيفها في الأعوام السابقة من موقع المعارضـــة ليصبح هو المضيف الرسمي هذه المرة (يناير ٢٠٠٣) وأقصد انتصار جــبهة حــزب العمـــال في البرازيل بقيادة وهي جبهة ديمقراطية عريضة وليست مجرد جبهة يسارية. وأظن أن الرئيس "شافيز" يستلهم بدوره روح "بورتو أليجري" في صموده فى فنزويلا بكل هذا التصميم اللافت. وفي هذا الجو تحمست المنظمات الهــندية لاستضافة تجمع العام القادم بل وقرر المجتمعون في "بورتو أليجري" أنهم لــم يعــودوا في حاجة للاجتماع أثناء انعقاد "قمم دافوس" في أوروبا (يناير من كل عــام تقريبا) بل إن الحركة الشعبية العالمية لمناهضة العولمة يمكن أن تحتشد في أي وقت وفق ظروف التعبئة وظروف المضيف كل عام.

أكــرر أنـــه مـــن اللافت أنه في كل عام حتى الآن كانت القضايا العربية هي الغالــبة وهـــي التي ترتفع من أجلها آلاف اللافتات في مؤتمرات مناهضة العولمة ســواء كانــت الانتفاضة الفلسطينية أو تهديدات الحرب ضد الشعب العراقي، حتي اضطرت دوائر العولمة للالتقاء فى الدوحة في إطار مؤتمر منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ لا للتضامن مع الشعوب العربية ولكن في محاولة مكشوفة من أصحاب العولمة لعزل الاجتماع في واحة لا يصل إليها أحد! وقد حدث!

كيف تحركت المنظمات الجماهيرية العربية لتشارك في هذه الحشود؟

للأســف تنعكس روح الإحباط العربية التي تشل اجتماعنا على أرضنا تضامنا مــع شــعبنا الفلســطيني أو العراقي، لتكشف عن عجز صارخ عن تعبئة مناسبة

لممثليــن عرب في "احتشاد بورتو أليجري" أو غيره، وينتج ذلك عن أسباب كثيرة مــنها عــدم مــتابعة مدققة لتفاصيل أشغال هذه الحشود الشعبية العالمية المناهضة للعولمــة. وثمة انطباع عربي، بأنها حشود جماهيرية للصراخ ضد قادة العولمة أو دولهــا.. إلخ، ويخدم "الإعلام العالمي" كثيرا في جعل الصورة على هذا النحو عن طــريق نقل الصدامات والمواجهات واللافتات بل والصراخ! ثم نرى بعض الدماء هــنا أو هــناك لمواطن أو شرطي فيشتعل "الموقف الإعلامي" حول هذه الصورة الهزلــية التــي لا تعبر إلا عن أطراف من الحقيقة، لأن الحشود الأساسية هي في إطار منظم وعقلاني يسمى "المنتدى الاجتماعي العالمي" world social forum يــتوفر عنه على شبكة الإنترنت حتى الأسبوع الأخير يناير ٢٠٠٣ حوالي مليون وثلاثمائــة فقــرة تعريف؛ وبعضها مواقع تحتوى على مئات المعلومات الأخرى! ويعقــد فــي إطــار هذا المنتدي في مدينة صغيرة تدعى "بورتو أليجري" أكثر من ١٥٠ مائــة وخمســين ورشــة عمــل وندوة ومؤتمر، خلافاً للمؤتمرات الصحفية والمســيرات. وكل ذلك يجري حول قضايا اجتماعية واقتصادية وثقافية ذات طابع محلــي وإقليمي وعالمي. ومعني ذلك أننا أمام تنظيم عالمي فعلا للقوى المناهضة، وذات طــابع اجتماعــي بالأســاس مقابل تنظيم منتدى دافوس للعولمة الاقتصادية الرأســمالية أو مـــا يعــرف بالنيوليبرالية، وقبل أن أشير لبعض العناصر الأخرى الهامــة لهــذا الحشــد الــذي ضم مؤخرًا أكثر من مائة ألف مشارك أريد أن يعلم القارىء أنه لا يوجد بين هؤلاء جميعًا أكثر من مائة عربي!

والآن لابد أن يثير اهتمامنا وانتباهنا بعض النقاط التالية:

١ ــ أن جمــيع المناطق الجغرافية، آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، متوسطية، أوربــية شــكلت "المنتدى الاجتماعي" الإقليمي الخاص بتنظيماتها، ويحضر بعضنا من العرب في هذا المنتدي أو ذاك مثل الأفريقي والآسيوي بحكم الموقع الجغرافي، ولكــن منظماتــنا لم تستطع ــ بعد ــ أن تشكل "المنتدى الاجتماعي العربي" وإن بدأت المحاولة في بيروت والقاهرة لتلتحم بالمغرب إن أمكن.

٢ ــ إن هــذه المنــتديات ذات الطــابع الاجتماعــي، لا تــناقش فقط أوجه الاعــتراض أو المناهضـــة ولكنها تحاول طرح البدائل، ويقود سمير أمين ومركز

البحوث العربية وعدد من المثقفين العرب مع قرنائهم في أنحاء بلدان العالم محاولة موازيـــة لدعم "منتدى البدائل العالمي"، والهدف هنا مناقشة البديل الوطني والدولي لسياســـات المؤسســـات المالـــية العالمـــية، والبديل التنظيمي بدفع دور الحركات الاجتماعـــية إلى جانب المنظمات السياسية، بل ومعالجة مشاكل الديون والأصولية الثقافية.. إلخ.

٣ ــ لا يطمـــح "المنـــتدى العالمي" سواء الاجتماعي أو للبدائل أن يدفع القوى المحلية مباشرة إلى مجالات "مناهضة العولمة" العالمية بل إنه يؤكد أنه ليس تنظيمًا ولكـــنه حـــركة اجتماعـــية عالمية إلا أن المجال متاح لتشكيل "منتديات اجتماعية وطنية" تناقش قضايا العصر المحلية، من كافة جوانبها ويتدرب شبابها على العمل العام مما يؤهلهم للعمل على المستوى الدولي. ولا يتوفر حتى الآن إلا محاولتان أو ثلاثة متواضعة التأثير العام في العالم العربي.

لقد نظرت إلينا مختلف المنظمات العالمية لترتيب حركتنا عندما عقدت منظمة الـــتجارة العالمـــية مؤتمـــرها فـــي الدوحة خريف ٢٠٠١، وراقبوا كيف تشارك الجماهير العربية في حركة مناهضة العولمة، لكنه خاب أملهم بالتأكيد حين لم يروا إلا ندوات متواضعة في شعبيتها بالقاهرة أو بيروت.. وكأنه "يا دار ما دخلك شر"! فهل نستطيع قبل مؤتمر دلهي القادم أن نتدرب "لتعريب" مناهضة العولمة؟!

من بورتو أليجرى... إلى مومباى

اجـتمع فـي مومباي بين السادس عشر والحادي والعشرين من يناير،٢٠٠٤ مـئات الآلاف مـن نشطاء المجتمع المدني والأهلي والحركات الاجتماعية وكبار المثقفين في العالم قادمين من أنحاء المعمورة في إطار المنتدى الأكاديمي العالمي، بهـدف التعبـير عن حركة مناهضة العولمة في العالم وتحت شعار إن عالماً آخر ممكن.

وإذا كان اجتماع مومباي على الساحل الهندي يعتبر الرابع بعد اجتماعات تمت فـي دافوس بسويسرا وبورتو أليجري في البرازيل فإنه سيضاف إلى نجاحات هذه المجموعـة مـن البشر الذين يتصورون أنهم رغم فقر حالهم يستطيعون التصدي لهـيلمان الأغنـياء والملـياردير ات الذيـن يجتمعون في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي وفق مبادئ مؤتمر دافوس الذي يجمع الحكام وأصحاب الاحتكارات الكبرى فـي العـالم، ويخطـط لاستمرار الهيمنة واقتصاد السوق الحرة، ويرى في الواقع الراهن شيئاً طيباً قابلاً للاستمرار، لو أنه تخلص -وفق خططهم- من مجموعة من الأشـرار غـير الديمقراطيين وغير الليبراليين ، وغير الملتزمين بقواعد النظام العالمـي الجديد! ويشيرون في طرف من حديثهم إلى هذه المجموعات المناهضة للعولمـة، والتـي أصـبحت تجتمع سنوياً في إحدى بلدان الجنوب (مصدر الشر!) مرتيـن -حتى الآن- في أميركا اللاتينية والقادمة في الهند وما بعدها في أفريقيا، مما يوحي بامكانيات تأثيرها في مجريات العالم. ولم لا؟ وقد كان عام ٢٠٠٣ الذي

هـــو من أبأس الأعوام في تاريخ البشرية وحركة العولمة، كان هذا العام نفسه الذي شـــهد موجات من المظاهرات الصاخبة ضد الأغنياء وضد العسكريين أو عسكرة العولمـــة… مرة ضد الاتجاه للحرب في العراق في ٥ فبراير ٢٠٠٣ في أكثر من ٧٠٠ مديـنة بالعـــالم، وأخرى في مارس في حوالى خمسمائة مدينة، بما حشد ما يقـــارب المائة مليون نسمة في صرخة ضد الحرب دوت في وجه النظم التي تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فـــي أنباء أخيرة ذكر أن أكثر من مائة ألف من النشطاء طلبوا تأشيرة دخول الهـــند لحضور مؤتمر المنتدى الاجتماعي العالمي، يضاف إليهم الملايين من مدينة الخمســـة عشر مليونا في مومباي. ورغم عدم ارتياح الحزب الحاكم في الهند لهذه الـــتظاهرة إزاء غزلـــه الدائر مع الأميركيين، وخوفا من احتساب المظاهرات ذات الطـــابع الشـــعبي لصالح حزب المؤتمر الذي يشارك بادعاء الديمقراطية والمبادئ الاجتماعـــية، رغـــم ذلك، فإنه لا مفر أن اجتماع مومباي يحمل الكثير من الأفكار والمقـــترحات حـــول تغيـــير النظام العالمي، الذي تسوده الولايات المتحدة وكأنها المنتصر الوحيد في هذا العالم.

أصـــحاب الهيمنة المركزية يبدون متفائلين، وقد تمت سيطرتهم في أفغانستان والعـــراق، وتجري حلول كثير من مشكلات القارات الخمس وفق توجيهات الإدارة الأميركـــية.. حتى أعضاء حلف الأطلنطي باتوا منكسرين أمام الرغبات الأميركية. لكـــن الشـــعوب التي تعيش بالأمل أكثر مما تحيا بالوقائع اليومية البائسة قد تحمل تفـــاؤلا مـــن نـــوع آخر، وفق ما تحققه بين يوم وآخر من تقدم، ويبدو هذا النهج صـــحيحا أو واقعيا في أكثر من قارة وبين بلدان الجنوب، ولكنه للأسف أقل واقعية على المستوى العربي تحديدا.

سوف تأتي شعوب أميركا اللاتينية إلى مومباي بتجارب النجاحات الديمقراطية في البرازيل والأرجنتين واكوادور، وتحديات نسبية لمشروعات أميركا في منظمة النافـــتا للتـــبادل التجاري، كما ستأتي أفريقيا بروح الاتحاد، وبعض النجاحات في الـــتجمعات الإقليمـــية، والاستقرار السياسي النسبي في إقليم أو آخر. أما الشعوب

العربـــية فســيذهب ممثلوها بالحسرة على العراق، وبالأسى لفلسطين، وبالآلام من سلبيات اجتماعات الشمال الأفريقي والخليج.

ومـــع ذلـــك فـــإن التضامن العالمي الذي تلقاه قضيتا العراق وفلسطين يجعل الإحساس بأهمية هذه الملتقيات العالمية التي تبث الأفكار والمبادئ والتوقعات كفلية أن تجعلـــنا هنا نناشد كل القوى الاجتماعية، الأهلية وشبه الحكومية بالحرص على الوجـــود فـــي مثل هذا الحشد العظيم. إن ثمة أكثر من خمسمائة ندوة وحلقة نقاش وتظاهـــرة ستشـــهدها مومـــباي خلال الأسبوع الثالث من يناير، وأتصور أن يقوم الإعـــلام العربي بدور متواضع في نقل هذه التظاهرات للمواطن العربي، فلنعتبرها مـــثل مهرجانات الفنون ورأس السنة وأعياد الميلاد! والحق أن فيها من المعارض ما يجعلها في كل عام مثلاً يحتذى في عدد من العواصم طوال العام.

أما الأجندة المطروحة فإنها تخص الجميع، وكل موضوعاتها تنبئ عن البدائل الممكنة، وعن التنوع الثقافي والفكري الذي تعبر عنه.

إن المنتدى الاجتماعي العالمي لا يتوقف فقط عند مواجهته لليبرالية الجديدة أو الرأســـمالية المتوحشة أو العولمة الامبريالية، أو عسكرة العولمة على يد الولايات المـــتحدة، ولكـــنه يمتد لأفكار عن الإصلاح الممكن للنظام الاقتصادي القائم، وعن أدوار ممكـــنة لنشطاء البيئة، والمساجد والكنائس، ولجماعات الإعلام والمعلوماتية الـــبديلة. أي أن يجمـــع الراديكاليـــين والإصـــلاحيين فـــي أعمال جدية مشتركة. والمنـــتدى الاجتماعي العالمي الذي تحتشد في إطاره الألوف في مومباي أو غيرها لـــيس تنظـــيماً، ولا جماعة فكرية أو سياسية، إنه مظلة تستطيع منها كل الفئات أن تعـــبر عـــن نفسها؛ ولذا فإن جدوله المنشور يشير إلى تنوع ملفت في الاهتمامات يجعـــل عرضها في الإعلام العربي -لو تم ذلك- مصدراً لثقافة جديدة عن أحوال العـــالم غـــير ما يشاهدونه -بإلحاح- في فضائياتهم النشطة! ولنلق نظرة على هذا التنوع المثير من الموضوعات والاهتمامات:

العناويـــن الكبـــيرة تـــبدأ مـــن العولمـــة والإمبريالية، إلى الأجندة العسكرية الأميركـــية، إلـــى العســـكرة والسلام والقطبية الأحادية. ثم ننتقل إلى العدوان على

العــراق وتداعــياته، وإلى فلسطين كحرب مستمرة وإلى إرهاب الدول، ثم قضايا الديمقراطــية والتنوع الاجتماعي ومشكلة المياه والصحة والتعليم والهويات الثقافية والدينــية، والإعــلام والــتجارة في النساء سواء مباشرة في حركة الهجرة أو في وسائل الإعلام.

نلاحــظ بكــل بساطة كيف يرتقي فهم هذا الحشد ليعلو بالمعركة العالمية فوق دعاوى الإرهاب، ويدرك مشكلات الأجندة العسكرية على مستوى عالمي، وليسمي الأســماء بأســمائها فــي قضية فلسطين كحرب مستمرة، أو قضية النساء كتجارة رخيصة.

بقــى أن نعــرف كيف تستعد "الجماهير العربية" لهذه المناسبة العالمية ولأن الموضــوع يحــتاج لمعالجــة واســعة أخــرى، دعنا فقط نعرف أن أقل عدد من التنظيمات الشعبية فى مناطق العالم هى التى تصل من العالم العربى، وأن "المنتدى الاجــتماعى" الذى يتمثل فى منتديات اجتماعية مستقلة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآســيا وأوروبا، يجد ممثلى الفكرة فى معظم أقطار هذه القارات أو على المستوى الإقلــيمى إلا منطقتــنا العزيزة التى لم تشهد هذا النمط إلا فى فلسطين والمغرب، ويتولد ببطء فى مصر، أما على المستوى العربى فإن الفكرة ما زالت تحبو...

وإلى عالم آخر.. من أجل عالم أفضل.. وممكن.

العرب.. والاتجاه جنوبا

لعل تصاعد "المأزق العربي" في فلسطين، والذي وصل إلى حد الإهانة لكل المواقف العربية، أن يكون قد جعل الحكومات والمنظمات الشعبية العربية تدرك أهمية فرز ساحة الأعداء والأصدقاء وخاصة على المدى المستقبلي البعيد. إن المراهنة الطويلة على إمكان تحييد معسكر الشمال تجاه الإرهاب الإسرائيلي لشعوبنا وحكوماتنا معا يتيح لأي متأمل فرصة الفحص الأعمق لحدود التوحد الكامل مع بلدان الشمال ومشاريعها التي لا تقوم إلا على الاستغلال، وعند الضرورة لا تجد أي حافز للوقوف إلى جانب المواقع التي تدير فيها مصالحها وإنما سرعان ما تخضع لهذا اللوبي أو ذاك.

وقبل أن أنتقل من هنا لأهمية ساحة الجنوب وضرورة العمل معها كجزء من عملية تشكيل لوبي مناسب بدورنا على المستوى العالمي، دعونا نذكر هذه الواقعة القريبة، فقد وصل الموقف البلجيكي إلى قمة تعاطفه مع الفلسطينيين والعرب عموما بمقاطعة بعض البرلمانات الإقليمية فيها للعلاقة بإسرائيل، وتعاطف عدد من الممثلين البرلمانيين البلجيك مع غيرهم في البرلمان الأوربي لتقديم طلب وقف تنفيذ الشراكة الأوروبية مع إسرائيل ، وكادت الجهود البلجيكية مع غيرها أن تنجح في فرض عقوبات فعالة من قبل الاتحاد الأوربي ضد إسرائيل. وإذ باللوبي الإسرائيلي يتحرك ـ مع الأمريكي بالطبع لمواجهة ذلك كله بتهديد بلجيكا بعدم استيراد إسرائيل للماس الخام (بحوالي ٣٠٠ مليون دولار) والذي يتجمع من أفريقيا (أنجولا ـ الكونغو ـ سيراليون) إلى بلجيكا ـ أكبر الاسواق العالمية ـ لينتقل إلى إسرائيل للتنقية والتسويق (ومنها للولايات المتحدة أكبر مشتر للماس النقي في العالم). وإذ بالحكومة البلجيكية تتراجع وتجر الاتحاد الأوروبي كله للتحفظ على إجراءات الضغط على إسرائيل. ومن الطبيعي أن نتساءل هنا عن أي

تعويض طرحه اللوبي العربي مثلا لبلجيكا لوقف هذا التدهور في الموقف الأوربي وأي تنسيق عربي مع الجاليات العربية في أفريقيا مثلا، والتي يتاجر بعضها مثل اللبنانيين كما هو معروف من كافة الأحداث الأفريقية ـ في عمليات استخلاص الماس ويتعرضون لاتهامات تهريبه مع الأوربيين على نطاق واسع.

لست في حل من المضي في دلالة هذا المثل أو أبعاده ولكنه يلفت النظر فقط إلى طبيعة تشابك العمل العربي على مستويات متعددة وليس التوقف عند الصديق الأمريكي أو حتى الأوروبي. وأظن أن بعض الأصدقاء من السياسيين والمحللين العرب قد تحدثوا بما فيه الكفاية عن ضعف أهمية اللوبي الأفريقي أو ضعف وزن بلدان الجنوب عموما. وكم كنت أشعر بالألم لعدم تصورنا للعمل طويل المدى في مواجهة الاحتمالات المختلفة، حتي جاء الموقف الأوربي نفسه ـ الصديق المهيمن ـ ليبدي مظاهر ضعفه وتخاذله ممثلا في عجزه عن مقابلة عرفات في رام الله إزاء عدم سماح شارون بإتمام هذه المقابلة، ثم أكمل بالتحفظ على مسألة فرض العقوبات.

النظرة البعيدة تقول إننا لابد أن نضرب بعلاقاتنا بعيدا سواء في أوربا أو في بلدان الجنوب، وقد عالجنا من قبل أهمية التنظيمات الشعبية الأوربية قبل العناية الفائقة القاصرة على الحكومات، والآن نعيد التذكير بعالم الجنوب حيث يعتبر الاحتياطي الجنوبي من الصين إلي فينزويلا مجالا حيويا للعمل الحكومي والشعبي على السواء وأدهش للذين لم يقرأوا أحداث فنزويلا نفسها قراءة عربية من زاوية أهمية تضامن بلدان وشعوب الجنوب، فقد دفع الأمريكيون بعسكرهم هنا للانقلاب على الرئيس هوجو شافيز رئيس رابع دولة مصدرة للبترول في العالم وذلك في نفس اليوم الذي أعلن فيه العراق مبدأ قطع البترول عمن يؤيدون إسرائيل.

"وشافيز" هو الذي زار العراق من قبل كما زار ليبيا، ويرفض حجب بترول فينزويلا عن كوبا ونعرف ماذا حدث في عالم البترول، كما لابد أن نعرف أن تحالفا قويا في بلدان الجنوب يمتد من أمريكا اللاتينية حتي أفريقيا وآسيا العربية وغير العربية، يمكن أن يكون له معنى كبيرا في ظروف مخططة ومتطورة إزاء الخطط الجهنمية التي تخبئها الأيام للفلسطينيين والعرب كما يبدو في الأفق.

والأرض في أفريقيا على سبيل المثال ليست جافة بالنسبة للعرب رغم تهاوننا في تجميد أجهزة التعاون العربي الأفريقي. وقد كان ومازال ـ موضوع فلسطين

محـــور اهـــتمام أفريقـــي لافـــت ولا يمكن لأحد تجاهله. وهو يضيف إلى ساحة التضـــامن والفهم المتبادل وقاعدة تأسيس "لوبي" متعدد الاتجاهات بما لا يحتاج إلا تـــنوع العمل الحكومي والشعبي والإعلامي بشكل يليق بإمكانيات العرب. وليدعني القـــاريء أقـــدم له بعض ما قدمته الصحافة الأفريقية أو ما وقع من تظاهرات في أكثر من دولة في القارة خلال الأسابيع الأخيرة وقد عمدت أن تكون اختياراتي من مواقـــع متنوعة الاتجاهات والأبعاد في فهمها للقضية الفلسطينية والموقف العربي رغـــم عدم اهتمام مصادرنا الإعلامية بالتعريف بذلك جيدا علي المستوى العربي، لإضافة الموقف الأفريقي إلى أشكال التأييد التي تحرص وسائل إعلامنا على إبراز الأوربي منها فقط.

لست في حل من تكرار ما ذكر عن المظاهرات التي قامت في السنغال ومالي والنـــيجر ونيجـــيريا وتنزانـــيا وكينيا، إلخ. لكن لفت نظري مثلا أن سكرتير عام الحـــزب الحـــاكم فـــي تنزانـــيا كـــان علـــى رأس المظاهرة في دار السلام، وأن المتظاهرين في جنوب أفريقيا شكلوا لجنة القدس للتضامن مع الفلسطينيين وطالبوا الحكومـــة بالســـماح للمتطوعين من جنوب أفريقيا للسفر إلى فلسطين مما اضطر حكومـــة جـــنوب أفريقـــيا أن تصدر تصريحًا عن أهمية التوصل إلي السلام بدون عنف، مشيرة ــ أو بالأحرى مكررة حسب علمي ــ أن أحدا لم يطلب منها رسميا أن تـــتدخل (تصـــريح رسمي في ٢٠٠٢/٤/١٣) ولعلي أتساءل لماذا ألححنا على الاتحـــاد الأوربـــي أن يرســـل وفـــده إلى الرئيس عرفات، ولم نفعل مع الاتحاد الأفريقي مثلا وقد سبق لمانديلا والأمير بندر أن أدار بنجاح مسألة لوكوربي، ولن يكون الفشل الأفريقي في رام الله إن حدث بأكثر من الفشل الأوربي نفسه!.

علـــى مســـتوى آخـــر تابعـــت الصحافة الأفريقية ولفت نظري بالطبع نغمة الـــتعاطف والفهم للموقف الفلسطيني والتحفظ أو الهجوم على الموقف الإسرائيلي، ولكـــن الجدير بالملاحظة هو بعض أبعاد هذا الفهم الأفريقي الذي يستوجب العناية والمتابعة، بل وطرحه في الوسائل الإعلامية العربية.

فهـــذه صـــحيفة نيشـــن Nation الكينية (٢٠٠٢/٤/٧) التي لا يمكن اتهامها بالانحياز للعرب تكتب بعنوان "الاتجاه الخاطئ للرئيس بوش فتقول: من الغريب أن تتســـم نظـــرة الرئيس بوش للشرق الأوسط بقصر النظر والسطحية.. والنظر إلى عـــرفات باعتباره عنصرا غير هام في الموقف "بينما جر شارون الشرق الأوسط

ومعظـــم أنحـــاء العالم إلى معمعة الحرب. إن مستوى العنف الإسرائيلي لم يشاهد مـــنذ ســـنوات إلى حد مطالبة بعض العرب ــ حتى المعتدلين ــ باستعمال سلاح البـــترول ضـــد الدول التي تساعد إسرائيل وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.. " ولاشـــك أن إســـرائيل تعيش تحت تهديد الإرهاب.. ولكنها هي التي زرعت بذور الغضـــب بنفســـها لـــيس ضـــدها فقط ولكن ضد أمريكا أيضًا. أما صحيفة التايمز الجـــنوب أفريقـــية فقد رصدت (٢٠٠٢/٣/٣٠) تغطية الفضائيات العربية لأحداث فلســـطين بمـــا جعلهـــا فـــي تقدير الصحيفة تطرد قناة "سي إن إن" من الساحة بل وســـجلت الصحيفة غضبة عرفات من مراسلة القناة الأمريكية واتهامه لها بتغطية جـــرائم إســـرائيل الإرهابية.. وفي عدد آخر (٣/٢٤) عرضت تقريرا عن عرفات كثوري وكدبلوماسي وارتأت أنه كلاهما وأنه رمز محاصر في رام الله منذ ديسمبر ٢٠٠٢..

ويطـــول الحديـــث عن أثر أحداث فلسطين المؤلمة على تطور الفهم والتقدير الأفريقـــي لكفاح الشعب البطل في فلسطين ومن حسن الحظ أن الصحافة الأفريقية تقديـــرا منها لضعف الإمكانات الأفريقية لم تتوجه باللوم إلى الموقف العربي الذي يبدو أن ضعفه موضع تقديرها أيضا!

إن بـــناء التحالفات على مستوى بلدان الجنوب بفرضه هذا العنفوان في تحالف الولايـــات المـــتحدة وإسرائيل، وانكشاف الموقف الأوربي نفسه، بما يجعل العرب يعـــيدون التفكير في الاتجاه جنوبا بشكل منظم، رسميا وشعبيا لكي يضعوا الحلف الأمريكـــي الإســـرائيلي الوحشـــي أمام حقائق جديدة تمتد من الفليبين إلى فنزويلا مرورا بأفريقيا الأصيلة!

قضية العراق... نموذجاً

لـــم أتفهـــم ذلك الغياب- الذى لا أظن أنه مقصود - عن متابعة مواقف بارزة مـــن قـــبل شعوب وبلدان الجنوب تجاه الحرب الدائرة ضد الشعب العراقى. فبينما المـــتابعة جارية ويومية لتعليقات تلك الفضائية الأمريكية أو الصحيفة الأوربية، لا يعبُر الإعلامى العربى بنظره على ما تورده الصحافة ومصادر الإعلام عن حركة الجماهـــير بـــل وحركة الآراء فى بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولا أدرى كـــيف ســـنبنى جبهة مشتركة مع هذه الشعوب ومثقفيها ضد العدوان المبيت على مخـــتلف الشعوب العربية، وليس العراق وحده، ونحن لا نتابع نبض هذه الشعوب جمـــيعاً إلى جانبنا فى هذه اللحظات الحرجة. فهل ترانا مكتفين بتحليلات "الأفندية" - نسبة إلى السيد فندى! - من موظفى الأجهزة الأمريكية والتى نشرت لهم مقالات فـــى بعض صفحات الرأى عن "ضرورة الحرب فى العراق"! وهل لاحظ إعلامى عربى فى الصحف العربية نفسها نقداً مثل ذلك الذى ذكرته صحيفة "غانية" لعرض مؤسســـة "بـــى بـــى ســـى" لمشـــاهد الحرب وكأنها "رحلة ترفيه أسرية فى نهاية الأسبوع"!

إن أمـــامى عروضـــا لصـــحافة وإعـــلام أكثر من عشر دول أفريقية لا أريد تلخيصـــها هـــنا ولكـــنها تفرض نفسها على من يريد إيقاظ وعى إعلاميينا العرب بمعـــنى اتســـاع العالم من حولهم عن مجرد مساحته الأوروبية أو الأمريكية، وإنما أقصد أيضاً الإشارة إلى البعد التثقيفى نفسه فيما تبعثه هذه "المساحات الأخرى" من رسائل لبناء مستقبل العلاقات بين العرب والآخرين على اتساع المعمورة.

ويمكنـــنى هنا أن أصور كيف بدأ اضطراب الموقف الأفريقى لإحدى صحف الكاميرون "الميسنجر" قبل اشتغال الحرب مباشرة، وكيف تطور هذا الموقف بشكل حاســـم إلـــى جانب الشعب العربى فى العراق بمجرد اشتعال الحرب المدمرة. لقد بدت الصورة - فى رأى الصحيفة- أثناء الضغط الأمريكى "بالجزرة والعصا" مثل

وضــع "الرقصـــة المستحيلة"... "إذ لو تقدم الراقص خطوة إلى الأمام لمات والده، ولو تأخر خطوة تموت أمه، وإذا لم يرقص أبدا لمات هو نفسه!".

هكذا أشارت الصحيفة لموقف الكاميرون وغينيا وأنجولا -فى مجلس الأمن- علـى سـبيل المـثال. أما عندما اشتعلت الحرب فقد بدأت بنقد أجهزتها الإعلامية نفســها الــتى تنقل فقط عن فضائيات الدول الغازية مثلما فعلت لفترة أو ما زالت تفعــل كثــير من الفضائيات العربية. وقد انتقلت معظم الصحف الأفريقية بسرعة تعــالج آثار الحرب الدائرة فى العراق على الواقع العالمى والأفريقى؛ مضيفة إلى ثقافتــنا السياســية الكثير من العناصر التى يجب أن يضعها الإعلاميون والمثقفون العــرب موضع الاعتبار ويواصلوا التحليل فى هذا الاتجاه بدلا من الاقتصار على "الجهــود الوصــفية" الــتى تتغــير قيمتها صباح مساء وفق تصريحات المتحدثين الأمريكيين أو حتى العراقيين.

فقــد أدركت الصحف الأفريقية مثلا منذ الأيام الأولى للحرب "أن العراق ليس قطعة حلوى تقدم على طبق من فضة" وأن "أمريكا تمضى فى طريق مسدود، على طــول الصــحارى العراقية.. مثلما مضت فى وحل فيتنام من قبل" (صحيفة تايمز المعتدلة فى كينيا!).

أمـــا "الإكسبريس" فى مدغشقر فقد رأت "أن الأمم المتحدة هى الضحية الأولى لحــرب "بــوش"... بيــنما كادت الحرب الدبلوماسية تحقق أهدافها فى نزع سلاح العــراق. وحذرت "سيدوايا" فى "بوركينا فاسو" من أن أفريقيا هى التى ستخسر إذا انتهــت الأمم المتحدة بسبب الآليات الجديدة للقوى الكبرى ولذا تعتبر "أن الولايات المــتحدة وبريطانيا -مثلهما مثل صدام حسين يحاربون بحجة تهديد الأمن الدولى" وأنهــم بهذه السياسة يخلقون عشرات مثل صدام حسين". وينبهنا رجل دين مسيحى فــى "كادونا" بنيجيريا - حيث وقعت فتنة إسلامية مسيحية لعدة مرات هناك - أن خطــر اعتــبار الحــرب فى العراق مسألة إسلامية يهدد وحدة عديد من الشعوب الأفريقــية وأولها الوضع فى نيجيريا. أما صحف جنوب أفريقيا فلم تستطع إلا أن تســاير المظاهــرات الكاســحة الــتى تشهدها مختلف المدن الكبرى هناك، ورغم "ليبرالية" معظم تلك الصحف بمعنى ارتباطها بالنظام الرأسمالى المحلى والأوربى، إلا أنهــا أخذت تحلل مواقف الرئيس "مبيكى" الصلبة مع رفض الحرب فى العراق وإدانــته والرئــيس مانديلا للحرب، مذكرة -مع ذلك- بمصالح جنوب أفريقيا مع الولايات المتحدة ومشروع "مبيكى" بشأن تمويل خطة "نيباد" للتنمية فى أفريقيا كلها

كرئــيس حــالى للاتحــاد الأفريقى. ولعل ذلك يذكرنا نحن العرب بإشارات بعض حكامنا "للمصالح الوطنية" التى لا تساعدهم على "اتخاذ الموقف المناسب من رفض الحرب وطلب انسحاب القوات المعتدية الفورى من الأراضى العراقية!".

لا أحتاج هنا للقول إن أعيننا يجب ألا تغيب لحظة عن مواقف شعوب الجنوب مــع شعبنا العربى فى العراق وفلسطين (وقد أعجبت بفضائية عربية جديدة تعطى مســاحة طيــبة لفلســطين التى تكاد تنساها معظم فضائياتنا الكبرى مؤخراً وكأنها تعكــس موقفا أمريكيا لتجاهل هذه القضية لبعض الوقت حتى تنفرد بها لاحقاً بدلاً مــن أن ندفعها نحن بقوة فى هذه اللحظة بالذات لتضييق الخناق على الاستراتيجية الأمريكــية).. والمدهــش أن أكــثر من فضائية آسيوية وأمريكية لاتينية تولى هذا التســاوق للقضــيتين قــدراً أكــبر من اهتمامها مسترجعة مواقف جماهيرها أثناء مؤتمــرات جوهانســبرج وبورتو أليجرى وأزمة فنزويلا والبرازيل حيث لم تبعد صــورة العــراق عن هذه الشعوب، تفرضها أزمة البترول المشتركة والانتخابات الشعبوية الديمقراطية فى هذه البلدان.

لقــد ملــت أقلام بعضنا من تنبيه العرب –أغنياء وفقراء– إلى مخاطر أفكار "الاندماج" فى عالم الرأسمالية العالمية التى تحكمه الولايات المتحدة بآليات العولمة الحديثة، وها نحن نرى أنه مهما كانت نتائج حرب العراق سلبا أو إيجابا فلن تعنى إلا مــزيداً من التحكم المُهيمن فى حكامنا قبل شعوبنا، بما يحتاج دائماً إلى الانتباه لتكوين كتلة "باندونج جديدة" قبل فوات الأوان.

فهل نستجيب لنداء التوجه جنوباً؟

١-التحولات الإسرائيلية .. فى أفريقيا

الذيــن تعــودوا الحديث عن "النشاط الإسرائيلى" فى أفريقيا عليهم أن يغيروا مجــرى الحديث! لقد بات الأمر أكبر وأخطر. كان تعبير "النشاط الإسرائيلى" يتلوه تلقائيا حديث عن "التسلل الإسرائيلى"، "والمعونات الفنية" وكسب ود هذه الشخصية أو تلــك، كما كان يعتمد على محاولات إسرائيل بناء "صورة مغرية" أو نموذجية" للــتوافق مع التيار السائد فى القارة. فهى مع دول الاستقلال الحديث، دولة "حديثة الــتحرر" مــن الاســتعمار الإنجلــيزى "للوطن الموعود"؛ وهى عند ذوى الاتجاه الاشــتراكى، دولــة "حــزب العمــل" ،الهســتدروت ،ودور الــيهود فى التيارات الاشــتراكية، ثــم صارت دولة التنمية المتسارعة ثم التكنولوجيا المتقدمة.... إلخ. وكانت عينها دائما على مصر، تعرف حجمها فى أفريقيا، وتعرف القضايا الكبيرة الــتى تعنيها للأفارقة؛ زعامة بحجم عبد الناصر تجعله قريبا من زعامات أفريقية طموحــة أخــرى مثل نكروما وسيكوتورى وحتى هيلا سلاسى، وضربات مصر الموجعــة للاســتعمار، بتأمــيم قناة السويس، والوقوف بجانب حق تقرير المصير للشعب السودانى دون حساسية أو رغبة فى الاستغلال، ثم الصمود إلى جوار ثورة بحجم ثورة الجزائر، وضد النظم العنصرية فى روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا... من هنا بدت إسرائيل صغيرة تماماً إلى جانب ذلك المشروع التحررى الكبير القادم مــن الشــمال... ولم تُجد موجات دعائية عن "تجارة الرقيق" العربية، أو التطلعات العربــية الإمــبراطورية، إلى غير ذلك من الدعاية الموروثة عن دوائر استعمارية يعــرفها الأفارقــة تماماً. لذلك بدأ "النشاط الإسرائيلى" بمحاولة الالتفاف على هذا النموذج الصاعد إلى جوارها والممتد إلى قارة تحلم إسرائيل بالقفز إليها، فكان لابد مــن الالــتفاف على حوض النيل تحديدا، مع أسد "يهوذا" الإثيوبى تارة لتأثيره فى مــياه النــيل والقــرن الأفــريقى، وإلى جانب تشومبى وكازافوبو لضمان منطقة البحيرات الكبرى، بل والنفاذ عبر حركة "أنيانيا" فى جنوب السودان لنفس الغرض المــائى وشــغل "بــلاد المعــبر" عــن الاتجــاه شمالا، ثم أفريقيا الوسطى وتشاد "الفرنكفونــية" استغلالاً للأحقاد الفرنسية على مؤيدى الثورة الجزائرية. هكذا تمت

محاولــة "الالــتفاف" علـــى مركز الحيوية العربية عبر عمليات ثنائية أو بالتعاون الوثيق مع بريطانيا وفرنسا استعدادا لضرب المركز العربى فى عقر داره، أما بقية القارة، فكان طابع "الحضور الإسرائيلي" إما تجاريا فى غربها، أو بالتعاون الوثيق مع النظم العنصرية فى جنوبها.

وقــد أتــاح كــل ذلك حضورا عربيا فاعلا فى الهجوم المضاد، فالقاهرة قلب بــاندونج، ومركــز حــركة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ١٩٥٨ ومضيفة مؤتمــرات الشــعوب الأفريقــية ١٩٦١/٦٣ ومقر المؤتمر الأول للوحدة الأفريقية ١٩٦٤ بعــد تأسيســها فـــى أديس أبابا بعام واحد. وهى فى قيادة القوات الأفريقية لحماية لومومبا، ومن أوائل من قطعوا علاقاتهم ببريطانيا لتخليها عن مسئوليتها فى وقــف انفراد النظام العنصرى بقيادة إيان سميث بإقليم روديسيا الجنوبية (١٩٦٥). هــذه المواقــف الكبــيرة فـــى مواجهة إسرائيل والإمبريالية هى التى أبقت مصر وقــيادتها التاريخية فى الذاكرة الأفريقية، حتى حين أتت قيادة مصرية أخرى لتوقع "كامب ديفيد" مع إسرائيل، لم تستطع "العاطفة الأفريقية" أن تهاجم "مصر" بميراثها ذاك!

لقــد امــتد تأثــير هذا الميراث لآفاق بعيدة على الساحة الدولية محيطاً برقبة إســرائيل، وقد لا يتصور الكثيرون أن "هذه الأمم المتحدة" هى التى أقرت جمعيتها العامــة أوائل السبعينات حق الشعوب فى مقاومة الاستعمار بكل الوسائل بما فيها "الكفاح المسلح"، وهى نفسها التجمع الذى استقبل "ياسر عرفات" وسام نجوما، قادة فلسطين وناميبيا بعد ذلك بعام "١٩٧٤" رغم أن تنظيماتهم كانت مازالت فى وضع "المراقــب"، وهى نفسها التى أعلنت بعد عام آخر أن "الصهيونية صورة من صور العنصرية"، ضمن موجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل تضامنا مع الموقف العربى.

وعــن لجنة القضاء على التمييز العنصرى" بالأمم المتحدة صدرت تقارير عن "الحلــف المقدس" بين إسرائيل ونظام الأبارتهيد فى جنوب أفريقيا، وكشفت اللجنة الدولــية مع السوفييت التعاون النووى بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، وهى التقارير الــتى جعلت من أوائل قرارات "مانديلا" بعد وصوله للحكم تدمير الأسلحة النووية الموروثــة عــن نظــام الأبارتيد بالتعاون مع إسرائيل فى جنوب أفريقيا، بينما لم يستطع العرب تحقيق أى خطوة فى هذا الصدد بالنسبة لإسرائيل "لأن العراق وحده هو المجرم الوحيد فى هذا المجال"!

مياه وجسور جديدة:

لقد مرت مياه كثيرة بعد ذلك من تحت الجسور، بل ودمرت كثيراً من الجسور ...! ذلك أنه لم يعد يتوفر للعرب مركز يثير الاحتواء، لا فى حوض النيل، ولا فى الـــبحر الأحمر ولا فى الجنوب الأفريقي. لم تعد إسرائيل فى حاجة لسياسة احتواء حوض النيل أو مركزه الشمالى لأنها تحتوى بنفسها "الأمة العربية" كلها، «تنفذ، أو تتنفذ، دون عناء لاحتواء مراكز القرارات الدولية بالنسبة للقارة كلها. لم تعد سياسة الأبارتيد المثيرة قائمة فى جنوب أفريقيا وإنما فى قلب فلسطين، ولم يعد "التسلل أو الـــتغلغل أو المعونة أو كسب الشخصيات سياسة تجاه "التوجو" أو رواندا أو كينيا، وإنما بات الوجود والعلاقات "طبيعيا" مع عواصم عربية، وفى قلب ثروات عربية، وفى ممالك جمهوريات عربية، وبات المشروع الشرق أوسطى بقيادة إسرائيل أكبر كثيرا من "مشكلة" الوحدة الأفريقية أمام نشاطها السابق.

منذ أوائل الثمانينات وإسرائيل تتحرك على نطاق "عالمى" تدركه جيدا الدوائر العربية المسئولة". فيوم قرر "ريجان" أن يهلك السوفيت بمشروع "التسلح الكوكبى" أوائـــل الثمانيـــنات، كـــان شارون وزيرا للدفاع الإسرائيلى، وليس صدفة أن يوقع "الاتفـــاق الاستراتيجي" الأول مع أمريكا عام ١٩٨٢ تمهيداً لهلاك العرب بالتفوق النووى الإسرائيلى غير المحدود. يومها أيضا أعلن شارون فى كلية الدفاع أن خط الدفـــاع الاســـتراتيجي لإسرائيل يمتد "من سور الصين وحتى تونس". وكان يجرى يومهـــا الحديث عن القنبلة الباكستانية (أو الإسلامية) قبل أن يتقدم التسلح الإيرانى كذلـــك؛ وكانـــت هـــناك أيضا "القنبلة الفلسطينية" مدفونة فى تونس قبل أن تتفجر بالانتفاضـــات العارمة. وفى ذلك الوقت كانت السياسات الاقتصادية الجديدة للبلدان المتخلفة تقوم بصياغتها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وكان مخزون أموال البترول العربى يفيض فى هذه المؤسسات بينما تغرق الديـــون الـــدول الأفريقية على نطاق واسع، وبدأ اللوبى اليهودى يتسلل لإدارة هذه المؤسســـات بعناية مقصودة، بينما وهبت الدول البترولية العربية الكبرى أصواتها عـــن أســـهمها فـــى هـــذه الصناديق للولايات المتحدة الأمريكية فى تصرف مثير لاســـتغراب العـــالم لكنه كان أشبه بتسليم "العجزة" لمدخراتهم للمرابين لاستثمارها لهـــم! (ولـــيرجع مـــن يشاء للدراسات المتخصصة عن هذه المأساة ليفهم لماذا لا تســـتطيع هـــذه الـــدول نفسها الآن أن تسلم قرشا لأبطال الانتفاضة دون إشارات أمريكية!).

في هذا الجو تم "احتواء" إسرائيل بتحالف عضوى مع الأمريكان لبلدان "العالم الثالــث" مــثلما تحــتوى "العــالم العربى"، ومعنى ذلك أن إسرائيل دخلت ماكينة "العولمة" قبل أن تعلن "رسميا" بحرب الخليج من جهة، ومؤتمرات مدريد من جهة أخــرى. ولــم تعــد إسرائيل فى حاجة للادعاءات الجديدة عن "تعنت العرب"، أو مشــاركتها خصــائص بلــدان الجنوب فى هذه الصفة أو تلك، ولم تعد فى حاجة لإجــراءات "التســلل" و"الــتغلغل" أو الإغراء بالمعونات الفنية المحدودة ذلك أنها أصــبحت فــى مركــز "صــناعة القرار العالمى" الذى "يساعد ويعطى" بإشارات أمريكــية" ونصــائح" إســرائيلية! هذه "النصائح" هى ما يعرف دوليا بثقل "اللوبى اليهودى" فى البنك والصندوق الدوليين. وفى ذلك الحين من أوائل الثمانينات أصبح ثمــن " النصيحة" الإسرائيلية الواحدة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل! تلك الاعــترافات التى تتابعت فى جو من "الثنائية" لم يعد له أهمية ليلفت النظر بعد أن بات "الاحتواء" جماعيا وساحقا على مستوى القارة.

ليســت "العولمة" بالطبع بالنسبة لأفريقيا هى مجرد نفوذ هذه المؤسسات المالية وخططهــا، والــتى هــى بالفعل أهم أدوات الكبح والكبت، إنما هى بالأساس نفوذ الشــركات الكــبرى متعدية أو متعددة الجنسية من جهة، والشروط الجديدة للتجارة العالمــية مــن جهــة أخرى، والتى يختلط فيها نفوذ "المركزية الأمريكية"مع هذه الشــركات والمصــالح ويتحرك فى إطار هذين المجالين عملاء مخلصين لها مثل إســرائيل. ولم تعد الأخيرة إذن فى حاجة للبحث عن وسائل الوصول إلى "أعماق" القــارة، وإنما أصبحت القارة مجرد "نص" فى كتابها المفتوح على العالم، لا فرق فــيه بيــن قطــر أو موريتانــيا العربية، أو إندونيسيا والسنغال الإسلامية. وتتوفر لإســرائيل عدة صناعات "عالمية" توفر لها الكثير من المنافذ إلى أنحاء مختلفة فى العالم" بشكله الجديد"، ليست أهمها صناعة "الهولوكوست" "والجرائم ضد الإنسانية" الــتى تتــيح لها النفوذ فى أوروبا غربها وشرقها، أو تقديم التكنولوجيا المتقدمة فى آســيا وإنما هناك صناعة "اليهود" المظلومين فى إثيوبيا من "الفلاشا" الذين يمرون عبر دول عربية وليس فقط أفريقية. ،هناك "صناعة نقص المياه والرى"- على نحو ما يصفها عالم كبير مثل رشدى سعيد- تتيح لها موجات من تهديد "وتخويف" دول العالم الجنوبية بالجفاف لدفعها للجوء إلى "الخبرة الإسرائيلية" التقنية المتميزة لإقامة المشروعات وبث التقنيات الحديثة باستثمارات أمريكية عالية (وصلت فى مشروع أنابيب أنقرة -مسقط إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار فى الثمانينيات!) بل إننى قرأت

"تسريبة" منذ عامين فى وكالة أنباء أفريقيا عن مشروع نقل مياه نهر الكونغو إلى إسرائيل عبر دول أفريقية وعربية، وهى تثير الرعب بهذه التسريبات إلى حد "المخاوف المرضية" أو الوهمية عند العرب، مما يجعلهم يتصورون كل تصرف أو مشروع إثيوبى محدود القيمة كأنه كارثة فيوترون علاقاتهم هنا وهنالك بدون معنى بسبب الخضوع لجهاز الدعاية الصهيونية حول هذا الموضوع بدلا من التوافق لإقامة مشروعات تنموية مفيدة مشتركة، وأظن أن "تسريبات" مماثلة وبنفس القيمة الوهمية تجرى حول أحداث جنوب السودان فتتوتر العلاقات العربية مع عدد كبير من دول وسط أفريقيا والبحيرات ويستمر القتال دون جدوى فى السودان دون تدقيق علمى أو حتى مخابراتى مناسب. وإسرائيل تستثمر هذه "التسريبات"- وما قد يكون وراءها من مشروعات أكبر مما نتوقع أو نعرف- لإرباك السلوك العربى تجاه أفريقيا- وهو متباطئ أصلا عن متابعة مدققة ذات بعد سياسى بدلا من الانكفاء بالعلاقات على خدمة رجال الأعمال فيما يسمى بتنمية المصالح الاقتصادية.

ولقد امتدت صناعة "الهولوكوست" نفسها إلى فضاء كبير للعلاقات العربية الأفريقية إلى حد وجود مركز رئيسى لهذه الصناعة فى جنوب أفريقيا وبرعاية يهودها الذين خدم معظمهم مع حركة التحرر الوطنية بعيداً عن دوائر الصهيونية. لكن إسرائيل تعالج فضائحها السابقة مع نظام الأبارتيد باللجوء لوسائل أخرى فى هذه المنطقة الحيوية عبر أغنياء اليهودية هذه المرة لرعاية مركز دراسات الهولوكوست فى ديربان! وهى تستغل انفتاح جنوب أفريقيا الاقتصادية مع عرب الخليج، لتعميق عملية تجاهل البعد السياسى على المستوى العربى القومى أو العمل العربى الأفريقى المشترك. وإذا أدى التوجه "الاقتصادى" لاستيعاب العرب وعلاقاتهم بأفريقيا فهى تعرف أين يصب المال العربى فى النهاية. إسرائيل إذن تعتمد فى نفاذها على مفاتيح السياسة العالمية أكثر من أى وقت مضى. خذ مثلا مكانها الآن فى احتكارات تجارة الماس العالمية المتحركة من جوهانسبرج حتى كنشاسا وسيراليون وتدور فيها مليارات الدولارات بينما تتم عملية تنقيته أو نقله عبر الشركات الإسرائيلية لتشكل أكبر نسبة فى تجارة إسرائيل الخارجية، كما تشكل أكبر منافذ إسرائيل للكونغو الرسمية والنفاذ لقوى التمرد على النظم الأفريقية فى أنجولا والكونغو نفسها وليبريا وسيراليون بل إنها تنفذ بالتجارة نفسها

"لـــتمريرها"- قانونـــيا عبر عواصم فى غرب أفريقيا تدعى دعم مشروع الاتحاد الأفريقى.

ولعـــل الـــبعض قد سمع بمجزرة اللبنانيين فى الكونغو والذين راحوا ضحية الاقتراب من هذه الصناعة الرهيبة ضمن انضمام أغنيائهم "للمافيا العالمية" الجديدة فى أفريقيا وخارجها، ففى إطار التنافس على احتواء القيادة الجديدة فى الكونغو، لم تكن لاحتكارات الماس الدولية والإسرائيلية أن تسمح لمثل هؤلاء التجار المحليين- حـــتى لـــو كانوا لبنانيين- أن يشاركوا فى هذه الكعكة التى استدعت وجود وزير خارجية بلجيكا نفسه فى المنطقة عند مقتل كابيلا الكبير!

لعـــل أحدث أشكال "الالتفاف" الإسرائيلي على العرب والأفارقة معا هو الجهد الصـــــهيونى الملحوظ فى مراحل الإعداد لعقد المؤتمر العالمى ضد العنصرية" فى ديـــربان- جـــنوب أفريقـــيا فـــى سبتمبر ٢٠٠١، حيث تستعد الدوائر الصهيونية للحصـــول علـــى قرارات بشأن معالجة اضطهاد اليهود" كأقلية فى أوروبا وأنحاء أخرى من العالم بدلاً من إدانة اضطهادهم للفلسطينين، كما تعمل الدوائر الصهيونية علـــى انـــتزاع "التأكيد" على مظالم الهولوكوست لليهود وإدانة كل من ينكر ذلك أو يلوح بأى شكل أيديولوجى مضاد- مثلما يحدث فى بعض أنحاء أوروبا. وقد يحتاج هـــذا الموضـــوع لحديـــث آخـــر طويل، ولكن النفاذ لأفريقيا هنا محوره الخوف الإســـرائيلي من أن يذكر انعقاد المؤتمر العالمى فى جنوب أفريقيا بعلاقاتها المريبة السابقة بنظام الأبارتيد هناك، ومن ثم يسهل إعادة إدانة نظامها العنصرى القائم فى فلســـطين أو التذكـــير بالقـــرار بتشبيه الصهيونية بالعنصرية (١٩٧٥) والذى ألغاه النفوذ الأمريكى عام ١٩٩١ .

هذه نظرة عامة على التوجه الإسرائيلي لأفريقيا فى إطار العولمة الجديد وإن كـــانوا لا يـــتجاهلون التفاصيل فى دراساتهم المستمرة لهذا الموضوع. الأمر الذى يفـــرض على الجانب العربى التحرك برؤية سياسية شاملة مرة أخرى وليس مجرد تحلـــيل الوقائع الاقتصادية أو التقنيات الفنية. ولعل تجديد انعقاد اجتماعات التعاون العربى الأفريقى مؤخراً أن يأخذ كل ذلك فى الاعتبار.

****

٢-خبرات أفريقية... لفلسطين

يوحى تطور الأحداث المحيطة بالقضية الفلسطينية أنها ستدخل مسارات جديدة تلقـى بهـا لعقـد آخر فى متاهات العولمة الأمريكية التى لا ترحم. إننا ننسى أننا قضـينا عشر سنوات تقريبا فى عالم أوسلو، كما قضينا ربع قرن بعد كامب ديفيد، وما زلنا نعانى اللاءات الأمريكية الثلاث، لا للدولة الفلسطينية الطبيعية، لا لمنظمة التحرير كجـبهة حـركات تحرير وطنية، ولا لعزل إسرائيل بعرقلة تطبيعها فى المـنطقة أو "تطويع" المنطقة لها. فأين سيذهب العرب بقضيتهم الآن؟ كيف سيعاد طـرحها مـن قبل المثقفين والمجتمع المدنى العربى، والدبلوماسيات الوطنية بعيدة المـدى علـى نظـرائهم فـى العالم، بل وعلى شعوبهم، إزاء الترتيبات الأمريكية لـتحويل فلسطين إلى بانتوستان كبيرة، أى إلى إقليم ذى حكم محدد الهوية المحلية داخـل نظـام سياسى استعمارى استيطانى يرتب له الأمن ويرتب لنفسه الأمان؟. والذيـن لا يصدقون عليهم أن يستعيدوا موقف النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا حيـنما أنشـأ نظام البانتوستان أوائل السبعينيات من القرن الماضى، وعرض على عـدد مـنها أن تكون "دولة مستقلة" داخل النظام السياسى العام؛ حتى أنه منح حق إعـلان الجمهورية على إحدى هذه المستوطنات- "فندى"- لولا فشل المحاولة على يـد المقاومـة الجـبهوية الوطنية بقيادة حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى والرفض الأفريقى الشامل للمناورة. ويكاد المرء يشتم من تصريحات الرئيس بوش استعادته "للـتجربة الجـنوب أفريقية"، متوقعا نجاحها فى ظل هيمنته، ما لم تحقق التجربة الوطنية فى فلسطين والعالم العربى ما حققته فى أفريقيا من قبل.

فمـا الـذى تقدمه الخبرة الأفريقية الآن رغم تغير الظروف وقسوتها، لتجنب نجـاح المخططـات العنصرية الإمبريالية المشابهة لما سبقتها؟ إن جهدا جديدا من المثقفين والمتخصصين ومراكز البحث لابد أن يوضع أمام القيادات العربية الشعبية والحكومـية لإعادة طرح القضية عالميا طرحا جديدا مستفيدا من الخبرة الأفريقية وغيرها من خبرات النضال الوطنى.

* **فلسـطين مسـألة استعمارية:** لقد أقر المجتمع المدنى العالمى فى ديربان صيغة أن النظام فى فلسطين نظام أبارتهيد استعمارى، ويعيد ذلك القضية إلى دائرة لجـنة تصـفية الاسـتعمار التى تفرعت عنها اللجنة الخاصة بنظام الأبارتهيد، بل ولجنة حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف. وقد أهملنا فى عملنا السياسى والدبلوماسـى أهمـية إثارة الرأى العام العالمى عبر قرارات الجمعية العامة للأمم

المـــتحدة عندما ركزنا على مجلس الأمن. ونعرف أن الجهاز الأخير محكوم وفقد مشـــروعيته عند الشعوب كما فقد فاعليته بحكم "الاعتراضات" الأمريكية الأوربية، ولا أذكـــر أن الأفارقـــة اعـــتمدوا على هذه القناة وهم ينظمون أكبر الحملات ضد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، وفى مقدمتها حملات مقاطعة هذه "الدولة" غير الشـــرعية ورفض قبول تجديد أوراقها.. وإحالتها دائما إلى لجان تصفية الاستعمار المتنوعة. إن ساحة الجمعية العامة هى التى يمكن أن تحاصر إسرائيل فى صيغتها الكلية كما اتضح فى الأشهر الأخيرة حتى لو كان هناك "مبادرات" أو جهود أخرى فى القنوات "المعنية" بالحلول الجزئية. إن استمرار عرض المسألة الفلسطينية تحت عنوان "مشكلة الشرق الأوسط" سوف يعزلها تماما كقضية إقليمية عن كونها مسألة استعمارية.

* وفـــى مجـــال القرارات الدولية الكبرى يمكن أن ننطلق منها مثلما انطلقت أفريقـــيا لأربعـــة عقود فى قضايا "الاستعمار والتحرر" حتى استكملت تحرير كل المســـتعمرات بمـــا فيها النظام العنصرى. كان هناك ***القرار ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ بتفاصـــيله حـــول حق الشعوب فى تقرير مصيرها، والقرار ٢١٠١ لعام ١٩٦٥ حـــول "شـــرعية*** نضال الشعوب لتحقيق حق تقرير المصير". والقرار ٢٦٢١ لعام ١٩٧٠ حـــول "حـــق الشـــعوب المســـتعمرة فى النضال بكافة الوسائل الضرورية الممكنة ضد القوى الاستعمارية، وحث الدول الأعضاء على تقديم جميع المساعدات المعـــنوية والماديـــة لشـــعوب الأقالـــيم المســـتعمرة فـــى نضالها لتحقيق الحرية والاستقلال".

وأظـــن أن هـــذه المـــبادئ كافـــية لتفســـير وتبرير أشكال النضال الفلسطينى "الضـــرورية" ودفـــع الدول العربية على المساعدة الفعلية فى آ ليات النضال وليس مجرد تقديم المساعدات الخيرية"!

* وتطبـــيقا لهذه المبادئ تقدم أفريقيا من خبراتها الكثير. فلم يجد مجلس القمة الأفـــريقى حرجا من إقامة "لجنة تنسيق لتحرير المستعمرات" عام ١٩٦٤ استهدف تقديـــم المســـاعدات المادية لحركات التحرير، وتدريب أبنائها عسكريا، بل وتقديم الســـلاح مباشرة لهم فى مختلف الأقاليم المستعمرة من قبل البرتغاليين أو الفرنسيين والمستوطنين الأوربيين. وفرضت أفريقيا تسليم المجتمع الدولى بذلك رغم استمرار الزعم "بأنه تدخل فى الشئون الداخلية للدول الحاكمة لهذه المستعمرات. بل وحملت أفريقـــيا بريطانيا العظمى مسئولية تدهور الموقف وتعنت إيان سميث فى روديسيا

(شـــبيه شـــارون) حين أعلن استقلال الإقليم تحت حكم المستوطنين، فقطعت مصر والجزائـــر وعشـــرة دول أفريقية أخرى علاقتها الدبلوماسية ببريطانيا العظمى فى ذلك الوقت- وبعد أسبوع واحد من إعلان سميث، بما كان مفاجأة عالمية إزاء هذا الـــتحدى للقـــوة البريطانية. وقد عمم ذلك أشكال المقاطعة العالمية للنظم العنصرية ومنعها من أى مشاركة، سواء بفرق الموسيقى أو الكرة وحتى الوجود السياسى فى أى محفل حتى استقرت حقوق الشعوب في زيمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا.

ولعل هذا التراث هو الذى تصاعد على الساحة الأفريقية حتى جاءت ظروف يعلن فيها الموقف الأفريقى إدانته الكاملة للعنصرية والصهيونية على حد سواء عام ١٩٧٥.

* ***ومـــاذا عن الموقف داخل المستعمرات نفسها؟*** تقدم الخبرة الأفريقية أيضا بعـــض مـــا قد يفيد فى استقبالنا لما يجرى أو يخطط لفلسطين. وقد يعرف القاصى والدانـــى الآن كـــيف رفض الأفارقة اعتبار النظام الاستعمارى فى نظم الاستيطان بـــالذات قضـــية خاصة بأهلها. فتحملت أفريقيا المسئولية الجماعية فى التصعيد بل وفـــى التنازلات، وشمل موقفهم الإيجابى فلسطين حتى أنهم أعلنوا قضية فلسطين نفســـها فـــى قمـــة ١٩٧٥ الأفريقية بكمبالا "قضية أفريقية" وما زال ياسر عرفات يـــتحدث أمام كل قمة أفريقية حتى الآن بهذا الاعتبار. وعلى مستوى داخلى دعمت الحكومـــات الأفريقـــية موقف الحركات الوطنية برفض ما سمى "بالحلول الداخلية" internal settlement الـــتى ســـعى لإقـــرارها "كيسنجر" فيما عرف لأول مرة "بدبلوماســـية المكـــوك" منتصف السبعينيات. وكانت تستهدف دفع حركات التحرير وخاصة فى روديسيا وناميبيا لقبول "سلطة وطنية محلية" تطويرا للبانتوستانات فى جـــنوب أفريقيا، وهنا عرفت أسماء مثل "موزيريوا فى روديسيا" وجماعة تيرنهول (فـــى ناميبـــيا) ممن قبلوا هذه الحلول لفترة فسقطوا نهائيا واستمر نضال الحركات الوطنـــية حـــتى اســـتغلت هـــذه الأقالـــيم جمـــيعا فى أصعب ظروف الثمانينات والتسعينيات.

وقـــد تفجـــرت فـــى فـــترة من السبعينيات "انتفاضة سويتو ١٩٧٦" من حول عاصـــمة الاستيطان "جوهانسبرج". وشهدت الانتفاضة صعود نجوم وطنية جديدة مـــن الشباب والطلاب والنساء، وكانت الانتفاضة وراء انبثاق "الجبهة الديمقراطية المـــتحدة" الـــتى لـــم تكـــتمل قوتها الوحدوية إلا عام ١٩٨٣ حين انضمت الحركة العمالـــية والمهنية والشباب والطلاب والجمعيات النسائية إلى الجبهة التى صمدت

للـــنظام العنصـــرى حتى أخرجت مانديلا من سجنه فى فبراير ١٩٩٠ متمسكا بأن العنف طريقنا للتحول إلى جنوب أفريقيا الديمقراطية.

* **الظروف المختلفة:** قد يسارع قائل بالقول، أنه كان ثمة ظروف مختلفة لكل ذلـــك، لكـــن مصـــائر الشعوب لا تتقرر فقط بالظروف أو الدراسات الموضوعية، وإنمـــا تقـــررها أيضـــا المـــبادئ وطبيعة الأهداف النهائية المبتغاة، ومدى طموح الشعوب لتحقيق أهدافها، وقد كانت الولايات المتحدة نفسها منفردة بالمسرح الدولى عقـــب الحـــرب العالمـــية الثانـــية بما يكاد يشبه ما هى عليه الآن ومع ذلك نؤرخ لانطلاقة حركة التحرر العالمية بنفس الفترة. وهذا معنى أننا نطالب بتحريك أفكار كبـــيرة ومبدئـــية رغم ما يتبدى من استبداد الأفكار المهيمنة. وحتى على المستوى الإقلـــيمى أو المحلـــى، فقـــد كان تصميم شعب جنوب أفريقيا وحركة قواه العمالية والشـــبابية إلـــى جانـــب أحـــزاب الحركة الوطنية وراء تحقيق أكبر إقلاق للنظام الاســـتيطانى حـــتى استسلامه عام ١٩٩١ رغم انهيار الاتحاد السوفيتى وانسحاب الكوبييـــن من أنجولا. وكانت الأخيرة أسست بدورها جيشا قويا ليصمد إلى جوار صـــمود الشـــعب فـــى جنوب أفريقيا الديمقراطى رغم التحول فى ظروف انطلاق النظام العالمى الجديد وهيمنته المعروفة. معنى كل ذلك أن على المثقفين والوطنيين أن يلـــتزموا بـــدور خاص فى هذه المرحلة لصياغة النظرة الكلية لقضية فلسطين وشعوب المنطقة فى ضوء كثير من الخبرات المحيطة.

****

٣-من انتفاضة سويتو.. إلى انتفاضة الأقصى

ربمـــا لا نحـــتاج كثـــيرا إلـــى تكرار القول بوحدة طبيعة النظام الاستيطانى العنصرى، كما عرفته أفريقيا، ويعرفه الوطن العربى الآن. لذلك لابد من الاستفادة جـــيدا من دروس الماضى لندرس بها القائم على أرض فلسطين. وأظن أن الرسالة موجهـــة أكـــثر إلى الشباب، الذين حملوا الراية فى "سويتو" كما يحملونها الآن فى طول وعرض الأراضى الفلسطينية، بل والوطن العربى.

لقـــد بدأت انتفاضة سويتو فى ١٦ يونيو ١٩٧٦، ولم يمض الشهر حتى كانت ســـاحتها فـــى جوهـــا نسبرج (عاصمة النظام العنصرى) وبريتوريا وناتال وكيب تـــاون، أى على الساحة الوطنية كلها بما أربك قوات الشرطة العنصرية وجيشها، ولذلك اشتد عنف هذه القوات كما زاد ضغط المستوطنين لمضاعفة المواجهة حتى

بلــغ .. بمــوع القتلى من ضحايا سويتو ٢٨٤ شهيدًا و ٢٠٠٠ جريح حسب معظم المص ادر. ولأن الانتفاضة بدأت من قبل فتيان المدارس فى مناطق السود وبسبب مباشــ لر ن شروط التعليم والحياة الاجتماعية، بل وبالتحديد بسبب فرض نظام للتعلــيم يمحــى الهويــة الوطنية الأفريقية يصادم قدرتها على إعادة إنتاج ذاتيتها بفــرض ـة الأفريكانــز المستوطنين، فقد شملت الانتفاضة الطلاب وأهليهم من روابط الأمور فى حركة رفض واسعة للعدوان على الهوية وهو أمر شبيه برفض العدوان على الأقصى، رمز الوحدة الوطنية الفلسطينية ومركزها فى قلب فلسطين. وقد بلغ دور الفتية والشبان إلى حد تسجيل اعتقالات النظام الاستيطانى لطلاب فى سن السابعة إزاء خروجهم اليومى من المدارس على طول ستين مدينة وفى مناطق "المعازل" أو "البانتوستانات" السوداء.

لعــل بدايــة الانتفاضات بهذا الجيل الناشئ والصاعد، هى التى تجمع بسرعة لافــتة بقية عناصر الأمة من حولهم، لصعوبة حسابهم على جبهة أو تنظيم سياسى محدد فى بداية الأمر وإلى صعود الثورة إلى آفاقها الطبيعية حيث تلتحم كل القوى بجماهــيرها مشاركة فى الانتفاضة، لذلك صعب حساب انتفاضة "سويتو" لصالح تجمــع وطنى ديمقراطى كبير مثل المؤتمر الأفريقى وحده، ولا لحساب الحركات الأصولية السوداء مثل "حركة الوعى الأسود"، ورغم بروز قيادة شابة شهيرة مثل "ســتيف بــيكو" فــى مقدمة الانتفاضة معبرا عن تمترس الشباب بوعى الجماهير الســوداء الأكــثر معاناة، فقرًا و تنظيما، إلا أن شعارات المؤتمر الوطنى الأفريقى عن "دولة ديمقراطية متعددة الأجناس" كان هناك بدوره.

وعقــب "سويتو" مباشرة بدأ التحاق الشباب بالعمل المسلح للمنظمات المختلفة بل واشتد تيار العمل المسلح فى التنظيم القائد- المؤتمر الوطنى الأفريقى- وبدأ فى نفس الوقت مزيد من انحياز الكنيسة والتيار الدينى الموروث عن "الأب لوتولى" ثم "ديــزموند توتو" للعمل السياسى الجماهيرى، وشمل الوعى الحركة العمالية لترفع مطالبها من قضية أجور ومساواة وتحسين ظروف العمل فى المناجم والمصانع إلى قضــية تغيير شامل فى المجتمع، مشاركين الشباب فى حركة الإضرابات والرفض للــنظام العنصــرى. وامــتد أثر "سويتو" إلى ناميبيا، وجعلت الانتفاضة فى جنوب أفريقــيا معــنى لاستقلال أنجولا وموزمبيق المجاورتين حيث قوى عود زعمائهما للصمود أمام محاولات تخريب هذا الاستقلال عن طريق تفتيت الجبهة الداخلية فى الدول المجاورة وفق سياسة جنوب أفريقيا فى هذه الفترة.

ما بعد سويتو

إن ثمة درس مهم آخر من انتفاضة سويتو لابد أن تعيه الجماهير العربية، هو أن المعــركة قــد تطول مع العدو العنصرى الاستيطانى، ومع ذلك فلابد من الثقة بنتيجة وعى الجماهير بهويتها ومطالبها ومستقبلها.

لقــد وحــدت الانتفاضة الوعى الأفريقى محليا وإقليميا، بحيث لم يعد مجرد وعى وطنى عام فقط تطفئه بعض العروض أو التلويح بالاستجابة لمطالب جزئية، إذ أعقب انتفاضة سويتو وعى عال بالتنظيم، وبالعمل من الداخل، وبتعميم المطالب فــى كل الأقاليم، وفشلت سياسة فرض المعازل والبانتوستانات حتى من قبل أكثر الرجعيين مثل "بوتيلنيرى" وغيره. وتحمل الأفارقة ما ارتبط بالانتفاضة من صعود للمتشددين والعسكريين فى جبهة المستوطنين وتشكيل مزيد من الأحزاب المحافظة وسطهم، بل وضعف جبهة الليبراليين فى معسكرهم، ومع ذلك تزايد تلاحم الشباب والطــلاب والعمــال وقطاعــات مــن الحرفيين والمهنيين على مستوى الجماهير الأفريقية وقد أقلق ذلك المعسكر الإمبريالى كثيرا، وسارعت دول أوروبا بالضغط علــى الــنظام "لتحســين أوضــاع السود" وكسب فئات مثل العمال لعدم التحامهم بجماهــير "المنتفضــين" (تحســين قوانين العمل والأجور وفرص التدريب.. إلخ) ومــنحوا البانتوســتانات اســتقلالا ذاتيا أوسع، وخصصت الولايات المتحدة بضعة ملاييــن من الدولارات لتقديم منح دراسية للشباب وتشجيعهم مع الفنيين للهجرة إلى الخــارج، وفى نفس الوقت أعلن الأمريكان أوائل الثمانينات سياسة "الارتباط البناء" مــع الــنظام العنصرى وقدموا له السلاح للعدوان على موزمبيق وزامبيا وليسوتو حيــث قواعــد الحــركة الوطنية هناك، وضاعفوا من حملاتهم على معاونة كوبا والســوفييت وقــتها لهذه الدول المجاورة. ومع ذلك لم يضعف هذا كله من عزيمة أطفــال الحجارة فى سويتو (وقد كانوا بالفعل يستعملون الحجارة والعصى لضرب شــرطة النظام) حتى أصبح هؤلاء الصبية والفتية قيادات فى الحركة الوطنية بعد ذلــك يشــكلون عصــب منظمة "الرمح-" أو مخونتو" للعمل الشبابى والمسلح ضد النظام العنصرى.

وفى عام ١٩٨٣- بعد سبع سنوات من الانتفاضة ونتائجها- بدأ تشكيل الجبهة الوطنــية الديمقراطــية، صــيغة موحــدة قوية مهددة للنظام بشكل جذرى حضر مؤتمــرها التأسيسى ٢٠٠٠ ممثل لستمائة منظمة أهلية وشعبية لتخلق أكبر تحالف وطــنى شامل فى يد الحركة الوطنية الجذرية التى بشرت بهذا التحالف فى مؤتمر

ميثاق الحرية عام ١٩٥٥. هنا لم يستطع النظام وحلفاؤه فى حلف الأطلنطى إلا أن يسلم أمام هذا الإجماع بضرورة التفاوض على مطالب "الوطنية الأفريقية" الحقيقية مـــن أجل الدولة الديمقراطية فى جنوب أفريقيا. وقد استغرقت عملية التفاوض سبع ســـنوات أخـــرى حـــتى اتفق على الدستور الانتقالى الموحد شبه الديمقراطى عام ١٩٩٣. ولم تحقق انتصـــار الحـــركة الديمقراطـــية تماما عام ١٩٩٥ بفوز حزب المؤتمر واختيار مانديلا رئيسا دستوريا للبلاد.

مـــا الـــذى يمكـــن أن تســـتوعبه انتفاضة الأقصى من كل ذلك؟ إن الأهداف الصـــحيحة التى تتعلق بهوية شعب وحقوقه، لا يمكن التنازل عنها، ولا المفاوضة بشـــأنها إلا فى إطارها الصحيح، ولا شك أن صبية سويتو ١٩٧٦ هم الذين دخلوا بـــرلمان ١٩٩٣ الانتقالى و ١٩٩٥ الدائم. والزمن لا يقهر الشعوب ولكنه يصهرها ما دامت تحسن اختيار قياداتها، وطالما ظلت القيادات ملتزمة بمسئوليتها التاريخية.

وانتفاضـــة الأقصـــى- مـــثل ســـويتو- ملكت عنصر التوحد الوطنى مبكرا، وفرصة اندماج كل القوى تحت شعارات صحيحة تاريخيا واجتماعيا، وهى ستواجه لفـــترة سياســـات التشـــدد لا التســـاهل فى معسكر العدو لكن معسكر الاستيطان العنصـــرى لابـــد أن يخسر فى النهاية. والانتفاضة تحدث التمايز، وتقلق المتراجع ونهـــازى الفـــرص، لكـــنها بما تتميز به من شبابية وقاعدية وشمولية تفرز الجديد دائمـــا، وتواجه العدو المستقر على مفاهيمه القديمة للتفوق والتسلط. إن بعد الهوية الوطنـــية داخـــل فلســـطين والهويـــة القومية العربية من حولها فى أنحاء المنطقة العربـــية، جديـــر أن يخلق أبعـــادا جديدة للثورة الفلسطينية، ويخسف بأبعاد بالية للصـــهيونية العنصـــرية ويضع سادة الهيمنة العالمية أمام خيار صعب، وقد جربوه فى جنوب أفريقيا وتراجعوا عن صلفهم ولو طال الزمن.

****

٤-أدبيات الانتفاضة

استعرضـــت فـــي ذاكرتـــي يومـــاً أحداث انتفاضات أفريقية تابعتها وأخرى فلســـطينية كنت قريبا منها، ورحت أتأمل كيف تقرأ الأجيال المختلفة وقائع تحرك شـــعوبها، خاصـــة وأن أيًا منها لم تعن "النصر المظفر" الفوري، ولكنها تؤدي في الغالـــب إلى طريق الانتصار الذي يتأخر أو يتقدم وفقاً لظروف كثيرة. أعرف مثلا أن انتفاضـــة "شـــاربفيل" فـــي جـــنوب أفريقيا في مارس عام ١٩٦٠ انتهت إلى

انقسامات في الحركة الوطنية ومزيد من إجراءات الفصل العنصري، وذلك رغم إشراقة التحرر الوطني في الستينيات، لكن أجيالاً جديدة من الوطنيين بل والشباب الذين استوعبوا الدرس، جعلوا من انتفاضة "سويتو" بجنوب جوهانسبرج في جنوب أفريقيا أيضاً في يونيو ١٩٧٦ شيئاً آخر، برزت منها قيادات جديدة داخل حركة التحرر الوطني، وبرزت أفكار التحالفات الثورية والديمقراطية، ولم تأبه للزمن وإلحاحه، إزاء انتكاسات حركة التحرر الوطني عموماً في تلك الفترة، حتى وجدنا "سويتو" تتحول إلى معنى عام للعمل الوطني الجبهوي الذي جمع الكنيسة مع الحركة العمالية والطلابية، مع قيادات قبلية وتقليدية، تحت شعارات موحدة من أجل تحرير الشعب نفسه ثقافياً من هيمنة "الأبارتهيد" وعملاء النظام العنصري والتوحد من أجل تحرير جنوب أفريقيا "لكل سكانها" في الدولة الديمقراطية التي نراها. تذكرت كيف عبأت انتفاضة "سويتو" مشاعر العالم حول شعب جنوب أفريقيا وكيف وصل هذا الدعم الخارجي إلى أبناء وبنات "سويتو" "والبانتوستانات" التي أرادها العنصريون معتقلاً لشعب من ثلاثين مليون نسمة. وحتى أواخر الثمانينات وبأثر العمل الوطني الأفريقي، كنا في القاهرة ضمن حملة جمع مليون توقيع عربي من أجل إطلاق سراح مانديلا الذي لم ينس ذلك في تكرار شكره للشعوب العربية.

هكذا تذكرت أيضاً انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ في فلسطين، ورغم أنها بذاتها كانت ردا على الخيبات العربية في مؤتمرات قمة لم تصنع خطة ولا أبرزت روحاً جديدة من أجل قضية الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت، إلا أن ظروفاً كثيرة تكأكأت على الشعب العربي كله لتدخ في موجات من المساومات بل والكوارث، وسلوكيات للقيادة، لم تدع تلك الانتفاضة تأتي ببعض ما طمح إليه الشعب الفلسطيني، وراح تأثيرها الخارجي الذي اكتسح العالم لفترة تمتصه سياسات عربية انتهت كلها إلى "أوسلو" لتضع الشعب الفلسطيني في مأزق لا يحسد عليه لمدة سبع سنوات، بما أنسى العالم معنى الانتفاضة الأولى، وهذا من أكبر المخاطر على العمل الوطني في أية قضية، مهما كانت "المكاسب" أو المراهنات على الساحة الدولية.

إن أية ثورة وطنية لابد أن تضع في اعتبارها – خاصة في ظروف العولمة – كيف ترتب أوراقها مع العالم الخارجي بقدر ترتيب صفوفها الداخلية بالطبع، ولا بد أن يعي الإعلام العربي الذي أصبح يملك الكثير من الإمكانيات، في شخوصه وأدواته، أن ترتيب الأوراق هو جزء رئيسي من المكاسب لقضيته، لأن مجرد الضجيج يزول أثره بزوال صوته العالي. والشعب الفلسطيني لم يبخل بتقديم نماذج

الصمود، والالتزام، والنفس الطويل، والفهم العالي لتفاصيل مطالبه، وعلى المثقفين والإعلاميين، ناهيك عن السياسيين، أن يقدروا تماماً معنى أن "سويتو" ١٩٧٦ جعلت شباباً عربياً يقفون من أجل مانديلا وشعبه عام ١٩٨٩/١٩٩٠.

والأمثلة على ما يجب أن نستثمره من واقع الانتفاضة الفلسطينية وأبعادها العالمية لصالح دعمها وإبقائها حية في ذاكرة هذا العالم كثيرة. وقد أضع هنا بعض النقاط التي أشعر أنها مرت عابرة مع أهمية أن تصاغ جيداً وعن سعة في وسائلنا الإعلامية بل وثقافتنا الوطنية، وأن نتحرك في اتجاهها بالشكل المناسب.

لقد مر الكثيرون مثلا مر الكرام على واقعة عدم اشتراك "مانديلا" في لجنة "التعرف" المسماة بلجنة تقصي الحقائق التي "عينها" الرئيس كلينتون برئاسة أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي وعدد من "الشخصيات العالمية" للتعرف على حقائق الموقف في الأراضي المحتلة... إلخ. ولأن "اللجنة" لا تعني الكثير- بتكوينها هذا- للانتفاضة فإن أحداً لا يسمع عنها شيئاً بالفعل وهذا ما تستحقه. لكن قليلون من يعرفون أن "مانديلا" رفض بشكل أو بآخر المشاركة فيها منطلقاً من أنه لا يجب أن يقدم تقريره إلى الرئيس الأمريكي وإنما يرى أن يقدم التقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وهذا بالطبع ما لم تقبله الولايات المتحدة أصلا من مجلس الأمن أو الجمعية العامة بشأن طبيعة اللجنة حتى لا تتحول إلى "لجنة تحقيق" كما هو مطلوب من الهيئة الدولية! وللأسف فإن الدول العربية لم تسجل احتجاجاً لدى الأمين العام الموقر للأمم المتحدة لاستقباله "للجنة" وإعطائها شرعية ليست لها وهي في هذا الإطار الأمريكي المنحاز ولم ألحظ متابعة لموقف "مانديلا" ولا تحية له، ولا نقلا لموقفه إلى "عالم الانتفاضة" ليشعر الشعب الفلسطيني أنه ليس وحده بينما الضغوط عليه وعلى قياداته تترى من كل جانب .. حتى من المواقع العربية! بل إني قرأت تصريحات لمسئولين من جنوب أفريقيا تؤكد سحبها للملحق العسكري الجنوب أفريقي من سفارتهم بتل أبيب، بمعني وقف أي تعاون عسكري مع إسرائيل عقب الانتفاضة، وهو موقف يُفضل مواقف بعض الدول العربية، خاصة وأن ذلك المسئول في جوهانسبرج كان يتحدث عن أن أحدا لم يطلب من بلاده أكثر من ذلك! بمعني أن العرب في مؤتمراتهم الأخيرة لم ينسقوا لضغط مشترك في ساحة بلدان العالم الثالث ضد إسرائيل!

المثال الآخر الذي لفت نظري، هو مدى استثمارنا لما يمكن أن يقدمه بعض المثقفين العرب خارج الوطن العربي سواء في العالم الثالث أو في العالم الغربي. ويحضرني في هذا الصدد بعض النماذج التي نشير إليها في عجالة بينما تقتضي مساحة للتفصيل. إن "سمير أمين" مثلا مفكر على مستوى عالمي يصيغ فكرة نظام

"الأبارتهـيد" الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، ويروجها في كتاباته وعمله علي صـعيد العالم الثالث، بينما لا يجري استثمارها جيداً في تصوير الواقع الإسرائيلي الذي لا يعتبر فقط نموذجاً "للعملية الاستعمارية" في أرض محتلة بقدر ما هو خطر رسـوخ الـنظام الاسـتيطاني العنصري بأيديولوجية صهيونية عسكرية ومثل ما يطـرحه سـمير أمين، طرحه أيضاً إدوارد سعيد، لتصوير طبيعة الحملة العربية المطلوبة ضد إسرائيل في الغرب، وتصوير إجراءات التفرقة العنصرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بل والطبيعة العنصرية للصهيونية الإسرائيلية والدوائر الأمريكية نفسها، لأن ذلك يمكن أن يثير في العقل الغربي- على الأقل- مأساة العنصرية في أفريقيا، بل وفي أمريكا نفسها من قبل.

آخـر مـا قرأته من أمثلة المادة العربية خارج الوطن، ذلك التحقيق الصحفي الشـجاع الذي قدمته صحيفة "الجارديان" لروائية مصرية مشهورة تعيش في عالم الغرب وهي "أهداف سويف"، صاغته أدبا إنسانيا راقيا عقب ما وفرته لها الصحيفة من زيارة لأرض الانتفاضة أواخر ديسمبر الماضي، لتعكس عدة حقائق مريرة عن الـنظرة العنصرية عند الإسرائيليين، وتخاذل ما يسمون بحركة "السلام الآن" وراء راية "باراك"، وهيمنة فكر فاشستي على العقل الإسرائيلي بما لا يوحي بأي هامش للتفاهم الذي يدعو إليه البعض.

لعـل هذه الرؤية توحي للمثقفين والإعلاميين العرب بخطوط هامة لعملهم في مواجهة الهيمنة الإعلامية الإسرائيلية الكاذبة. أما السياسيون وجماعات العمل العام المـنظم فأمامهم فرصة الإعداد للمؤتمر العالمي ضد العنصرية في صيف ٢٠٠١ بجـنوب أفريقيا، علنا نستطع تجديد طرح شعار "الصهيونية وجه آخر للعنصرية" الذي قبره الأمريكان عام ١٩٩٢ في الأمم المتحدة.

القسم الثالث

أمريكانيات

أمريكا ليست قوة استعمارية

كدت أخصص هذا المقال للإعراب عن دهشتى من تصرف الولايات المتحدة كقوة استعمارية تقليدية فى العراق بعد احتلالها العسكرى له، وكان مصدر الدهشة هو تلك الإجراءات المتعلقة بتعيين "والى" وإبعاد آخر، أو صياغة شكل مجلس محلى لمدينة أو أخرى، وحتى رفض "انتخابات" عميد كلية، أو رئيس مدينة "منتخب". وكان تفسيرى الأولى أن هذه التصرفات لا تليق إلا بدولة استعمارية تقليدية أو عصر استعمارى مضى عليه قرن من الزمان، آخره ممارسات كابتن "لوجارد" فى نيجيريا أو اللورد "كرومر" فى مصر، وكلاهما فى مطلع القرن العشرين. قلت لنفسي أيضا إنه حسب معلوماتنا الدارجة أن "القوة الإمبريالية" لها تصرفات متميزة أخرى تتعلق بأساليب الهيمنة العامة سياسية أو إقليمية، أو فرض قواعد الإذعان بطريق غير مباشر فى أحيان كثيرة، وللولايات المتحدة أساليبها السابقة فى ذلك مثل نظرية "ملء الفراغ" أو الأحلاف، أو حتى القواعد العسكرية.

وكان على أن أبحث كيف توصل جبروت الولايات المتحدة، إلى حد التنازل من مستوى الدولة الإمبريالية التى يتحدث عنها المثقفون، بل وبعض المسئولين الأوربيين إلى مستوى الدولة الاستعمارية التقليدية، التى تعين العمد والمشايخ وعمداء الكليات على النحو الذى بتنا نسمع به!

وأنا فى هذه الحيرة أنقب فى الأوراق والمراجع التى اشتهر بينها عندى كتب عن الإمبريالية الأمريكية لأمثال كيرنيان وتشومسكى وغيرهما، وإذا بى تفاجئنى دراسة لمعهد أمريكى من الراسخين بدورهم فى العلم هو "معهد المراجعة التاريخية" IHR والمتخصص فى جدل التاريخ السياسى والاجتماعى للولايات المتحدة وأوروبا وآسيا،

وحتى أطروحات اليهود التاريخية مثل "الهولوكوست" وغيرها، ومع التطورات العالمية الأخيرة فإنه راح يراجع وضع الولايات المتحدة فى العالم الراهن. كما فاجأتنا دراسة مفكر عالمى آخر مثل سمير أمين عن "الأيديولوجيا الأمريكية" ومراجعها الدينية والفكرية وليس فقط اقتصادها السياسى، والتى تجعلها تتصرف على هذا النحو.

المعهد الأمريكي لا يرى غرابة فى سلوك الولايات المتحدة، لأنها قوة استعمارية قديمة وليست جديدة، بمعنى أن سلوكها فى الاحتلال وترتيب الأوضاع المادية لصالحها – كسلوك استعمارى وليس مجرد إمبريالي – يمتد إلى السنوات التالية لاستقلالها السياسى بعقود محدودة، فمنذ أعلن الاتحاد أواخر القرن الثامن عشر إتمام ضم فلوريدا بالقوة عام ١٨١٩، وينتقل المعهد لتعقب السلوك الأمريكى الاستعمارى بنزولها كقوة استعمارية فى أنحاء أمريكا اللاتينية باعتبارها حديقتها الخلفية مثل اعتبار بريطانيا للهند درة التاج البريطانى. وفى هذه المتابعة الاستعمارية يرصد المعهد ٢١٦ مغامرة عسكرية أمريكية فى أنحاء العالم من أواخر القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين وحتى غزو العراق مطلع القرن الواحد والعشرين، ومن بين هذا الرقم يرصد المعهد عمليات الاحتلال المباشر لأراضى شعوب أخرى تصل لمائة مرة! وحتى لايطمئن القارئ العربى إلى قصر فترات الاحتلال الأمريكى بما فيها ما يتوقعه للعراق، فقد دام الاحتلال الأمريكى المباشر للفلبين أكثر من ١٢ عاما عقبها الاستمرار لأكثر من قرن "بوسائل أخرى" إلى احتلال لهايتى لأكثر من عشرين عاما، ناهيك عن كوبا والأرجنتين والدومينكان.. إلخ.

أما التدمير بالقنابل للقضاء على النظام فيرصد المعهد منه عشرين حالة، راح ضحيتها أكثر من نصف مليون نسمة فى آسيا ليست بينها حالة اليابان التى يخصها بذكر يعرفه الجميع!

وهو يمر على الحالات الأفريقية مرورا سريعًا مثل حالة الصومال وليبريا وأنجولا والكونغو كنشاسا (زائير) بحجة المساعدة تارة (ليساعد لونيتا ويستغل مركز الماس العالمى) أو ينقذ مواطنيه فى الكونغو أو ليبريا تارة أخرى فيما عرف بتدخلات الماس الدموية. ومن جانبى أذكر ببعض أمثلة "التدخل الاستعمارى" الأخرى مثل معاهدتهم مع زنجبار ١٨٣٩ بهدف النفوذ فى المحيط الهندى عبر "حماية" سلطان زنجبار، أو تدخلهم فى المشرق العربى فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر أيضًا لحماية أقلية "الأنجليكان"

وقت تسلل القوى الاستعمارية التقليدية عن طريق أسلوب حماية الطوائف الدينية فى الإمبراطورية العثمانية.

إذن فنحن أمام تاريخ للسياسة الاستعمارية الأمريكية الممتدة فى القارات الثلاث لشعوب الجنوب، ولسنا أمام مجرد سياسة "هيمنة إمبريالية" تقليدية تقترن بالحديث عن العلاقات الخارجية أو التعاون المتبادل أو حتى التبعية الحتمية نتيجة ضعف "الظرف الذاتى" هنا وهنالك. وعلى الذين يتأملون الأوضاع فى العراق ويعالجون مستقبلها فى أطر الجامعة العربية أو غيرها من المجالس والتنظيمات الشعبية أن يعوا أنهم سيواجهون أوضاعا "استعمارية تقليدية" لفترات طويلة قادمة، تتطلب تفكيرا جديدا فى أساليب التحرر الوطنى.

وأظن أن مجلة النيوزويك فى عددها الصادر أول يونيو ٢٠٠٣ قد وفرت على الكثيرين عملية الاستنتاج هذه، فالسيد "فريد زكريا" أحد أبواق الصقور الأمريكيين يقدم وصفة استعمارية متكاملة تقتضى فى نظرة "عدم مغادرة المكان، أى البقاء الأمريكى المادى والعسكرى فى المنطقة، ومساعدة العراق "لبناء الدولة الحديثة والديمقراطية" بالتخطيط لبناء "بيروقراطية كولونيالية" تابعة للولايات المتحدة، وتسخير الأمم المتحدة نفسها لمساعدة أمريكا فى هذا الدور. وأظن ان هذه عناصر الاستعمار التقليدى التى تحدثت عنها من قبل والتى لابد أن يقرأها الرأى العام العربى بعناية كافية.

الإرهاب الأمريكي .. يلف أفريقيا

علـى الـرغم من أن المساعدات الأمريكية لأفريقيا أو حجم العلاقات التجارية معها لا تضـع أمريكا إلا في المرتبة الثالثة- وأحيانا الرابعة- بين الدول المانحة للمساعدة أو المتعاملة مع القارة

بعـد فرنسا وألمانيا واليابان، إلا أن هذه الدولة الكبرى لا تتوانى منذ عقد من الزمان علـى الأقـل عـن دفع الأفارقة إلى أجواء الإرهاب، سواء بممارسته عليهم مباشرة في منطقة أو أخرى أو باحتضان قوى وعناصر تمارس الإرهاب ضد شعوبها، أو استغلال الظاهـرة لممارسـة أشـكال مـن الـتدخل أو الإحراج لمصلحتها. وهي تستخدم لهذه الأغـراض مفاهـيم خاصـة عن الإرهاب تتسع وتضيق، وفق رغبتها في ضرب هذا الـنظام أو "الدفـاع" عن آخر، بهدف محاصرة هذه الدول أو تبرير التدخل في أخرى أو مسـاعدة قـوى مضـادة ضد من ترى، مع حريتها في استخدام المعايير العدوانية وفق مصـالحها الذاتـية لاستكمال مظاهر سيطرتها وقيادتها لعملية العولمة التي تحركت من الاقتصاد إلى السياسة إلى العسكرة مؤخراً.

وقـد تعالج كتابات كثيرة أخرى صور صياغة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المسـألة فـي أنحـاء مخـتلفة مـن العالم الثالث وخططها وأهدافها من كل ذلك خارج الولايات المتحدة حتى فوجئت بنتائج- مختلفة أيضا- في عقر دارها في سبتمبر ٢٠٠١

ولاشـك أن "العملـيات الإرهابـية" الـتى تلجأ إليها بعض القوى الداخلية هنا وهـنالك موضع استنكار ورفض دائم على كافة المستويات، وإن كنا لسنا بصدد التساؤل

عمـن يـأوي قـيادات ويستفيد من أموال هذه القوى حتى لحظة "استثمارها" مؤخرًا في تمويـل "الحـرب ضـد الإرهـاب" أواخـر ٢٠٠١! لكنا سنتحدث هنا عن "الإرهاب الأمريكـي" نفسـه للـدول والشـعوب الأفريقـية في أكثر من موقع بالقارة- كنموذج للإرهـاب الثنائـي أو الجماعـي أو الدولـي- منذ اعتلت الولايات المتحدة مقعد القيادة لعملـية الاسـتقطاب الدولي أوائل التسعينيات، ثم راحت تسعى لتوحيد نفوذها هذا في المناطق التي كانت قد دخلت دائرة المصالح الكبرى الأمريكية من قبل ذلك بسنوات.

قـد يكـون مـثال العدوان على ليبيا مباشرة أوائل الثمانينات، وإرهاب شعبها بطائـرات الأسطول السادس ثم صياغة قضية لوكيربي، وذلك لاستمرار إرهاب الشعب الليبـي بالمقاطعة الشاملة على مستوى دولي، مثالا مبكرا لما جرى ضد الشعب العراقي نفسـه، وبعـده الشـعب السـوداني، ثم الأفغاني بما يتيح لأي محلل أن يضع "المسألة الإرهابـية" ضـمن الآلـيات الكـبرى وليست الفرعية لتأكيد النفوذ في "عملية العولمة الجاريـة" بوسـائل أخـرى عبر السياسة والاقتصاد ثم العسكرة. ذلك لأن هذه الآليات الأخـيرة والتي تسعي الآن إلى "التقنين المنظم" يمكن أن تجد بعض جذورها فيما سمي بمواجهـة مراكـز الإرهاب في هذه المنطقة أو تلك متسللا عبر قرارات مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، وحتي "التحالف العالمي" الأخير ضد الإرهاب.

أولا: بمـاذا نسـمي مثلا علاقة المخابرات الأمريكية بجوناس سافمبي وحركة يونيتا في معسـكراتها وقواتهـا فـي قلـب أنجولا منذ أواخر الثمانينات وطوال التسعينيات رغم تخلـص الـنظام الحاكم في "لواندا"- العاصمة- من السوفييت والكوبيين، وحتى الاتجاه الاشـتراكي نفسه، للقطع مع جذور المبررات الأمريكية في مقاومته! بماذا نسمي خرق "سـافمبي" هـذا لكافـة الاتفاقيات في لوساكا ولومي وداكار عند محاولة الأفارقة تحقيق الصـلح معـه وترضـيته "بالمشـاركة" في الحكم والثروة... إلخ وإذ به لا يرضى إلا برئاسـة الدولـة والـتحكم فـي ثرواتها، وهي مصدر تجارة الماس الكبرى واحتياطي البـترول، والمركـز المـنافس لجنوب أفريقيا التي كانت تقوم بتصفية النظام العنصري الموالـي فـي الجـنوب الأفريقـي. وعندما ما ينتهي المبرر السياسي بتحولات جنوب أفريقـيا، يبقـي العنصـر الاقتصـادي حيث يهرب الماس رخيصا (لتغطية ٦٥% من واردات أمـريكا منه) كما تفرض عقود الشركات الأمريكية والبريطانية في استثمارات البترول ضد المنافسة الفرنسية.

فــي ظــل هــذا الواقع لا يسمى تدمير "سافمبي" للعاصمة الأنجولية بين عام وآخــر عدوانـــا إرهابــيا مثل ذلك الذي وقع بعضه في نيويورك وواشنطن. ولا تسمي "شـــركات تجنيد المرتزقة" من الأوربيين والأمريكيين وصاحبة المكاتب المعترف بها في بريطانــيا وجــنوب أفريقــيا حــتى الآن إلا باســم "شركات خدمات الأمن"، ولا تسمى بعمليات تنظيم الإرهاب في أنجولا ودول البحيرات الكبرى.

ثانــيا: بمــاذا نسمي استمرار تقديم "السلاح الصغير" علي نطاق واسع للوردات الحرب فــي ليبريا ثم سيراليون طوال التسعينيات لإرهاب الشعوب التي استقرت طويلا في هذه المــنطقة المتجاورة والغنية أيضا بالماس فضلا عن مواد أخرى مثل الحديد والمطاط .. إلــخ. ولمــاذا فشلت كل محاولات ضبط اتفاقيات تجارة السلاح ضمن قرارات الجمعية العامــة للأمــم المتحدة ومجلس الأمن إزاءها، وتتمتع الولايات المتحدة وبريطانيا تحديدا بالنصــيب الأكــبر من هذه التجارة- مقابل الثروات المذكورة- بعد توقف مبرر الحرب الــباردة وتخفــيض إنتاج الأسلحة الكبيرة؟ ولماذا سمح "بالمعالجة الإقليمية" هنا للموقف لــتقود العســكرية النيجــيرية الموالية "حرب التدخل الإقليمي" والتهدئة، وتستهلك ثروة البــترول النيجــيرية نفســها فــي هذه الحرب بما يذكرنا جميعاً بسيناريو الخليج الأول والثانــي علــى السواء!- ولكن على نطاق عالمي رغم أن المايسترو واحد فى الحالتين! ولقــد أفشــلت "التدخلات الإرهابية" لأصحاب المصالح الدولية والمحلية، أدوارا متقدمة للحــركات الطلابــية والعمالية بل والنخبوية في هذين البلدين تحديدا (سيراليون وليبريا) وأخضــعتها فجأة لعملية إرهاب مخططة باسم "الصراعات العرقية المسلحة" بينما كانت فــي الــتاريخ الحديــث صراعات سياسية تقودها أحزاب سياسية تاريخية معروفة مثل حزب الشعب في سيراليون ووراء جامعة ذات طابع إقليمي - جامعة فوربي- كما كان هــناك تنظــيم "موجــا" الشــبابي والاجتماعــي في ليبريا قبل أن يظهر "صامويل دو" و"تولــبرت" عملاء أمريكا المعروفين في ليبريا ليخربا كل شئ هناك، حتى أصبح نشاط "لــورد الحــرب" تولــبرت وتدخلاته الإرهابية بتجارة السلاح ضد أكثر من شعب في غــرب أفريقيا (غينيا بيساو - السنغال - ساحل العاج..) معروفة للجميع حاليا دون أن تدخله الولايات المتحدة في دائرة "الإرهاب الدولي"..

ثالــثا : هــل نذكــر هــنا مثالا آخر وإن اتسم ببعض الحساسية مثل استغلال مقولات الديمقراطــية أداة لأعمــال تخريـــب يصل إلى حد إرهاب الشعب فى بلدان مثل ساحل

العـــاج أو زيمـــبابوي أو حتى تنزانيا، من أجل مصالح تجارية أو استراتيجية واضحة، وأحـــيانا فـــي ظـــل تنافس الولايات المتحدة نفسها مع بعض حلفائها؟ وإلا بماذا نسمي تحويـــل الصـــراع السياســـي ذي الطابع الديمقراطي في ساحل العاج لتنافس شبه مسلح الآن بيـــن أنصـــار الولايـــات المتحدة وفرنسا هناك؟ لماذا ظهرت فجأة أهمية شخصية "الحســـن وتار"..(ممثل "المسلمين" الشماليين!) ليتحدث باسم الديمقراطية، ويقلب موازين العملـــية الديمقراطية نفسها التي تخلصت من نظام الحزب الواحد الشمولي في هذا البلد ولكـــن ذلـــك يحـــدث بتأييد الفرنسيين والحزب الاشتراكي الديمقراطي الفرنسي مخالفًا للرغـــبات الأمريكـــية؟ لمـــاذا أصـــبح "المسلمون الشماليون فجأة مسلحين، ومهاجمين للعاصمة في الجنوب، مثيرين العقبات لكل تطور ديمقراطي محدود في هذه البلاد التي أنهكـــتها الاستثمارات الفرنسية والأمريكية؟ لماذا تقبل كل هذه التناقضات بدعم أمريكي بـــل وبمســـانده واضحة من حلفائها الأفريقيين أنفسهم؟! وأية متابعة مثيرة للابتسام حول الصـــياغات الحديـــثة "للإرهـــاب الإســـلامي"، بينما يدعم المسلمون والإسلام الأفريقي أصـــدقاء الولايـــات المـــتحدة في دست الحكم النيجيري والسنغالي، وإلى جانب الموقف المثـــير فـــي ســـاحل العـــاج؟ ومـــاذا لو أضفنا إلى ذلك التحرك المضاد لموجابي في زيمـــبابوي ومـــع النفوذ شبه "العربي الإسلامي" في زنجبار، وذلك بدعاوى مختلفة لدعم الديمقراطية بوسائل إرهابية!

رابعًـــا : وتضيف حالة السودان مثالاً آخر للإرهاب الأمريكي، في تقنيته وعنفه، فمهما كـــان الـــرأي فـــي طبـــيعة الـــنظام السوداني واختياراته أوائل التسعينيات، إلا أن هذه الاختـــيارات هـــي التـــي أودت بـــه للسماح "لبن لادن" وجماعته للحضور إلى السودان واســـتثمار أموالـــه بهـــا فـــي هـــذه الفترة بعد انتهاء مهمته مع الأمريكيين أنفسهم في أفغانســـتان بخـــروج السوفيت منها، إلا أن السودان سرعان ما راجع خططه مع الغرب فـــي منتصف التسعينيات – خلافا للدعاية السائدة منه أو ضده – فخرج بن لادن عائدا إلـــى أفغانســـتان ١٩٩٦، كما تم تسليم كارلوس لفرنسا، لكن كل ذلك لم يرض الولايات المـــتحدة، أو قـــل لا يـــتفق وفـــق احتـــياجاتها لإرهاب بلدان العالم الثالث عندما تدعو مصـــالحها أو ظـــروفها لذلـــك. فعـــندما تم تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام في أغســـطس ١٩٩٨. ولـــم تكشف وسائلها المخابراتية بسرعة عن الجناة لم تجد الولايات

المــتحدة وســيلة خلال ترويجها إلا اتهام جماعة بن لادن بتدبير الحادث ومن ثم قررت ضـــرب مصـــنع "الشـــفا" الكـــيماوي جـــنوب الخرطوم كما ضربت إحدى القواعد فى أفغانســـتان بعـــد أســـبوعين فقـــط من تفجير السفارتين، ودون دليل إلا تهمة إنتاج مواد كـــيماوية للحـــرب البيولوجـــية، وليست مواد مفجرة مثلا، وحتى هذه التهمة غير ذات العلاقـــة بتفجـــير الســـفارتين أصلا، ثبت عدم صحتها كما أعلن بعد ذلك، ولكن توقيع عقوبـــات "إرهابـــية" أخرى متعددة ضد السودان وشعبه، جاء استكمالا لأعمال المقاطعة وإلـــى جانـــبها تعويـــق أي حل لمشكلة الجنوب، وحتى عندما كاد السودان يعالج موقفه وأزماتـــه السياســـية، بعزل الترابي والاقتراب من المبادرات النافعة للحل، وإذ بأحداث ســـبتمبر تعيد الموقف الأمريكي إلى المربع الأول لتهديد السودان بالويل والثبور بما بدا أنـــه ــ مـــرة أخرى ــ في مقدمة قائمة المعاقبين بعد أفغانستان، وقد أدى هذا الإرهاب الأمريكـــي الفاضـــح إلـــى مســـارعة النظام السوداني لتقديم كافة الخدمات للمخابرات الأمريكية بالنسبة لتسليم معلومات عن "الجماعات الإرهابية" التي توجهت لأفغانستان أو الصـــومال وأثيوبـــيا ... إلـــخ. والتعامل مع المبعوث الأمريكي وحده في مبادرات حل مشـــكلة الجـــنوب، والوعد بمساحة في حقوق البترول إلى غير ذلك من أشكال الإذعان للإرهـــاب الأمريكـــي أملا في ألا يتعرض مرة أخرى لعقاب جديد مثل الذي عوقب به عام ١٩٩٨ رغم تقديمه لخدمات سابقة عن بن لادن وكارلوس!

خامســا : أما حالة الصومال فيبدو أن أمر توجيه ضربه عسكرية "لقواعد الإرهاب" فيه باتـــت مقررة بعد الانتهاء من أفغانستان في ديسمبر (٢٠٠١) إذا سارت الأمور بشكلها المعلـــن. ووقـــائع الـــنموذج الصومالي للإرهاب الأمريكي تبدو شديدة القسوة فقد ظلت الـــبلاد تعيش بدون حكومة مسئولة طوال عقد التسعينيات وحتى في السنة الأخيرة التي تكونـــت فيها "شبه حكومة" بقيادة "صلاد حسن" فإنها استمرت هشه حيث استمرت ثلاث قـــوى منافســـة أو انفصالية على رأس ثلاثة أقاليم ويجري القتال في الإقليم الرابع ليبقى صـــلاد وبعـــض فـــرقائه في أجزاء من العاصمة! وفي هذه الأجواء "الكانتونية" تشكل جماعات اجتماعية (المحاكم الشرعية) وميليشيات (للوردات الحرب السابقين) وأصحاب مصـــالح تجاريـــة مـــن مدبري الاستيراد والتصدير للاحتياجات الضرورية أو مدبري

المصـــالح والخدمـــات (الموبيل والإنترنت) أو بنوك أهليه لتنسيق التعامل مع تحويلات الصـــوماليين بالخـــارج إلـــى ذويهـــم (بـــنك البركات). يشكل هذا الخليط المثير، هيكل المجـــتمع الصـــومالي وعناصره الفاعلة، وفي هذا الجو تحركت جماعات دينية تقليدية لـــتأدية بعـــض هـــذه الخدمـــات، كما تطور دور "الاتحاد الإسلامي" من جماعة "الحل الإســـلامي" إلـــى "جماعة نفوذ" يُستثمر ثقلها مرة إلى جانب سلطة صلاد شبه المركزية وأخـــرى في "بلاد بونت" شبه الانفصالية. ويجد الاتحاد الإسلامي سندا من بعض فرقائه أيضًـــا بيـــن مســـلمي أثيوبيا من الثائرين على عدم عدالة حكم "زيناوي" هناك. وتنتهز الدوائـــر الأمريكـــية هذه الفوضى التي تركها العرب أيضًا دون مساعدة بينما الصومال عضـــو فـــي جامعـــتهم العربية، لتعلن زعيمة حرب الإرهاب أن الصومال هو المحطة التالـــية التـــي "يحتمل" أن يتوجه إليها "بن لادن"! أما مصدر هذا التهديد الإرهابي المبكر فـــلا أعـــتقد أنـــه لقـــدرة لـــدى الصوماليين تريد أمريكا مواجهتها، وإنما لابد أن نعود بالذاكـــرة إلـــى ما جرى للقوات الأمريكية فترة التدخل الأمريكي باسم الأمم المتحدة فى الصومال أوائل التسعينيات إثر سقوط "سياد برى" وبداية الفوضى على أرض الصومال علـــى نفس النحو السائد الآن، وحينما حاولت أمريكا أن تسيطر علي الموقف لصالحها كقـــاعدة مجانـــية فـــي القـــرن الأفريقي إزاء عدم استقرارها - وقتها - علي توصيف أوضاع أثيوبيا وإريتريا ظنا منها أن "الميليشيات الصومالية" الجديدة سوف تجرى وراء مســـاعداتها وتخضـــع لقواتها، وإذ بفصيل المؤتمر- "عديد" وقتها - يشن عليها غاراته المحلـــية فيروح ضحيتها عشرات المارينز وتضطر إدارة "كلنتون" إلى سحب قوتها من الصـــومال كلـــه فـــي مشهد مهين - أكتوبر ١٩٩٣ ويرى البعض أن الولايات المتحدة وهـــي تمـــارس إرهابهـــا بحـــرية الآن وفـــي ظل نزعات انتقامية مندفعة إنما ستتجه للصـــومال بقـــوات المارينـــز نفســـها انتقاما من هؤلاء الصوماليين على ما فعلوه مع المارينـــز مـــن قـــبل، وإلا فـــبماذا نفسر عملية تجويع الشعب الصومالي وعزله تماما، بمصـــادرة أعمال وأموال "بنك البركات" وشركتي الإنترنت، ودفع إثيوبيا إلى محاصرة الصـــومال وإذلال حكومـــته بالتهديدات بل ودفع عملائها في بلاد بونت الانفصالية باسم ملاحقـــة "الاتحـــاد الإسلامي" هناك. وماذا يعني التوجه بقوات أمريكية، وإعداد القوات

الألمانـــية فـــي جيبوتـــي للمشـــاركة في الهجوم علي ما يبدو إزاء حرج الفرنسيين في المنطقة، وذلك كله قبل أن يثار أي دليل علي توجه جماعة بن لادن إلى هناك؟

سادسًــا: الإرهـــاب الجماعـــي: ليس الإرهاب المباشر أو الحالات الفردية له هو السمة الوحـــيدة للإرهاب الأمريكي في أفريقيا، فقد عرفت القارة في الأشهر الأخيرة قبل وبعد "الحـــادي عشـــر مـــن سبتمبر" أشكالا من الإرهاب الجماعي لحكومات وشعوب القارة، يـــراها الـــبعض أساس "الكراهية" للسلوك السياسي الأمريكي الذي دفع البعض لترتيب تفجـــيرات ســـبتمبر ما لم يثبت أنها عمل داخلي بالكامل! فإذا ما ثبت ذلك فسوف تفسر هـــذه الكراهـــية الـــناتجة عـــن الإرهاب الجماعي ما يردده الأمريكيون عن الفرحة أو الشماتة السائدة ضدهم في أجواء العالم الثالث.

ولعـــل الجميع يذكر وقائع "المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية وعدم التسامح" في ديـــربان فـــي أغســـطس ٢٠٠١ وقبل تفجيرات سبتمبر بعدة أيام، ونذكر جميعا إرهاب أمـــريكا لدول العالم الثالث بوقف المساعدات والتسهيلات المالية والإقراض والاستثمار إذا اســـتجابت "لغوغائـــية" المنظمات غير الحكومية التي تلح علي طلب "اعتذار أمريكا" عـــن تجـــارة الرقـــيق ودفـــع تعويضات عن فترة تدمير البنية البشرية والاقتصادية في أفريقـــيا لعـــدة قـــرون قامـــت فيها الرأسمالية الأمريكية المتوحشة على أكتاف الرقيق الأفارقـــة. ولـــم ترســـل الولايـــات المـــتحدة إلا بعض موظفيها للمؤتمر لينتزعوا من الحكومـــات الأفريقـــية موقـــف الـــتحفظ على مطالب شعوبهم ممثلة في المنظمات غير الحكومـــية. ولينســـحب هـــؤلاء الموظفـــون إذا لم تتم الاستجابة لهم. بل وإنهم انسحبوا بـــالفعل رغـــم اســـتجابة الحكومات لهم بنص لا يعني الاعتذار الذي يؤدى قانونيا لدفع تعويضـــات، وإنمـــا يكتفي النص بإدانة تجارة الرقيق "وآثارها في التاريخ". وحيث شعر المشـــاركون فـــي هـــذا الموقف، و"الصارخون" ضده خارج القاعات الرسمية بقدر من الإهانـــة والإرهاب الفعلي فقد ظل صداه يتردد في عنف حتى صبت شحنته في المشاعر التي صاحبت انفجارات سبتمبر.

لـــن نشـــير بتفصيل لموقف أمريكي مماثل إزاء احتجاجات الدول الفقيرة في مؤتمر الـــتجارة العالمية بالدوحة فى نوفمبر ٢٠٠١، وكيف تم التمهيد له بتهديدات مماثلة تماما

لمـــا حـــدث فـــي ديربان حين صمم الأفارقة وغيرهم في الدوحة على رفض "الشروط المضـــافة" و"الجولة الجديدة" لاتفاقيات الجات القديمة. وقد انتهى الأمر بانتصار أمريكي واضـــح رغـــم فقرات الترضية اللفظية هنا وهناك. واللافت أن التهديد والإرهاب بالحد مـــن المســـاعدات والمعونـــات الأمريكية لأفريقيا قد وقع رغم كل تلك التنازلات، حيث انخفضـــت قيمة المساعدات التي طلبها "بوش" من الكونجرس لأفريقيا بخصم حوالي ٤٢ ملـــيون دولار من مخصصات عام ٢٠٠٢ بأقل منها فى عام (٢٠٠١) رغم أنها جميعًا تتحرك بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليون دولار لكل أفريقيا جنوب الصحراء.

ســـابعًا : مع كل مظاهر الإرهاب الأمريكي هذه وجدت الولايات المتحدة الأمريكية من يســـتجيب سريعا لتهديداتها وإرهابها، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية السائدة في القارة وعدم استقرار النظم الحاكمة ووفرة مشاكلها الداخلية.

وكلنا تابع تصريحات الإدانة للإرهاب والتعاطف مع الحلف الدولي ضده بقيادة الولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية، ممـــتدة مـــن جنوب أفريقيا مرورا بالسنغال والجزائر وكينـــيا..إلـــخ، ووضـــح أثـــر ذلك فى عدة ظواهر تجر أفريقيا إلى عالم "الإرهاب" من داخله وخارجه من حيث لا تدري:

- إن اندمـــاج جـــنوب أفريقيا فى عملية تنسيق مع الولايات المتحدة "لمواجهة الإرهـــاب"، واســـتقبالها ممثل أمريكي لهذا الغرض بعد أحداث سبتمبر، مقابل مزيد من حمـــاس أمـــريكا "للمبادرة الأفريقية" للتنمية، بصياغة خاصة قدمها الرئيس "ثابو مبيكي" وقـــبل المؤتمـــر الأمريكـــي الأفريقي في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠١، يضع النظام في جنوب أفريقـــيا في مواجهة لا حاجة إليها مع "جماعات إسلامية" ذات أصول آسيوية كانت تحدد نفســـها بأهداف إصلاحية محلية، لتجد نفسها الآن فى تعاطف مع الأفغان أو الباكستان – أصولهم البعيدة – وفي تصادم – بطابع إرهابي؟ – مع الحكم.

أمـــا الرئـــيس "عـــبد الله واد" رئيس السنغال، فإنه في منافسته الفرنكفونية مع رئـــيس جـــنوب أفريقيا حول "تمويل المبادرة التنموية"، سارع بإعلان أفريقيا "جزءا من الـــتحالف الدولـــي ضد الإرهاب" بل واتجه لتشكيل "حلف أفريقي" خاص ضد الإرهاب بمـــبادرة لم يتم التشاور حولها مع الأفارقة أنفسهم، ولكنهم صمتوا على دعوته خوفا من

الولايـــات المــــتحدة حتى دعاهم الرئيس "واد" إلى قمة أفريقية طارئة – ليست في النظام القـــائم لمنظمة الاتحاد الأفريقي – فذهب إليه فى داكار عدد محدود من الرؤساء في ١٧ أكـــتوبر ٢٠٠١ كمــا ذهب أمين عام الاتحاد الأفريقي– رغما عنه على ما يبدو – ليرد الجمـــيع علـــى دعـــوة الرئيس السنغالي لتوقيع "معاهدة أفريقية ضد الإرهاب" بأن هناك اتفاقـــيات ومشروع معاهدات مطروحة – بلغة أفريقية – على الأفارقة منذ الاجتماع فى داكـــار عـــام ١٩٩٢ وبعدهـــا فى تونس ١٩٩٤، ثم الصياغة الرسمية للمعاهدة في قمة الجزائـــر ١٩٩٩، ومـــع ذلـــك لـــم يوقـــع عليها أكثر من ثلاثة دول حتى الآن بسبب المخـــاوف المتـــبادلة والـــرفض المتبادل لنصوص مثل هذه الاتفاقيات والتحالفات حول الإرهـــاب ومـــا تحملـــه مـــن عمليات "تسليم" و"تدخل" وتأثير علي السياسات الإقليمية والدولـــية لهذه الدولة أو تلك. ومن ثم اكتفي في اجتماع داكار مع الرئيس "واد" بإصدار "إعـــلان" يطالـــب بتوقيع اتفاقية الجزائر. وذلك يكون الاجتماع الأفريقي التالي في ٢١ يـــناير ٢٠٠٢ بداكـــار من أجل بحث تمويل "المبادرة الأفريقية" التنموية فرصة للجميع، مـــن مشـــاركين ومراقبيـــن لمعـــرفة أين وصل تأثير "الإرهاب الأمريكي" على الدول الأعضـــاء عـــبر الترهيـــب أو الترغيب فى جو يحتاج فيه الأفارقة إلى تمويل خططهم الاقتصادية وبحث أحوالهم الداخلية.

نقـــول كل ذلك لأن أحد أسباب "ما يسمي بالإرهاب هو الإجراءات الاستفزازية الكثـــيرة. ســـواء مـــن الدول أو من الولايات المتحدة دون عائد اقتصادي ملموس أمام الشـــعوب، فلا تجد قطاعات من جماهير هذه الشعوب إلا طريق العنف، مولد الإرهاب، وإن كانـــت الولايات المتحدة فى عنفوان غضبها أو ترتيبها لهيمنتها على العالم وعسكرة العولمـــة بهـــذا الشـــكل الذي نتابعه في الشهور الأخيرة، لا تضع أي اعتبار للأوضاع الداخلـــية أو مصالح الدول المتحالفة معها حتى أكبرها مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا فما بـــالك بالمستضـــعفين مـــنها، فإن هذه الدول يصبح عليها مراجعة الكثير في أوضاعها الداخلية ومفاهيمها عن التحالفات الدولية التي يجب أن تبدأ من قاع "الجنوب" في أفريقيا وآسيا وليس من أعلى الأبراج الأمريكية التي لا نعرف مصائرها.

شعوب الجنوب.. والمعركة الأمريكية.. فى جوهانسبرج

لا يـــبدو أن معـــارك ســـبتمبر الكئيب تشمل العرب وحدهم، أو مواقعهم فى بغداد والقـــدس فقـــط، إذ أصبح الموقف، كما يبدو أيضاً فى جوهانسبرج كاشفا لمعالم المعركة الأمريكـــية ضـــد بقية شعوب العالم وخاصة فى بلدان الجنوب. لقد بدأت المعركة بعزل العـــرب مـــع اتهامهم- مجتمعات وثقافة- بما سمى الإرهاب على الساحة الآسيوية كما كـــان عزلهم فى أفريقيا بنفس الأسلوب، بعد اتهامهم فى أحداث نيروبى ودار السلام، ثم فـــى الصـــومال والســـودان ونيجيريا. إن الولايات المتحدة الأمريكية التى لم تستطع أن تصـــارع أوروبـــا مباشـــرة فـــى أفريقيا وكثير من مناطق العالم بسبب النفوذ التقليدى للأوربييـــن، تلـــتف الآن حـــول ذلـــك بالدخول من باب الإرهاب. هكذا تفعل طبعا فى العـــراق، وفـــى الخلـــيج بوجه عام، وفجأة قفزت فى السودان، بل وقفزت على الاتحاد الأفريقى لتعزل خطة السوق المشتركة واتفاقيات التوحيد لتطرح عن طريق أصدقاء لها فكـــرة "الشـــراكة" المعروفة باسم "نيباد". وتستثمر أمريكا قوة سلاح ما يسمى الإرهاب وأهمـــية "الـــتحالف العـــالمى" ضـــده لـــتغطى على كل تجاوزاتها لقواعد "الشراكة" أو المشـــاركة فـــى مشـــكلات العالم النامى والمتقدم على السواء كما تكشفها مؤخراً وقائع مؤتمر جوهانسبرج أو ما يعرف بقمة الأرض للتنمية المستدامة.

إن هـــذا ما يسميه علماء السياسة الأفارقة "العمى الأمريكى". وهو ليس العمى عن رؤية كل شىء؛ وإنما العمى الذى يترك مصالحها فقط فى مجال الرؤية.

دعـــنا نـــبدأ بصياغة مفكرى الاستراتيجية الأمريكية لإمكانيات احتواء أفريقيا مثلا عـــن طـــريق قضية الإرهاب ومصدره الإسلامى؟ لنأخذ رؤية "سوزان رايس" مساعدة وزيـــر الخارجـــية الأمـــريكى للشـــئون الأفريقية (٢٠٠١). فهى ترى أن أفريقيا تشكل "البطـــن الرخوة" أمام الإرهاب العالمى بسبب انعدام الرقابة على الحدود وضعف القانون

والمؤسسـات فـي الدول الأفريقية، وأن انتشار الإسلام بسرعة فى أفريقيا يرتبط بمبدأ كراهـية أمريكا. بما يجعل أفريقيا دائماً حاضنة ملائمة لتفريخ الإرهابيين فى أفريقيا من جـنوب القـارة إلى السودان، ومن نيجيريا إلى الجزائر. وهى ترى أن العمل العسكرى غـير كـاف فى هذه الحالة، فلابد من بناء تحالف مستقر وتحسين أعمال الاستخبارات، لأن الـبلدان الأفريقـية لابـد أن تسـاعد فى الحرب الشاملة على الإرهاب. ولاحظت "رايس" أن ميزانية ٢٠٠٢ للعمليات الخارجية ليست كافية فى هذا الصدد.

ولابـد أن نلاحـظ هنا -بدورنا- معنى الاستراتيجية الشاملة للحرب ضد الإرهاب وبـناء الـتحالف العالمى كغطاء "لتعامى" الولايات المتحدة عن كافة المصالح الأفريقية وغير الأفريقية فى قضايا التنمية والحد من آثار العولمة.

ويعـدد مفكـرون أفارقـة أو مـن أصـل أفريقى؛ فى الأكاديمية الأفريقية للعلوم (نـيروبى) أو المنـتدى الأفريقى للسلام تنزانيا، أو أستاذ بارز مثل "باريجو" من جامعة دار السـلام، يعـددون أشكال "العمى الأمريكى" عن مصالح الشعوب، ومطاردة "أمريكا لظلهـا" فى حملاتها الأخيرة، بينما تتجاهل انكشافها أمام العالم فيما هو أخطر سواء فيما يـتعرض له الكون وبيئته من جهة أو المجتمعات والأفراد من جهة أخرى. فإذا رصدنا علـى نطاق الكون رفض الولايات المتحدة التوقيع على اتفاقية "كيوتو" لحماية البيئة من آثـار الصناعات الأمريكية القذرة، فإنه سيقف إلى جانب ذلك استغلالها لحوادث سبتمبر لتمرير ميزانياتها الكبرى لبناء منظومة الدفاع أو الدرع الصاروخى رغم انتهاء الحرب الـباردة واستقطابها وحدها للقوة، ورغم الشرعية الدولية لمعاهدات منع انتشار الأسلحة الـنووية وغـيرها. وفـى الوقت الذى ترفض فيه أيضاً التوقيع على اتفاقية دولية بشأن ملاييـن الألغـام الأرضـية التى تعيش على أكبر مساحة منها شعوب الشمال الأفريقى العربى بوجه خاص منذ الحرب الثانية.

وفـى الوقـت الـذى تقوم فيه أمريكا بانتهاك سيادات الدول بكافة الأشكال فإنها لا توقع على اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بحجة أنها تنتهك سيادتها.

وبيـنما تعتـبر الولايـات المتحدة الدولة الأعلى معدلا فى جرائم استخدام الأسلحة الـنارية إلى حد انتشارها بين تلاميذ مدارسها، فإنها ترفض توقيع الالتزام الدولى بالحد

مــن انتشار صناعة الأسلحة الصغيرة والخفيفة فى مؤتمر الأمم المتحدة- يوليو ٢٠٠١، وذلــك بســبب ملــيارات الدولارات التى جمعتها وتجمعها من تجارة هذه الأسلحة فى مــناطق الصراعات المسماة بالعرقية فى سيراليون وليبريا ومنطقة البحيرات.. إلخ بما يجعلــنا نفهــم مــن أيــن تصدر هذه الصراعات التى يقتتل فيها الملايين. وفى المقابل تــرفض الولايــات المــتحدة أى تخفيف لقيود اتفاقيات الملكية الفكرية لصناعة الأدوية المضــادة لمــرض "الإيدز"، بينما تقوم أجهزتها الدعائية وتدفع الأمم المتحدة إلى تنظيم الحمــلات ضــد هذا المرض وخطره على الإنسانية حتى تظل جماهير أفريقيا تشترى الــدواء الأمــريكي وحــده، وتــرفض الدوائر الأمريكية أية مساهمات هندية أو آسيوية أخــرى فــى "الجهــد الفكــرى" الــذى يبســط أسعار هذا الدواء أمام ملايين المرضى الأفريقيين.

والمعــركة الأمريكــية ضــد الــدول النامية لا تتوقف على مستوى توقيع اتفاقيات ملــزمة فى العديد من القضايا على نحو ما انكشفت أيضاً فى جوهانسبرج. إن ثمة أربع عشــرة نقطــة تقريــبا للخلاف على جدول "الأعمال مع الولايات المتحدة نفسها فى هذا المؤتمــر خاصة بعناصر البيئة والسكان والفقر والمساعدات .... إلخ، وتتحدى الولايات المــتحدة العــالم بشأنها بحيث لا يستطيع رئيسها حضور المؤتمر تحسبا للهجوم الكاسح الــذى كان ينتظره بينما هو يعد "للتحالف الدولى" ضد الإرهاب الذى أصاب أمريكا فى الحــادى عشــر من سبتمبر. ولا يستطيع عاقل أن يفهم كيف يُبنى "تحالف دولى" بقيادة دولــة لهــا كــل هذه المشاكل مع بقاع العالم المختلفة. إن اجتماع جوهانسبرج من أجل "ســلام اجتماعى" عالمى كشف عملياً من هم ضد السلام على إطلاقه، وحول من وماذا يجــب أن يكــون التحالف العالمى الآن. وتعانى أفريقيا فى جوهانسبرج من أقسى نتائج هــذه التناقضــات علــى حــياة شعوبها العامة والخاصة. وتقود الولايات المتحدة بشكل واضــح كــل مواقف التناقض تقريبا؛ فهى لا تسمح بالتوسع فى إجراءات تخفيف الفقر فــى بلدان الجنوب، كما ترفض تخفيف أعباء الديون، وترفض مضاعفة المساعدات أو الاســتثمارات المباشرة، وتطالب بسيولة التجارة ونقل الثروات. وفى نفس الوقت تطالب شــعوب الجنوب نفسها بالحد من تزايد السكان أو تخطيط تنميتها. وتعمل على مصادرة

أمـوال عربـية وغـير عربية فى بلادها، وتجعل الفقر سببا للتخلف وليس من نتائجه. وبيـنما تعانى اقتصادياتها وشركاتها الكبرى فى الفترة الأخيرة تحديداً من أقصى أنماط الفسـاد إلـى حـد إعـلان انهـيار بعضها؛ كما تعانى المؤسسات الأمريكية من كثافة إجـراءات الأمن والتعسف فى الفترة الأخيرة أيضاً، وإذ بها تضع شرط محاربة الفساد وتوفـير الحـريات "والديمقراطـية" لـتقديم أية مساعدة لبلدان الجنوب. وقس على ذلك اسـتغلال ثـروات التعديـن والغابات والأسماك، والعقول وشروط الهجرة، ليجد العالم الـنامى نفسـه أمام حرب عالمية إرهابية لتفريغه من مصادر ثروته أو إمكانياته للنمو بيـنما يُدعـى لـتحالف دولـى ضد ما يسمى الإرهاب، ومشاركتها الحرب المسلحة أو الإعلامـية والفكـرية ضـد هـذه الدولة أو تلك من بلدان الجنوب وخاصة فى المنطقة العربية تحديداً.

مـن هنا تحولت جوهانسبرج إلى ساحة للتناقضات والحروب المتبادلة، ولا تستطيع بلدان الجنوب بالطبع أن تأمل فى الانتصار فى مثل هذه المعركة.

إنـنى أتصـور أن الـنظام الأمريكى بقيادة نخبة الرئيس بوش العسكرية واليمينية كانـت حريصـة طـوال عام منذ سبتمبر ٢٠٠١ على السلوك بأقصى حدة فى الموقف لإقـناع شعبها بأنهم ينتقمون لأحداث سبتمبر المريرة، وأنهم لابد أن يحتفلوا بمرور هذا العـام وقـد نجحـت فـى تقديرهم حملات التأديب العالمية هذه . البعض يرى إمكانية التفاؤل فيما بعد سبتمبر ٢٠٠٢ ليلتقط العالم أنفاسه من حملات التأديب، والبعض الآخر يـرى أن المسألة أكبر من أن تكون إعلامية أو نفسية؛ وأن ثمة أبعاداً أخرى فى جوهر الـنظام الأمريكى الحالى وتحولاته أو تطوراته الأخيرة تجعلنا نتوقع أن نعيش فى زمن العولمة الأمريكية بإجراءاته الحالية لبعض الوقت.. بعد سبتمبر الكئيب.

مناطق التجارة الحرة.. طريق التصفية السياسية

فاجأنـــا الرئيس "بوش" منذ فترة، وعشية وصول وزير خارجيته "كولن باول" إلى المـــنطقة العربية، بخطاب يبلور فيه استراتيجيته تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط، بمـــا بدا إيضاحًا أو إقرارا لما سمي قبل ذلك بمبادرة "باول". وكأن الرئيس الأمريكي قد أراد أن يقـــول لمـــن ســـيزورهم "بـــاول" إن "المسألة جد" بشأن ضرورة إحداث التغيير الجـــذري في الشرق الأوسط، وفقًا للسياسة الأمريكية وليس غيرها. لكن الرئيس "بوش" لـــم يشأ وهو ابن الجامعات الأمريكية أن يكون في رقة "الجنرال باول" ابن زنوج الجيش الأمريكـــي، فـــأعطى "المســـألة الجد" عناوينها الحقيقية، وهي أن الولايات المتحدة تبني إمـــبراطورية العولمـــة التجارية باعتبار أن "السوق أساس الملك"، ولذا قال إن الحل هو فـــي مـــنطقة الـــتجارة الحـــرة التي تجمع هذا الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة! في مـــنطقة واحـــدة للـــتجارة الحـــرة (أي شرف)، وباعتبار أن التجارة العالمية هي طريق الفـــلاح ليـــتحقق الاندمـــاج الحقيقي في السوق العالمى والإمبراطورية الأمريكية على الســـواء، وعلـــى الجمـــيع أن يدرك أن طريق الإصلاح والتغييرات السلمية مفتوح لهم جمـــيعا، بحيـــث لا داعـــي لتكرار درس العراق، وإن كانت المعدات العسكرية للحشد الأمريكـــي المكلف بتنفيذ الخطط الجاهزة مازالت علي بعد كيلومترات من أي دولة في هـــذا الشـــرق الأوســـط، والمـــبررات قائمـــة فـــي فلسطين وسوريا ولبنان والجزائر والسعودية.. إلخ!

ولقـــد كـــان الرئـــيس بـــوش يعرف أن منظمة التجارة العالمية، تصيغ صفحات اتفاقـــياتها الدولية لتستقر علي سطح الأرض في اجتماع "كانكون" بالمكسيك، وأن أوروبا قـــد "تلعب سياسة" أو ثقافة في هذه المنطقة أو تلك، وشرقي آسيا مهدد بالتوغل التجاري الصـــيني واليابانـــي، ومـــيزان التجارة الأمريكي يتضاعف عجزه إلى بضع مئات من

ملـيارات الـدولارات. ولابـد من حسم الأمر في أكثر من منطقة بالعالم وخاصة ممن يشـعرون بقـدر "التهميش" أو تصور "هامش" من الاستقلالية في حركتهم الداخلية، مثل العـرب أو الأفارقة، ويعرف الرئيس الأمريكي أن حديث "التجارة العالمية" لم يعد يعني مجـرد إجـراءات اقتصادية من نوع برامج التكيف الهيكلي، أو نادي باريس للقروض والديـون.. إلخ وإنما يعني سياسة اجتماعية اقتصادية كاملة تتضمن أحاديث عن التعليم والمـرأة والإعـلام والـبرلمانات، والتقنية والملكية الفكرية، أي ترتبط بتغيرات ثقافية كاملـة يتوجب على السادة المسئولين في مختلف دول العالم أن يسلموا بها، وخاصة في المـناطق المتعثرة في كل هذه الأمور، ومنها المنطقة العربية، ولذا جاء حديث الرئيس الأمريكـي عن إصلاح المنطقة العربية مرتبطاً بالمشاركة أو الاندماج فى منطقة تجارة مـع الولايات المتحدة. ومن "داخل" الإطار التجارى "الحر" جاء الحديث عن فكر العلماء العـرب اللامـع فـى تقريـر التنمـية البشـرية، كما جاء الحديث عن المرأة والتعليم والإصـلاح السياسى... إلخ وكلها عناصر مبادرة "باول" من قبل، وفلسفة "هاس" مساعد الوزيـر كذلـك، وكلهـم أعضاء مجلس الأمن القومى الأمريكى... بما يعنى أن حديث الـتجارة هو حديث الاستراتيجية السياسية، والأمن الأمريكى، والمتفق عليه فى دراسات واجتماعات استراتيجية وسياسية لا ريب فيها.

وليسـت هـذه التخطـيطات "الـتجارية" بجديـدة علـى "السياسـة" الأمريكـية واسـتراتيجيتها، فكلنا يعرف أن المنظمة التى جمعت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك مـنذ أوائـل التسـعينيات وفـى إدارة أخـرى بقيادة الرئيس كلنتون، كانت تسمى "نفتا NAFTA" وهـى مـنطقة للتجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ضمنت بعد ذلك استسلام كـندا إلى حد دخول التحالف العسكرى المقاتل فى الخليج؛ بل وضمنت صمت المكسيك الـتى تغلـى مناطقها الحيوية بالثورة والتمرد ضد الحكم وأمريكا على السواء، وتمضى السياسـة الأمريكـية بالطـبع فى السيطرة الكاملة أيضاً على أمريكا الوسطى بثرواتها الاسـتراتيجية معدنـية وزراعـية حتى تعزل أمريكا اللاتينية التى تتطلع إلى الحضور العـالمى عبر أصوات لفنزويلا والبرازيل مثلاً. لكن الإجراءات داخل "نفتا" تمضى على قـدم وسـاق وتسـكت كل الأصوات بل وتقطع طريق أوروبا إلى أمريكا اللاتينية على نحو ما كانت تتوقع فرنسا أو أسبانيا.

وقـد قفـزت الولايـات المتحدة من "النفتا" إلى شرق أوروبا "لتجعل من "الاتحاد الأوربـى" مجـرد أوروبـا العجوز"، وتدفع عدداً من الدول الأوربية للهاث وراءها فى

وسط آسيا ثم في غربها.... في العراق.

وعلى الصعيد الأفريقي، كادت الرياح تمضي بمشروع "الاتحاد الأفريقي" إلى غايات تأمل فيها الشعوب الأفريقية بعض الخير من اتفاقية "أبوجا" للسوق المشتركة أو ترتيبات الاتحاد مع التجمعات الإقليمية التي تنتمي إليها هذه الشعوب، لكن الولايات المتحدة- وفي عهد إدارة سابقة- هي إدارة كلنتون- ولا تهم هنا "الإدارات" إزاء الاستراتيجيات الكبرى في الولايات المتحدة- سارعت بإقامة منظمة أمريكية كبرى باسم برنامج AGOA لتنمية الفرص التجارية للنمو سنة ٢٠٠٠ والتي تندمج فيه البلدان الأفريقية وتقوده قمة أمريكية أفريقية تلتقي سنوياً في واشنطن، لتنسق فيه المواقف مع أمريكا وبديلا لإطارات أخرى للأفارقة في دوائر الفرنكفون والكمنولث واتفاقيات لومي وكوتونو... إلخ. ومن واشنطن يعود القادة الأفارقة في عهد بوش- نوفمبر ٢٠٠١ بتنظيم يهدد "الاتحاد الأفريقي" نفسه بدرجة أو أخرى يحمل اسم "نيباد" وهو تنظيم للتنمية المشتركة يقوم أساساً على قواعد "التجارة الحرة" ويلهث بدوره – مثل الأوربيين وراء الولايات المتحدة، بحيث نراه يطبق "قواعد الشراكة" حرفيا وفق قواعد ضغوط الولايات المتحدة إلى حد إقامة "لجان لمراقبة" قواعد "الإصلاح الاقتصادي".. وقيم الشراكة.

لقد استوقفني المثال الأوربي والأفريقي معاً، وأنا أتابع حديث الرئيس بوش الصريح والمختصر، إنهم يريدون إقامة منطقة حرة تجمع دول "الشرق الأوسط" مع الولايات المتحدة، وتحقق "التغيرات الضرورية" في المنطقة.. خلال عشر سنوات (والتحديد الأخير أعلنه باول مؤخراً)، ولم يشر خطاب الرئيس بوش إلى المنطقة العربية كثيراً وإنما إلى "الشرق الأوسط" بما تكاد تكون إشارة إلى مشروع "حلف بغداد" أو مبادئ ملء الفراغ عند إيزنهاور، منذ عدة عقود، وأرى أن المشروع لا يعني فقط مجرد التمهيد لضم إسرائيل إلى منطقة التجارة الحرة العربية الأمريكية، لتيسير قيادتها للمنطقة، في إطار السوق العالمي الأمريكي، ولكن المشروع يرفع الحرج عن مبادرة "الشرق أوسطية" التي طرحتها إسرائيل من قبل ليذهب لأبعد مباشرة حيث يحمل بذور استبدال الجامعة العربية نفسها بمنطقة التجارة الحرة الجديدة، أما الذين يتحدثون عن الجامعة العربية، فعليهم أن يلتحقوا بمن يتحدثون عن الاتحاد الأفريقي، بل والاتحاد الأوربي نفسه في عهد "التنظيم التجاري" العالمي الجديد!

بـوش – أفـريقيا

١-خريطة الطريق الأميركية لأفريقيا

لابـد أن نعـرف فى العالم العربى أن تحسناً لافتاً يحدث فى الاقتصادات الأفريقية فـى السـنوات الأخيرة، وإن كان ذلك وفق سياسات صندوق النقد الدولى التى تزيد من إفقـار أوسع للجماهير وازدهار أوسع على المستوى التجارى. ولعل ذلك هو الذى جعل الرئـيس بـوش مـنذ عدة أيام يخاطب حشدًا من المسئولين الأفارقة والأميركيين تمهيداً لـزيارته إلـى خمس دول أفريقية أوائل يوليو ٢٠٠٣، مشيراً فى الفقرة الأولى مباشرة إلـى أنـه يرحب بحضور القادة الأفارقة الذين يدركون أن إصلاحات السوق والتجارة المفـتوحة يمكن أن ترفع مستوى كل أمة فى أفريقيا! ونفهم من خلال ذلك أن الهم الأول للرئـيس الأمـريكى وهو يبتدئ حملة العلاقات الانتخابية على مستوى العالم هو تحسين المـيزان الـتجارى للولايـات المتحدة الذى هبط هبوطاً شديداً فى عهده، بعجز استمر خـلال سـنوات حكمه، بينما كان قد تحسن كثيراً خلال فترة حكم بيل كلينتون. وحيث تقـوم إجـراءات العولمة. من العسكرة إلى الهيمنة، إلى تجاوز النظام الدولى العالمى، لتأكـيد السـيطرة الأمريكـية، وتحقيق الرفاه الأمريكى ذى الطابع الاقتصادى دائماً، إن بـرنامج الرئـيس بوش الانتخابى لابد أن يضمن السلام والرفاه للأمريكيين فى ساحات واسـعة مـن العالم، إن بدأت بالشرق الأوسط فلابد أن تمر بأفريقيا. من هنا تأخذ زيارة بـوش إلى القارة الأفريقية حجماً أكبر كثيراً مما يتوقع منها وخاصة أن سوء الوضع فى العـراق وأفغانستان وفلسطين لابد أن تعوضه حملة دعائية أخرى تنقل الانتباه بعيداً عن هذه المنطقة المتعبة!

وتكـاد خطابات بوش المتعددة تمهيداً لزيارته للقارة الأفريقية (يوليو ٢٠٠٣) تشكل معـالم خـريطة طـريق أخرى مثل تلك التى أعلنها للشرق الأوسط بعد فلسطين، فهى تتضـمن الـتجارة، والأمـان ضد الإرهاب، والتعليم، والديمقراطية، والقيادة الإقليمية، ويضيف مشكلات الصحة والإيدز بالطبع..

وحـتى تتسـاوق الـزيارة مـع انعقاد المؤتمر الأول للاتحاد الأفريقى فى مابوتو (موزمبـيق) فـإن الإعـلام الأمـريكى يغطـى على هذا المناسبة المهمة برسالة بوش

التبشـيرية لأفريقـيا، وهو يحدد معالم قيادات القارة التى يقبلها لزعامة الاتحاد الجديد، ويحـدد المهـام التى يجب أن يضطلعوا بها، ويبشر بالتقدم الذى تحقق بسبب المساعدة الأمريكية وصداقة هؤلاء الزعماء معه شخصياً.

وتعتـبر نيجـيريا وجنوب أفريقيا حجر الزاوية فى هذه الزيارة، فهما أكبر عميلين تجاريـين للولايـات المـتحدة (٤١ فـى المئة من تجارتها مع القارة كلها – ٨٧ مليار دولار) وذلـك سواء فى تجارة البترول النيجيرية أو سوق البضائع المتقدمة والصناعات الوسـيطة فـى جـنوب أفريقـيا. وفضلاً عن هذه الأهمية التجارية، فالبلدان ذوا أدوار إقليمـية لتأكـيد السلام الأمريكى فى منطقة جنوب ووسط أفريقيا. وذلك من خلال دور متميز للرئيس مبيكى فى الجنوب والدور المتميز لنيجيريا فى منطقة غرب القارة.

وهـناك كانـت تواجه خطة الرئيس بوش مشكلة ليبيريا، التى تثير فى وجهه أكثر مـن قضـية، فالمؤسسـة العسكرية الأمريكية لم تكن تريد إرسال قواتها لمناطق أخرى إزاء تورطها فـى العـراق والخليج بينما الخبراء الأمريكيون والقادة الأفارقة يريدون الـتدخل علـى الأقل بمساعدة نيجيريا وغانا وتدعيم فكرة الدور المحلى أو الإقليمى بدل الـتورط الكـامل والمنفرد مثلما هو فى حالة الشرق الأوسط، وثمة دور مطلوب أيضا للأمـم المـتحدة بعد تجاهلها الكامل من قبل. ويبدو أن خيار القيادات الإقليمية لاقتصار الـتدخل علـى عـون فنى أمريكى وضغط لإزاحة تايلور قد حقق للرئيس بوش نجاحاً نسـبيا مبكرا لخريطة الطريق الأفريقية. ويكاد الحال يبدو كذلك فى وسط القارة حيث يـتدخل بوش لـدى رئـيس أوغندا لتهدئة اللعب فى الكونغو ورواندا والسودان مقابل مسـاعدات مجـزية، وإشـادة بـدوره فى معالجة مشكلة الإيدز بكفاءة. أما فى الجنوب الأفـريقى، فإنـه يواجه أزمة مع زيمبابوى والرئيس موجابى نيابة عن القلق البريطانى ولـيس الأمريكى بالأساس. وهو يعالج الموقف ضد موجابى بحدة لم يعامل بها صديقهم السـابق تـايلور فـى ليـبريا. لكن، أن تتضمن زيارة تبشيرية بهذا الشكل عملية خلع رئيسـين فـى القارة فإن ذلك يشكل صورة مزعجة لواضعى الخريطة الأفريقية. لذلك يـأمل بـوش أن يقـوم الرئـيس مبـيكى فى الجنوب الأفريقى نيابة عنه بدور الرئيس أوباسـانجو فى غربى القارة، حتى لا تواجه الخريطة ذلك الغضب الشعبى العارم الذى تواجهـه فـى الشرق الأوسط، ومع ذلك فإن موقف الرئيس السابق مانديلا القاسى تجاه بـوش يجعـل الأخـير فى حرج شعبى كبير، إزاء إعلان مانديلا أنه يرفض مقابلته بل

وسابق تصريحه بأن بوش ينقصه التفكير السليم، مما يجعل تجمع المجتمع المدنى ٣٠٠ منظمة فى جنوب أفريقيا، يشدد هجومه وتظاهراته الشعبية ضد الزيارة. قد يكون ذلك مما يجعل الرئيس بوش يبالغ فى اهتمامه بكارثة الإيدز ومساعدة أفريقيا فى مواجهتها ورصد ١٥ مليار دولار لهذا الهدف (لم يخصص منها فعلاً أكثر من نصف مليار) قد يكون ذلك ضمن حملته الإنسانية فى جنوب أفريقيا وأوغندا بل وبتسوانا المهددة بالفناء بسبب الإيدز. لكن صحف جنوب أفريقيا ومنظماتها الشعبية تذكر دائماً بمعركته مع امبيكى من قبل نتيجة فرض أمريكا لشروط الأسعار العالية مع احتكارها لأدوية علاج الإيدز، بما يجعل من اهتمامه صفقة رابحة وليست موقفاً إنسانياً ويدللون على ذلك بأن المستشار الذى عينه بوش لتنسيق مساعدات علاج الإيدز مؤخراً، ليس إلا أحد رؤساء شركات دواء الإيدز الكبرى فى الولايات المتحدة!

قد يكون إدراك الرئيس الأمريكى ومعلوماته عن كل ذلك سبباً فى بدء زيارته بالسنغال، حيث البحيرة الهادئة نسبياً وحيث تعطى الإشارة للحلفاء الفرنسيين، إنه بعد زيارة كلينتون لها، ١٩٩٩ يعيد تأكيد التصميم على النفاذ الأمريكى إلى المناطق الفرنسية بل والبريطانية، لأن العالم لا يقبل إلا قيادة واحدة وخاصة فى عهد الجمهوريين! وفى جزيرة جورى فى السنغال وهى مقر تصدير تجارة الرقيق الأطلسية يقابل عددًا من قيادات غرب أفريقيا الفرانكفونية والأنجلوفونية ويطلق بوش أمامهم موعظته حول الرق والعنصرية والتمييز العنصرى ويحيى تجربة الديمقراطية فى السنغال مهما صحبها من مستوى الفقر الشديد فى هذا البلد ومعاناة نصف مساحته فى الكازامانس عزلة اقتصادية وسياسية من أقسى ما تسكت عنه أجهزة الإعلام والثقافة السياسية.

أبقينا لآخر المقال مسألة الرئيس بوش وقضية عهده مع الإرهاب، وكيف يضعها على خريطة الطريق الأفريقية. ولابد أن نبدأ بالإشارة إلى أن أكبر وقائع الإرهاب بدأت بتفجير السفارات الأمريكية فى كينيا وتنزانيا قبل تفجير البرجين! وقد يكون ذلك سبباً معنوياً قوياً فى عدم زيارة بوش لكينيا ذات الأهمية الكبيرة للخريطة الجيوبوليتكية الأمريكية فى القارة. لكن هذه القضية التى تستغرق مساحة كبيرة من خطاب بوش السياسى وهو فى قلب أفريقيا تواجهها مصاعب إعلامية تقلل من قيمة خطابه هذا. فهو لم يقدم مساعدات تذكر لبلدان شرق أفريقيا المتضررة من السياسات الأمريكية وقضيتها

مـــع الإرهاب، إذ أعلن عن مائة مليون دولار لكل دول المنطقة كمساعدات شبه فنية فى تدريـــب أجهزة الأمن والاستخبارات. بينما كانت كينيا وحدها تطالب بتعويض سياحتها بحوالـــى ٤٠٠ ملـــيون دولار، ممـــا جعل مسئوليها قبل صحافتها يعبرون عن إحباطهم تجـــاه الـــزيارة. وفـــى الوقـــت نفســـه فإن تصرف الاستخبارات الأمريكية فى مالاوى باخـــتطاف المتهميـــن والطائـــرات ذات الصـــلة بقصص الإرهاب يجعل القادة الأفارقة يـــتخوفون كثيراً فى هذا المجال الذى لن يعلن إلا الانتقاص من سيادتهم فى إقليم أو آخر ما لم يستعمل النظام كله أداة أمنية فى الإقليم.

ولـــم تـــنس أجهزة التفكير الأمريكى بقية عناصر الخريطة المطروحة على مناطق العـــالم المختلفة، فخصصوا للإصلاح الديمقراطى والتعليمى ٦٠٠ مليون دولار للسنوات الخمـــس القادمـــة تـــبدأ بطـــبع أربعة ملايين كتاب للأطفال الأفارقة حتى يتوحد العقل العالمى حول الخرائط الأمريكية.

مـــن هـــنا، فإنه ما لم تتفجر مواقع الزيارة، بعناد الرئيس تايلور فى ليبريا وعمال ومسلمى نيجيريا، وجماهير جنوب أفريقيا المعادية للعسكرية الأمريكية، وسخط جماهير مالاوى وكينيا على خطط مواجهة الإرهاب، فإن الرئيس بوش يمكن أن يأمل فى زيارة انتخابـــية تعـــالج بعض آلامه فى الشرق الأوسط، وإلا فإنه سيشهد عاماً انتخابياً عسيراً من تفجرات هاتين المنطقتين.

****

٢- بوش فى أفريقيا

مـــن المعـــتاد أن يلقى الرؤساء الأمريكيون بالوعود الكثيرة أثناء الحملة الانتخابية، ليراجعوها بعد ذلك فى ضوء تقارير ودراسات الفنيين والاستراتيجيين المحيطين بهم أو القائميـــن علـــى هـــذه السياسات "لتدير المصالح" فى كل العهود. ولذا من الممكن توقع بعـــض الوعود المعسولة دائماً أثناء الحملات الانتخابية "إلا أن الجمهوريين فى الولايات المـــتحدة يكونـــون عادة أكثر صلفا من الديمقراطيين فى التعبير عن "المصالح الكبرى" وهـــى مصـــالح ترتـــبط بالاستثمارات الكبرى فى الخارج والتى تحتاج للقوة العسكرية "الوطنـــية" ولـــو ارتبطـــت بسياســـات انعزالية بقدر أو آخر، ولذا ارتبط الجمهوريون بالمؤسســـة العســـكرية ورموزها من جهة وبالشركات الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها

البترولـــية من جهة أخرى (الشركات متعدية الجنسية). ولذلك أيضا يخسر الجمهوريون كثـــيرا قطاعات داخلية كبيرة وفى مقدمتها "السود" أو "الأفرو أمريكيين" الذين من المعتاد أن يكونـــوا ســـندا للقضــــايا الأفريقـــية لدى صانع القرار الأمريكى. وقد عبر الرئيس المنتخـــب "دبليو بوش" منذ البداية عن هذا الصلف الجمهورى، ليبدأ بآخر ما وصل إليه الديمقراطـــيون بالنســـبة لقضايا مثل الشرق الأوسط أو عسكرة السياسة الأمريكية، رغم اســـتنتاجات الـــبعض الخاطئة فى هذا الصدد. إن "بوش" هو القائل "إن على عرفات أن يحـــد مـــن اعتراضاته وإن على الإرهابيين (يعنى الفلسطينيين) أن يدفعوا الثمن". وذلك عقـــب كامـــب ديفـــيد الثانية (١٥ أكتوبر ٢٠٠٠) وأظن أن أصدقاء اللوبى اليهودى من الديمقراطييـــن لم يقولوا بأبعد من ذلك. وهو القائل "إن قواتنا العسكرية تحارب لتنتصر وليســـت للمســـاعدة فى بناء الدول"! وهذا ردا على الأسئلة حول "سياسات التدخل" التى "يتحفظ" عليها الجمهوريون فى تحليلات البعض تعبيرا عن الانعزالية.

أفريقيا ليست أولوية

مـــن الطبـــيعى لرئيس لم يتعود القيام بزيارات خارجية وخاصة لمثل قارة أفريقيا، فضـــلا عـــن مواقف حزبه من السود فى بلاده أن تأتى تصريحاته بهذا القدر من تقليل مكانـــة أفريقـــيا فـــى دبلوماسيته. وإن كان يذكر هنا أنه مثّل والده فى إحدى الاحتفالات الوطنـــية بالقارة فإن ذلك كان فى حدود شكلية حينما أرسله الرئيس بوش إلى جامبيا عام ١٩٩٠ فـــى ذكـــرى استقلالها الخامس والعشرين ولا يتوقع أن يترك ذلك ذكريات ذات شـــأن فـــى ذهـــن الرئيس الذى ظن مرة أن نيجيريا قارة وحدها ! وذلك ضمن أخطائه الكثـــيرة فـــى ذكـــر دول العالم! لذلك فإنه تحدث مؤخرا عن ضرورة "لأم الجراح" فى اســـتجابة واضـــحة لإشارات قيادات السود الأفرو أمريكيين فضلا عن ظروف "الانقسام الوطـــنى" التى لحقت بالمعركة الانتخابية عموما ومنها ما أصاب عملية تصويت السود فـــى أكثر من ولاية وخاصة فى فلوريدا مما جعل تصويت السود "لبوش" لا يزيد عن ٨ % من عددهم الذى يزيد عن ١٠% من سكان الولايات المتحدة.

وبيـــنما كانـــت أصـــوات الأفرو أمريكيين سببا فى زيارات متعددة للرئيس "كلنتون" و"أولبريـــت" إلـــى أفريقيا طوال الأعوام الأخيرة، استعدادا لهذه المعركة الانتخابية، فإن "بـــوش" يـــرد علـــى ذلك فى تصريحاته أنه من بين أربعة أولويات رئيسية لأمريكا فى

العـــالم الخـــارجى "لا تشـــكل أفريقيا أولوية" وإن كانت فى تصريحات أخرى تأتى فى المكانـــة الـــرابعة، وذلـــك عندما يعبر عن مصدر هذه المكانة بأنها "لتنمية الديمقراطية والـــتجارة معهـــا" وهذا الهدف لا يختلف عما أعلنه "كلنتون" عامة وروج له فى الأشهر الأخيرة بمشروع قانونه الشهير عن "النمو والفرص" حول التبادل التجاري مع أفريقيا.

وتـــأتى تعلـــيقات "بوش" على عدد من الأزمات الأفريقية معبرة عن الخطوط العامة لسياســـاته، فهـــو يعلـــق على مهمة القوات الأمريكية الفاشلة فى الصومال بأنها ارتكبت خطـــأ الـــتحول من الوصول من أجل عملية إنسانية إلى التحول للمساعدة فى بناء الدولة (أو مـــا يعـــنى بناء النفوذ)، وعن رواندا والتصفية البشرية هناك يقول إنها كانت عملية مرعـــبة لأنـــنا لـــم نستطع التعاون مع آخرين يعفوننا من عدم إرسال قوات إلى هناك. وحـــتى عـــن المســـاعدات الأمريكـــية فـــى مواجهة "مرض الإيدز" الخطير فإنه يقدر تخصـــيص الإدارة الســـابقة لمـــبلغ ٣٠٠ مليون دولار للمساعدة فى هذا المجال ولكنه يشـــكك فـــى جـــدوى ذلـــك على أساس ضرورة مساهمة المتعاطفين مع هذه الشعوب بالمساعدة وتحمل الشعوب نفسها فى معالجة المشكلة.

الوكلاء يتدخلون

إن أخطـــر إشـــارات الرئيس "بوش" المتكررة فيما رصد عنه من تصريحات حتى الآن حـــول أفريقـــيا هـــو تأكيده لعدم تدخله العسكري المباشر، ولكن ليس بمعنى وقف الـــتدخل الأمريكى نفسه وكان ذلك يسعدنا بالطبع ولكنه يرى أن التدخل يمكن أن يكون عـــن طـــريق طـــرف ثالـــث يســـميه مرة بالتعاون مع "الآخرين" وقد يقصد به "حلف الأطلنطـــي" والشـــركاء الأوروبييـــن فـــيه، لكـــنه فى أمثلته الأخرى كان يعنى طريقه "الوكلاء" المؤهلين لهذه المهمة والذين يمكن تدريبهم عليها!

وفـــى هـــذا الصدد فإنه عند تعليقه على هول ما حدث فى رواندا أشار لأهمية تنفيذ تصـــوره عـــن"الدبلوماسية" التدخلية، فذكر بالتقدير "اتجاه الإدارة السابقة لتدريب قوات نيجـــيرية لإعدادها لمواقف مثل التى حدثت فى رواندا بدلا من إرسال قواتنا إلى هناك". ويكـــاد هذا الإعداد لنيجيريا أن يكون غير معروف على المستوى الأفريقى بهذا الشكل. وفـــى مناسبة أخرى حول "عدم التدخل المباشر" ذكر أن "هذا لا يعنى "عدم الارتباط" فى أفريقـــيا لكنـــنا سنعمل على "اشتراك" آخرين، والمثال الأفضل فى رأيه لهذه السياسة هو

مـــا حـــدث فـــى "تيمور الشرقية" حين قدمت أمريكا التسهيلات اللوجستية للأستراليين، وهذا أكثر ما يمكن فعله لأننا لا نستطيع أن نكون كل شئ لكل الناس"!

لعــل هــذه الخطوط هى التى ستكمل عمل "الديمقراطيين" فى أفريقيا لبناء ما سمى "بقــوات حفــظ السلام" التى يتسابق على بنائها الأمريكيون والفرنسيون، وتتنافس بعض الــدول الأفريقــية على ترشيح نفسها لهذه المهمة، من السنغال لنيجيريا وحتى "مالى" ثم جنوب أفريقيا، ونأمل ألا تدخل دول عربية فى مثل هذه اللعبة.

فريق بوش الأفريقى

لا يعــنى تعيين الجنرال "كولن باول" وزيراً للخارجية ولا السيدة "كوندوليزا رايس" كمستشـــارة للأمن القومى وهما "أفرو أمريكيان" أن ثمة صلة بسياسة جديدة نحو أفريقيا خلافــا للخط السياسي العام للرئيس "بوش" ولا أن تكون السياسة الأمريكية أكثر اهتماما أو أكــثر رحمـــة بشــعوب القـــارة ولا يجمعهـــا اللون فى شئ إلا ما يتردد عن الخط الأمــريكى لـــبوش عن عدم التدخل إلا "للقتال والنصر" حسب شعاره الأخير. والجنرال "بـــاول" خـــير مـــن عبر عن ذلك وإن كان قد انتصر فى الخليج فإن اشتراكه فى إلقاء القنابل على ليبيا كان دون انتصار يذكر!

والســيدة "كونـــدى" - كما يجرى تدليلها - من تلامذة السياسة الريجانية ومن خبراء تدمـــير الاتحـــاد الســـوفيتي والضغط على أوروبا. إذن فالفريق الأفريقى عند "بوش" لا يعـــنى إلا سياسة "بوش" وكسب الناخب الأسود في المرات القادمة وليس كسب ود القارة الأفريقية.

والـــبعض يـــتخوف من اتجاه السياسة الأمريكية "الجديدة" وأثرها على خلق "وكلاء" أشـــد شراســـة فى الواقع الأفريقى. فالجيش النيجيري بتجاربه العنيفة فى غرب أفريقيا، وجـــيش جنوب أفريقيا بعناصره البيضاء فى جنوب القارة، وربما الجيش الأثيوبي وقوته الإقليمـــية الصـــاعدة فـــى القـــرن الأفريقي؛ قد يشكلون "فريقا جديدا" فى "الدبلوماسية" الأمريكية الجديدة... لعدم التدخل، الذى قد يصير أكثر عنفا من التدخل!

ملاحظتـــنا الأخـــيرة مثل الملاحظة الأولى، إن التصريحات الانتخابية عموما ليست هـــى الأصـــل فـــى السياسة الأمريكية، فثمة وثائق أساسية تم اعتمادها فى المؤسسات الأمنـــية والاســـتراتيجية عـــن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وخاصة فى أفريقيا

يمكــن أن نعــود إليها لاحقا لنعرف أنها أساس السياسات المعتمدة لفترات ليست مجرد انتخابية...

****

٣- رحلة الاحتواء الأمريكي لأفريقيا

توفــر القارة الأفريقية للأمريكيين فرصة أكبر من أي منطقة أخرى للتفاخر بمعجزة "الســلام الأمريكـــي". ذلك لأن هذا السلام يواجه متاعب لا تتوقف فى الشرق الأوسط، ووســط وشــرقي آسيا، بل وفى أمريكا اللاتينية. ويبدو أن الرئيس الأمريكي قد اختار القــارة الهادئـــة أمــريكا لــزيارة يستفيد منها مسئولو العلاقات العامة ومديرو المعركة الانتخابــية للإيحــاء بــأن كل شيء هادئ فى بلدان العالم الثالث أو الرابع. ولقد ابتسم الــبعض يومــا عــندما سمعوا الرئيس الأمريكي وبعض وزرائه يتحدثون عن "تحالفهم العالمــي" الــذي يضم أكثر من سبعين دولة.. يومها تذكر هؤلاء البعض أن فى أفريقيا جــنوب الصــحراء أكــثر من أربعين دولة ذكر كولن باول أنه دائماً "على التليفون" مع رؤسائها حتى لو أبدى بعض المندوبين فى مجلس الأمن أو المتحدثين للصحافة من هذه الــدول بعض التحفظات على حرب أمريكا فى العراق! وليس مصادفة أن يدعو الرئيس "بــوش" عــددًا من الرؤساء الأفارقة لزيارة واشنطون فى الأسابيع السابقة على زيارته للقــارة، فــى مقدمــتهم الرئيس "شيسانو" رئيس موزمبيق التي ستستضيف القمة الأولى للاتحــاد الأفريقي أثناء زيارة "بوش" لأفريقيا فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٣. ولقد لاحظــنا ثمــة ميل لجعل زيارة "بوش" تغطى على أخبار القمة الأفريقية التي قد يغري انعقادهــا فى موزمبيق بعد تأسيسها "الاتحاد" فى العام الماضي بجنوب أفريقيا، قد يغرى بعــض القــادة بالعودة لنغمة الاستقلالية والوحدة الأفريقية، وقد يدفع البعض أفكاراً عن الــتعاون العربــي الأفريقــي. أو يدفــع آخرون أفكار الشراكة الأوروبية، حيث يسعى الاتحــاد الأوربــي إلــى تأكــيد حضوره فى القارة ومنافساته بخطط الشراكة، لمناطق التجارة الحرة الأمريكية.

إدارة "بــوش" تــريد أن تحتوى الساحة الأفريقية على وجه السرعة دون صراع كــالذي حــدث فى الشرق الأوسط مع رفقاء النظام الرأسمالي العالمي، والرغبة – فى نفــس الوقــت – فــى القيادة المنفردة لعملية العولمة وعسكرتها ذات الفائدة فى ازدهار

تجـارة السـلاح إلى جانب النفوذ الدولي المطلق. وهي تواجه منافسات لا تقتصر على الاتحـاد الأوروبـي وإنمـا هناك الصين وماليزيا فى مجال البترول واليابان فى ساحة التجارة.

ويأتـي ذلـك فـى وقـت تدهور فيه الميزان التجاري الأمريكي عموماً فى عهد "بـوش" بنسـبة كبيرة مقابل انتعاش ملحوظ فى عهد كلنتون بفارق يصل لحوالي تسعين ملـياراً مـن الـدولارات. ورغـم أن تجارة أفريقيا العالمية لا تزيد نسبتها فى التجارة الدولـية عـن ٢% إلا أنهـا تبلغ حوالي تسعين ملياراً بدورها ويفضل احتواؤها ضمن خطط معالجة الأزمة الاقتصادية الأمريكية.

ولـيس صـدفة أيضاً أن تأتى جنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال على رأس قائمة الـدول التـي ستتم زيارة "بوش" لها ضمن خطة الاحتواء الأمريكي لأفريقيا لوفرة من الاعتبارات تحيط باختيار هذه الدول.

*فنيجيريا وجنوب أفريقيا تشكلان ٤١% من حجم التجارة الأفريقية مع الولايات المـتحدة، تصب الأولى بترولها فى المصافي الأمريكية، وتتعامل الثانية فى الصناعات الصغيرة والتحويلية.

*تقـوم الدولـتان بدور إقليمي بارز فى السيطرة على المنطقة المحيطة، إذ تقود نيجـيريا مـنطقة غـرب أفريقـيا وتنظيمها الإقليمي (الإيكواس) وتدخلت بقوة فى هذا الإطـار فـى سـيراليون وليبيريا وها هي تتهيأ للدخول بديلة فى ليبريا مرة أخرى بعد اسـتبعاد "لورد الحرب" السابق "الرئيس تايلور". هذا بينما تقود جنوب أفريقيا النفوذ فى الجـنوب الأفريقي، بعد التخلص من سافمبى، ومحاولة احتواء ضجيج موجابى، بل ومد نفوذهـا لحل مشاكل الكونغو ورواندا وتوقيع اتفاقات سلامية لتهدئة الموقف قبل وصول "بوش" لزيارتها، فيما يبدو هدية له.

*أمـا زيـارة السنغال فتحمل إشارة لفرنسا بأن النفوذ الأمريكي فى طريقه إلى مـناطق نفوذهـا، وإن تعمدت الولايات المتحدة أن تبدو متعاونة مع فرنسا مؤقتاً بتركها للسيطرة فى ساحل العاج، وتكليفها بالتهدئة فى رواندا والكونغو.

ولأن الرئـيس "بـوش" يحمـل "خريطة سلام" أو احتواء للقارة، فإنه لا يبدو هنا بـنفس عنفه فى منطقة الشرق الأوسط، فهو يعمل على تنحية "تايلور" عبر النيجيريين، ويعمـل على تنحية موجابى نفسه ويرجو أن تعاونه جنوب أفريقيا. ولذا ينطلق من ذلك

إلـــى دعـــم خريطـــته الأفريقية بتأكيد شعار مناطق التجارة الحرة، ومساعدة خطة تنمية شـــاملة تدفعهـــا نيجـــيريا وجنوب أفريقيا والسنغال باسم "نيباد"، ثم يغطيها ببعد إنساني بـــالإعلان عـــن تخصيص ١٥ مليار دولار خلال خمس سنوات لمعالجة مرض الإيدز الـــذي يهـــدد الحـــياة فى الجنوب الأفريقي، بل ويخصص ٦٠٠ مليون دولار لمساعدة التعلـــيم وطبع أربعة ملايين كتاب للتلاميذ الأفريقيين مساهمة فى بناء عقولهم على أسس جديـــدة لصـــالح السلام فى القارة. ويمكن للقارئ العربي أن يلاحظ العناصر المشتركة المـــتعددة فـــى "خـــرائط الطـــريق لأفريقيا" شبيهة بتلك التي أعلنت منذ أسابيع فقط فى الشرق الأوسط.

وتـــبقى مشـــكلة بوش مع منطقة الشرق الأفريقي، والذكريات الأمريكية فى هذه المـــنطقة سيئة ومزعجة، فمن سابق تفجير السفارتين فى كينيا وتنزانيا وتفجيرات فنادق ممباســـا وسابق طردهم من الصومال، إلى اكتشاف أعضاء "القاعدة" فى مالاوي. ولذلك لـــم يفكـــر الرئيس بوش فى زيارة هذه المنطقة إلا لساعات يمر خلالها بأوغندا. أما ما يعلـــن بشأنها فى الرحلة فلابد أن يكون خاصاً بمواجهة الإرهاب، إذ يعلن عن تخصيص مائـــة ملـــيون دولار لمســـاعدة المـــنطقة فـــى مواجهة الإرهاب بتدريب أجهزة الأمن والمخابـــرات والـــتعاون معهـــا، وبينما كانت الزيارة تقتضي أن تمتد إلى كينيا لأهميتها الحـــيوية على المحيط الهندي وصلتها بالوضع فى السودان بل والخليج، فإنه لم يشأ أن يذهـــب لهـــذه المـــنطقة الخطـــرة. وتزداد خطورتها بالسخط الذي يعلن عنه المسئولون والصـــحافة هـــناك لسابق طلبهم تعويضات للسياحة قدروها بحوالي ٤٠٠ مليون دولار، وإذ بالولايـــات المتحدة لا ترصد إلا مبلغ المائة مليون لكل دول المنطقة لتدريب أجهزة الأمـــن! ويكتفي بوش فى زيارته القصيرة لأوغندا بتحية الرئيس موسيفينى على خططه الـــناجحة ضد الإيدز، وأظن أن الهدف من الزيارة يتجه أكثر لتحذير الرئيس موسيفينى مـــن اســـتمرار سياسته المثيرة ضد الكونغو ورواندا والسودان نفسها فى وقت تدعم فيه أمريكا خطط التهدئة.

لكن الرئيس "بوش" بقدر ما سيحقق بعض طموحاته لحملته الانتخابية وخطته فى إنقـــاذ المـــيزان الـــتجاري، وإعلان استقرار ودعم مناطق النفوذ وقياداتها الإقليمية فى نيجـــيريا وجنوب أفريقيا والسنغال بوجه خاص بقدر ما يواجه عديدًا من صور الاستياء وعـــدم الاحـــتفاء كثـــيراً بوعـــوده. يبدو ذلك واضحاً فى رفض الرئيس السابق مانديلا

لاستقباله، واستعداد المئات من التنظيمات الأهلية فى جنوب أفريقيا للتظاهر ضده، بل والاستقبال الساخن له فى نيجيريا بإضراب عمال البترول وتصريحات الشماليين ضده بسبب حرب العراق. ومن جهة أخرى لم يرتح كثير من الزعماء الأفارقة لمبالغاته في وعوده وتعبئتهم فى واشنطن أواخر العام الماضي فيما سمى بالمؤتمر الأمريكي الأفريقي على أن يعلن تمويل خطة الشراكة الجديدة (نيباد) بنسبة كبيرة من تقديرات احتياجاتها التي تبلغ مبدئيًا ٦٤ مليار دولار، وإذ بالولايات المتحدة مع مجموعة الثمانية الكبار لا تعلن عن أكثر من خمسة مليارات تلوح بها للأفارقة ليلتزموا بالخطة على أن تبحث مساعداتها بعد ذلك ومعنى ذلك أن يقع الارتباط بخطة تقوم على توفير البنية التحتية للاستثمارات الأوروبية الأمريكية وبأقل التكاليف.

موقع العالم العربي من الزيارة

قد يتساءل البعض عن علاقة هذه الزيارة بالشأن العربي؟ قد لا يكون جديداً أن تكون الخطط الخاصة بأفريقيا فى ذهن الدول الغربية مرتبطة دائما بأفريقيا "جنوب الصحراء" ولذا لا يناقش أحد عدم إدراج دولة من الشمال الأفريقي فى هذه الزيارة، رغم مساهمة الجزائر ومصر فى صياغة خطة "النيباد" والاشتراك فى تقديمها لدوائر الاستثمار والتمويل.

أما ليبيا فإن مكانتها فى تأسيس الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن اعتبارات أخرى كثيرة لا ترشحها بالطبع للزيارة. لكن الشأن العربي لابد أن يكون واعياً بدوره بخطط الاحتواء هذه. ونأمل ألا يستغل فقط فى تمويل الخطط الأمريكية أو الأوربية على نحو ما تم فى موجة التعاون العربي الأفريقي فترة السبعينيات والثمانينيات. وها نحن نلفت النظر – وقد نحذر – من أن خطة الشراكة الجديدة (نيباد) مفروضة على الجميع، وتشكل ساحة للتعاون والتنمية والاستثمار، وطبيعي أن تفكر بها الدول العربية، الغنية وذات النفوذ التاريخي على السواء، بشكل استقلالي ولا ننتظر أن تعرض على الدول العربية عبر مكاتب الشئون الأفريقية فى الرئاسات الغربية. ولنتذكر أن الموجة الأولى من التعاون قد استهلكت أكثر من ٣٠ مليار دولار دون أن يرتبط مشروع أو غيره باسم العرب فى أفريقيا. ولكن الدول العربية مطالبة أيضا أن تدرك أن ثمة عددا من المشاكل الأفريقية العربية لابد أن تحل فى الساحة العربية أولاً، فقضية الصحراء ما

زالـت تحكـم غياب المغرب عن تنظيمات الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي. وقضية الصـومال والسـودان يجـرى حلهـا فى عواصم بعيدة عن العالم العربي سواء باتفاق ماشـاكوس للسـودان أو اتفـاق إقامة حكومة الوحدة الوطنية للصومال وكليهما بمعرفة كينـيا وعبر الوسطاء الأمريكيين. والثروة البترولية فى السودان وتشاد قد تتسرب عبر الكامـيرون ولـيس عـبر البحر الأحمر، وخطط ليبيا التمويلية قد تستوعبها الشركات الأوربـية ولـيس العربـية، ومصر تستوعبها المناورات الإسرائيلية، والجزائر تعيش مشاكلها الداخلية وتحدياتها للمغرب بدون حلول.

هـذه الأوضـاع فى وقت يقوم فيه تنظيم جامع جديد هو الاتحاد الأفريقي (يوليو ٢٠٠٣)، ويشـكل قـيامه كمؤسسـة جديدة فرصة للتعامل معه ومن داخله بشكل جديد يمكن أن يحل مشكلة الصحراء والصومال وغيرها.

ويـبقى أن نفهـم أن الـتعاون العربـي الأفريقي لابد أن يجرى التفكير فيه فى ظـروف العولمة الزاحفة على كل المناطق والأقاليم. وتحاول مختلف القوى احتواءه أو قـل ابـتلاعه، لكن هناك أيضاً إمكانية تصورات جديدة لوضع الكتلة العربية والأفريقية معـاً داخـل نطاق حركة تحرير الجنوب من القهر المعولم، وأمام الجميع معارك على مسـتوى عالمي تهدد وجود بلدان الجنوب هذه ، ونعنى بها منظمة التجارة العالمية التي ستحسم كثيراً من القضايا فى كانكون (المكسيك) فى سبتمبر ٢٠٠٣.

مـن هنا تأتي العلاقة بين زيارة "بوش"، والعالم العربي، حيث يعبئ الأمريكيون داخـل مـنظمة التجارة العالمية لمحاصرة مواقف دول بلدان الجنوب، ويصرح الأفارقة دائماً أن الموقف العربي لا يتعاون معهم فى صد هذا الهجوم.. ولذا وجب الانتباه.

أمريكا وعسكرة أفريقيا

يظـــن أهـــل الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة تخصهم وحدهم الآن بهذا الهجوم العسكري الكبير، من قبل الرئيس بوش على العراق، وصنيعته شارون فى فلسطين، بل إن الـــنظر إذا امتد عند بعض المحللين، فإنما يمتد شرقا إلى باكستان والفليبين وإندونيسيا بعد استقرارهم المشكوك فيه على أرض أفغانستان.

لا يلتفـــت الكثيرون إلى امتدادات العسكرة الأمريكية غربا وجنوبا فى أنحاء مختلفة مـــن أفريقـــيا وفـــق خطط عمرها حوالي العقد على الأقل، وهى فترة تصعيد العسكرة الأمريكـــية إلى مداها على المسرح العالمي كله. إننا ننسى أننا أمام "نظام عالمي" تتمتع فيه الولايات المتحدة بالتفوق العسكري أساساً بأكثر مما تتمتع بالتفوق الاقتصادي. وهى حيـــن فرضـــت العســـكرة علـــى حلفائها فى أوروبا نفسها داخل حلف الأطلنطي وعلى أرض الـــبلقان إنما كانت تبعث برسالة للجميع أنها ستمتد بالعسكرة، ليس وفق المصالح الاقتصـــادية فقط كما نتصور ذلك بالنسبة لبترول الشرق الأوسط، وإنما ستجعل البترول فـــى كـــل منطقة أخرى مدخلا رئيسيا للنفوذ العسكري وليس مجالا للتنافس الاقتصادي وحده.

وقـــد احـــتاج ذلـــك بالطـــبع لبعض الإجراءات الاقتصادية بل والسياسية المقرونة باســـتعراض القوة أيضاً فى أكثر من منطقة فى العالم، وتكاد جميعها ترتبط بالبترول أو تنمـــية التجارة والاستثمارات الأمريكية لعبور الأزمات المترتبة على ١١ سبتمبر. فثمة محاولـــة لقلـــب نظام الحكم فى فنزويلا، وعندما تواجه بالفشل تنقذ نظاما مهدداً بالسقوط

فـــي الـــبرازيل بـــتقديم البـــنك الدولي لمبلغ ٣٠ مليار دولار حتى لا تسمح لرئاسة شبه يسارية بالوصول للحكم هناك.

وفـــي آســـيا تـــتدخل بكثافة بين الهند وباكستان، بدعم كبير للهند، وضمان سلامة الـــنظام الباكستاني في نفس الوقت والذي تعرضه هشاشته للسقوط أمام أي اندفاع هندي في هذه الظروف.

وعلـــى مستوى عالمي تضمن الهيمنة هذه المرة في "ديربان" بتمرير شروط التجارة الدولـــية والخلافـــات علـــى اتفاقـــيات البيئة، بل وتلقي بكرة الفقر والإيدز إلى الساحة بترضيات بائسة.

ثـــم يجيء دورنا لكشف الساحة الأفريقية وكيف تضمها الولايات المتحدة إلى ساحة العســـكرة وضمان استقرار مصالحها فيها كجزء من مسرح كبير ليس "مهمشاً" كما يحلو للـــبعض تصـــوير القارة، وإنما هو في غاية "الاندماج" في الخطط والمصالح الأمريكية. وهـــذا الاندمـــاج هـــو الـــذي ضمن لأصحاب المصالح تنفيذ أفضل شروط للاستغلال والتكـــيف الهيكلي، وفي نفس الوقت يتحقق في أفريقيا معدل النمو الكلي الذي تراوح بين ٣,٥-٦% في كثير من بلدانها - رغم فقرها- بما يعتبر من المستويات المقدرة عالميا.

لكـــن أفريقـــيا هـــذه ليست فقط مجالا للاستثمار أو التجارة في المستقبل، وإنما هي موقـــع المـــواد الاســـتراتيجية الحـــيوية مـــثل البـــترول الذي يصرح أحد العسكريين الأمريكييـــن- "ميشيل وستفال" مساعد وزير الدفاع الأمريكي أن بها ١٥% من واردات البـــترول الأمريكـــية، وستصـــبح خـــلال عقـــد من الزمان مصدراً لحوالي ٢٠% وقد تتضاعف إلى ٣٠%.

فـــإذا ما قدرنا أن كل هذا الاضطراب في الشرق الأوسط مصدره حرص الولايات المتحدة على السيطرة على مراكز احتياطي البترول وخاصة في العراق لتتحقق لها قوة الـــثروة إلـــى جانـــب العسكرة، فإنه يمكننا معرفة طبيعة الخطط الامريكية في أفريقيا.. وأهدافها التي باتت معلنة.

قـــد تكـــون المعـــارك حـــول "الماس"، ومتابعتها لقضية اليورانيوم معروفة لتفسير الصـــراع حول سيراليون والكونغو، ثم حول النيجر ومالي وأفريقيا الوسطى وتشاد لكننا أصبحنا الآن أمام مسألة البترول الاستراتيجية.

ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة عليها أن توفر ظروفا لحضورها العسكرى على ساحة تمتد من ناميبيا وأنجولا جنوبا، إلى وسط وغرب القارة كلها لحماية مصالحها وتأكيد نفوذها العسكرى على أرض الثروة البترولية.

لذلك يصرح مساعد وزير الدفاع الأمريكي للشئون الأفريقية أن أمريكا لا تعمل على المستوى الثنائي فقط مع الدول الأفريقية وإنما تهتم أيضاً بالمنظمات الإقليمية. بل إن عدداً من الدول مثل جنوب أفريقيا تكتسب أهميتها كقطر وكقوة إقليمية فى منطقة الجنوب الأفريقي. وفى شرحه لخلفية السياسة الأمريكية فى أفريقيا عند تعيينه لهذه المهمة فى أول أبريل الماضي يشير "وستفال" إلى أن هناك أربعين دولة أفريقية من بين ثمانية وأربعين دولة تعتبر من الدول الفاشلة Failed States، وهو تعبير تطلقه الولايات المتحدة على الدول المعرضة لتكون ساحة للإرهاب نتيجة ضعف حكوماتها (مقابل الدول الشريرة التي تدفعها قوتها لمعاونة الإرهاب!) وفى الحالتين يقتضي الأمر "التدخل العسكري الأمريكي المباشر (فى الدول الشريرة) أو الوجود الأمريكي العسكري بوسائل أخرى (فى الدول الفاشلة).

فى الحالة الأفريقية تتم مواجهة "ضعف الدول" عن طريق التدخل لحل الصراعات. وقد فاجأنا السيد "وستفال" بأن أمريكا تدخلت ٢٥ مرة عسكريا خلال العقد الأخير فى أفريقيا! وليس مصادفة أن يعلن المسئول العسكري الأمريكي عن أفريقيا أنهم يتعاونون بكثافة مع خمس دول أفريقية فى إطار إعداد "قوة مواجهة الأزمات ACRI" بتعاون عسكري أمريكي أفريقي فعال وأنهم خلال السنوات الخمس الأخيرة دربوا ٨٦٠٠ كادر عسكري أفريقي لهذا الغرض، بل و ٦٠٠ آخرين للربط بين القوى العسكرية والمدنية فى البلدان الأفريقية التي يأتي فى مقدمتها نيجيريا والسنغال ومالي وكينيا والنيجر (لابد أن نلاحظ هنا الاختراقات الأمريكية لمناطق ما تسمى بالفرنكفونية والأنجلوفونية معا بشكل صارخ(والخوف أن تضم لمخططها الأفريقي دول "العربوفونية" فى الشمال الأفريقي أيضاً.

وبمجرد إقامة هذا التخصص الأفريقي العسكري فى واشنطن بتعيين السيد "وستفال" أوائل عام ٢٠٠٢ لاحظنا سرعة تحرك أمريكية لافتة تشمل حل الصراع على وجه السرعة فى أكثر من بقعة مضطربة أو فى "دول فاشلة" فى إدارة حكمها، فيقتل سافمبى لوقف الصراع فى أنجولا، ويلتقي رؤساء الكونغو ورواندا مع

المتمرديـــن، ويصدر حكم التراضي بين أثيوبيا وإريتريا، وتزحف الحلول إلى الخرطوم و"جوبــا" بالسودان، وها هو التدخل السريع لمجموعة دول غرب أفريقيا (الإيكواس) فى ســاحل العــاج. وفيما بين هذا وذاك توقع الولايات المتحدة اتفاقية إقامة قاعدة عسكرية بحـــرية فـــى دولة "ساوتومى" الجزيرة الصغيرة المواجهة لنيجيريا لدعم القوة الإقليمية النيجـــيرية بالطبع والسيطرة على مفاتيح غرب ووسط أفريقيا، حيث تواجه هذه الجزيرة منطقة البترول فى كابيندا والجابون والأنبوب القادم من تشاد والكمرون!

والمحاضـــرة المطولـــة التى ألقاها السيد وستفال فى الثانى من أبريل ٢٠٠٢ تشير إلـــى أكـــثر من تعبير عن قوات عسكرية متحركة على أرض القارة الأفريقية لا مجال للخـــوض فـــى تفاصيلها. وقد أصبح مقرراً حجم وجودها مع حلفاء غربيين فى المحيط الهـــندي أمـــام الصـــومال وجيبوتي واليمن. لذا اكتفى المسئول الأمريكي بالإشارة إلى "القـــوة الثالثة" و"القوات الخاصة" وقوات "مواجهة الأزمات" و"عمليات الإغاثة" بل وثمة قـــوة عســـكرية لمواجهـــة الإيدز! أنفق عليها أكثر من ٢٥ مليون دولار، بينما خصص للقوات الأخرى حوالي مائة مليون دولار.

والآن تـــتكاثر التســـاؤلات أمام المحللين: هل نحن أمام استعراض للقوة العسكرية الأمريكـــية فى حد ذاته لمواجهة أوروبا أو أى قوة جديدة منافسة فى العالم لتستقر قواعد العولمة فى يد الولايات المتحدة وحدها؟

أم تـــرانا أمـــام التحلـــيل الـــذي بدأ يكتسب قوته عن الانتقال بالعسكرة واحتياطي البـــترول إلى أفريقيا خلاصا من أزمات الشرق الأوسط، أو قل بعد الاستقرار العسكري علـــى أرض بـــترول دول الشـــرق الأوســـط؟ أم ترانا أمام وحش جامح تمثله الإدارة الأمريكـــية الحالـــية مهددة العالم بالويل والثبور لمن لا يطأطئ رأسه لنظامها الرأسمالي العالمي ومصالحه الصارمة؟

وهـــل يمكـــن للمـــنطقة العربـــية أن تتحول لإقليم رافض يسعى إلى إفشال الخطة الأمريكـــية بهـــدوء حـــتى يـــنطلق إلى تحالفات إقليمية أوسع فى آسيا وأفريقيا معاً فى مواجهة الغطرسة الأمريكية والإسرائيلية على السواء؟

الأمل فى المستقبل ما زال كبيرا.....

الأغلبية الأفريقية... ضد العدوان الأمريكي

حيـنما نـتحدث عـن الأغلبية الأفريقية لابد أن نحسب بينها عشرة دول أفريقية فى شـمال القارة، يطرح عدد منها مشاكل معقدة أخرى على كل شعوب القارة، على النحو الـذى تمثله المشكلة الصحراوية والسودانية والصومالية. من هنا يعانى العمل الأفريقى المشـترك نفس ما يعانيه العمل العربى، ويتعرض التضامن على مستوى القارة إلى ما يتعرض له الموقف العربى فى مآزقه الكبرى كما نرى على أرض العراق.

ومـع ذلـك فـإن الـنظام الإقليمي الأفريقي يتيح لبعض قياداته فرص التعبير عنه وبسـرعة أكـبر ممـا فعـل النظام الإقليمي العربي، وكانت حساسية "الإقليم الأفريقي" بمخاطر الاختراق الأمريكى عبر العدوان العسكرى الوحشى على العراق أكثر استجابة مـن حساسية الإقليم العربى. وقد بدا ذلك مبكراً فى الاجتماع الوزارى للاتحاد الأفريقى بـأديس أبابـا ثـم فى اجتماع القمة الأفريقية الفرنسية بباريس وكلاهما فى شهر فبراير الماضـى حيث أعلن الجميع أنه لابد من حل آخر غير الحرب فى العراق. ولا شك أنه كـان لذلـك أثره فى سلبية موقف الدول الأفريقية الثلاث فى مجلس الأمن تجاه الخطط الأمريكـية قـبل العـدوان مباشرة؛ مما جعل الولايات المتحدة تتوقف عن عزمها على دخـول أية مناقشة فى هذا المجلس لعدم ضمانها لأغلبية التصويت فضلاً عن المخاوف من الفيتو الفرنسى.

وقـد سارع النظام الإقليمي الأفريقي إلى التعبير عن نفسه مرة أخرى بعد ذلك فى لقـاء قـيادته الثلاثية؛ جنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال، بأبوجا، ليعبروا معاً فى رسالة

إلـــى الرئـــيس بـــوش عن "مخاطر عدم الاستقرار فى العالم ببدء الحرب ضد العراق"، مطالبيـــن بـــترك المجـــال لـــنزع سلاح العراق بالجهد الدبلوماسي، والضغط العسكرى الخـــارجى الذى تم، واعتبار ذلك وحده انتصاراً للولايات المتحدة. ومعنى ذلك حرصهم على مخاطبة الغطرسة الأمريكية وعلى الجهد الدبلوماسى الدولى فى نفس الوقت.

وقـــد عبرت الدبلوماسية كما عبر الرأى العام فى جنوب أفريقيا أكثر من غيره عن الـــتوجهات الأفريقـــية إزاء العـــدوان الأمـــريكى، فالرئيس مبيكى حرص على صياغة الموقـــف بأنه "ضد إمكانيات التعددية فى العالم" إشارة إلى طموح الأمريكيين لاستقطاب القـــيادة العالمية، بينما شن مانديلا والأب توتو حملة على الحرب الأمريكية "كعمل غير أخلاقـــى"، وقدمت صحف جنوب أفريقيا تحليلات متميزة حول "فرض السلام الأمريكى" أو إبـــداء القلـــق مـــن تقسيم العراق مذكرة بتقسيمات أفريقيا المدمرة، أو وضع البترول مقـــابل الدم الذي سيسيل على أرض العراق، أو الخوف من تجفيف المساعدات الأفريقية بعـــد استنزاف الأموال فى حرب الخليج وما بعدها. وأبرزت وسائل الإعلام فى جنوب أفريقـــيا أنشطة أهلية واسعة النطاق مثل "جماعات التحالف ضد الحرب"، و"لجنة العمل من أجل العراق" و"الدروع البشرية من أبناء جنوب أفريقيا.

وفـــى مركـــز أفريقى هام آخر مثل كينيا التى كان يتوقع دعمها للموقف الأمريكى بعـــد أحداث السفارة الأمريكية فى نيروبى ثم أحداث ممباسا على يد ما سمى بالإرهاب الإســـلامي، كان "رفض كينيا للحرب دون قرار من الأمم المتحدة" لافتاً، بل وعبر وزير خارجيـــتها عـــن ضـــيقه مـــن ضـــرب السياحة فى كينيا التى تبدو مصادرها أكبر من المساعدات الأمريكية لهذا البلد.

وفـــى نفـــس الوقت صمدت دولة مثل نيجيريا ضد الضغط الأمريكى عليها والذى وصـــل إلـــى إعلان وقف المساعدات العسكرية عنها بحجة سوء أوضاع حقوق الإنسان بهـــا. ومـــع ذلـــك صـــممت القيادة على موقفها مدفوعة بمخاوف "أوبا سانجو" من أثر الانحـــياز لأمـــريكا على مركزه الانتخابى بينما عواصم الشمال النيجيرى المسلم تضج بالمظاهرات ضد الولايات المتحدة.

لكـــن المساعدات العسكرية الأمريكية لعبت دوراً أكثر إيجابية فى بلدان مثل أثيوبيا، ونســـبيا فـــى إريتريا، فالأولى كانت وما زالت تعتمد على هذه المساعدات فى مواجهتها لإريـــتريا، بـــل وإزاء رغبتها فى لعب دور الدولة الإقليمية الكبرى فى القرن الأفريقى،

محاولـــة إظهـــار قوتها تجاه الصومال والسودان فضلاً عن إريتريا وجيبوتى وهنا يظل الموقــف الإريـــترى محـــزناً أو مخزياً، فى وقت تقترب فيه حكومتها من العالم العربى خطـــوة بعد أخرى وتطلب وضع المراقب فى الجامعة العربية. ومن ثم فلا يفسر موقفها الأخـــير لمســـاندة الموقف الأمريكى- وإن لم تتورط فى الحرب- إلا تعبيراً عن وضع اقتصـــادى أو سياســـى لا تكشــف عن سوءاتهما، أم نراه استحضاراً لأحقاد قديمة- لا معـــنى لهـــا الآن- ضـــد موقف.البعث العراقى من جبهة أو أخرى من جبهات الكفاح لاستقلال إريتريا؟

ومـــثل موقــف إريتريا بدا الموقف الأوغندى المثير للدهشة بدوره. وقد بدا إعلان الموقــف الأمريكى عنه – "كثالث دولة أفريقية مؤيدة للولايات المتحدة من بين أكثر من أربعيـــن دولـــة جـــنوب الصـــحراء متحفظة على العدوان الأمريكي" – بدا ذلك مثيراً للتساؤل أيضاً، ولم يسع وزير الخارجية الأوغندى إلا إرجاع ذلك لما يعنى أنه رد على دعـــم العراق من قبل للخرطوم فى حربها بالجنوب، ومساندة السودان- وليس العراق- لمعارضة أوغندية.

يـــبقى القـــول أن الجبهة الأفريقية تبدو فى مجملها معقولة بالنسبة لرفض العدوان الأمريكـــي. وفـــيها تحتشد دول الفرنكفون إلى جانب أركان قيادية من دول الأنجلوفون، بمـــا سيضـــع السياسة الأمريكية أمام مراجعات كثيرة مع نهاية هذه المهزلة. وعلى حد تعبـــير إحدى صحف جنوب أفريقيا (الجارديان فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣) أن العالم اليوم لا ينقســـم بيـــن الأمريكان والسوفييت كما كان من قبل ولكن بين من يبيع شرفه... ومن لا يفعل.

إمبريالية مستدامة.. أم "باندونج" جديدة؟!

مـــاذا لـــو انفردت أمريكا بموقعة العراق حتى لو دخلت إلى جانبها بريطانيا تابعة بهذا الشكل المذرى؟

هل سيستمر العالم على صيغة القطب الواحد؟ وماذا عن وضع العالم الثالث تحديداً إزاء الموقف فى العوالم الأخرى؟ قد تكون طبيعة الموقف الأوربى والآسيوى الكبير (الصين– واليابان....) خاضعة للتحليل بأدوات أكثر يسراً بسبب ضخامة ووضوح المصالح الكبرى فيه ولكن تظل المشكلة معقدة فى بقية ما يعرف بالعالم الثالث من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

لقــد أدت كــل الــتطورات على مستوى العالم إلى إعلان الولايات المتحدة نظامها الإمـــبراطوري، الجديــد الــذي ستبني عليه سياستها الإمبريالية الجديدة، ولكن العالم لا يســلم بذلــك بســهولة، معيداً إلى الذاكرة الموقف بعد الحرب الثانية، ومن هنا ستتعدد أشــكال المقاومـــة فى الشمال والجنوب على السواء وفى التصور أن بلدان العالم الثالث ســتكون أشد غليانا بعد ذلك ونتصور أن يشهد العالم فى وقت قريب أحد السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: سيناريو الاستسلام:

يــتوالى مــع تحقق الهيمنة الأمريكية الشاملة لبعض الوقت، ومعنى ذلك أن يتحقق قــدر مــن الاســتقرار لخريطة العالم التى خططت لها الولايات المتحدة، وقد يتمتع من والاهــا أو ســكت عنها ببعض النتائج. فاليابان تواصل استيراد البترول بهدوء، ويتساند اليــن والــدولار، وتمضى الصين فى هدوئها المفتعل تبنى أسس إمبراطوريتها القادمة،

مـــع حذر في تقدمها نحو تايوان وفى هونج كونج، ومع تقدم الروس والألمان بهدوء في جمهوريات وسط آسيا وشرق أوروبا تبقى الهند متصاعدة نسبيا بدور الظهير للولايات المتحده في آسيا ما لم يتقدم حزب المؤتمر الهندى لوضع حدود لمشروع الهيمنة الأمريكيه على الهند. لابد إذن أن تتظاهر الولايات المتحدة بقدر من توزيع الغنائم لتضمن بعض الاستقرار في "نظامها" الدولى الجديد.

لكن بنية العالم الثالث في أفريقيا وأمريكا اللاتينية هى التي ستعاني الكثير، فحاجة أمريكا وبريطانيا لعائدات الكعكة العراقية، لن تتيح لها أن تمد بعض خيراتها لهذا العدد الوفير من دول القارتين حتى لو استسلمت هذه الدول بشكل أكبر أمام الرابحين. كما أن عقاب من تمرد من هذه الدول برعاية فرنسية أو روسية (دول الفرنكفون والدول ذات العلاقة السابقة بالسوفيت) أو تطلعا لتميز في أفريقيا (جنوب أفريقيا... إلخ) سوف يخضعها لإجراءات قاسية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى خاصة مع ارتفاع أسعار البترول واضطراب سعر العملات، بحيث لا تجدي وعود مثل الوعد الصادر مؤخراً بزيادة المساعدات الفرنسية بنسبة خمسين بالمائة، وسيتوقف نموذج فنزويلا والبرازيل عن التأثير نتيجة التحكم في البترول ومصادر الاستثمار الدولية بما لن يجعلها – مع دول الخليج– مصدر تعويض للفقراء!

وسوف تحرك الولايات المتحدة قوى إقليمية لمساعدتها في الهيمنة بإجراءات ستبدو استبدادية أكثر بحكم عدم خبرة هذه الدول بالديمقراطية، فنيجيريا أو إثيوبيا أو أنجولا أو المكسيك وتشيلى، لا تملك إلا أن تكون أداة بطش هنا وهنالك. وستلعب مشاكل داخلية في معظم هذه المناطق وخاصة العربية دورها على يد الولايات المتحدة لمحاصرة السياسات الإقليمية في السيناريوهات الجديدة للسيطرة الأمريكية (قضية فلسطين– العنصرية المتجددة في جنوب أفريقيا – استمرار تفجر الموقف في غربى القارة من قبل ليبريا – ساحل العاج – مشكلة الصحراء الغربية – السودان– انقسامات الدول العربية..إلخ). ونتوقع أن تشتعل حروب جديدة في هذه المناطق وخاصة الغنية منها لترويج صناعة الأسلحة الصغيرة التى لم توافق الولايات المتحدة على الاتفاقية الدولية للحد من إنتاجها.

وفي أجواء تزايد سياسات الإفقار السابقة على هذا السيناريو أصلاً، لن تجد دول العالم الثالث منصات أو منتديات توجه منها خطاب الشكوى أو تأمل المستقبل، فمع

سقوط الشرعية الدولية وشرعية حقوق الإنسان والحق فى التنمية... إلخ. سيحدث أكبر شلل للقمم الدولية ومقرراتها السابقة واللاحقة وهنا، تعود عمليات المراهنة على وجود بل ومصائر بعض الدول أصلاً (تقسيمات جديدة؟) أو مزيد من الحملات الهجومية للإمبريالية الجديدة بحجة مواجهة الإرهاب والفوضى، وتأديب بقية المارقين، وتصفية محاور الشر التى ستتعدد إزاء الفوضى المتوقعة) وسترهن بعض هذه الدول نفسها للمخططات الجديدة (حتى من بين الدول العربية نفسها) فضلا عن رغبة البعض فى تحسين أوضاع ما قبل الهيمنة الأمريكية النهائية (حتى من دول كانت تدعى الرفض أو المقاومة، ومن المنطقة العربية نفسها أيضاً!) إذن فهذا سيناريو العالم المضطرب الذى تضمن الولايات المتحدة وحدها قدراً من تنظيمه لحسابها بعض الوقت.

السيناريو الثانى: سيناريو الرفض لبناء "باندونج" من نوع جديد:

هنا سيناريو أكثر قبولاً وتوقعاً، لأنه مستقبلى بطبعه، ويتفق مع تصاعد الحركة العالمية الرافضة، للإمبريالية المتجددة حتى قبل أن تحتد معالم الغزوة الإمبريالية لأرض العراق.

ولأن الإمبريالية ذات طابع عالمى بذاتها فإن حركة الرفض هى حركة تحرر وطنى بالضرورة وذات طابع عالمى أيضاً. وستبدأ عملية الرفض النسبى من داخل معسكر الرأسمالية العالمية، ذلك أن كتلة الاتحاد الأوربى واليابان رغم أنها جزء من النظام الرأسمالى العالمى، وحاملة دائمة لسياسات ذات طابع استعمارى بقدر ميل رأس المال الدائم للتوسع هنا وهنالك عن طريق المنافسة أو التسلط بوسائل أخرى (فيما سمى قديماً بالاستعمار الجديد) رغم كل ذلك فإن هذه الكتلة لن تستطيع إلا أن تجعل بنيتها متميزة إزاء الضغط الشعبى من داخلها ضد أشكال الهيمنة الأمريكية، وإزاء تصعيد موجة "التعاون" و"الشراكة" المعروفة مع العالم الثالث، ومعنى ذلك أن ثمة مستقبل لتعددية محاور الاستقطاب العالمى، رغم أنف "النظام العالمى الجديد" بسبب الرغبة فى التميز، أو الاقتسام، أو ترضية الموجة الأوربية الجديدة. لكن حركة التحرر الوطنى – العالمية سوف يتدرج صعودها من منطلقات أخرى وتدريجية، وساحتها هذه المرة أوسع فى فضاءات العالم الثالث وقد يكون الصلف الأمريكى الذى بدا منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١ مؤشراً مباشراً لتتدارك نظم العالم الثالث – حتى التابعة بعض كرامتها

إزاء هـذه العجـرفة بينما تواصل السياسة الأمريكية فى أجزاء كثيرة من هذا العالم – العـربى وأفريقـيا نهجها الاستفزازى بما تفرض من شروط تتعلق بالأوضاع الداخلية. وسـيقلق ذلـك "الـنظم" الموالـية نفسها قبل إطلاق النزوع الوطنى داخل شعوب هذه البلدان.

سـوف تتـنادى معظـم هذه البلدان فى العالم الثالث للالتقاء، بدءًا بمحاولة توحيد مطالـبها إزاء "السـيد المتجدد القوة"، أو للتنسيق مع "السيد الأوربى" لخلق حياد إيجابى جديد إزاء القطب الأوحد.

لابـد أن نتذكر هنا أن حركة شعوب أفريقيا وآسيا التى بدأت فى "باندونج" – أبريل ١٩٥٥ كـتجمع لـنظم حكـم بعضـها ذو طـابع وطـنى أعقبها مؤتمر كبير للشعوب الأفروآسـيوية بالقاهـرة ١٩٥٨ وهـى تسـتعيد قوتهـا اليوم فى إطار "حركة عولمة مناهضـة العولمـة" منذ ديربان ٢٠٠١ مروراً "ببورتو أليجرى عامى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والعـام القـادم فـى الهـند. وتبلور خلال ذلك تعميق شعوب بلدان العالم الثالث لطبيعة تحالفهـا مـع الجماهـير الأوربـية فـى أنماط موحدة وعالمية للمنتديات الاجتماعية" و"منـتديات الـبدائل" بـل "ومنتديات التنمية" (وللأسف لا يوجد أى منها حتى الآن على مستوى عربى فى منطقتنا الغراء!).

وقـد تسـاعد هذه الروح المتصاعدة نظماً سياسية كثيرة للتحرك متوازية بدرجة أو أخرى مع حركة الشارع السياسى والجماهيرى التى ستفجرها حرب العراق!

الـيوم ثمة وعى أكبر بأن النظام الرأسمالى الأمريكى أصبح طغياناً إمبريالياً متجدداً بالمعـنى العلمـى للتسلط وهيمنة "النظام" فى محيطه وعلى مستوى عالمى، وأن التاريخ الحديـث لهـذا النظام بدأ فعلياً منذ وقت مبكر وعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، إذ تمـت إقامـة حلـف الأطلنطي، وتطوير أوروبا لسياساتها فى اتجاه "الاستعمار الجديد" بعـون أمـريكى واضـح ومنذ ذهبت أمريكا وحدها بتحالف صورى لحرب كوريا عام ١٩٥٠ ثـم لاوس والهـند الصينية وفيتنام بعد ذلك. ومنذ طرحت أحلاف بغداد والسنتو ونظـرية إيـزنهاور لمـلء الفـراغ فـى الشـرق الأوسط، وحماية النظام العنصرى الاسـتيطانى فـى جـنوب أفريقـيا وفلسـطين، وعزل أمريكا اللاتينية وقامت بتصفية الجـيفارية وإعاقـة الوحـدة الأفريقية والعربية، واستنزاف الكتلة الاشتراكية بمسابقات التسلح أو حصار الصين وكوبا... إلخ.

هـذا الإدراك الـتاريخي والمسـتدام لابـد أن يعـيد الحياة لروح "تكتل باندونج" الاسـتقلالى الوطـنى. وتسـاعد الأرضـية القائمة على التفكير الجاد فى هذا الاتجاه. "فالاسـتقلال السياسـى" الآن مطلـب أشد الحاحاً حتى لحماية النظم القائمة لنفسها أمام جماهـير غاضـبة مـن السـلوك الإمبريالـي الأمريكي، بل ولحماية أموالها وودائعها واحتمال جذبها خارج دائرة الضياع. والأرضية الأوربية أكثر تفهماً من تلك التى كانت تشـكل الاسـتعمار الجديد وقت باندونج، ودوائر "عدم الانحياز" القديمة تعرف تشكيلات عملـية داخلهـا مثل مجموعة الـ ٧٧ والـ ١٥ والثمانية... إلخ وهى مجموعات ذات قـيمة مـنظورة بالفعل. والدول الأفريقية تشرع فى اتحاد تسنده قوى استقلالية متهادنة مـثل ليبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، ممن ينشدون تكتلاً متميزاً عبر الاقتصاد (نيباد) أو "مجلـس الأمـن" والسـلام ذو الطـابع السياسى والقارى أيضاً، وأمريكا اللاتينية تغلى بـتجارب فنزويلا والبرازيل، وآسيا تعيش تجربة الهند وماليزيا، وتحرس صمود كوريا وتسـتفيد مـن هدوء الصين المؤقت. وإلى جانب ذلك فإن حركة مناهضة العولمة ذات طـابع شعبى زاحف، تسندها منظمات شعبية ديمقراطية على مستوى عالمى، وإن كانت مواطن ضعفها فى العالم الثالث مع تصاعد دور أكبر لأمريكا اللاتينية.

وتـبدو المـنطقة العربـية فى هذه الأجواء أضعف الدوائر، وقد كانت يوما ضلعا رئيسـياً فـى بناء كتلة باندونج رغم التنوع المبكر داخل المنطقة، ووجدت قضايانا وما زالـت تجـد أكبر دعم منذ باندونج (فلسطين والعراق)، ولا يكفى أن يكون ذلك موضع تـأمل وإغـراء وإنمـا المطلـوب أن تدفع الحركة الثقافية والشعبية جماهيرنا – وليس حكامـنا فقـط – إلـى دورهـا فـى بنية "باندونج" جديدة بدلاً من أن تدمرنا تدخلات الإمبريالية المتجددة.. وبمعنى آخر.... هذا أو الطوفان.

"المسلم الطيب.. والمسلم الشرير": رؤية أمريكية

"المسلم الطيب والمسلم الشرير" هو عنوان أحدث كتب المفكر الأفريقى البارز محمود ممدانى لعام ٢٠٠٤. استحضرته وأنا أستمع لترحيب الوزير الأمريكى "كولين باول" فى يونيو ٢٠٠٤ بفكرة إرسال قوات الدول الإسلامية – بعد أن ذكر العربية– إلى العراق لمساعدة قوات التحالف الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة هناك.. وصاحب الترحيب بالطبع بعض جمل التقدير لدور الدول الإسلامية المتوقع فى العراق. ثم فوجئت بتمييز رئيس وزراء العراق بين دول مجاورة ودول غير مجاورة للعراق، ثم تمايزت مواقف الدول الإسلامية" نفسها بين ملمحة أو مرحبة وأخرى متحفظة وبينما أنا فى حالة فرز المواقف، ومحاولة التعرف على منطلقات الفرز الأمريكى بين المسلم الطيب والمسلم الشرير، عرض لنا الأستاذ السيد ياسين والأستاذ فهمى هويدى منهجية باحثة أمريكية فى مؤسسة "راند" الهامة هى "شيرلى بينار" فى كتاب لها بعنوان "الإسلام المدنى الديمقراطى" أعدته بتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية وفيه توصى بتوسيع هامش "اغتراب النظم الإسلامية" المتطرفة لكى تتحول هذه النظم نتيجة هذه التوصية إلى الاتجاهات الحداثية والعلمانية، ثم تتحدث الباحثة عن "شركاء من أتباع التيارات الإسلامية (موضع دراستها) لكى تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية معهم لتنمية الإسلام الديمقراطى.... وذلك حين نختبر إمكانية كل تيار لكى يصبح أنصاره شركاء لنا".... إلخ. عندئذ عدت سريعا للأستاذ "ممدانى" لأتصور معه– وإن فى سياق آخر– كيف سنكتشف وجود "مسلمين طيبين" وآخرين "أشرار"! وبالتأكيد سوف يصدر عن الإدارة الأمريكية فى وقت تال ما يفيد هذا التصنيف، بالنسبة لمن سيتعاونون معها لمواجهة الإرهاب فى العراق وتحقيق الاستقرار للأوضاع الراهنة،

ومــن سيرفضون أو يتحفظون على "التعاون" مع قوات الاحتلال الأمريكية للعراق. هنا سـيظهر على الشاشة الفرق بين "المسلم الطيب.. والمسلم الشرير"، وفق رؤية "ممدانى" أو وفق شيرلى بينار..!

والأسـتاذ "محمـود ممدانى" مثقف أوغندى من أصول هندية، ذو خبرة طويلة فى جامعـة ماكاريرى (أوغندا) ودار السلام (تنزانيا) وكيب تاون جنوب أفريقيا، وهو الآن فـى "كولومبـيا" بالولايـات المـتحدة الأمريكية، وله إسهامات علمية بارزة فى تحليل الـتطورات السياسية فى أوغندا وشرق ووسط أفريقيا عموما، كما أن له إسهامات فكرية عـن المجتمع الأفريقى وأشهرها كتابه القريب عن "المواطن والرعية" فى مجال الجدل عـن طبـيعة الأوضاع الطبقية والاجتماعية السائدة فى المجتمع الأفريقى مقابل مقولات القبلـية والعرقـية الـتى تسود فى تحليل أوضاع القارة دون انتباه لبعدها فى الاقتصاد السياسـى للمجـتمعات الأفريقـية. وقد امتدت معرفتى بمحمود ممدانى لحوالى الثلاثين عامـا الآن لـيس باعتـباره أسـتاذا جامعيا زميلا فى جمعية العلوم السياسية الأفريقية فحسـب، وإنمـا كمناضل، فى دعم حركات التحرير الأفريقية بدار السلام بتنزانيا حتى دعم معارضة المستبدين فى أوغندا؛ عيدى أمين وحتى ملتون أوبوتى.

وقد أكسبه العمل الوطنى "ضد الإمبريالية" من ناحية، وانشغاله بالتحليل الاجتماعى مـن ناحـية أخرى مصداقية فى تحليل الظواهر على مستوى عالمى، جعلت محاضرته فـى جامعـة ماكاريـرى بأوغندا منذ عامين، وعقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عـن "المسـلم الطيـب والمسلم الشرير" good Muslim bad Muslim ذات صـدى كبـير على كافة المستويات الثقافية والجامعية، حيث لا يعتبر "محمود ممدانى" سـلفيا أو مجـرد منشـغل "بسوسـيولوجيا الدين" بما يمكن معه اتهامه بالتحيز للتفسير الديـنى، أو حـتى السياسـى السـاذج، وإنما جاءت مساهمته مبدئية فى شد الانتباه إلى المرجعـية الصـحيحة للموجـة الأمريكية الظالمة فى تحليل ما حدث، وربطها بتاريخ الغـرب الحديـث وما تراكم من آثار الحرب الباردة، وليس إلى سهولة اتهام "المسلمين الأشرار".

نـتوقع إذن بقـراءة ممدانـى- أن ثمـة موجـة من الفرز سيشهدها العالم العربى والإسـلامى مجـددا، مع تطور الوضع فى العراق ومدى التعاون مع الحلفاء فى الإبقاء علـى نفـس الحال الذى هو عليه من الوجود فى إطار قوى الاحتلال الأجنبى- أى أننا

سنصـــبح أمـــام تصنيف سبق أن عرضه "ممدانى" نقلا عن تحليلات الإدارة الأمريكية، بـــأن هـــناك "المســـلم الطيب" الذى يكون معنا (أى الأمريكيين) و"المسلم الشرير" الذى يكـــون "معهـــم" أى مـــع الإرهابيين الأشرار، وهذا فى ظل تبلور النزوع الأمريكى إلى تقســيم العالم كله إلى من هم "معنا" ومن هم "ضدنا". فالأنا هو الأمريكى "والآخر" هو ما دون "الإطـــار" الأمـــريكى ســـواء هو إطار العولمة المعسكرة، أو إطار "النظام الدولى" المطيع ذى الآلية المعاونة.

يـــرى "محمـــود ممدانى" أن المشكلة الأساسية تأتى من تفسير "العنف السياسى" أو الإرهـــاب ببعده الثقافى فقط، حيث ثقافة "الحداثة" هى الأنا، وثقافة "الآخر" أى الإرهاب والعـــنف كامـــنة فى غياب الحداثة فى مجتمعات ما قبل التحديث، وهى هنا المجتمعات الإســـلامية ومجـــتمعات "الإسلام السياسى" على وجه التحديد. ومن هنا نشأ الحديث عن "صـــراع الحضـــارات" بين الغرب The west وبين الآخرين The Rest ولأن الفلسفة الغربـــية نفسها عرفت القول بأن العنف ضرورى أحيانا لإحداث "التقدم التاريخى" مثلما حـــدث مع الثورة الفرنسية.. إلخ إلا أن فلاسفة الغرب الآن يرون فى العنف الحالى عنفا غـــير قـــائم علـــى "حساســـية التقدم" الذى عرفته البشرية فى الثورات الكبرى (الغربية بـــالذات). ولا يخـــتلف "ممدانـــى" وغـــيره كثيرون فى رفض العنف المدمر السائد هنا وهـــنالك، ولكنه يمد نظره بذكاء إلى افتقاد الموقف الغربى الحالى لقراءة التاريخ الحديث قـــراءة تســـاعده علـــى تفسير هذا الاختلاف فى حالة العنف السائدة. ويسارع "ممدانى" لتوضيح قضيته فى غياب التاريخ السياسى القريب عند تفسير العنف السائد، مرجعا إياه إلـــى مجمـــل نـــتائج الحـــرب الباردة نفسها تارة، ومظاهر ما بعد الحرب الباردة تارة أخـــرى، وهنا لا يكفى التفسير بالبعد الثقافى الدينى لغياب الحداثة فى العالم الإسلامى أو بانتشار العرقية والقبلية (كبعد ثقافى اجتماعى) على المستوى الأفريقى.

ويـــرى "ممدانى" أن الغرب لا يرى إلا واقعه هو ولحظته التاريخية، بينما كان على مثقفـــيه أن يفسروا لماذا اتخذ "الآخرون" هذا الموقف منهم. ومن حديث طويل وفصول جديـــرة بالقـــراءة نستطيع أن نلفت القارئ إلى ما عرضه "ممدانى" عن عمق "ممارسة العـــنف" فى الغرب بينما يتهمون مجتمعاتنا بعمق هذه الممارسة منفصلة عن ممارساتهم. وهـــو يـــرى أن نشـــأة الجولـــة الحديثة للعنف تبدأ مع النهضة الأوربية ومولد الحداثة السياســـية ومـــا تـــبع ذلـــك من اكتشاف كولومبس للعالم الجديد مقترناً بتصفيته وإبادة

جماعـية للسـكان الأصـليين باعتـبارهم "آخرين" من زمن ما قبل الحداثة، إلى سقوط غـرناطة فى نفس العام ١٤٩٢ والطرد والتصفية بالجملة لليهود ثم للمسلمين. هنا ولدت الدولـة المركـزية الحديـثة فى أوروبا والتى احتكرت العنف السياسى فى ظل الحداثة نفسـها كمـنهج للـتقدم- وبـدأ الحديث عن "الأمة" و"أعداء الأمة"، مع التسليم بوجود "الضـحايا" وتصـفيتهم فـى الداخـل، ووجود ضحايا آخرين نتيجة الحاجة للتوسع فى الخـارج (الأمريكتيـن- جنوب أفريقيا..). وكان "للدور الحضارى" التحديثى دوره فى تغطـية فكر "التصفية الجماعية" للأجناس والثقافات "الأدنى". وانعكس ذلك طوال القرن التاسـع عشـر ثـم العشـرين علـى تصـنيف يفرق بين الحروب المتحضرة أو بين المتحضـرين الـتى تلـتزم قوانيـن الحرب والحروب الاستعمارية التى لا تلتزم بهذه القواعد.

وقـد أغرقت هذه الفلسفات عالم "الحرب الباردة" وخاصة بعد السقوط الأمريكى فى فيتـنام حيث ظهرت ضرورة تصفية "إمبراطورية" الشر السوفيتية. وأصبح ما يهم هو الـرد على ثورة "ساندينستا" بنكاراجوا والثورة الإيرانية باعتبارها" عناصر الشر. وبرر ذلـك لديهـم اعـتماد "الإرهاب السياسى" بدعم "الكونترا" فى نيكاراجوا، ودعم الطالبان والقـاعدة فى أفغانستان والعالم الإسلامى عموما. بل ودعم "رينامو" ويونيتا وغيرها فى أفريقـيا... وكانـت النتيجة هى ما أسماه "ممدانى" بالحصاد المر" لهذه التحالفات. ولابد مـن فهم ما حدث فى ٩/١١ في إطار أعقاب "الحرب الباردة" وليس غيرها. فما يسمى بظواهـر ثقافـية أو دينية، حتى ببعدها المحلى، لم يتولد بعيدا عن إدارة الحرب الباردة السياسية والعسكرية.

لذلك يرى "ممدانى" أن الولايات المتحدة "السياسية" حريصة على إبعاد الأنظار عن هـذا التفسير السياسى التاريخى متوقفة عند الثقافى والدينى والعرقى والقبلى الآنى.. إلخ لأن ذلـك هـو الـذى يجعلهـا تدفع القول بأن "المسلمين الأشرار" هم الذين يقفون مع الإرهـاب، وأن المسلمين الطيبين هم الواعون بضرورة تطهير أنفسهم وأسمائهم من هذه الجـريمة.. ولذلـك "سيؤيدوننا" فى الحرب ضد الأشرار! وتتضمن هذه الرسالة بالطبع القـول بأنه إن لم يُثبت كل مسلم أنه طيب، فإنه يعتبر شريرا، ولذا أصبح على المسلمين جمـيعا تقديـم أوراق اعـتمادهم كطيبيـن عـبر الالتحاق "بحربنا"- الأمريكيين- ضد الأشرار.

لا يشـــارك "ممدانى" فى عملية نكران الحداثة على هذه المجتمعات "الأخرى" بل إنه يضرب الأمثلة التاريخية والحديثة على محايثة عملية التحديث بين "الآخرين" مع التأكيد علـــى شيوع الموجة بين المسلمين فى مراحل حديثة أيضاً لكن عالم الإسلام السياسى فى تصـــور الغرب خاصة بعد الحادى عشر من سبتمبر - متجمد عند عالم ما قبل الحداثة، بعضه يدفعه جموده إلى العنف والإرهاب ولابد أن يُواجه هؤلاء بالقوة كمسلمين أشرار وبعضـــهم الآخـــر يلـــتزم بقديمـــه ولكنه لا يعرف طريق التقدم والحداثة وهنا يقع بين ضرورات وسياسات التجديد أو تحقيق التقدم بالقوة أيضا.

ذلـــك كله من فرط التفسير الثقافى وليس السياسى التاريخى لما بعد الحرب الباردة وهو ما يسعى له كتاب ممدانى خوفا من وضع المسلمين جميعا فى دائرة "الأشرار"..

عـــندئذ انتبهت لخطاب "كولن باول" الأخير بمناشدة المسلمين الطيبين المساعدة فى مواجهـــة المســـلمين الأشرار فى العراق وخارجه، بل وتذكرت أن حملة تحديث العالم العـــربى الإســـلامى ومقرطـــته بدأت فيما عرف بمبادرة "باول" نفسه منذ بضعة شهور حول أساليب تكوين "المواطن الصالح" أو قل المسلم الطيب.

إن كـــتاب ممدانى يعتبر إضافة فى دراسة أساليب الإمبريالية فيما بعد نهاية الحرب الـــباردة، وهو ليس دراسة فى شئون العالم الإسلامى، بقدر ما هو استمرار لدراساته عن عالم التحرر الوطنى فى معاناته من السياسات والمصالح الإمبريالية.

القسم الرابع

الوحدة الأفريقية

جديد الاتحاد الأفريقي فى عصر العولمة والتكتلات

أعلـــن رؤســـاء دول وحكومات ثلاثة وخمسين دولة أفريقية فى اجتماعهم السابع والثلاثيـــن بلوساكا (زامبيا) فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠١ عن قيام التنظيم الجديد للوحدة الأفريقية باسم "الاتحاد الأفريقى" بديلا لمسميات مثل "الولايات المتحدة الأفريقية" أو "الـــدول الأفريقـــية المتحدة" كما شاعت الدوائر الطموحة فى مقدمتها ليبيا أن تسميها حيـــن اجـــتمع هـــؤلاء فى اجتماع طارئ فى سيرت (ليبيا) فى سبتمبر ١٩٩٩. وقد بدا للـــبعض أن مـــا حـــدث منذ ذلك التاريخ حتى يوليو ٢٠٠١من اعتماد للوثائق وصياغة اللوائـــح وتســـمية المؤسســـات مجرد تغيير شكلى ومسميات لا تحمل جديداً أو لا تعنى جديـــدا. ولـــذا أرى أن نـــبدأ هـــنا بتعريف القارئ العربى بأسباب عدم اعتبار ما حدث مؤخـــرا مجـــرد تطـــور طارئ فى الواقع الأفريقى رغم الضجيج الإعلامى فى بعض الدوائـــر الـــذى يجعل من الحدث وكأنه إبداع مفاجئ، أو اعتباره فى دوائر معاكسة كأنه مظاهرة طارئة لخدمة أغراض عارضة.

والذين تابعوا التاريخ الأفريقى الحديث يعرفون أن منظمة الوحدة الأفريقية والتى قامـــت عام ١٩٦٤/٦٣ سبقها مؤتمرات الشعوب الأفريقية فى القاهرة وأكرا (غانا) من ١٩٦١/١٩٥٨. ثـــم مجموعـــة الدار البيضاء المعروفة بالمجموعة المتحررة أو التقدمية ١٩٦١ وقابلهـــا مجموعـــة منروفيا المحافظة فى نفس العام حتى نجحت مساعى قيادات مـــثل عبد الناصر ونكروما وهيلا سلاسى وغيرهم فى الاتفاق على تنظيم موحد تأسس فـــى أديـــس أبابا فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ وعقد مؤتمره الأول فى القاهرة عام ١٩٦٤ باسم منظمة الوحدة الأفريقية.

ومن خلال مراجعة السنوات السبع والثلاثين التى مضت على هذه المنظمة، لابد أن نعــترف أنــه قد غلب عليها الطابع السياسى أو بالأحرى المطالب السياسية لشعوب القــارة ممثلة فى التحرر من الاستعمار، وتأكيد معنى الاستقلال القطرى رغم الانضواء تحــت التنظــيم الوحــدوى. وفى هذا الإطار استقل أكثر من عشرين إقليما، حتى العقد الأخــير بسقوط النظام العنصرى بجنوب أفريقيا وتحوله إلى دولة ديمقراطية قوية بقيادة زعــيمها نيلســون مــانديلا بين عامى ١٩٩٤/٩١. وطوال هذه الفترة تأكدت كثير من الصــيغ بــل والمبادئ السياسية. فالرؤساء يجتمعون كل عام فى موعد محدد (وهذا ما طبقــته الجامعة العربية لأول مرة بعد خمسة وخمسين عاماً من تاريخها!). وأنشأ هؤلاء الرؤســاء لجــنة تحريــر المســتعمرات بمقر دائم فى دار السلام (تنزانيا) تمد حركات الــتحرر بالتدريب والسلاح عبر الحدود إلى قلب المستعمرات لتصل ليد كوادر التحرير رغــم أنف القانون الدولى، وحتى فرضت ذلك على "الشرعية الدولية" نفسها فى اجتماع للأمــم المــتحدة بجنيف ١٩٧٢ أقر حق مساعدة الشعوب المستعمرة "لتصفية الاستعمار بكــل الوسائل" إشارة إلى "الكفاح المسلح". وأقر هؤلاء الرؤساء أيضا مبدأ احترام حدود الــدول كما أعلنت عند الاستقلال، بل وأقرت قبل تصفية المنظمة ومنذ سنوات مبدأ عدم الاعــتراف بنظم الانقلابات العسكرية تأكيدا للتوجه الديمقراطى للحكومات التى تحضر "الجمعــية العامــة للرؤساء" وطبق ذلك فعلا على نظم انقلابية فى ساحل العاج وجزر القمــر علــى سبيل المثال. وحتى مثال إريتريا الذى كاد استقلالها أن يخرق مبدأ وحدة أراضــى الــدول المســتقلة، صــحبه احترام للمواثيق الدولية بموافقة "إثيوبيا" من جهة ومســارعة الرئيس أفورقى إلى إجراء استفتاء داخل إريتريا حول مبدأ الاستقلال حظى بإجمــاع شــعب إريتريا على الاستقلال واعتمدت إثيوبيا نفسها هذه النتيجة. هذه بعض الإنجــازات السياســية، ولســنا فى حاجة لذكر الدلالات الكبرى لمقاطعة إسرائيل لفترة طويلــة ثــم رفــض مقاطعــة ليبيا بسبب قضية لوكيربى كقضايا سياسية ساخنة تخص العــرب أيضــا. ولقد أثر انشغال المنظمة بالقضايا السياسية على هذا النحو على أدائها فــى الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تنشئ مثلا مجلسا اقتصاديا اجتماعــيا على نمط الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الإقليمية، كما لم تنشئ جهازا ثقافــيا مــثل اليونســكو أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.. إلى غير ذلك من أشــكال الــنقص فى منظمة إقليمية كبيرة وكفؤة مثل منظمة الوحدة الأفريقية. من هنا لم

تنشأ مبادرة العقيد القذافى عام ١٩٩٩ لدفع فكرة الوحدة الأفريقية فى مسارها الجديد من فراغ، فالعالم الذى راحت تنظمه مؤسسات العولمة تباعا وتفرض نفسها على التجمعات الإقليمية نفسها بالتوجيه أو الإيحاءات لإعادة ترتيب الأوضاع، كان يلزمه مراجعة الأوضاع القائمة فى عدد من المنظمات الإقليمية، وتطلب ذلك مراجعة "الإرادات السياسية" لنفسها إيجابا وسلبا. وحيث كانت الإرادة السياسية على المستوى الأفريقى قد حاصرت نفسها لفترة طويلة فى القضايا السياسية للقارة، فقد بات ملحا أن تنظر هذه الإرادات فى أحوال "التنظيم القائم" تمنحه نفسا جديدا هو الذى صدر عقب اجتماع حيوى بالجزائر للقمة عام ١٩٩٩ بقيادة بوتفليقة وبسمعته التاريخية، ثم منح القذافى روحا دافقة فى سيرت وطرابلس فى نفس العام ليختار بين المسميات والأشكال صيغة "الاتحاد الأفريقى". وكلنا يعرف النشاط الليبى الواسع الذى سبق هذه المبادرة لعدة سنوات، دخلت فيها ليبيا طرفا لا ينكر مهما كان حجمه فى صراعات منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقى، وليبريا وسيراليون، وشهد " مانديلا" الباهر للعقيد بدوره التاريخى بل وشهد له أمام كلنتون أثناء زيارة الأخير لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٨

يمكننا القول هنا أيضا إن هذا الزخم التاريخى لمشروع الاتحاد الأفريقى الذى عرضناه هو الذى حجب منافسات وتحفظات هنا وهنالك على هذا التطور الذى بدا مفاجئا أو متسارعا! خاصة وأن الدعاية الليبية من حول "استقطاب المبادرة" يمكن أن تثير بالطبع هذه القيادة أو تلك، وقد لا يكون الأمر مجرد "الاحتراز الشخصى" وإنما هناك الاحتراز الأمريكى والفرنسى أيضا ممن تخيفهم "الدعايات" كما تخيفهم الوقائع نفسها. وهذا ما نأمل أن تهدأ اندفاعاته على كل الأصعدة فى فترة تأسيس الاتحاد التى ستشهد بالطبع آثار بقية التنافسات أو المصارعات.

ما الجديد؟

ثمة مسألتان لا تجعلان من "الاتحاد" تغيرا شكليا مفاجئا ونتيجة طموح غير محسوب كما كانت توحى أحيانا البيانات والإعلانات الأولى عام ١٩٩٩. فالاتحاد الجديد يقوم على بنية منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا، ويواصل مهامها، ثم أنه فى موجة التأسيس الاقتصادى الاجتماعى الجديد يستفيد من اتفاقية "أبوجا" (نيجيريا) الموقعة منذ عام ١٩٩٥ لتأسيس قيام السوق الأفريقية المشتركة بأبعادها الاجتماعية

والسياسـية، وتعتـبر وثائقها مرجعا أساسيا لكثير من مواد "الاتحاد الجديد" بما فى ذلك موضـوع البرلمان والعملة والبنك والمحكمة وحرية التنقل.. إلخ. نحن إذن أمام مصدر آخر أساسى لتأكيد عدم مفاجأة الاتحاد!

أمـا مـن الناحية العملية، فإن "الاتحاد" بالإدارة السياسية الجديدة قد أعطى الدفعة الحقيقـية لإمكـان تنفيذ هذه المؤسسات وغيرها لمهامها تنفيذا أكثر إلزامية. ويمكننا هنا عـرض الإضـافات الحقيقية للمشروع الجديد وما يقترن بها من تحفظات أو عقبات لا تغيب عن متابعتها:

١-جعـل الميثاق الجديد اجتماع الرؤساء جمعية عمومية لاعتماد "أعمال مؤسسة تنفـيذية أكبر اختصاصا هى المجلس الوزارى، وكان الوضع السابق فى المنظمة يجعل المجلـس الوزارى مجرد "تمهيدى" لاجتماع القمة. ومن هنا يبدو تسمية "المفوض العام" بديـلا إيجابـيا للسـكرتير التنفيذى السابق الذى كاد يتوقف دوره عند تنسيق الأعمال لا تنفـيذها. لكن هذه الدفعة التنفيذية نفسها قد تجعل عدم الالتزام الكامل- وهذا أمر متوقع - أكثر إخلالا ببنية الاتحاد.

٢-صـار الـبرلمان مؤسسة تشريعية من مجلسين، ويجرى بحث التمثيل بنسبة السـكان أو بالتساوى، حيث سيكون الخيار الأول أكثر ديمقراطية وتمثيلا، وإن كان ذلك أقلـق الدول الصغيرة التى تتمتع حاليا بالتمثيل المتساوى مع أكبر الدول فى القارة. وهنا يحتمل أن يُركن إلى المجلس الأعلى (الشيوخ) لتعويضهم هذه المخاوف.

٣-يـنص التنظـيم الجديـد على خطوات عملية للوحدة الاقتصادية تشمل مسائل خطـيرة مثل "العملة" والبنك المركزى.. إلخ. وكان ذلك منصوصا عليه فى اتفاقية أبوجا للسوق المشتركة. ولكن هذه الخطوة فى الاتفاقية كانت تصل لأهدافها على مراحل حتى عـام ٢٠٢٥ تقريـبا ويسـتحيل تنفيذها فى بضع سنوات وفق قواعد الاتحاد الجديد. لذا يـرى الـبعض الالتزام بخطوات أبوجا، ويرى آخرون محاولة التوفيق "بترتيبات وسط" لا تسـتغرق كـل هـذه السنين لكنها لا تتعجل الأمر أيضا خاصة وأن فى ذهن البعض حجم الارتباطات الاقتصادية بالأسواق الخارجية وخاصة الاستعمارية السابقة.

٤-ثمـة توفـيق بين مشروع محكمة العدل الأفريقية وبين آلية فض المنازعات الحالـية الـتى قامت ولم تتحرك كثيرا فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية. ويقتضى هذا تسـليم أكبر مما هو فى الواقع بالحد من السيادة القطرية وتأكيد الالتزام بالهدف الخالص

"للقانونـــية" على المستوى الأفريقى. والأمر يتعلق بمدى ديمقراطية الأوضاع داخل كثير مـــن بـــلاد القـــارة واحـــترام القانون داخلها ووضع المواطنة والانتماءات "الوطنية" لا القبلية أو العرقية.. إلخ.

٥-يعطـــى الميـــثاق الجديد مساحة طيبة لدور المجتمع المدنى ومنظمات الشباب والمـــرأة فـــيه بوجـــه خاص، وفرصة التعبير عن مطالب القوى الاجتماعية عن طريق الإشارة للأحزاب والتعددية السياسية.. إلخ. والحق أن هذا الباب من إنجازات المشروع الجديـــد حيث لم يشرّع أى تنظيم أفريقى آخر فى هذا المجال، وتتعامل فيه فقط منظمات الأمـــم المـــتحدة بأفريقيا مثل اللجنة الاقتصادية بأديس أبابا، حيث لا يختلف خطابها فى هذا الصدد عن الخطاب الدولى أو العولمى المألوف.

٦-يمضـــى الاتحـــاد على تأكيد مبادىء هامة أقرتها منظمة الوحدة فى السنوات الأخـــيرة كمـــا ذكرنا، ومن ذلك عدم الاعتراف بالانقلابات العسكرية، لكنه تقدم خطوة أخـــرى بتأكـــيد إمكانية التدخل العسكرى إلى جانب نظام إذا طلب ذلك لظروف داخلية خاصـــة. وهـــذا المبدأ قد يطرح مجالات جديدة للنزاع عند اتخاذ القرارات بهذا الشأن، لأنـــه يفـــترض أوضاعاً ديمقراطية حقيقية على مستوى القارة لا تتوفر فى الواقع، ففى حالـــة الوضع الديمقراطى نتصور أن تمثيلاً شعبيا حقيقياً هو مصدر الطلب بينما نعرف الكثـــير عـــن كيفـــية وصول الحكام والأحزاب الحاكمة فى القارة إلى السلطة وفى أطر "شرعية"!

٧-هـــناك مشـــكلات أخرى كثيرة بالطبع لا يتسع المجال لذكرها تتعلق بالموقف مـــن المـــنظمات الإقليمـــية الســـابقة علـــى قيام الاتحاد مثل "الإيكواس" "غرب أفريقيا" "وســـادك"- جنوب أفريقيا وكوميسا- شرق أفريقيا.. ودول الساحل والصحراء من شمال وشـــرق.. إلـــخ وهذه التنظيمات تحكمها اعتبارات قطرية وتاريخية قد تجعلها عقبة أمام التقسيم الإقليمى المبسط الذى يشير إليه ميثاق الاتحاد.

عن المقارنات والمستقبل

تجـــرى من حول مشروع الاتحاد مقارنات لا معنى لها وخاصة المقارنة بالاتحاد الأوربـــى وآلـــياته، مـــرة للســـخرية، وأخرى للإحباط. وفى تقديرى أنه لا مبرر لهذه المقارنـــة، فالاتحاد الأوربى يحميه نظام رأسمالى متقدم، خلق الدولة الوطنية القوية أولاً ثـــم خلق آليات التوحيد والعولمة، بينما التطور الاجتماعى والرأسمالى فى أفريقيا معوق تماما بسبب الاتحاد الأوربى الأمريكى نفسه وعولمتهم المفروضة!

وفـــى ظل آليات الرأسمالية العالمية المتوحشة يعانى الاتحاد الأوربى نفسه الكثير مـــن المتاعـــب مـــع الولايـــات المتحدة ونفوذها الاقتصادى والسياسى على السواء، بل وتدهـــورت أحوال أوربا الاقتصادية فى سنوات الاتحاد / المثال بأكثر مما تقدمت رغم الفـــارق بينـــنا وبيـــنها لظـــروف تاريخية، وتعانى أوروبا بسبب "عولمتها" مشاكل بدت عرقـــية وطائفـــية وانتهـــت بانفـــراد الاستبداد الأمريكى بها فى البلقان بما يشبه مشاكل أفريقـــيا العرقـــية، بل وفى إيرلندا بما يشبه غيرها من مناطق الصراع الدينى .... إلخ. أما الاستبداد الأمريكى على ألمانيا وأوروبا الشرقية وغيرها فلا يحتاج لبيان كثير.

قـــد تكـــون المقارنة الأخرى مع الجامعة العربية، حيث تذكر سلبيات طموحات الوحـــدة وأيديولوجيتها، أو تذكر الخيبات رغم النزوع للوحدة. ولست فى حاجة لأن أزيد بـــدورى أنها ليست فقط خيبات الأيديولوجية وإنما العجز أمام الحقائق القومية التاريخية واللغويـــة والدينـــية الـــتى كان من المفترض أن تدفع حركة التوحيد بصورة أكبر. ومع ذلـــك فـــإن وجود أكثر من نصف العرب على أرض القارة سكانا ودولا كفيل أن يجعلنا ننـــتظر نـــتائج المراجعة للسلبيات أو دفع الإيجابيات، بما لا يدفعنا لليأس، قدر ما نتوقع تـــزايد المدركات الإيجابية مثل دعم آلية التنفيذ باجتماعات القمة على الجانبين أو تزايد دور المـــنظمات الشعبية والمدنية والحقوقية لتصبح أداة مراقبة ودفع للتطور الاجتماعى الديمقراطى مثلما دفعت – من خارج التنظيم – حركة التحرر الوطنى من قبل.

إن المشـــكلة الرئيسية الآن ليست مجرد النظر إلى التنظيم الشكلى للاتحاد الجديد أو الجامعــة العربــية وإنمــا المشــكلة فــى تجسدات العولمة الإمبريالية ضد مثل هذه التنظيمات لو لم تكن قوية ذاتياً بقدر كاف على النمط الآسيوى على الأقل.

وفى هذا الصدد يمكن أن نشير إلى عدة حقائق نرى من الواجب التنبيه إليها:

١-إن هــناك مشروعاً اقتصادياً طموحاً تقدم به – بخطة محددة الرئيس "مبيكى" رئــيس جــنوب أفريقــيا باسم البرنامج الألفى للإصلاح الاقتصادى MAP متطلعاً لأن يشــبه "مشــروع ماريشـــال" لأفريقيا. وهناك مشروع آخر من قبل الرئيس عبد الله واد (الســنغال) باســم "أوميجا" مشابه للأول ولنفس التوجه. وقد قررت قيادة الاتحاد الجديد دمجهمــا، والسعى بهما لدى "الكتل والمؤسسات العالمية" للحصول على التمويل المناسب لدفــع "خطــة أبوجــا" الاقتصادية لمرحلة التنفيذ فى جو رأسمالى عالمى وقارى، وفى ظروف أفضل للوجود فى إطار العولمة.

فإلى أى حد تتوفر النوايا الحسنة والعمل الجاد فى المستقبل القريب للاستفادة من هــذه الخطط المستقبلية بعد ضمان قيام "الشرعية الأفريقية" الخاصة للتنمية المستدامة إن جــاز التعبــير؟ وكــيف لا تصــبح مثل هذه الخطط فضاء جديداً للتبعية الاقتصادية ثم السياســية باحــتواء آلــيات العولمة لمضمونها والدول الأساسية فيها مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا والجزائر والسنغال ومصر، المشرفين على هذه الخطة؟

وهــل نــتوقع أن تلتفت دول الخليج مثلا لمثل هذا البرنامج الاستثمارى التنموى المنظم؟

٢-مــا الــذى يمكــن أن يلتفت إليه العرب فى هذه الظروف بإعادة طرح آليات الــتعاون العــربى الأفــريقى علــى أسس جديدة؟ وفى هذا الجو الأكثر شرعية والأكثر ديمقراطــية علــى المستوى الأفريقى على الأقل؟ هل تؤدى الأسس الجديدة التى صيغت فــى اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى بالجزائر قبل القمة الأفريقية إلى دفع هــذه العلاقــات العربية الأفريقية نحو مدركات أكثر تضامنا فى مواجهة آليات العولمة؟ أم تــرانا مقبليــن على عملية اندماج أكبر تحت طائلة النفوذ الأوربى والأمريكى نتيجة

سياســات المتوسطية والشراكة وقواعد منظمة التجارة العالمية الجارى تأكيدها من على الأرض العربية فى الدوحة قريباً؟

لا أريــد أن أضـــاعف إحــباطات القـــارىء بملاحظـــات أخرى تزيد من قلقه. فالطــريقة الليبــية فـــى معاملة هذا الموضوع قد تفجر تناقضات لا يتحملها المشروع، وكــثرة الدعايـــة والإعلام والإعلان والشخصنة كثيراً ما عوقت مشروعات ليبية أكثر تماســكاً مـــن هــذا الاتحاد الوليد، لكنا نثق أن التحرك الليبى الذى لم يصدر عن فراغ أفــريقى ســوف يــدرك الحقائق بالضرورة، والخسارة المتوقعة لن تكون بسبب مجرد تأثــير قطــر واحد مثل ليبيا ولكن بسبب ضعف أساسى فى البنية الأفريقية نتيجة النفوذ الأجنــبى الكثيف بالقارة. وتبدو بوادر ذلك فى تمويل الحروب الصغيرة وتجارة السلاح والمـــاس، والتفاف أمريكا على آلية التدخل وفض المنازعات لكسب مواقع أكثر للتدخل مــثلما فـــى مشـــروع تدريب الجيوش الأفريقية الذى يمضى وحده رغم كل هذا العداء للتحركات الأمريكية، ولهجة القذافى الآخذة فى التصاعد إزاء هذا "العدو الأمريكى".

ولـــن نـــتحدث أيضـــاً عـــن عملـــيات الاحتواء الأيديولوجى بنشاط الفرنكفونية، والكومنولـــث، ومشروعات القيادات الجديدة فى القارة التى لا تمضى فى أى اتساق مع مشروع "الاتحاد الأفريقى" الجارى إقامته.

ومـــع ذلـــك فالذين اجتمعوا فى الدار البيضاء عام ١٩٦١ لم يكونوا محبطين ولم ييأسوا من الوصول بحركة الوحدة إلى عام ٢٠٠١.

الخبرة الأفريقية ومبادرات تطوير الجامعة العربية

الحركات الجامعة في المنطقتين:

الذيـن يـتابعون حـركة الجامعة الأفريقية Pan Africanism مستقلة عن بقية الحـركات الجامعة، أوائل القرن العشرين، إسلامية أو عربية أو سلافية، بل وطورانية، يجدون صعوبة في متابعة علاقة هذه الحركات أو بعضها على الأقل في فترات متقطعة بعـد ذلك، بل ويجدون الآن صعوبة في إدراك أهمية هذه العلاقات حين تشتد عليهم في ظـروف العولمـة تحـت وطـأة الهيمنة الأجنبية، وتطلع شعوب هذه المناطق للتحرر الوطنـي من جديد. وقد أكون في موقف التكرار لو ذكرت للقارىء بالنسبة لمنطقتنا أن المؤتمـر الأول لحـركة الجامعة الأفريقية كان عام ١٩٠٠ وأن المؤتمر القومي العربي الأول كـان عـام ١٩١٣، وكلاهما بحث مسألة الاستعمار والهوية بين شعوب كل من المنطقتيـن، فـي فـترة كانت حركة الجامعة الإسلامية بقيادة جمال الدين الأفغاني تملأ الأسـماع بيـنما كانـت القاهرة نفسها التي تحمي الأفغاني، تضم ثمانية جمعيات قومية عربـية عـل الأقـل فيما بين ١٩٠٠ – ١٩١٤، وقد مضت هذه التجارب إزاء موجة الاسـتعمار التقلـيدي والاسـتيطاني، مـرة بالتناطح وأخرى بالمغالبة أو الممالأة حتى أصـبحت وجهـا لوجـه مـع إمكانية إنجاز الاستقلال الوطني، وتكاد كلها تلتقي عقب الحـرب العالمية الثانية في مؤتمر باندونج بما صار فيه من اختلاط لعشرات الأوراق، بـرزت بينها تحديدا الورقة الأفريقية العربية وتمثلت في أول مؤتمر للشعوب الأفريقية الآسـيوية بالقاهـرة ١٩٥٨ ثم كتلة الدار البيضاء العربية الأفريقية ١٩٦١ وأصبح لقاء عبد الناصر ونكروما وبن بلا وسيكوتوري مألوفا بعد وفاة محمد الخامس.

مـن يسـتطيع أن ينسى معنى هذا اللقاء الخطير بين أقطاب حركة الجامعة العربية

والأفريقية الجدد وما فرضوه على صياغة ميثاق منظمة إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ١٩٦٣؟ فما لم يحضره عبد الناصر أو بن بلا وقت تشكيل الجامعة العربية ١٩٤٥ صاغوه صلابة ومواجهة للاستعمار القديم والجديد في أديس أبابا ١٩٦٣ ولأن المعركة كانت بهذا الوضوح، والزعماء على هذا القدر من تحقيق الذات، والتوحد مع شعوبهم، حتى لو جمعتهم الظروف بقيادات هزيلة معروفة في نفس القاعة، فإن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية جاء معبرا عن النفس الأصيل في أفريقيا، واستطاع هؤلاء القادة في أول لقاء للقمة الأفريقية بعد تأسيسها في أديس أبابا ٦٣ أن يقرروا في القاهرة ١٩٦٤ إنشاء "لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات" ذات مقر دائم في دار السلام بتنزانيا لتدريب حركات التحرير ومدها ـ ضمنا ـ بالمساعدات العسكرية للعمل في أكثر من عشرين مستعمرة في ذلك الوقت. وقد لا أتحدث هنا عن روح التحرر الوطني في موجتها الأولى، لكني أشير بالتأكيد إلى الدور المشارك لمصر والجزائر وسودان ثورة أكتوبر مع غانا وتنزانيا في تأكيد الزحف التحرري من شمال وغرب القارة إلى أقصى جنوبها. ولم يقل أحد عندئذ أين حدود العروبة وأين الأفريقانية، ولما كان يقال عن عبد الناصر إنه الزعيم أو المارد الوطني الأسمر كانت الأنظار تتجه إلى معنى التحرر الوطني، ومعنى امتداد أذرعته من الخليج للمحيط ومن الإسكندرية لكيب تاون!

هذه الروح هي التي حملت العمل العربي الأفريقي لفترات تالية؛ ورغم اختفاء قادتها حوالى السبعينيات وجزء من الثمانينيات ـ ظهر خلالها بعض القادة الجدد هنا وهنالك وبذلت محاولات للاستمرار من ليبيا وغانا وبوركينافاسو بل وأنجولا وأثيوبيا وإن تحركوا بصعوبة شديدة في أجواء الحرب الباردة وانتكاسات التجارب الوطنية الكبرى، وتدهور أدوار الدولة وعملية التحديث وتعمق عمليات الاستنزاف للثروات الوطنية على يد التطورات الرأسمالية العالمية. ومع ذلك كانت حرب أكتوبر وانفجار أزمة البترول الشرق أوسطية، مصدرا لأزمة سياسية واقتصادية على الصعيد العربي الأفريقي مما نقل العمل العربي والأفريقي من دائرة مواجهة الاستعمار إلى مواجهة الأزمات وليصبح "التضامن" بديلا للتحالف. ولا ينكر أن الخبرة المتبادلة هنا في ظل التضامن وفرت لحركات الكفاح المسلح بعضا من أشكال الدعم المادي العربي (ليبيا ـ الجزائر) كما أن الموقف العربي استفاد من الدعم الأفريقي لقضية فلسطين، إلى حد

إقــرار الأمــم المــتحدة بحــق النضــال "بكـــــــافة الوسائل" (١٩٧٢) واعتبار القمة الأفريقــية قضــية فلســطين قضــية أفريقية (١٩٧٥) وأعقب ذلك الانتقال من مرحلة التضـــامن إلى مرحلة التعاون بإقامة المؤسسات الخاصة بهذا التعاون عقب القمة العربية الأفريقــية ١٩٧٧؛ وسيظل الأفارقة يذكرون بالتحفظ ميل دول التعاون (وهي هنا دول الــثروة لا الثورة) إلى اعتبار مؤسسات التعاون عربية موجهة لأفريقيا كمؤسسات عون اقتصادي في الغالب بأكثر منها مؤسسات تعاون مشتركة.

لــم تستطع الجامعة العربية للأسف إلا أن تكون مجرد أداة سياسية للتنازع العربي/ العربــي، فــي قضــايا تمس الحضور العربي على مستوى العالم الثالث خاصة أن هذه المســألة مازالــت بالغــة الأهمية لمن ينظرون في أمر تطوير الجامعة العربية. ونقصد "بــالإدارة السياســية" تمثــيلها للنزاع السياسي أكثر من رعايتها للمصالح بسبب طبيعة الجامعــة المرتــبطة بأجواء سياسية سابقة من ميراث فترة التبعية أو فترة التحرر ولذا ســادت أجواء الموقف من كامب ديفيد والرغبة في محاصرة موقف مصر، اختراقا لكل أشــكال العمل العربي ذي الصلة بالآخرين وخاصة الفضاء الأفريقي، فلم يتواصل عمل أيــة مؤسســة عربــية في اتجاه أفريقيا، بينما الخبرات الأفريقية كانت قادرة دائما على تجــاوز مــثل هذه المواقف في أشد حالات الصراع، حول التقارب مع النظام العنصري (زامبــيا)، أو الــتحالف مــع السوفيت (أنجولا ــ أثيوبيا) أو حتى الاقتتال المباشر في بعــض الحــالات (تنزانــيا/ أوغــندا..) ولم تؤجل أي من الأحداث الأفريقية الاجتماع الــدوري للقمة، ولا عطلت لجنة تحرير المستعمرات حتى تمت تصفية النظام العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٩٢/٩١.

قفزة الاتحاد وزحف الجامعة:

تعتــبر القفزة الأفريقية نحو إقامة الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٢ تعبيرا عن خبرة إضافية جديــرة بالنظر لدى المتابعين لمبادرات التطوير العربية. فهي لم تأت محض صدفة من جــراء مناقشــة المــبادرة الليبية كما يتصور البعض رغم أنها عمليا تبدو كذلك، ولكن الأجــواء التــي أسست لطرح الفكرة الليبية واستقبالها بطريقة حماسية مكنت من دفعها دفعــة جديرة بالنظر العربي أيضا، إذ يجب ألا ننسي أجواء ترحيب أفريقيا بوصول عبد العزيــز بوتفلــيقة لرئاســة الجزائر، تطلعا من الأفارقة لوصول هذا البلد الحبيب لديهم

بذكـــري ثورتـــه نحـــو اســـتقرار تمنوه للجزائر، فجاءوا للقمة الأفريقية هناك في يوليو ١٩٩٩ بـــروح سميت روح الجزائر، واندفعت خلالها المشاعر والمبادرات نحو مواجهة الإرهـــاب والتوحد الاقتصادي والتصدي لمقاطعة ليبيا، بقدر ما شجعت على دفع مبادرة "الاتحـــاد الأفريقي" من قبل الرئيس الليبي. ومن هنا التأم الاجتماع لمناقشة فكرة الاتحاد عقب ذلك مباشرة في ليبيا بعد شهرين من اجتماع الجزائر!

وترصـــد وثائق تقديم فكرة الاتحاد عديدا من خطوات التمهيد لهذه القفزة الأفريقية الجريـــئة فتشير إلى خطة لاجوس الاقتصادية عام ١٩٨٠ لتوحيد العمل الاقتصادي وإلى ميـــثاق حقـــوق الإنســـان والشـــعوب الأفريقية، بل وميثاق المشاركة الشعبية الأفريقية ١٩٩٠ كمـــا تشير إلى اتفاقية أبوجا للوحدة الاقتصادية ١٩٩٤ وإلى خطة الشراكة لتنمية أفريقـــيا ٢٠٠١، وبيـــن هـــذا وذاك معـــركة الديون والإيدز وغيرها من أشكال العمل المشترك الملموس.

ولا يمكنـــنا الـــنظر لهذه القفزة بعيدا عن الأجواء الأفريقية نفسها من تحرير كامل لجـــنوب أفريقـــيا واختيار "مبيكي" بالتصويت العام المباشر بعد وضع مانديلا الاستثنائي فـــي الرئاسة ١٩٩٤ وارتبط ذلك بنشاط أفريقي حيوي ـــ وإن بمساعدات أجنبية لتحقيق الاتجـــاه للمصـــالحات وتســـوية مـــناطق الاضطراب في سيراليون والكونغو ومنطقة البحـــيرات عمومـــا، مقـــابل الموقـــف العربي المضطرب من أقصى المغرب لأقصى المشـــرق فى مطلع هذا القرن. وهذه الأمور لا أرصدها للمقارنة أو تفضيل وضع على آخـــر، ولكنـــي أرصـــدها تطلعا إلى توفير أجواء أفضل من أجل تحقيق تطوير أفضل للمنظمة الجامعة.

لابـــد أن نسجل للخبراء الأفارقة بالتعاون مع السياسيين، كيف أدى الفكر السياسي الجديـــد إلـــي حقـــائق تنظيمـــية، وكـــيف يسلم التنظيم الأفريقي الجديد بحقائق سياسية واجتماعـــية محـــيطة به، بدا ذلك مبكرا في تجنب تسمية القفزة الجديدة "بالدول الأفريقية المـــتحدة United States of Africa لكثرة الظلال غير العملية المحيطة بها (ترجمة States بين ولايات ودول!) وكثرة المتطلبات التي تفوق إمكانيات الواقع الأفريقي. وقد يفـــرض ذلك على الجامعة العربية تجنب المسميات التي تثير الشجون بدورها في الواقع العربـــي، حيث نعرف أن البعض قدم مبادراته بمسمى "الاتحاد العربي" أو "اتحاد الدول العربية"، وهي تسمية مثيرة للشجون بدورها.

وفـــي هذا الصدد تشير كثير من الدراسات إلى معنى تمثل الاتحاد الأفريقي لمفهوم "الــنظام الأفريقــي" ولــيس لمفهوم "التجمع القومي" الذي ربط به نكروما من قبل فكرة "الــدول الأفريقية المتحدة". والمفهوم الجديد "النظام الإقليمي" ذو أصول وحدوية (بأساس ثقافــي أو اجتماعي أو عرقي..) كما يعبر عنه المفهوم السائد في أمريكا اللاتينية وحيث لا يســري ذلــك مــثلا علــى التجمعات الآسيوية، التي تدرك قوة الفرق بين الجغرافيا والقومــيات والــدول، ويحــتاج هذا إلى فكر سياسي جديد على المستوي العربي إذا كنا نفكــر أن يكــون شــكل الــتجمع في الجامعة العربية ممثلا لأفكار حقيقية وليس مجرد رابطة جغرافية لا تلمس الفرق بين النظام الإقليمي والتجمع القومي.

لكــن.. حــتى "الــنظام الإقليمــي" المحتمل والذي تقترب الجامعة العربية منه في تطويــرها الجديــد كما يلوح البعض بذلك، سيصطدم بالحاجة إلي "تفكير سياسي" بدوره يحــتك بمســألة الشرق أوسطية، والمتوسطية، كما يثير قضية "دول الجوار" التي تشير إلــي قــرب الجامعة العربية من أفكار الجامعة الإسلامية التي مازالت قائمة في المنطقة وتحملهــا تنظــيمات سياســية ذات شــأن شــعبوي واسع بل ويمثلها حكوميا المؤتمر الإســلامي. وعــندئذ ستصطدم هذه الفكرة ذات الأبعاد الإقليمية بأفكار أصحاب العولمة التــي ترى في "الإقليمي" أداة للعالمي وليس القومي، ومن هنا تصبح إسرائيل من حقائق الموقــف لــدى المناوريــن الذين لا يرون في العراق احتلالا إمبرياليا ولا في فلسطين اســتعمارا اســتيطانيا. وفــي كــل ذلك تعاني الخبرة العربية خيارات صعبة لا تعانيها الخــبرة الأفريقــية. ولــذا تمضي الأخيرة بسلاسة أكبر. إن من يعتبر خطوات التطوير مجــرد طرح مذكرات للنقاش البيروقراطي المألوف دون أن ينخرط فيها بشدة أصحاب القــرار والفكر السياسي، يعرضون أنفسهم لمقارنات أو مواقف في غير صالحهم. وعلى ســبيل المثال، فإن قراءة أبرز مبادرات التطوير بل وأبرز الكتابات "الفكرية" أو التحليلية حــول المــبادرة يجدها تلح بشكل مؤسف على المقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي وحدها! ورغــم أهمية التجربة الأوربية بالفعل فإن السياسي المصري صاحب المبادرة الأساسية كــان علــيه أن يتذكر أولا وبحكم تجربته المباشرة ومكانته في تجربة الاتحاد الأفريقي الــذي قام بجهده المشترك فيها مع آخرين منذ عام فقط. هذا السياسي أو الخبير لابد أن يــراجع مســئوليته في صياغة الخطاب السياسي لبلد كبير مثل مصر ولا أريد أن أشير إلــى قــدر القــوة التــي يكتسبها خطابه في الساحات الأفريقية لو أنه صدر في القاهرة

وطـــرابلس خطـــاب جديد يقارن مع أفريقيا ويقدمها لجماهيره حتى لو استفاد من الخبرة الأوربـــية أيضـًــا. وبالمناســـبة فإن ثمة مشكلة لمصر وليبيا ودول الشمال عموما إزاء عضـــويتهم الكاملـــة فـــي الاتحاد الأفريقي والعربي على السواء، ومن ثم لا نكون أمام مشـــكلة دول الجـــوار فقط بل "وتنظيمات الجوار" أيضا.. وكلها مسميات لمشاكل فكرية واستراتيجية وليست مسألة جغرافية أو مهارة دبلوماسية!

من النظام القومي إلى النظام الإقليمي

يـــبدو أن النظام الإقليمي سيفرض نفسه على النظام القومي في الفترة القادمة، ومن ثـــم علـــى نظـــام الجامعة العربية، ليقترب بذلك من نظام الاتحاد الأفريقي. فلا شك أن تطـــورات "الـــتجربة العراقـــية" فضلا عن التطورات المحتملة في السودان، إلى جانب انســـحاب دول "القومـــية" الكـــبرى عـــن دورها ذاك، والحلول الهزيلة المتوقعة للقضية الفلســـطينية، كـــل ذلـــك سيلعب دوره في صياغة تطويرات الجامعة العربية. فإذا سلمنا بذلـــك ـــ موضـــوعيا لا أيديولوجيا ـــ فإن الأمر يقتضي التسليم بنتائج هذا التطور من ناحـــية الفكـــر السياســـي والتشـــريعي، فهذا التطور سيفرض التعامل أكثر على أساس مؤسســـي لا سياســـي خلافـــا لمـــا كـــان قائمـــا في الواقع، ومعنى ذلك التزاما أكثر بالموضـــوعية، والقانونـــية، وحـــتى البيروقراطـــية. ولننظر لحالة الأفارقة في تجربة الاتحـــاد، فلم يشاءوا أن يفترضوا أية نتائج سياسية لمبادرة ليبيا للمسارعة بالاجتماع في طـــرابلس للتأســـيس ما دام الدور علي جنوب أفريقيا (عام ٢٠٠٠) وكذا كان الحال في وضـــع أديـــس أبابا كمقر دائم بل ولم يغيروا دور موزمبيق للاجتماع الأول (٢٠٠٣)، ولـــم يجـــاملوا فـــي منصـــب المفوض العام للاتحاد ليستمر من أعد وثائق الاتحاد إزاء مرشـــح مـــن وزن رئيس الجمهورية السابق (مالي) للمنصب الجديد. كما لم يجاملوا في تعـــريض ســـبعة أعضاء للتوقف ما لم يسددوا ديونهم واضطرت ليبيا لمساعدتهم حفاظا علـــي إقامـــة الاتحاد. هكذا فرضت المؤسسية نفسها منذ اللحظات الأولي. لكن الأمر لا يخلـــو مـــن تأكيد وضع الدول ذات الثقل بشكل أو بآخر، فعندما ضغطت جنوب أفريقيا لفـــرض هيكل لمبادرة الشراكة لتنمية أفريقيا "نيباد" وكأنها خطة أفريقيا الاقتصادية خلافا لاتفاقـــية "أبوجـــا" للوحـــدة الاقتصـــادية، اضـــطر التنظيم المؤسسي الجديد أن يضيفها كـــبرنامج خاص للاتحاد مقره جنوب أفريقيا وليس بديلا عن الاتفاقية الاقتصادية. وبلا

شـــك أن مطوري الجامعة العربية يبحثون عن صيغة لمراعاة وضع "الأشقاء الكبار" أو الـــدول ذات الـــوزن الخـــاص، كما يبحثون عن صيغة للتكتلات "الجانبية". وهذه أمور يحلهـــا الاتحـــاد الأفريقي أولا بالتسليم الأدبي دون حرج بحجم نيجيريا وجنوب أفريقيا وأثيوبـــيا ومصر والجزائر.. إلخ، ثم يقومون بتكليف هؤلاء الأشقاء بالمهام الكبرى مثل مواجهـــة اضطرابات ساحل العاج أو ليبريا أو منطقة البحيرات، ولا ينسي أحد بالتقدير دور مـــانديلا مـــثلا أو أوباســـانجو في هذا الصراع أو ذاك، دون حديث فج عن حق القـــيادة أو الـــدور القـــيادي.. إلخ ومن هنا انتقل الحديث عن "السلام والأمن في أفريقيا" ولـــم يرتـــبط ذلك بمقولات أيديولوجية صارخة عن "القضايا القومية" أو الأمن القومي، دائمـــا كـــان الحديث عن ضرورات الاستقرار، والتنمية المشتركة، وإعداد البنية التحتية "للنهضة الأفريقية". كما يروج في الجنوب الأفريقي.

وقـــد وضـــع موضوع "السلام والأمن في أفريقيا" كمسألة رئيسية في الميثاق في اجـــتماع القمـــة التأسيســـي، ولكـــنهم أدركوا خطورة ترك المسألة مفتوحة للاجتهادات فاســـتقر رأيهـــم علـــى إنشائه كمجلس للسلام والأمن في اجتماع موزمبيق ليتشكل من حوالـــي ١٥ عضوا يشكل بالتتابع ويضعون حاليا لائحته التنظيمية. وهذه الجرأة لم أجد للأســـف نظـــيرها في مبادرات تطوير الجامعة العربية. ورغم طرح المبادرة المصرية للمـــبدأ بحديـــث جريء عن "القرار الحاسم الذي لا يقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحـــق في الاعتراض.. والقيام بالعمل المباشر في بعض الحالات" فإنه سرعان ما وضع بديـــلا لذلـــك "منتدى للأمن القومي العربي" يكتفي "باللقاءات والحوارات.." إلخ. وهو ما سيدفع المجموع لاختياره بالطبع بديلا لحسم المواقف!

فـــي مـــنطقة أخرى للعمل من أجل الاستقرار والأمن يعالج الموقف الأفريقي هذا الموضوع بشجاعة أخرى من أكثر من زاوية:

* فهـــو فـــي بند المبادىء (مادة ٤) يعطي الحق للاتحاد في التدخل بناء على قرار الجمعـــية العامة في حالة قيام دولة في الاتحاد بارتكاب جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

* وفـــي نفـــس المادة يعطى للدولة العضو حق طلب تدخل الاتحاد لمساعدتها في تحقيق السلام والاستقرار.

* عـــدم الاعتراف بأي حكومة تصل للحكم بوسائل غير دستورية (حالة الانقلابات

في أفريقيا وحالات مثل مجلس الحكم الحالي في العراق مثلا).

* والاتحاد الأفريقي يحرص على تطبيق الجزاءات لسلامة نظامه في أكثر من مناسبة أهمها إمكان عدم مزاولة الدولة لنشاطها في الاتحاد في حالة التأخر عن دفع التزاماتها.

وبهذا المعني يحرص الاتحاد على معناه "النظامي" والقومي بوضعه مسألة السيادة موضع المراجعة دون إثارة لأي مرجعية قومية مدعاة على نحو ما نرى على المستوى العربى، أي إنه بذلك يقلل من تأثير "النفاق السياسي" لصالح "الشرعية الإقليمية" التي تصل لما فوق القومية أحيانا أو مستوى "الدولية" أحيانا أخرى وهذا ما تقع في الافتقار إليه مبادرات التطوير وخاصة عندما تتحدث المبادرة المصرية عن تجنب المشاكل عبر آلية احتواء المنازعات، أو تسويتها أو الوقاية منها بشكل عاطفي قومي ملحوظ.

المشاركة الشعبية

تعاني بنية الاتحاد الأفريقي مثل الجامعة العربية من ضعف أشكال المشاركة الشعبية ومع ذلك تبدأ بالحديث عن البرلمان الأفريقي أو العربي، مع أن أحوال البرلمانات في المجموعتين لا تسر أحدا، كما أن اجتماعاتها الحالية في أشكال قائمة "للاتحادات البرلمانية لم تكشف عن أي مساهمة، لكن الاتحاد الأفريقي الذي يتخذ شكلا كونفيدراليا صمم علي وضع البرلمان في أجهزة الاتحاد الرئيسية باسم البرلمان الموحد Pan African Parliament ولا تبدو الصيغة واضحة إلا بالشكل التقليدي لمستوى "الاتحاد البرلماني" القائم فضلا عن وجود حوالي ثماني دول عربية تعاني أوضاعها التشريعية نقصا دستوريا صارخا. أما عن تمثيل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فإنه لا توجد لدى الجامعة العربية أية خبرة بعد بهذا العمل، خاصة والتحفظات سابقة على تنظيمات العمل في مجال حقوق الإنسان والمرأة والأحزاب السياسية.. إلخ، بكراهية ملحوظة من جانب معظم المسئولين العرب حتى لكلمة المجتمع المدني والديمقراطية في حد ذاتها هذا بينما التزمت منظمة الوحدة الأفريقية من قبل بميثاق حقوق الإنسان والشعوب وبلجنته ومركز معلوماته، كما تعترف بمنتدى المجتمع المدني الذي ينشط منذ بضع سنوات في رحاب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي مقر المنظمة نفسها.

فأيـــن ذلك من البدايات المتواضعة في الفكر والعمل التى مازالت تحبو في الجامعة العربية، ولا تقوم المنظمات المتخصصة التابعة للجامعة بأي جهد في هذا الصدد.

إن ميـــثاق الاتحـــاد الأفريقي الجديد لا يكتفي بإعطاء أهمية لهذا الجانب من خلال المجلـــس الاقتصـــادي الاجتماعـــي الثقافـــي، بل يربطه في الأهداف الرئيسية (مادة ٤) بالـــنص المـــتقدم عن مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد والعمل على تعزيز العدالـــة الاجتماعـــية. والتنمية المتوازنة" ولعل هذه الإشارة للمبادئ الاجتماعية أن تمهد الطريق لمشاركة شعبية متقدمة.

أمـــا المفاجـــأة الأساســـية الأخرى فهي نص الاتحاد الأفريقي على تعزيز مساواة الـــنوع الاجتماعـــيgender مشيرا بالطبع لوضع المرأة. والمفاجأة هي في إنجاز هذا الـــنص عـــند أول اجـــتماع تأسيســـي للاتحـــاد حيث تم اختيار نصف عدد شخصيات المفوضـــية العامـــة فـــي أديس أبابا من النساء! (لا ننسي أن ٣٠% من برلمان جنوب أفريقـــيا مـــن النساء، وقد فرض ذلك نفسه فيما يبدو علي رجال الاتحاد، بل إن المؤتمر الوطنـــي الأفريقـــي الحـــاكم فـــي جنوب أفريقيا ينص دستوره على اختيار ٥٠% من أجهزته والبرلمان من النساء!).

بهـــذا الـــتطور فـــي الفكر السياسي والوعي الحداثي بتطوير "النظام ــ الإقليمي"، يمكن الحديث عن التطوير.. ليشكل قفزة، لا أن يمأسس الترهل!

حل الصراعات.. خارج المنظمات الإقليمية

التجربة التي يمر بها الاتحاد الأفريقي، وهو مازال مولودا جديدا، تثير كثيرًا من التساؤلات من حوله مثلما يثيرها وضع الجامعة العربية من قبله. ذلك أن أهم منتج منتظر لمثل هذه التنظيمات، بجانب بناء روح الوحدة في الإقليم المعين هو إثبات قدرتها على حل النزاعات والصراعات في الإقليم داخليا لتتفرغ مع الدول الأعضاء لبناء تضامنها أو وحدتها. لكننا إذا تأملنا حال الجامعة العربية مثلا في مسألة العراق – ناهيك عن فلسطين – وصولا إلى ترك عضو يتفتت مثل الصومال فسوف نتأسى كثيرًا للحال العربي. ولذلك توقعنا أن يأتي "الاتحاد الأفريقي" بروح جديدة، مهدت لها تحركات مدروسة، وبمساهمات أطراف قوية مثل ليبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا والجزائر ومصر، ليصبح مؤهلا لدفع عملية البناء في مشروع له طموحات الاتحاد الأفريقي وزعمائه. والاتحاد لم يقم من فراغ، فأمامه تراث منظمة الوحدة الأفريقية منذ عام ١٩٦٣، بإنجازاتها التي يتغافل عنها البعض وهم فرحون بالمولود الجديد، علما بأن من لا تراث له، لا مستقبل له. وبدليل أن منظمة الوحدة الأفريقية نفسها قامت على تراث مؤتمرات خمس، لحركة الجامعة الأفريقية، ثم مؤتمرات الشعوب الأفريقية، ومجموعتي الدار البيضاء ومنروفيا.. إلخ. ومثلما واجه الاتحاد الجديد في أولى صدماته مشكلة الصراعات الأفريقية، فإن منظمة الوحدة الأفريقية كانت تقف في وجه عنفوان النظم العنصرية في الجنوب الأفريقي. وتجربة المنظمة تقول إن زعماءها حين اجتمعوا في القاهرة في المؤتمر الأول لها عام ١٩٦٤، كان قرارهم التنفيذي والعملي

الأساســـي هــو إنشاء "لجنة تحرير المستعمرات" لتتولي مباشرة دعم حركات التحرير، بالتدريــب والســـلاح، حتـــي كـــاد جمال عبد الناصر يرسل طائراته من القاهرة لتلقي للمواطنيـــن ســـلاح مـــن الجو في المناطق المحررة في روديسيا بأقصي الجنوب لولا تحـــولات في ظروف العملية وليس في مبدئها. من هنا يمكن للقاريء أن يتصور معنى القـــرارات الفعالـــة لزعماء مسئولين عن قضايا بلادهم وقارتهم أو قل تنظيمهم الإقليمي الوحـــدوي، ســـواء الأفريقي أو العربي (ولعلنا نذكر ذلك والعيون تدمع على ما يجري للفلسطينين وما يرُتب للعراق أمام أعين الجميع دون أن يطرف لهم جفن!).

وعـــندما تأســـس الاتحـــاد الأفريقـــي هـــذا العام، راح يهندس ويرتب للجان حل المـــنازعات أو الصراعات، فأنشأ "مجلسًا أعلى" للأمن والسلام، "ومحكمة عليا"، "ولجنة تنفـــيذية علـــيا"، وكـــل هـــذه المسميات "العليا" تنتظر الصراع على مقارها ورؤسائها، وأســـلوب عملهـــا وظـــروف تفعـــيلها.. إلخ لنقضي عامًا آخر ــ أو عامين ــ في هذه التخطـــيطات التـــي نـــأمل أن يتوفر لها قدر من التوفيق. (وأظن ذلك يقترب مما حدث للجامعـــة العربـــية فـــي أجواء تعيين أمينها العام الجديد.. والذي مازلنا ننتظر ترتيباته بالدعاء أيضًا!).

ومـــع كـــل ذلـــك فإن القارة الأفريقية تبدو مهيأة لإنجاز عمل مؤسسي ذي معنى؛ بحكـــم الـــروح التـــي يـــبديها الأعضاء في أكثر من قضية، بعضها يكشف عن فاعلية مباشـــرة مـــثل رفض مشاركة الحكم العسكري بساحل العاج وجزر القمر للمشاركة في الاتحـــاد قـــبل الالتزام بالحكم المدني، ومنها رفض تزييف الانتخابات، في مدغشقر، أو مخالفـــة قـــرار الكومنولـــث بعـــزل نظام موجابي في زيمبابوي والتشكك في انتخابات راقبـــتها منظمة الوحدة الأفريقية (وهي تمهد لقيام الاتحاد) وشهدت بمصداقيتها.. وأخيرًا التدخل المباشر في أفريقيا الوسطي لمواجهة الاضطرابات العسكرية داخل النظام.

هـــذه القضـــايا لابد أن نأخذها بعين الاعتبار ونحن ننتظر نتائج جديدة لقيام الاتحاد الأفريقـــي، خاصـــة وثمـــة مـــيل لدعمهـــا بخطط تنموية في إطار اتفاقية أبوجا للسوق المشتركة، أو خطة "نيباد" التي تنتظر التنفيذ.

لكنـــنا فوجئـــنا في الأسابيع الأخيرة (يوليو ٢٠٠٢) بمن يقفز علي تطلعات الدول الأفريقـــية ورغبتها في إقامة بنيتها المستقلة ممثلة في الاتحاد الأفريقي وهذا ما شاهدناه فـــي أســـلوب حل الصراع في السودان حول حقوق "شعب الجنوب" في تقرير المصير والـــثروة الوطنـــية، كمـــا بـــدا في إطار الاتفاق المعلن في كينيا، وفق مبادرة "الإيجاد" وبرعاية أمريكية. وشاهدناه في أسلوب حل الصراع في منطقة البحيرات الكبرى باتفاق الكونغـــو الديمقراطـــية وروانـــدا فـــي بريـــتوريا بجـــنوب أفريقيا وفق مبادرة مانديلا وثابومبيكـــي وبحضور أمين عام الأمم المتحدة. وبدأ التساؤل مجددا: ـــ لماذا وُقِّع هذان الاتفاقـــان بعـــيدا عـــن آلـــية الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية؟! وبمبادرات أمريكية مكشوفة أو ضمنية؟

إن هذا السؤال يبدو خطيرًا بالفعل علي بنية "التنظيم الإقليمي" في هاتين المنطقتين الهامتيـــن وإمكانية تفعيلهما لحماية بعض مصالح شعوب الجنوب. وتبدو أهمية التساؤل من أننا أمام عناصر في هذه الاتفاقيات لا يمكن تجاهلها:

أولا: ـــ رغـــم كل ما كتب ويكتب في موضوع السودان، ورغم توقع ما قد تؤدي إلـــيه ارتباطات الحركة الشعبية لتحرير السودان (جرنق) بالدوائر الغربية ـــ والأمريكية خاصة ـــ فإن حكومة الخرطوم كان يمكن أن تحترم عضويتها في هذا الاتحاد الأفريقي بشـــكل أفضل مادامت قد اتخذت "قرار السلام"، خاصة وأن مصر وليبيا أصحاب مبادرة خاصـــة تجاههـــا يمكن تطويرها، وهما عضوان مؤسسان بقوة لمنظمة الوحدة والاتحاد الأفريقـــي. فهـــل هـــو ضعف النوايا أم صفقات مع الأمريكيين إزاء ضغوطهم من أجل البـــترول ومـــن أجل معالجة موضوع الإرهاب؟ وهل يجدي التسرع الأمريكي من أجل البترول في معالجة ألغام المسائل السياسية والتنظيمية القومية المطلوبة لتحقيق الاتفاق؟

ثانـــيا: ـــ كانـــت مســـألة الـــنزاع أو الصراع في منطقة البحيرات الكبري، تعتبر نموذجًـــا لحـــرب عالمية أفريقية وهي في نفس الوقت نموذج لحل يأتي بإشراف آليات الاتحـــاد الأفريقـــي، خاصة وأن أطراف الصراع الأخرى عناصر ذات أهمية أيضًا في الاتحـــاد مـــثل أوغندا وزيمبابوي وأنجولا فضلا عن الكونغو وجنوب أفريقيا. وإذا كان

الاتحـــاد الأفريقي قد أعلن في "ديربان" بجنوب أفريقيا، منذ أقل من شهر فهل يجوز أن يحضـــر الاتفـــاق أميـــن عام الأمم المتحدة وليس المفوض العام للاتحاد الأفريقي لجنته التنفـــيذية؟ و هـــل لذلـــك صلة ـــ كما يتردد ـــ بتفاهمات الرئيس مبيكي مع الأمريكيين ولـــيس مـــع القـــادة الأفارقـــة؟ ومن يضمن موافقة ست منظمات للمتمردين في منطقة البحـــيرات وفي مقدمتها التجمع الديمقراطي الكونغولي وحركة تحرير الكونغو وقد بدوا معارضـــين للاتفـــاق؟. و هـــل قبائل "البانيا مولينجا"و "وهيما" و "ليندا" و "الماي ماي" و "إنتـــيرا هـــاموي" مجـــرد "عناصـــر ميليشـــيا" متمردة كما يصفها الاتفاق أم جماعات اجتماعـــية مغروسة في أرض المنطقة بين الزراع والرعاة والتعدين، ويصعب اقتلاعهم "كمتمردين" خلال تسعين يوما كما يقترح الاتفاق؟

نقـــول ذلـــك لأن حل مثل هذه الصراعات لابد أن يرتبط بخطط اجتماعية وثقافية واقتصـــادية تدخـــل – علـــى الأقل –ضمن أحاديث التنمية المستدامة كما تردد الهيئات الدولـــية، وتتطلب مشاركات شعبية وتنظيمية بعيدة المدى في إطار حقيقي وليس خططاً متسرعة لضمان ثروات واستثمارات سواء في البترول أو الماس أو اليورانيوم؟

إن الـــبعض يتحدث عن العولمة مع التفتيت والقهر، وآخرون يتحدثون عن "أقلمة" تضـــمن الحـــق والعـــدل. وهـــذا ما نأمل أن يتداركه زعماء الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية على السواء.

وحدة الأمن الأفريقى بين مآزق الاستقرار.. وأزمات المياه

ما يكاد المرء يشعر بأن القارة الأفريقية قابلة للاستقرار، عقب فترة من التطورات شبه الإيجابية، حتى تذكرنا أحداثها الجديدة بأن الأمر ليس بهذه السهولة، سواء أرجعنا ذلك لما هو شائع عن تهميش وضع القارة فى النظام العالمى نتيجة ضعف مساهمتها فى حجم حركته التجارية والإنتاجية، أو ضعف قدرتها على الحماية الذاتية، أو أرجعناه للجدل الدائر مع سمير أمين، وفكرته عن تزايد "اندماج" أفريقيا فى النظام الرأسمالى العالمى بقدر تزايد تجارتها هى معه واعتمادها على "ديونه" وقروضه وما يسمى بمساعداته، وكيف أن هذا "الاندماج" هو مصدر ضعف نظمها وتعرضها لأشكال من عدم الاستقرار الجذرى بسبب زيادة الإفقار وتزايد اعتماد نظمها على "الحماية" الخارجية ذات الطابع العسكرى أو الاقتصادى أو الأمنى... إلخ

ومعنى ذلك أن أفريقيا تتحرك أحياناً بوهم الاستقرار والنمو، وسرعان ما تكتشف أنها عرضة لعدم الاستقرار والتردى، من زاوية أو أخرى أو فى قطاع أو آخر. هكذا شهدنا ظواهر ما سمى بالاستقرار الأمنى تارة بعد عديد من الاتفاقات والتسويات للمنازعات المسلحة أو الصراعات العرقية، أو ما سمى بالاستقرار الاقتصادى تارة أخرى عبر ما سجلته تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا UN-ECA مؤخراً من تقدم معدل النمو الاقتصادى (تجارياً-إنتاجيا) إلى ما يصل إلى ٤-٥%، فضلاً عن مظاهرات الفرحة بتشكيلات "الاتحاد الأفريقى" وما ارتبط به من طموحات الاستقرار بتشكيل مفوضته الكبيرة فى أديس أبابا ومساهمة المرأة فيها بنصف تشكيلها أو الإعلان عن تشكيل "برلمانها الموحد" أو الفيدرالى وإن تصارعوا على مقره، أو تحريك مجتمعها المدنى بتظاهراته هنا وهنالك من أديس أبابا إلى جوهانسبرج.....

أخذنـــا فى ضوء هذه الأحاديث نضع بعض حسابات التهميش والاندماج موضوع التحلـــيل، هـــل تُرانا فى أفريقيا وقد أدركنا مخاطر التهميش فرحنا نلملم أشلاءنا تطلعاً إلـــى قدر أكبر من الاستقرار والتوحد، بل والاستقلالية فى معالجة مأزقنا وأزماتنا رغبة فـــى الأمـــن والأمـــان ولـــو المؤقت؟ أم ترانا وقد تضاعفت درجة اندماجنا فى "النظام العـــالمى" ولـــو مـــن أطرافه، ومن ثم أصبحنا نشارك فى تطلع هذا النظام إلى قدر من الاســـتقرار فى هذا "الفضاء الكونى" الذى يرتب استقرار قيادته الأمريكية فى وسط آسيا، وأفريقـــيا، آمـــلا أن يتم كمال الاستقرار باستكمال هيمنته على الشرق الأوسط الصغير (العـــربى) والكبـــير علـــى الســـواء! وفـــى الحالتين، فإن أفريقيا قد تتمتع بفترة- ولو محـــدودة- من الاستقرار والأمن أو الأمان، تستكمل خلالها بناء تنظيماتها الإقليمية، من "ســـادك" و"إيكـــواس" و"س.ص" والمغاربـــية... و"كوميســـا" *، كما تستكمل تشكيلات وحدتهـــا الجنينـــية الجديدة ممثلة فى الاتحاد الأفريقى، الذى ترهص "وحداته" الصغرى والكبرى بالتخلق.

فـــى هـــذه الأجـــواء، أجـــواء ربـــيع ٢٠٠٤، الـــتى كادت تتيح فرصة للظهور والازدهـــار، تواجـــه القـــارة بمـــا يذكرها أنها ما زالت رهينة الاندماج والتهميش على الســـواء، وأنها ما زالت بصدد سؤال الاستقرار والاستقلالية فى مشروعاتها المستقبلية، لأن الأوضاع الراهنة، لا تشى بذاتها بإجابات مريحة.

أحداث منفصلة... ومترابطة:

فـــى أقـــل مـــن أسبوعين بين أواخر فبراير ومنتصف مارس ٢٠٠٤ تقفز على ســـطح القـــارة أحـــداث ومواقف، تثير كلها التساؤل حول قدرة القارة على "التوحد" أو "الاندمـــاج"، أو مدى استمرار معايشتها للتهميش وتلقى مظاهر التدخل والتحرش، وحتى المخططـــات التى تعرضها سلفا لاضطراب علاقاتها البينية وصعوبات العمل المشترك الذى ترنو إليه.

---

*الإشـــارة هنا إلى: سادك SADC (تجمع الجنوب الأفريقى) وإيكواس Ecowas تجمع غرب أفريقـــيا، و "س.ص" تجمـــع الســـاحل والصـــحراء، والمغاربـــية: UMA تجمع دول الشمال الأفريقى المغربية، وكوميسا COMESA تجمع شرقى وجنوبى أفريقيا.

اختبار الأمن الجماعى

ولنبدأ باجتماعات قمة "سيرت" الأفريقية الطارئة أو الاستثنائية: ففى الأسبوع الأخير من فبراير ٢٠٠٤ اجتمع في سيرت (ليبيا) خبراء ووزراء الدفاع الأفارقة كمقدمة لاجتماعات القمة الأفريقية الاستثنائية (٢٧-٢٨ فبراير) لبحث أوضاع الدفاع والأمن الأفريقى، وفق قرار سابق فى قمة مابوتو (موزمبيق) يوليو ٢٠٠٣ بالإضافة لمسائل الزراعة والمياه ذات الإلحاح بدورها فى القارة.

وكان أمام القمة الأفريقية عدة خيارات لامتحان قدرتها على العمل المشترك والاستجابة لإلحاح بعض الأوضاع الواقعية التى تتعلق بتعرض شعوبها للاضطرابات أو التدخلات، أو ضعف الإمكانيات الذاتية لبعضها مما يجعلها فى حاجة لمساعدة الآخر.. كأخ وليس كمتسلط خارجي! وما عرض فى هذا الاجتماع فى النهاية يطرح بذاته طبيعة هذه التطلعات سواء تمثلا للأمر الواقع أو طموحاً مثالياً قد يقفز على الواقع. وطرح مثلاً ما عرضته مفوضية الاتحاد نتيجة اجتماع وزراء الدفاع عن معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك (وهذا مثال لتمثل حاجات الواقع) كما طرحت مذكرة الكونغو اتفاقية للمساعدة المتبادلة ضد العدوان (وهذا تطلع آخر للأمان المتبادل) وطرح أخيرا المشروع الليبى عن قوة الدفاع المشترك والجيش الموحد (كتجسيد لمطلب الاتحاد أو الوحدة). وقد كانت هذه التوجهات مطروحة منذ عدة اجتماعات سابقة على الأقل فى إطار "الاتحاد الأفريقى" الذى تبلورت معظم عناصره حتى الآن، من الناحية النظرية على الأقل، لكن يبدو أن "العمل العسكرى" الذى لن تنفع فيه "المراوغة" لأنه فى النهاية "خطاب قوة" ضاربة محتملة على مستوى القارة تتطلب التفكير الدقيق فى مصالح الحكم، يبدو أن ذلك كان أمام ناظرى الحكام الأفريقيين على نحو ما عهدنا منذ نصف قرن من إخوانهم الحكام العرب، وإزاء وضع أكثر تأزماً وحساسية مثل قضية فلسطين أو الصراع العربى الإسرائيلى فى مجمله!

لذلك قرر الرؤساء فى اجتماعهم "الطارىء" فى سيرت إحالة المقترحات الثلاثة إلى لجنة من الخبراء لدراستها وتقديم وثيقة موحدة عنها فى الاجتماع القادم!!

إذن فقد اكتفى "بلقاء مجاملة" فى سيرت تقديراً من الرؤساء الأفارقة لجهود ليبيا فى دفع فكرة الاتحاد الذى لم تلتق قمة إحدى مؤسساته فى ليبيا منذ قيامه، أو للتعبير عن رضاء أفريقيا عن سياسة ليبيا الجديدة حيث لا تختلف "القمم الأفريقية" عموماً على

القبول بالسياسات الغربية والعالمية تجاه القارة، وفى كل الأحوال، فإن القادة الأفارقة لا يستطيعون أن يدفعوا بالقارة خارج "الهامش" المتاح فى النظام العالمى بقيادة الولايات المتحدة. وقد أعلنت الأخيرة منذ قيادة "بوش" لها، واتجاها لعسكرة العولمة على النحو الذى تراه، أنها تتابع مسائل "الأمن الأفريقى" في مواجهة الإرهاب واستقرار الأوضاع العسكرية عموماً بمعرفتها، وكان ذلك واضحاً فى تصريحات دوائر الدفاع والحرب الأمريكية فى العامين الأخيرين عن تدريب قوات أمنية أفريقية لعدد من دول غرب القارة القادرة على التدخل مثل نيجيريا ومالى وغانا... إلخ أو مساعدة دول شرق القارة على مواجهة الإرهاب بعد أحداث السفارات الأمريكية (نيروبى- دار السلام) وغيرها. ورصدت الولايات المتحدة أكثر من مائة مليون دولار فى كل منطقة لهذه "الأغراض المعلنة". ويمكن للقارئ إذن أن يتصور مصادر الأمن الأفريقى كما تطرحه النظم الحاكمة، ولن يصعب على القارئ العربى تحديداً أن يتصور ذلك وهو يشهد وابل "المبادرات" المطروحة على "الدول العربية" لتحقيق أمانها.. والأمن الأمريكى أو الأوروبى... فى آن!

اختبار المرتزقة:

لم يمض على ضعف "القرارات الأمنية" أو "التأمينية" فى سيرت بضعة أيام حتى سمعنا بوقائع "طائرة المرتزقة" فى هرارى بزيمبابوى، والقبض على مرتزقة يحاولون إحداث انقلاب فى "مالابو" عاصمة غينيا الاستوائية وتطاير الأحاديث من جنوب أفريقيا حتى لندن حول "إشكالية المرتزقة" ووضع الدولة الأفريقية و"الأمن الأفريقى" فى أنحاء القارة. وهنا يظل ضعف الدولة الأفريقية ملفاً مفتوحاً على مصالح الشركات عابرة القارات وتنافساتها التى نعرف طبيعتها جيداً وراء أحداث أفغانستان والعراق أو قل الخليج والشرق الأوسط عموماً وكيف تتدخل الدول الكبرى مباشرة أو تتدخل عبر نظم حليفة وإن بدا لنا الآن أن لها بدائل تطرحها الوقائع الأفريقية بدورها فى اختبارات جديدة؟

إن الذى حدث فى الفترة الأخيرة، وخلال شهر مارس ٢٠٠٤ تحديداً، قفز بهذه التصورات جميعاً إلى آفاق أخرى، ففى خلال بضعة أيام من الأسبوع الثانى من مارس هذا تمسك سلطات زيمبابوى بطائرة من "أصل أمريكى" عليها بضع عشرات ممن

أسـمتهم "المرتـزقة" ومعهم شحنة من الأسلحة، وربطت ذلك بأعمال تخريبية مخططة ضـد زيمـبابوى وغـيرها، وأكدت السلطات الزيمبابوية اعترافهم بأنهم فعلاً "مرتزقة" وأنهـا لذلـك ستخضعهم للمحاكمة التى قد تؤدى إلى إعدامهم وفى تصنيف معلن حددت مـنهم ٢٠ مـن جـنوب أفريقـيا، و ١٨ مـن ناميبـيا، و ٢٣ من أنجولا، واثنين من الكنغوليين، بل وأحدهم من زيمبابوى نفسها، وزعيمهم السيد "ميك" من جنوب أفريقيا!

وفى نفس الأسبوع، تعلن حكومة غينيا الاستوائية، وهى دويلة صغيرة غرب وسط القـارة علـى المحـيط الأطلنطى بين الكاميرون والجابون غنية بالبترول، عن اكتشاف مؤامـرة يقودهـا مرتزقة لخلع الرئيس "تيودور نجويما" الذى يحكم البلاد منذ ٢٣ عاماً عقـب انقلابـه علـى عمه الذى كان يحكم البلاد منذ استقلالها عام ١٩٦٨ عن أسبانيا. ويسـتطيع الرئـيس نجويما أن يحاصر "العملية" ويحاصر سفارات الكاميرون والجابون ونيجـيريا وغانـا (وهى الدول المجاورة أو القريبة). ولتبقى غينيا الاستوائية وبالقرب مـنها دويلة أصغر منها هى "ساوتومى"- المستعمرة البرتغالية السابقة- مستودعاً هائلاً للبـترول تتصـارع مـن حولهمـا الشركات الفرنسية والأمريكية، وتستثمر فيهما هذه الشـركات مبالغ تلى استثماراتها البترولية فى نيجيريا وأنجولا وجنوب أفريقيا! بينما لا يـزيد سـكان البلديـن معـاً عن مليون نسمة. ولابد أن يتذكر القارىء أن "ساوتومى" تعرضـت فـى العـام الماضـى "لقلاقل" مماثلة أوقفها التدخل الأمريكى حيث تعتبرها الولايـات المـتحدة مكملة للسلسلة البترولية الجديدة فى الوسط الأفريقى وغرب أفريقيا (نيجيريا) استعداداً لمنافسة بترول الشرق الأوسط.

والـذى لم يعلن حتى الآن هو مدى استمرار اضطرابات محلية قديمة نتيجة مطالبة المعارضـة الشـعبية فى هذه الجزر الصغيرة بنصيب "ترفيهى" من عائدات هذه الثروة البترولـية، حيـث يؤدى الفساد الضارب فى هذه الجزر إلى استيلاء حكامها على العائد المحـدود الذى تسمح به الشركات المستثمرة، بل ويصدر الاضطراب أحياناً من محاولة هـؤلاء الحكـام تعطيل أعمال الشركات حتى يدفعوا النصيب المناسب، فتلجأ الشركات إلـى اسـتدعاء تدخـل حكوماتها (الفرنسية أو الأمريكية) أو تلجأ هى مباشرة "لمعالجة" الموقف ضد هؤلاء الحكام الطامعين!

ومـن هـذه المعالجـة الخاصة بين مافيا البترول ومافيا الحكم الفاسد، تنفذ عمليات "المرتـزقة" الجاهزيـن فى المنطقة منذ عدة عقود، والتى تمتد قصتهم فى أحد فصولها إلى ما شاهدناه مؤخراً بين هرارى (زيمبابوى) و"مالابو" (غينيا الاستوائية).

كـان لافتاً أن تسارع وزارة خارجية جنوب أفريقيا بالإعلان عن تسليمها بالرواية الـتى تـربط بيـن "طائرة المرتزقة" فى مطار هرارى، وبين القبض على "مرتزقة" فى "مـالابو". ويصرح بعض المرتزقة وشركة النقل "لوجو لوجستك" أنهم كانوا فى طريقهم لأعمال حراسة للمناجم فى الكونغو.

ولـيس هـذا المشـهد المثير بجديد على متابعى الأحداث الأفريقية، فالذين أداروا الصـراع فـى أنجـولا مع سافمبى كانوا طول الوقت من المرتزقة البيض من جنوب أفريقـيا العنصـرية، كمـا أدار الصراع حربا وقتالاً فى سيراليون وليبيريا مجموعات بقـيادة مرتـزقة حتى مع الأطراف المحلية، كما أن أكثر من عملية ومحاولة انقلاب فى جـزر القمـر وسيشـيل منذ حوالى عقد من الزمان كانت بمعرفة "مجموعة مرتزقة". ويكشـف الحـادث الأخـير عـن تطور لافت فى كون هؤلاء المرتزقة هذه المرة من "الأفارقـة" مع بعض البيض بينما كان معروفاً أن مجموعات المرتزقة عادة من البيض فى جنوب أفريقيا العنصرية بوجه خاص وبعض البيض من أوروبا نفسها.

كـان معـروفاً أيضاً أن النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٤ يتيح الفرصـة "لشـركات تدريـب" كـبرى أن تجـند هؤلاء المرتزقة من خريجى الجيش العنصـرى، ليحموا "بوسائل حرة" وعبر عقود تجارية، أعمال شركات الماس والبترول واليورانـيوم العاملـة فـى القارة، وكانت – وما زالت- مكاتب شركات كبرى معروفة بأسـماء "مكتب المؤسسة المدنية" أو شركة Executive Outcomes (E.O) تقوم علنا بهـذه الأعمـال تحـت مسـمى التدريب. وكان ذلك مهما لتطبيق سياسة جنوب أفريقيا (العنصـرية) الـتى أعلنـت رسميا أن حدود أمنها تمتد حتى الكونغو، أى أغنى مناطق التعديـن فـى العـالم. ولـم تتورع عن تأييد فرقة شبه رسمية "الكتيبة ٣٢" Buffalo Battalion لهـذا الغـرض بالتعاون مع عملائها فى أنجولا وكاتنجا... إلخ. بل وكانت حكومـات جنوب أفريقيا العنصرية تستأجر هؤلاء لمتابعة الوطنيين فى أوروبا وأفريقيا والتخلص من قياداتهم.

وليس مصادفة أن يمتد عمل هذه "الشركات" بعد سقوط النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا إلى خارج حدود أمن نظام "الأبارتهيد" فنراه فى العقد الأخير بعد هذا السقوط يمتد إلى غرب أفريقيا والمحيط الهندى.....! وقد كان الكونغو مثلاً فى هذه الفترة موضوع صراع تدخلت فيه جيوش زيمبابوى ورواندا وأوغندا ثم انسحبت هذه الجيوش مؤخراً لصالح سيطرة طرف أو آخر فى الكونغو. وكانت أطراف حاكمة أو معارضة فى هذه البلاد المضطربة تستأجر المرتزقة بدورها لحماية مصالحها. كما راحت شركات التعدين المهددة بالخضوع لمطالب السلطات الوطنية الجديدة فى المنطقة تستأجر "شركات التدريب" هذه لمدها بطواقم المرتزقة إياهم عودة لنظام "الحماية الذاتية" من أية سلطات محلية، وطنية أو غير وطنية.

وهذا "النظام العسكرى" الخاص ليس غريباً على الشركات الأمريكية تحديداً، فالنظام الأمريكى يقوم على تحويل معظم القطاع العسكرى إلى شركاته الخاصة. يفعل ذلك فى اتفاقيات تجارة السلاح، وفى تدريب الجيوش فى المناطق التابعة وأحدثها ما كشفته صراعات بعضها لأخذ امتياز تدريب الجيش العراقى! كما تفعل فى بعض قطاعاتها العسكرية داخل الولايات المتحدة. وقد يكون ذلك خلافاً "للنظام الأوربى" بدرجة أو بأخرى، حيث تتدخل الدول الأوربية فى مستعمراتها الأخيرة بشكل مباشر غالباً، وإن لم تفعل أسبانيا ذلك فى مالابو.

المشكلة الآن أن القارة الأفريقية تحاول أنظمتها تحقيق قدر من الاستقرار لتضمن قدراً أوفر من الاستثمارات والانتعاش الاقتصادى لشعوبها، فإذا ما رأينا ثلاثة أو أربعة دول تتعرض فى أسبوع واحد لمشكلة "المرتزقة" من جديد، فإن ذلك سوف يبعث مشاهد القلق مجدداً. ولعل ذلك بدوره يثير التساؤل أمام "الاتحاد الأفريقى" الذى اجتمع فى قمة طارئة قبل ذلك بأسبوعين فقط ليبحث قضايا "حل الصراعات" وتكوين قوة دفاع أفريقية موحدة للطوارىء ناهيك عن مقترحات مثالية حول "جيش أفريقى موحد"!

فهل ترى تستطيع النظم الأفريقية أن تتدبر مصالحها الأمنية بالفعل بأكبر قدر من الجدية والعمق، ووفق اتفاقات أمنية محددة تضمن ضبط حكوماتها لعمليات التدخل الأجنبى، وقوات المرتزقة، والحد من تحكم الشركات المتعددة الجنسية فى مصائر الشعوب إلى حد إعلانها "الاستقلال الذاتى" عن طريق المرتزقة دون مراعاة لأية اعتبارات "للسيادة الوطنية" التى تمنحها فى يسر امتيازات الاستغلال والاستثمار!

أمن أم حروب المياه؟

تزخـــر التقارير الدولية بالأنباء المشئومة عن تزايد شح المياه فى القارة الأفريقية وبالـــتالى ازديـــاد بـــؤس الســـكان الذين يتزايدون دون موارد ملائمة لحياتهم. ويبشرنا بـــرنامج الأمـــم المـــتحدة للتنمية مؤخراً أنه فى أقل من ربع قرن قادم تضاف ١٢ دولة أفريقـــية إلى ١٣ دولة حالية فى معاناة ندرة المياه ودخول شعوب نصف القارة فى أزمة حـــيوية حـــادة.. وفـــى مناطق أفريقية عدة تدخل مسألة الحياة والموت تحت بند "الأمن الغذائـــى" وتأمين زراعة المحاصيل، أى فى إطار تنمية تبادل الموارد أو التمويل.. إلخ. لكـــن فى مناطق أخرى تتحول المسألة إلى احتمالات الاقتتال على موارد المياه مباشرة مـــن أجل الرى والزراعة فى أحواض الأنهار، ومعروف أن ٨٠% من سكان القارة ما زالـــوا يعيشـــون فـــى مناطق ريفية، و ٤٠% من الأراضى المنتجة للمواد الغذائية هى أراض مـــروية وليســـت مطـــرية كما أنه معروف أيضا أن أفريقيا تستورد بحوالى ١٨ مليارا من الدولارات مواد غذائية من دول الشمال الغنية!

إذن فســـوف تصبح قضية "الأمن القومى" على المستوى الأفريقى قضية متداخلة بيـــن الاقتصادى والاجتماعى، "والعسكرى". وقد يصير "التحفز" بديلاً "للتعاون" والتنظيم فـــى مـــناطق مـــثل حـــوض نهر النيجر (غرب أفريقيا) والكونغو (فى الوسط) وكويتو وزمبـــيرنى (فـــى الجـــنوب) ونهر النيل (من الوسط لأقصى الشمال). وتشاء الظروف العربـــية وظـــروف العلاقـــات العربية الأفريقية أن يكون نهر النيل أطول أنهار العالم (حوالـــى ٧ آلاف كيلو متر) وأقل أنهار العالم إيراداً للدول المستفيدة منه (٨٤ مليار متر مكعب) بينما يصل تصرف نهر الكونغو مثلاً إلى ١٢٤٨ مليار متر مكعب دون أزمات بيـــن بلدان حوضه، بينما تتنافس عشرة دول على مياه النيل بالإضافة إلى المتطلعين من خارج الحوض لاستغلال مياهه!

مـــن هـــنا تـــتعدد الاجتماعات القلقة لدول حوض النيل تحديداً؛ حيث تقلقها أنباء الجفـــاف وأنـــباء الفيضانات على السواء، تعانى منها أثيوبيا "نافورة" أفريقيا، كما تعانى الســـودان ومصـــر بلـــدان العبور والمصب حيث سيقفز سكان ثلاثتها من ١٦٠ مليون نسمة حالياً إلى ٣٥٠ مليون فى أقل من ربع قرن!

ورغم أن اتفاقات المياه التاريخية لا تقل "أزلية" عن اتفاقات رسم الحدود الدولية لهذا القطر أو ذاك، وأن من أولى قرارات منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٤ تثبيت الحدود مثلما تثبت إعلانات الاستقلال السياسى الالتزام بالاتفاقات السابقة على الاستقلال حتى العسكرى منها أحياناً (١٢ دولة فرنكفونية معروفة فى هذا الصدد!) إلا أننا كثيراً ما نشهد صرخات من هنا وهنالك خاصة فى بلدان حوض النيل عن ضرورة مراجعة الاتفاقيات، ليس فقط بشأن اتفاقية ١٩٢٩ الخاصة بترتيبات علاقة مصر والسودان مع بقية دول الحوض، بل وأحياناً بشأن اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان الشقيقان المستفيدان معاً من حدود التوزيع الحالى لمياه النيل.

وتسهم "التقارير الدولية" وخبراء الشركات الكبرى متعددة الجنسية – كما سنرى– فى إثارة الحساسية المفرطة حول شح المياه على مستوى عالمى، وتعقد من أجل ذلك المؤتمرات الدولية، وتصدر التحذيرات والإنذارات التى تعتمد فى الواقع على بعض الحالات الحرجة، ليس أقلها مياه فلسطين، ومشاكل دجلة والفرات والاحتياجات الليبية، والأزمات فى المغرب وأحياناً فى حوض النيل، وقد كانت السياسة الراسخة للفترة الناصرية تجاه أفريقيا ضماناً نسبياً لتهدئة الأجواء فى حوض النيل حول قضية المياه، لكن تزايد الأزمات الاقتصادية وانهيار أدوار الدولة الوطنية فى زمن سياسات البنك والصندوق الدوليين وحالة الإفقار المضطرد لشعوب مناطق كثيرة فى أفريقيا والعالم جعل "التهديد الغذائى" بديلاً للأمن الغذائى خاصة مع تضاعف شروط منظمة التجارة العالمية حول الزراعة وتسويق المحاصيل ودعم محاصيل الدول الغنية مما يؤجج الأزمة والتوتر المحيط بها. لذلك تعددت أشكال التهدئة بين دول الأحواض عبر اتفاق أو توافق المصالح فى هذا الحوض أو ذاك مما قلل من فرص إضافة بعض المناطق لمجال الاحتقان؛ حدث ذلك فى حوض نهر النيجر، وبنسبة أقل حوض نهر السنغال، وحدث فى حوض الزمبيزى، وأقل منها فى حوض كويتو. وظل نهر النيل لفترات تمتد لأوائل السبعينيات مصدراً للقلق، رغم قيام المشروع الهيدروليكى، ثم "تيكونيل" ثم "أندوجو" ثم مبادرة حوض النيل مؤخراً. ويضاعف من التوتر العصبى فى هذا الحوض إشاعات تصل لدرجة الأخبار أحياناً عن مطامع إسرائيلية لتوصيل مياه

النـــيل إلى "أراضيها" ولو أدى الأمر لتسللها إلى دول منابع النيل الجنوبية والشرقية! بل وتصـــل النميمة السياسية إلى أن مصير النهر العظيم فى ليبيا، قد يرتبط مستقبلاً بطلب اســـتفادتها- بدورهـــا- مـــن مياه النيل.. ودخلت دول لم تكن ذات شأن فى موارد النيل بالحديـــث عن دورها فيه مثل رواندا وبوروندى... وقد طرحت القيادة الليبية فى مؤتمر قمـــة أفريقـــيا فـــى موزمبيق (يوليو ٢٠٠٣) ضرورة مناقشة الأمن الأفريقى فى مسألة المـــياه ضـــمن المعالجات الشاملة لقضايا القارة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ومن هـــنا جـــاء اقـــتراح عقد مؤتمر استثنائى فى ليبيا فبراير ٢٠٠٤ يناقش ورقة عمل هامة للخـــبراء أمام وزراء الزراعة والرى، وأعقب ذلك اجتماع دول حوض النيل أنفسهم فى كينيا منتصف مارس ٢٠٠٤ لمتابعة النقاش فى تطوير مشروعات مبادرة حوض النيل.

ولـــم تكـــن قـــد مضـــت بضعة شهور على آخر مؤتمر عالمى للمياه فى طوكيو لـــتطوير وثـــائق روما حول ترتيبات توزيع المياه فى العالم ومناقشة عدالة هذا التوزيع وتمويـــل مشروعات كبيرة من حول المياه ولو أدى الأمر لتطبيق قواعد "السوق" العالمى للمياه مثل عولمة كل السلع الأخرى وشروط تبادلها!

لقـــد لفت نظر الجميع، وأقلق شعوب المنطقة العربية خاصة -ارتباط اجتماع قمة أفـــريقى لمناقشـــة قضـــايا الأمن القومى للقارة عسكرياً ومقترحات حول قوة التدخل أو اتفاقـــيات الدفـــاع المشـــترك والجيش الموحد.... إلخ مع الأمن القومى الخاص بالمياه والـــزراعة والـــرى.... بـــل ولاحـــظ بعضـــهم أن مـــبادرة مياه النيل التى بدأت أولى اجـــتماعاتها عـــام ١٩٩٩ تمضـــى فـــى اجـــتماعاتها بوتـــيرة متسارعة وتناقش أكبر المشـــروعات وأصغرها فى مدة مثالية مقارنة بتحويل مشروعات الأمن العسكرى نفسه من لجنة حل المنازعات منذ عام ١٩٩٥ إلى لجنة خبراء فرعية متواضعة عام ٢٠٠٤.

يحـــذر خبـــير عالمى مثل د.رشدى سعيد منذ مدة مما يسميه "صناعة المياه" فى دراســـة شـــهيرة له نشـــرها فـــى ديسمبر ٢٠٠٠ (وجهات نظر- القاهرة) ثم فى كتابه مؤخـــراً عـــن "مســـتقبل مصر". ودون دخول فى تفاصيل شكوكه حول دور الشركات مـــتعددة الجنسية، أو العابرة للقارات التى تقدر مشروعات المياه لأفريقيا بـــ ٨٠٠ مليار دولار، فإنـــه يـــرى أن خـــبراء هذه الشركات التى يحضّرون للمؤتمرات الدولية (٣٠٠

خبـــير فى أحد هذه الاجتماعات) هم الذين يروجون "لصناعة المياه"، مثلما يروج آخرون لصـــناعة الهولوكوست وغيرهم "لصناعة الإرهاب" لأغراض السوق الرأسمالية العالمية كمـــا لا يخفى. وصناعة المياه هذه ترتبط مرة بالحرب الباردة، وأخرى بترتيبات السوق العالمـــية، وتواجههـــا دائماً السياسات الوطنية أو المحلية، بالتوتر أو التوافق والعقلانية. ففـــى الستينات من القرن الماضى مثلا فسرت إسرائيل بعض فيضانات فى تنزانيا بسوء تصـــريف المـــياه فى بحيرة فيكتوريا بسبب السد العالى! وأرسل "تيريرى" لعبد الناصر رســـالة بهـــذا الشـــأن فأرســـل له الأخـــير عاجلا عددا من المهندسين الذين فندوا هذه "النمـــيمة"! وفـــى الســـبعينيات كان السادات يهدد النظام "الشيوعى" فى أثيوبيا بالحرب لصـــالح الغـــرب بيـــنما راح البـــنك الدولـــى يقدم لحكومة مانجستو ومن خلفه خريطة مشـــروعات للسدود على منابع النيل تصل لما يزيد عن ٤٠ مشروعا، واندهش الجميع حيـــث علق جيولوجى عالمى مثل رشدى سعيد أن ذلك يتطلب توفير أكثر من ٥٠ مليار مـــن الـــدولارات، فهـــل يصب الغرب كل هذه الاستثمارات فى أثيوبيا هذه المفتقرة إلى الأراضـــى الزراعـــية الكافية، لمجرد ترتيب مشروعات الرى؟! ورغم ذلك التقت هذه "الدوائـــر العالمـــية" بإقامة أثيوبيا لمشروع سد "فنشا" المتواضع ١٩٧٥ دون تنسيق مع مصـــر حســـب الاتفاقيات مثلما فعلت السودان بإقامة خزان الروصيرص بعد ذلك دون تنسيق أيضا فى غمار التوتر السودانى المصرى المتواتر! فى هذا الإطار يدخل صراخ بعـــض نواب كينيا حول اتفاقية ١٩٢٩ بينما تنسق أوغندا مع مصر وهى التى تحتضن بحـــيرة فيكتوريا. بل إنه مما يؤكد أن "صناعة المياه" تمضى فى طريقها أن البنك الدولى يتبـــنى حاليا "مبادرة حوض النيل" التى يحضرها بانتظام ممثلو الدول العشرة الذين كانوا يرفضـــون واحـــدة بعـــد أخرى حضور اجتماعات تنسيقية سابقة فى إطار "تيكونيل" أو مـــنظمة الوحـــدة الأفريقـــية خوفـــا مـــن تأكيد اتفاقيات مياه النيل، وكان متشنجون من تكـــنوقراط أثيوبيا وحتى مصر يتبادلون من التصريحات ما يواصل إشاعة التوتر، وإذ بالجمـــيع الآن فـــى تراض حول مشروعات البنك الدولى لدراسة مشروعات تزيد على ملـــيار ونصـــف دولار بإشـــراف "كونسرتيوم" دولى كممول لهذه المشروعات. ويعتبر الـــبعض أن تســـليم "مؤسســـة الرى" فى مصر بموقف تراجع فيه أنصبة الدول من مياه

النـيل قد يخل بأية مفاوضات مستقبلية حول الحقوق الثابتة والمتغيرة لمصر. وإن تنظيم مصر "لصب المياه" غير تنظيم المصادر للموارد، وكان ذلك منطق الاتفاق مع السودان علـى إقامة قناة جونجلى عام ١٩٧٣ للحصول على أربعة مليارات متر مكعب مناصفة ولمواجهـة أزمـات الجفـاف القادمة، ولا يتساوى ذلك مع إقامة أثيوبيا لسد على النيل الأزرق قد يؤثر فى حجز ٦ مليار متر مكعب من واردات النيل.

ومـع ذلـك فإن "صناعة المياه" إذا وفرت بعض التوتر وبعض "الفوائد" فإنه لابد مـن التعامل معها فى ضوء سياسات وطنية محلية تؤكد على الثوابت وتدفع بمشروعات تنمـية حقيقـية محلـية لكفاة دول الحوض. إن أثيوبيا نفسها قد لجأت فى ظروف حكم مانجسـتو ثـم زيـناوى إلـى إقامة مشروعات سدود صغيرة لمواجهة مشاكل الجفاف والفيضـانات ولـم تنتظر خطط السوق العالمية لمشروعات المياه، وهو أسلوب يسجل الخـبراء عائده السريع والمحلى مثلما يحدث فى سوريا أمام مشكلة مياه الفرات. ودول الجزيـرة والخليج لجأت لتحلية مياه البحر والاستغناء عن الزراعة نفسها حتى لا تدخل فـى مشـروعات كبـيرة ومكلفـة لـزراعة محاصيل ترتبط بالوجاهة أكثر من تنمية الحاجـات. هـنا يتحدث خبراء مصريون عن ترتيبات محلية لجعل تهديد أثيوبيا بحجز ٦ ملـيار مـتر مكعـب على النيل الأزرق لا يشكل كل هذه الخطورة ويقتضى ذلك أن تسـارع مصـر للتخزيـن المنتظم والعلمى فى بحيرة السد العالى، والتخزين فى بحيرة المـنزلة والـبرلس، والاستخدام الجيد لإعادة استخدام مياه الصرف. ويشير الجميع إلى أن مؤسسـة الـرى فى مصر تملك من وسائل الرد على التوترات المزعومة ما يجعلها تمضـى مطمئنة لاجتماعات مبادرة حوض النيل، ليس اطمئنان خبراء سوق المياه التى تدفـع الهيـئات الدولية والشركات إياها لطرح تسعيرها وإنما اطمئنان الخبراء الوطنيين الذيـن واجهـوا توقـف مشروع جونجلى لسبب التوتر فى السودان، كما واجهوا إهمال التخزين العلمى فى بحيرة السد العالى بين ١٩٧٩و ١٩٨٨ على سبيل المثال حتى ليكاد أن يكونوا فوجئوا بقرب جفاف البحيرة!

إن أمـام المفاوضـات المشـيرة فـى كمبالا وأديس أبابا ونيروبى عدة اعتبارات لصـيانة المصـالح غـير الحديـث عن تسويق المياه وتسعيرها كما تدفع لذلك شركات

صـناعة المياه فى السنوات الأخيرة لأن ذلك يخلق فورا من التوتر الاجتماعى والتقاتل "الدولــى" بأكبر مما تثيره أزمة تدبير الأموال وتبادلها، أو يثيره دخول أطراف عدوانية فــى الموضوع. وعلى مائدة المفاوضات عدة معايير وحقائق دولية مثل رد أنصبة المياه لـيس فقـط إلـى حجم الاحتياجات السريعة أو عدد السكان أو مساحة البلاد وأراضيها الزراعــية، وإنمـا سيدخل فى الحساب كميات المياه التى تتفجر بها مجمل مساحة هذا الـبلد أو ذاك، هـنا سـنعرف أنه يجرى على أرض أثيوبيا حوالى ١١ نهرا تحمل مائة ملـيار مـتر مكعب تصب فى البحر الأحمر والمحيط الهندى وتتدفق إلى الصومال كما تـتدفق إلى السودان ومصر. وهناك مشروعات صغيرة فى السودان لهذا سوياط وبحر الغـزال لتجنـب أثـر مستنقعات ماشار توفر وحدها ٤,٤و ١,٥ مليار على التوالى كما يذكـر الخبراء. ورحم الله الدكتور مصطفى الجبلى ومحمد أبو مندور اللذين نبها إلى أن سـلوك الرى وإعادة استخدام مياه الصرف، ووقف الصراع بين وزارة الزراعة والرى فـى مصـر حول بحيرة المنزلة والبرلس كفيلة كلها بتوفير أربعة مليارات متر مكعب لمصـر هـى مصدر الحرب القادمة التى يشيرون إليها حول المياه، وجزى الله بطرس غـالى بما أثاره حول هذه الحروب المتوقعة، وهو الأدرى من منصبه فى الأمم المتحدة بدراسـات مركز الدراسات الاستراتيجية الأمريكى حول "أنابيب السلام" من تركيا لعُمان ذات الخمسين مليار دولار؟

ويمكـن أن يـتحقق الأمن الفعلى بعد إدراك الحقائق ووضع المعايير الصحيحة، بالالـتزام أولا بالأعـراف والقوانيـن الدولـية، لكـن لأن ذلك يخضع لمنطق القوة أو المصـالح والحركة المتبادلة فإن الدبلوماسية العربية تتطلب فى هذا الصدد اتخاذ موقف صلب من مشروعات الاستنزاف الدولية وتقديم بديلها فى تفعيل حيوية العلاقات العربية الأفريقـية والـتحرك الإقليمـي النشـط بين دول الحوض. ومن ناحية أخرى صياغة سياسـات وطنـية محلـية تتعلق بعدم هدر المياه وعلمية التخزين.. ودفع أفكار التنمية المتكاملة والعادلة بدلا من القفز مباشرة إلى مواطن الإثارة حتى فى قرارات القمة.

لقـد لفـت نظـرى فـى وثيقة العمل أو الخلفية المقدمة لمؤتمر وزراء الزراعة وخـبرائها فـى الاجـتماع الطـارئ "بسيرت" (ليبيا) فى فبراير الماضى ثم فى مذكرة

الخبراء والإعلان الصادر عن القمة، ترديد أفكار مثيرة إلى جوار التحفظات المنفعلة التى أرى أن تدرس بعناية بسبب علاقتها بالأمن القومى الفعلى لبعض المناطق والأوضاع الأفريقية والعربية الأفريقية فى نفس الوقت. فهذه الوثائق تردد الإشارات بحكمة إلى التنمية المتكاملة والمستدامة فى مجال الزراعة والرى، وتتحدث عن التنمية المتوازنة وعن الشراكة، ومشروعات البنية التحتية الضرورية، والإطار التعاونى الضرورى بشأن المياه من الدول الغنية للدول الفقيرة... إلخ. لكن هذه الوثائق أيضا تتحدث بعفوية عن "استعمال الموارد واقتسام فوائدها" وعن "دعم المجموعات الإقليمية لتطوير بروتوكولات إقليمية مناسبة توجه إدارة تكامل المصادر المائية". ويشجعون المبادرات الثنائية المتعددة حول المياه". وهى إشارات تقلق بلدان الأحواض التى تتعقد فيها "المسائل المائية مثل مصر والسودان، وتتيح فرصا لمراجعات قد تدفعها الأيدى المغرضة بالشر بما يقلق أمن هذه الأقاليم. ويبدو أن هذا القلق قد دفع بعض الحضور لتأكيد الإشارة أيضا فى أكثر من موضع إلى "إطار ومبادئ القانون الدولى" بل وإلى "البروتوكولات التى توصلت إليها الدول المشاركة" ...إلخ.

إن القراءة المدققة توحى أن مفهوم الأمن الأفريقى الجماعى مازال خاضعا للضغوط المتبادلة والمصالح القلقة بأكثر مما يوحى به العمل الجماعى الهادئ الذى يبحث عن منافذ الاستقرار لا التوتر.

القسم الخامس

تفاعلات أفريقية

عالم... ما بعد ديربان

تـــنقاد شـــعوب الجـــنوب- بوعي أو بغير وعي- إلى التأريخ لنفسها بحدث أمريكـــي تماما، فيما يسمى بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وما لم نبحث هـــنا فـــى الأوضاع الداخلية الأمريكية التي يسرت وقوع هذا الحدث، ومسئوليات الأجهزة الأمريكية الكبرى ذات اليد الطولى داخليا وخارجيا؛ فإنه كان على الجميع مراجعة السلوك السياسي والعسكري الأمريكي فى العالم، والذي كان إحدى نتائجه وقـــوع الحدث بهذا الشكل القاسي. لكن المفاجأة كانت فى تحويل الحدث إلى إطار لمســئولية عالمية خارج الولايات المتحدة؛ لا تكتفي بالبحث عن المسئولين فى كل بقـــاع آسيا وأفريقيا وأبنائهم فى أوروبا وأمريكا، وإنما تفتش عن السبب فى العقول والحضـــارات والثقافات والمعتقدات السائدة فى هذه البقاع، لأننا لابد أن نعيش فى "عـــالم جديد".. هو عالم ما بعد ١١ سبتمبر، لا يكون فيه ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص!

وبهذا الإرهاب النفسي والإعلامي الأمريكي- إلى جانب الإرهاب العسكري المباشـــر- كدنـــا نســـلم أنـــنا فى عالم ما بعد سبتمبر، ولا أظن أن الأمريكيين أو الأوربيين يقبلون بتعليل التسمية بأجواء الإرهاب العالمي الأمريكي الذي يتهدد أكثر مـــن أربعين دولة عربية وإسلامية وأفريقية هي التي تتضمنها القائمة الأمريكية لما يسمى بقواعد الإرهاب المطلوب تصفيتها. ذلك لأنهم يقصدون إقناعنا أن ما أصاب أمريكا أصاب "العالم" كله، لأن النظام الأمريكي هو قلب العالم. ولو أن الأمريكيين أقنعونا بتراجعهم- بعد سبتمبر هذا- بأنهم يراجعون أنفسهم، داخليا وخارجيا وأنهم يعـــودون- معـــنا جميعاً- إلى قواعد الشرعية الدولية، وقضايا الحق والعدل التي تعانـــي معظـــم شـــعوب العالم من تجاهلها، وأن ثمة نظاما عالميا جديدا يمكن أن يصـــاغ الآن علـــى أســـس جديـــدة بدلا من "عسكرة العولمة" القائمة وقيادة حلف الأطلنطـــي بزعامة أمريكية لإجراءات الرعب العالمي الذي نشهده، لو أن ذلك ما حـــدث بعـــد ســـبتمبر، لقلـــنا معهم إننا نعيش عالما جديدا بالفعل هو "عالم ما بعد

سبتمبر"، لكن ما يجري أمام أعيننا لا يشير، ولا يبشر، بأي من كل ذلك، ولذا يحق لـــنا، أي لجميع الشعوب المقهورة أن تختار تاريخا آخر وحدثا آخر فى التطورات الحديـــثة تـــؤرخ بـــه لحركـــتها من أجل "العدالة" الحقيقية هو ما وقع فى "ديربان" بجـــنوب أفريقيا، ممثلا فى إعلان "ديربان" الشهير الصادر عن تجمعات شعبية من أنحـــاء الأرض فـــى مؤتمر عالمي ضد العنصرية. وقد صدر أيضا فى الأول من سبتمبر ٢٠٠١ أي قبل أيام من أحداث نيويورك وواشنطن

*** رياح العنصرية.. إلى الجنوب**

إن عناصر كثيرة وحقيقية تتوفر للقول بأننا نعيش فى "عالم ما بعد ديربان"، إذا جـــاز لـــنا أن نـــؤرخ بوعي الشعوب ونهوضها وليس بتدميرها وقهرها. ففي "ديـــربان" جرى إعلان إمكانية "الفعل الجنوبي" فى مواجهة غطرسة "الشمال"، تلك الغطرســـة التي تمثلت فى أجندة اعتادوا فرضها على حكومات الجنوب، بل وتكاد تكـــون قُبلـــت فى المفاوضات السابقة بنيويورك وجنيف حول قضايا تهم "الشمال" بالأســـاس. فـــثمة ضـــغط لـــتعديل الأوضاع فى بلدان الجنوب، أو إثارة نزعات العنصـــرية الداخلـــية بين الطوائف والأعراق والقوميات فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينـــية. وفى ديربان نبهوا على الجميع بعدم الحديث عن تاريخ العبودية والرق الـــذي مارستهما أوروبا وأمريكا على أبناء أفريقيا طوال عدة قرون، وأن يسقطوا أيضا الحديث عن الصهيونية التي يعذب مشروعها شعوب الشرق الأوسط- وكانت مـــن قـــبل مقـــترحا للتطبيق فى أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن. وخوفا على كبرياء مسئوليهم الأفاضل الأنقياء الأبرياء أرسلوا إلى ديربان عددا من صغار الموظفين الأمريكيين والإسرائيليين ليحملوا توقيعات الموافقة من دول العالم إلـــى الســـادة فى نيويورك وواشنطن. وشعر الجميع بإهانة "النظام العالمي الجديد" لهـــم، وطغت أصوات المنظمات الأهلية والشعبية التي فاق عددها الآلاف الثلاث، والمجـــتمعة فى ديربان لتحقق ضربتين مذهلتين للنظام العالمي الجديد، الأولى هي إعـــلان المـــنظمات الشعبية والأهلية ضد العنصرية الشمالية مقررة مسئوليتها عن تجـــارة الرقـــيق ودعـــم النظام الصهيوني، قرين العنصرية والثانية الضغط على

الحكومـــات المجـــتمعة التـــي أدى موقفها الغارق فى الإحراج إلى حد الانسحاب الأمريكـــي والإسرائيلي من المؤتمر، وإن صار تمييع النص الحكومي الصادر عن المؤتمر فى محاولته لإرضاء جميع الأطراف!

كـــان لابـــد من اعتبار أول سبتمبر هو بداية "عالم ما بعد سبتمبر" الحقيقي. لكـــن الرعب الذي دب فى معسكر "الشمال" من هذا الحدث والذي أدى فى اعتقادي إلـــى المبالغة فى الإعلام عن أحداث نيويورك وواشنطن بعد ذلك بعدة أيام ليصير العالم هو عالم ما بعد نيويورك وليس عالم ما بعد ديربان.

* ذاكرة الشعوب

لقـــد أعادت شعوب الجنوب فى ديربان إلى الذاكرة نغمات "باندونج" ١٩٥٥ ومؤتمـــرات التضـــامن الأفريقـــي الآســـيوي وعـــدم الانحياز فى القاهرة وأكرا ونـــيودلهى... اســـترجعت تجمعـــات "القارات الثلاث" بل وظهرت صور جيفارا؛ موضة حديثة بين الشباب، كما تستعاد ذكرى المهدى بن بركة، وتروج الأفلام عن عـــبد الناصـــر... وفـــى هـــذا الجو تصاعدت فى سماء "ديربان" رموز الانتفاضة الفلســـطينية، حـــتى لقد دعت العديد من المنظمات الشعبية الأفريقية العربية "جمال الـــدرة" والد محمد الدرة ليقود مظاهرات "ديربان" أمام قاعة المؤتمرات الحكومية- وهـــو الـــرجل البســـيط المتواضع- رمزا لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية المطروح أمرها على المؤتمر!

والآن، ثمـــة ســـؤال: لمـــاذا ديربان وليست "سياتل" أو "جنوا" التي شهدت احـــتجاجات صـــاخبة أيضـــا ضد النظام العالمي الجديد؟ يمكن أن تبدأ الإجابة بأن "ديربان" بلورت كل ذلك، وكانت على قمته فاستحقت مكانتها. لكن الأمر يبدو أكثر دلالـــة. ففي ديربان كان المؤتمر المنعقد يمس أكثر قضايا شعوب الجنوب حساسية بالنسبة لتاريخها، وواقعها. لا ننسى أن ضحايا تجارة الرقيق الأطلنطية والتي قامت علـــى أكـــتافهم حقـــائق الحـــياة الأمريكـــية، قـــد فاقوا الخمسين مليونا فى بعض الإحصـــاءات، ودمرت بسبب ذلك الممالك والثروات والتطورات الأفريقية جميعا. فالـــنظام الرأســـمالي "العالمي" إذن، والتقدم العالمي الذي يعيشون أو يتحدثون عنه

وحدهم قام على أكتاف ودماء أبناء الجنوب، وأفريقيا خاصة. والصهيونية هي ابنة روتشيلد صاحب أولى المستعمرات فى فلسطين، وأوبنهايمر صاحب أكبر مناجم للماس والذهب فى جنوب أفريقيا... وغير ذلك من الإشارات الكثير. لذلك بدت المنظمات العربية والأفريقية لأول مرة فى التظاهرات التي قامت ضد العولمة، فى مقدمة المتظاهرين فى "ديربان". خلافا لوجودهم المحدود فى سياتل أو جنوا. ولأن جماهير جنوب أفريقيا، كانت مازالت حديثة العهد بالتحرر من نظام "الأبارتهيد" فإنها بدت الأكثر إحساسا بمعنى "البانتوستانات الفلسطينية" التي تقيمها إسرائيل فى فلسطين. وشبهت انتفاضة الشعب الفلسطيني "بانتفاضة" سويتو ضد النظام العنصري. ولذلك هبت آلاف مؤلفة من مختلف أقاليم جنوب أفريقيا إلى "ديربان" لتسهم بأعلى صوت ضد تجار الرقيق، والعبودية، وسياسة الفصل العنصري فى فلسطين.

لن ننسى أيضا أن ممثلي الشعوب الجنوبية الأخرى قد أدركوا ما تجرهم إليه آلية الأمم المتحدة ومؤتمرها الدولي" من بحث كافة مشاكلهم الاجتماعية والثقافية تحت غطاء "مواجهة العنصرية على صعيد عالمي" أي بتحويل المشاكل الاجتماعية إلى مشاكل عنصرية فى خلط مريب للأوراق. لا شك أن ثمة اعتراف بمشاكل الأقليات والقوميات، ومشاكل المرأة والطفولة، والمهاجرين والمنبوذين، والمهمشين فى المناطق الفقيرة.. إلخ، لكن لم يكن من المنطقي أن يعالج ذلك فى مؤتمر عن "العنصرية" وأخطارها، وقد بدا الخطر الأكبر أن تمتد "رياح العنصرية" لتهب على شعوب الجنوب عبر مؤتمر عالمي مثل هذا. ولو نجحت خطة الوفود الأمريكية والأوربية، لاتهام معظم شعوب الجنوب بالعنصرية على هذا النحو الذي صيغت به مشكلات عربية وأفريقية وأمريكية لاتينية، لأصبحنا الآن فى نظام عالمي جديد فعلا.. تصيغه- مرة أخرى- الدوائر الأمريكية الأوربية. ليزداد الاقتتال بين شعوب الجنوب وداخلها. لكن جماهير "ديربان" قلبت السحر على الساحر، ومع السابع من سبتمبر ٢٠٠١- تاريخ انتهاء المؤتمر كانت صرخة شعوب الجنوب ضد النظام العالمي الجديد؛ واضحة المعالم، متجهة لضغط من نوع جديد، كاسح، وصادر من مواقعه الصحيحة فى "الجنوب"... ولعل ذلك- مرة

أخـــرى- هو الذي جعل أحداث نيويورك وواشنطن- بعد ذلك بعدة أيام فقط، تأخذ هذا البعد الإعلامي "العالمي" لمسح آثار "ديربان"، بل والإعلان عن سياسة التأديب لكـل مـن تحدثـه نفسه بالاحتجاج على دعوى إعلامية "شمالية" أقرب للدعاوى العنصـرية التي جرى الاعتراض عليها في "ديربان"، وهي هذه المرة باسم صراع الحضارات، وطبائع الثقافات والمعتقدات...!

*** سبتمبر الأفريقي.. والحرب الباردة**

والدوائـر الغربـية تعـرف جيدا ماذا تفعل بهذا الإعلام الطاغي عما بعد سـبتمبر الأمريكـي ذلـك أن "سـبتمبر الأفريقي"... "سبتمبر ديربان"، كان يجسد إشـارات سـابقة خطيرة ذكرنا منها "سياتل وجنوا"... لكنه أيضا كان يمثل نهوضا خطيرا مجاورا للولايات المتحدة ممثلا في اجتماع "بورتو أليجرى" بالبرازيل حين استضـافت الحركات الشعبية هناك آلافا من ممثلي شعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسـيا والوطن العربي في يناير ٢٠٠١، وبالتعاون مع الحركة الفلاحية الثائرة في المكسـيك، وذلك في مواجهة مع نظام العولمة الجديدة وشروطه المجحفة بشعوب الجـنوب، ومن "بورتو أليجرى" اتجهت الدعوة للاجتماع في بعض البلدان العربية والأفريقـية لتلتقـي قـبل مؤتمر "المنظمة العالمية للتجارة" في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ تحـت شعارات عن "العدالة الاجتماعية الدولية"، و"مصالح شعوب الجنوب" و"شعوبنا ليست للبيع والتجارة"... إلخ. وكان معنى ذلك أن آثار النجاح في ديربان سـوف تمتد بمخاطرها على "المصالح الكبرى" إلى أجواء متنوعة وآفاق جديدة... تهـدد الهيمـنة العالمـية التي تحققها الولايات المتحدة تحديدا عقب انتصارها في البلقان، ومحاصرتها للروس، والضغط بالديون والمعونات على الحكومات، التي قد تساعد في صد هذا الهجوم الشعبي المهدد "للمصالح الكبرى" ومن ذلك يمكن القول إن الحرب الباردة لم تنته كما يشاع أحيانا، ومن حقنا أن نشير إلى أن عناصرها قد اختلفـت فقط خاصة في عالم ما بعد ديربان. فعناصر الحرب الباردة الأولى كانت بين معسكرين، لعبت في أحدهما قوى التحرر الوطني دورا ليس بسيطا، وإن كان قـد تـم انسـحاب المعسكر الاشتراكي ومعه قوى التحرر الوطني بسقوط الاتحاد

السوفيتي، فقد عادت الحرب الباردة ضد شعوب الجنوب متمترسة بالحضارة والثقافة ومتهمة إيانا جميعا بالإرهاب والتخريب، بل وفساد الواقع والمعتقدات... مثلما اتهُم أطراف الحرب الأولى بالأيديولوجيا والإلحاد، وتطرف النزعة الوطنية.. إلخ. أي إن عناصر الحرب الباردة الجديدة لا تكاد تختلف إلا فى مزيد من الخسارة فى معسكر شعوب الجنوب. فها هم الروس والصينيون يستردون صحتهم، ويدخلون فى حوار بدرجة أو أخرى مع المعسكر المهيمن فى عالم ما بعد سبتمبر الأمريكي، بل إن بعض القوى ما زالت تتصارع حول وسط آسيا وبحر قزوين ، لكننا فى عالم ما بعد ديربان نعيش وحدنا أجواء الحرب الباردة، ولذا نحتاج لتفكير جديد، فى أشكال من التضامن على أساس شعبي وثقافي بل وحكومي، ولدينا من أشكال التنظيمات على مستوى بلدان الجنوب ما يستوعب حركتنا؛ من مجموعة الخمسة عشر (عدم الانحياز) إلى الثمانية (الإسلامية) إلى الاتحاد الأفريقي، إلى التيارات الجديدة فى أمريكا اللاتينية؛ ومثالها ما حدث مؤخرا فى الأرجنتين، علَّ ذلك أن يجعلنا ننسى عالم سبتمبر ليتخلق عالم ما بعد ديربان.

التجربة الأفريقية فى تداول السلطة

كثـيراً ما تتهم التجارب الأفريقية بأنها الأكثر تعرضاً للاضطراب والاستبداد؛ ويرتـبط ذلك بالانقلابات والفساد، وعدم شرعية النظم.. إلخ. ورغم وجود الأمثلة علـى ذلك هنا وهنالك، لكن الخطير بالنسبة للوعى العام فى بلادنا وطبيعة تكوين الـثقافة السياسية عندنا، هو هذه "المطلقات" والتصور الكلى للقارة على هذا النحو، بما يوحى فى كثير من أجهزة الإعلام على الجانب العربى أننا –فى النهاية– أسعد حـالاً! وحيـث تـثار هذه القضايا على الجانبين فى هذه الأيام بشكل لافت نتيجة تعـرض أكـثر مـن دولة عربية لمطالب التغيير أو تعرض دول أفريقية وأفريقية عربـية للاضـطراب فإنى اقترح أن نعيد قراءة تاريخ الخريطة السياسية لأفريقيا بشـكل مخـتلف، لعلمى أن حالات الانتظام السياسى واحترام الشرعية والدستورية فـى عـدد كبير من الدول الأفريقية غير العربية تتفوق على حالة الجمود العربى بشـكل ملحوظ؛ وذلك على مدى الربع قرن الأخير على الأقل. لقد شاركت أفريقيا معظم دول العالم الثالث فيما سبق هذه الفترة –وعقب موجة الاستقلال– فى مظاهر تـتعلق بهيمنة الدول والتنظيم السياسى الواحد والمقولات والصياغات حول القطاع العـام... إلـخ. وارتبط بذلك ما قيل عن سلطة الزعامة "الكاريزمية" وعن هيمنة الأيديولوجـيات... إلـخ، لكـنها فى أعقاب السبعينيات شهدت أوضاعاً اقتصادية واجتماعية جديدة، حملت شعار الليبرالية الاقتصادية نتيجة التسليم بشروط صندوق النقد والبنك الدوليين، وتحكم النظام الاقتصادى العالمى، بما طرح بالضرورة على معظـم بلـدان العالم الثالث؛وبينها أفريقيا والعالم العربى، قضية التحرير السياسى والديمقراطية أيضاً. فكيف كانت النتيجة على المستوى الكلى الأفريقى، مقارنة بما شهده العالم العربى من جمود الأوضاع رغم التوسع فى عملية الانفتاح الاقتصادى ووفرة الثروات المتدفقة أو التطورات الجذرية فى البنية الطبقية والموالاة السياسية مع عالم الليبرالية نفسه؟

اختلفت ردود الفعل الأفريقية كثيراً فى تقديرى عن رد الفعل العربى بما يظل مجالاً للتأمل. وقد خضع الجميع لعملية القهر الاقتصادى ونتائجه فى التدهور والعجز باستثناء البتروليين بالطبع، ومع ذلك تسجل معظم التقارير الاقتصادية أن أكثر من خمسة عشر دولة أفريقية أصبحت تدور بين معدل تنمية ٥-٧%، وهى نسبة، فى عدد الدول أو النمو - تتفوق تلقائياً على الحالة العربية.

لكن موضوعى هنا يتعلق بالأوضاع السياسية التى كان ينتظر أن ترتبط بهذه الليبرالية الاقتصادية، ويصر القادة العرب على أنه لا صلة بين المجالين! وأول ما يرتبط بهذه الليبرالية الاقتصادية هو التعددية وإمكانية تداول السلطة مع تغيير الزعامات والحكومات وفق سياسة ديمقراطية متفق -أو متصارع- عليها. وعندما استعرضت الحياة السياسية فى القارة الأفريقية غير العربية - كوحدة تحليل كلية، وجدت عدداً من الظواهر التى تتعلق مباشرة بتداول السلطة والقبول بالتغيير السلمى جديرة بالانتباه من أجل مستقبل أفضل:

*هناك ستة زعامات تاريخية، تنحى أربعة منهم من موقع الرئاسة بالتفكير الشخصى الهادىء فى الموقف الداخلى واحتياجاته وهم ليوبولد سنغور فى السنغال (١٩٨١) وأحمدو أهيدجو (١٩٨٢) فى الكميرون- وجوليوس نيريرى فى تنزانيا (١٩٨٥) ومانديلا فى جنوب أفريقيا (١٩٩٩).

كما قبل ثلاثة آخرون نتائج الضغط الشعبى من أجل التغيير، وفى انتخابات عامة مثل كينيث كاوندا فى زامبيا (١٩٩١) وهستنجز باندا فى مالاوى (١٩٩٤). وأراب موى فى كينيا (٢٠٠٢).

*شهدت القارة خلال ربع القرن الأخير أيضاً ظاهرة تنحى قيادات عسكرية جاء بعضها فى موجة الانقلابات العسكرية السابقة فى القارة، لكنهم لم يستطيعوا مقاومة الحركة الشعبية التى فجرها فشل السياسات الاقتصادية القائمة، فقبلوا قرارات الحركة الشعبية بالتغيير أو أُزيحوا -سلمياً- فى أجواء المظاهرات الشعبية نفسها على نحو ما حدث فى بنين (١٩٩١) وتوجو (١٩٩١) ومالى (١٩٩٢) وغانا (١٩٩٢). بل ونال التغيير قيادات عسكرية كانت ذات ثقل شعبى نتيجة طرحها للبرامج أو تداولها لأفكار التطوير والتنمية، مثلما حدث فى مدغشقر مع الرئيس راتسيراكا (١٩٩٢). ونفس الموقف هو الذى طال فى إطار آخر وضع الرئيس "أوبا سانجو" (نيجيريا) الذى عالج تأزم علاقات العسكريين من حوله وسوء إدارتهم للحياة السياسية أمام ضغط الأحزاب السياسية التقليدية، فانسحب مع الحكم

العسكرى عام ١٩٩٣ بل وأثبت فى النهاية أن التغيير ليس مجرد التداول مع من لا يستحقونه من السياسيين التقليديين، فعاد لطرح نفسه مجدداً فى انتخابات ١٩٩٩ على رأس مجموعة سياسية جديدة ففاز فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى نيجيريا بل وبالمكانة الملحوظة التى يحتلها الآن على مستوى القارة.

وهنا تطرح أفريقيا بحق من خلال تجاربها رداً على الشكلية المحتملة التى يمكن أن تعالج بها فكرة التغيير السياسى أو تداول السلطة، لأن "السلطة" إذا ما "عادت" بالتداول لنفس الوجوه القديمة، على نحو ما طرحته فى منطقتنا التجربة السودانية فإنها لن تعنى الكثير لتقدم البلاد. وقد انسحب الجنرال سوار الذهب كعسكرى بعد ثورة أبريل الشعبية التى جاءت بالجيش ١٩٨٥، فقفزت على السلطة القوى التقليدية التى سرعان ما ثبت فشلها بدورها فى السودان وفى أكثر من دولة أفريقية. وقد أحدث ذلك ظاهرة غريبة إذ تحرك مرة أخرى الضغط الشعبى ليعيد وجوهاً عسكرية حاولت تقديم نفسها تقديماً جديداً بدا مستفيداً من فساد تجربة التسلط، وقبلت بعرض نفسها فى انتخابات حرة، فجرى انتخابها رغم أنهم "الجنرالات القدامى" مثل "أياديما" فى التوجو ورولينجر (فى غانا) وراتسيراكا فى مدغشقر، والأخيران قبلا التنحى ثانية فى انتخابات عامة، ومثلهما الرئيس "كيريكو" فى بنين الذى عاد مخففاً من إيديولوجيته السابقة.

وبقدر ما خبرت التجارب الأفريقية إشكالية فساد التداول الصورى فإنها لم تستسلم لذلك لأنها أضافت لفترة من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضى، تجارب المؤتمرات الشعبية الوطنية للحركات الاجتماعية والأهلية فتغيرت خلالها أكثر من ثمان نظم سياسية فى أنحاء مختلفة من القارة. ولا يجب أن نتجاهل هنا ضعف الدولة الوطنية التاريخى فى أفريقيا، مما جعل البنى الاقتصادية الاجتماعية الهشة التى ترثها هذه التحركات الشعبية عن نظم الاستبداد والفساد تواجه صعوبات كبيرة فى الاستمرار أو تحقيق إنجازات كبيرة تدعم صمودها إلا لفترات محدودة. وكنت أطمع أن أقول إن موروث الدولة أفضل فى العالم العربى لو صارت ديمقراطية أو أقامتها مؤتمرات شعبية وطنية جامعة لكل القوى!

وهنا يظل العامل الخارجى -وإن كان ليس سياسياً فى كل الأحوال- مؤثراً على إمكانية نجاح حقيقى ما لم تتأسس فى مواجهته حركات سياسية اجتماعية جديدة ذات نفس ديمقراطى فعال ولهذا السبب، لم نسمع كثيراً عن نجاحات كبيرة

لتجارب التحول الديموقراطى الشعبى فى بلاد مثل بنين وزامبيا والتوجو والكونغو برازافيل وحتى فى حالة الثورة الشعبية مثلما حدث فى الكونغو كنشاسا. ولا يخفى هنا التأثير الفرنسى البارز أو ضغوط الكومنولث فى بعض الحالات ناهيك عن نفوذ الشركات متعددة الجنسية ورأس المال العالمى. ولقد ساندت الزعامات السابقة التى قبلت التحول بإخلاص مصالح بلادها لبعض الوقت مثل حالة الرئيس الراحل جوليوس نيريرى الذى أقام منتدى حوار الشمال والجنوب، بل وحالة الرئيس أوباسانجو نفسه رغم السند الأمريكى لحركته بسبب الثروة البترولية فى بلاده فظل فترة من نجوم منتدى حكماء أفريقيا. وهنا يظل مثال الرئيس نلسون مانديلا، وتنحّيه –مختاراً– من أعلى قمة للسلطة السياسية والمعنوية من أجل إحياء النموذج الديمقراطى الليبرالى فى بلاده مثالاً، يدفع هذه الدولة لتنطلق كالمارد فى أنحاء القارة وخارجها.

ولا يعنى ذلك أن القارة الأفريقية مثال للحياة الديمقراطية وتحولاتها، لأن بها من آلام الصراعات وآثار الفقر والتمزق وحكم العسكر ما يحزن ويفجع أيضا. وللأسف فإن العالم العربى لا يشارك فى مأسوية الصورة بجمود أوضاعه فقط وإنما تشارك أطرافه فى الصومال وجزر القمر وموريتانيا وأخيراً فى السودان بقدر ملحوظ من اضطراب الموقف الذى يربك العلاقة بين المنطقتين.

لقد ظلت الأدبيات الأفريقية تتخذ من بلدان صغيرة أو كبيرة نماذجًا متواضعة وأمثلة على المعانى الكبرى مثل تقديرها الدائم منذ عقود لتجربة الديمقراطية الليبرالية المستقرة فى بتسوانا وموريشيس وسيشيل، وقريبا السنغال وأخيراً جنوب أفريقيا. ومعنى ذلك أن لديها ما تفاخر به، أما المنطقة العربية فلا تقدم إلا ما نأسى له، بل وتقدم أطرافها المضطربة أمثلة لتوترات كانت مجرد داخلية لفترة؛ وإذ بها تتحرك متفجرة على مستوى القارة فى وجه العرب أنفسهم على نحو ما نشهده فى السودان.

رفض "عولمة" التنمية

يــتابع الكثيرون ما يجرى من استعدادات، ومن وثائق أيضاً– لتوضع كلها فى خدمة إنجاح "المؤتمر الدولى لتمويل التنمية" (مونتيرى– المكسيك ١٨–٢٢ مارس ٢٠٠٢). وقــد عرّفــنا بــه فى مقال سابق، ورأينا أن العرب لابد أن يشكلوا مع الأفارقــة جــناحا ذا وزن لضمان شروط أفضل لتعاونهم حتى كرأسماليين– ضمن الشــروط الدولية المجحفة التى يتم تمريرها مرة فى مؤتمر وآليات منظمة التجارة العالمــية، وأخــرى لإكسابها شرعية أكبر فى "مؤتمر دولى" لتمويل التنمية. واسم المؤتمــر الجديد فى المكسيك مغرٍ بطبعه – من الناحية الشكلية على الأقل ــ ومن ناحــية بيانات النوايا الحسنة، ولعل شعار التنمية يبدو "أرحم" هذه المرة من شعار "التجارة" فى اجتماعات أخرى.

لكن أصواتا كثيرة فى بلدان العالم الثالث، ترى بدورها ضرورة الانتباه المبكر لمخاطــر شــعارات "عولمــة التنمية" المطروحة مثلما يجرى التحذير من مخاطر "التجارة العالمية".

ويــنطلق هــؤلاء بالطبع من مقولات رئيسية حول "النظام العالمى" الرأسمالى بطــبعه والمســاحة الــتى يعطيها "للنظم التابعة" أو "الملحقة".. حتى لو سلمنا أنها رأســمالية أيضــاً! فالــنظم الاقتصادية الاجتماعية فى العالم الثالث أو الرابع الذى نعــيش فــيه لا تــتوفر لهــا ظروف أن تكون رأسمالية حقيقية، لها قوة المنافسة والمشــاركة... إلــخ. وإنما هي بحكم التحاقها أو اندماجها الهامشى تعيش فى ظل "أبارتهــيد" عالمــية على نحو ما أسماها سمير أمين وعدد من المفكرين الأفارقة، وهــى تخضــع بــالفعل عبر الآليات العالمية لنفس آليات الأبارتهيد التى كانت فى جنوب أفريقيا ثم الآن إسرائيل، أى وفق نموذج من "التنمية المنفصلة" من ناحية ثم الملحقــة أو التابعة من ناحية أخرى. وبهذه التنمية الملحقة بنظام "علوى" أو فوقى آخر، تصبح وقائعنا ضمن أرقام "لحكومة الأبارتهيد"– فى جنوب أفريقيا من قبل – وضمن أرقام ووقائع "التنمية العالمية" كما تخطط لها آليات الاحتكار الدولى حالياً.

لذلك يرفض المفكرون الوطنيون آليات "عولمة التنمية" كما يرفضون قواعد "عولمة التجارة".

ومنذ البداية يعترض "اللوبى" المقاوم "لعولمة التنمية" المطروحة فى مونتيرى علـى جدول الأعمال الذى يكشف عن نوايا "القمة العالمية" المزعومة. فحيث يبدأ بمعالجـة "تحديـات التمويل" فإنه يتبعها مباشرة بترتيب "الموارد المحلية" لتستقبل "الاستثمار المباشـر الأجنبى وغيره من "التدفقات الخاصة، وبذلك يدمج بسرعة المخططـات الوطنـية المحلـية بمصالح التدفقات الخاصة، ضمن نظام مضمون "دولـيا". ولهـذا السـبب نفسـه يعقب ذلك بمعالجة موضوع رئيسى تحت عنوان "التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية".

ثـم يـربط "الـتعاون المـالى، مع التقنى" معتبراً ذلك ضمن مفهوم "التنمية" المفـروض أن يصاغ "وطنيا". وحتى يأمن من هذا الاحتمال "الوطنى" الأخير فإنه ينطلق من "تنظيم الدين الخارجى" حتى لا يتحدث البعض عن "إلغاء الديون"....

وفـى ترتيـبات مونتـيرى أيضا "موافقة" رؤساء البنك الدولى وصندوق النقد الدولـى ومـنظمة الـتجارة العالمـية على المشاركة فى رئاسة اجتماعات المائدة المسـتديرة المعقـودة علـى مستوى القمة.... وسيحضر ممثلو المجتمع المدنى.. و"أصـحاب المصـلحة مـن المؤسسات" هذه الاجتماعات... ليوافقوا بالطبع على النتائج..!

هذه الترتيبات الفوقية المحكمة هى التى جعلت البعض يصف "التنمية العالمية" تلك بنظام جديد "للأبارتهيد".

فـى "المنـتدى الاجـتماعى الأفريقى" فى باماكو، ومثله اجتماعات القاهرة وبيروت، وكذلك فى "بورتو أليجرى" يرفع شعار "العدالة الاجتماعية الدولية" مقابل التنظـيمات الـتجارية الدولية، ويوفر شعار "العدالة" فرصة لتنظيم المصالح على مسـتوى محلى بمعرفة أصحاب المصالح الحقيقية من جماهير هذا الشعب أو ذاك مـن جهة ثم "العمل التضامنى" فى ظل "تبادل" متكافئ على مستوى "دولى" يضمن هـذه المصـالح المحلـية أو الوطنية من جهة أخرى. ذلك لأن هناك مشكلة تمس أفريقيا أكثر من أى طرف آخر وهى أنها ليست طرفا حقيقيا- أو قل فاعلا بالطبع - فـى هذه التجارة الدولية إلا من زاوية الاستغلال. فتجارتها مع أوروبا وأمريكا تشـكل ٤٥% من "إنتاجها القومي" بنسبة تزيد ثلاثة أضعاف نسبتها على المستوى العالمى، وخاصة الغرب الذى لا تشكل فيه التجارة أكثر من متوسط ١٤% ومعنى

ذلــك أن التنمــية المفضلة فى الأبارتهيد الأفريقى تعيد حصيلتها "للسوق العالمى" تجارة أو رداً للديون!

وتشــير الأصوات الأفريقية ترتيبا على ذلك أن المؤتمر العالمى لتمويل التنمية يحــرص على ضمان نظام تسديد الديون إلى جانب نظام التجارة. فى إطار "مالى" دائمـــاً لا يتعلق بجوهر عمليات التنمية من تنمية بشرية وشروط نقل التكنولوجيا أو التعليم والتدريب.... إلخ وهو ما أصبح ينعكس على فروق الدخل والتقدم من واحد إلى ثلاثين فى الستينات إلى واحد إلى ستين فى التسعينات!

لا يثــير أحد حجم الخسارة التى تتحملها البلدان الأفريقية نتيجة شروط التنمية والــتجارة علـــى مســتوى عالمى. وليست مصادفة أن أغنى البلدان الأفريقية هى أكــثرها وقوعاً فى قبضة الدائنين. ولنذكر هنا من إحصـــاءات ١٩٩٨ نيجيـــــريا (٣٠,٣ ملــيار دولار) وجــنوب أفريقــيا (٢٤,٧ ملــيار) وساحل العاج (١٤,٨) والجــابون (٤,٤ مليار) ولا شك أن هذه الديون هى التى تكبل عملية التنمية وتحدد مســارها. وفـــى نفـــس الوقت فإن أية فرصة لتخطيط التنمية محليا أو وطنيا غير مــتاحة. وهـــنا يمكن الرجوع لعلماء أفارقة فيما يستخلصونه من حقائق مذهلة عن اســتحالة التنمية فى ظل قواعد العولمة التجارية أو ادعاءات التنمية العالمية. يشير الدكــتور كوامـــى ننســن مثلا فى دراسة عن العولمة ومستقبل أفريقيا: أن خسائر المنتجات الاستوائية فى السوق العالمى فى منتصف التسعينات بلغت حوالى ٨٠% والمــوارد القائمة على منتجات طبيعية خاصة ٦٠% وذلك "نتيجة خسارة الدخول التفضــيلى إلـــى الأسواق العالمية.. حتى بلغت خسارة البن والكاكاو واللحوم ١٠٠ %"! ومـــع ذكر البن والكاكاو يمكن أن نتذكر ساحل العاج ونيجيريا وغانا وأثيوبيا بالطبع ونفهم لماذا هي على قائمة أكبر المدينين!

والطـــريف ونحـــن نـــتحدث عن معونات التنمية أيضاً أن ننقل عن "ننسن" ما رصـــده مـــن أن مائة ألف خبير أجنبي فى أفريقيا حصلوا على ٤ مليارات دولار ســـنويا خـــلال بضـــع ســـنوات من التسعينات! ودلالة ذلك متعددة بالطبع بالنسبة للمعونات الخارجية والديون والتدخل وشروط عالمية التنمية والاستدانة!

المشـــكلة الكبيرة الأخرى التي تثيرها الأصوات الأفريقية ضد مفاهيم "عولمة التنمـــية" هـــي الخلط بين سياسات الدول الكبرى المتحكمة، "وكنظام عالمي" وبين عملـــية "التنظـــيم الدولي" للمصالح فى إطار الأمم المتحدة و"الشرعية الدولية" على نحـــو مـــا تطمـــع الشعوب المقهورة فى أن تجد منفذا للتعبير أو الضغط. فها هي

أمـــريكا مــثلاً تتحدث فى هذا الإطار عن التجارة لا المساعدة "Trade not Aid" كمبدأ أساسي لإستراتيجيتها المعلنة فى خطتها العالمية عن "فرص التجارة" – معها بالطــبع والمعروفة باسم "أجوا AGOA" والتي خُططت فى إدارة كلنتون وعقد لها الرئيس "بوش" مؤتمر قمة أمريكي أفريقي فى نوفمبر ٢٠٠١.

وهـــا هـــى أوروبا تعلن فى مؤتمر القمة الأوربى الأفريقى، عن "مشروطيتها" لتحقــيق المساعدة بضمان شعاراتها فى الحكم الجيد" و"حقوق الإنسان" وآلية "تسديد الديـــون" وفـــق مفاهيمها الخاصة بالطبع.. وهكذا. ثم يأتى "المؤتمر الدولى لتمويل التنمــية" عام ٢٠٠٢ ليحول عملية تعبئة الموارد المحلية وتنظيم الأوضاع الداخلية والآلـــيات إلـــى مجرد شروط لتسديد الديون وضمان الاستثمارات الخاصة وليس الحديـــث عن المعونات لبرامج التنمية المحلية. بل ويتهم "ياش تاندون"– أحد أساتذة الاقتصــــاد السياســـى، كل هذه الأجندة الغربية الرأسمالية "بتسييس" عملية "التمويل" هـــذه بيـــنما يُتهم موقفنا نحن إزاءها "بالتسييس" الفج أو الشعاراتية والديماجوجية.. إلـــخ، ذلك أنهم لا يريدون منا – فى نظره – أن نتساءل كيف قامت عملية "التنمية" الأفريقية بتسديد ديون القارة ثلاث مرات فى عدة عقود حديثة ثم تبقى أرقام الديون هى نفسها بل تزيد!

خلاصـــة كـــل ذلك أن وفود الدول العربية والأفريقية مطالبة أن تراجع جدول أعمالهـــا بشـــكل مختلف، يضمن تحقيق تكتل ضاغط "ولوبى" من نوع جديد يحقق مصـــــالح "المموليـــن العرب" من جهة فى ظروف إنسانية وسياسية أفضل أو أكثر استقلالا وتضامنية، كما يحقق للشعوب وممثليها فرصة أفضل لدخول ساحة التنمية الحقيقية وليس مجزرة العمليات المالية المحيطة بالتنمية.

إنـــنا لا نـــتحدث هـــنا عن التنمية الوطنية المستقلة أو المعتمدة على الذات أو المـــنفكة عـــن الارتباط التابع.. إلخ إذ يبدو أن هذه المفاهيم ستبدو غريبة كثيراً فى هـــذه الظروف، لكن دعونا نضغط من أجل مفهوم "للأقلمة" أكثر اعتباراً للتضامن العربي الأفريقي من جهة ولتضامن حركة الشعوب ومنظماتها الاجتماعية والشعبية مـــن جهـــة أخـــرى، ويعـــنى هذا أن نبدأ فى مونتيرى بالمكسيك المطالبة باحترام الشـــروط الإقليمـــية للتنمـــية وحـــق الشعوب فى "التنمية الاجتماعية" وليس مجرد التجارة – احتراما للميثاق الدولي لحق الشعوب فى التنمية.

في مؤتمر أفريقي: "الإيدز" والفقر والثقافة

ما الذي يمكن تحقيقه عندما يلتقي أكثر من ألف مشارك فى قاعة مؤتمرات الأمم المتحدة بأديس أبابا ٣-٧ ديسمبر ٢٠٠٠ بدعوة من الهيئة الدولية ولجنتها الاقتصادية لأفريقيا، وفى ظل البرنامج الأممي "للايدز" ومساهمات تخطيطية من قبل البنك الدولي وبحضور من ممثلي الدول والمنظمات الأهلية والمانحة للمعونة لمواجهة ذلك الوباء الخطير؟

أول النتائج هو ضجيج الصرخة المستمرة ضد هذا المرض على مستوى عالمي منطلقا من أخطر مراكز المرض ــ أفريقيا حيث يوجد ٧٠% من المصابين (٢٣ من ٣٤ مليون نسمة حتى عام ١٩٩٩) ونفس النسبة بالنسبة للوفيات تقريبا.

لقد شعرت وأنا جــالس فى هذه القاعة أن بعض ممثلي الدول الأفريقية المحدودة السكان يكادون يخشون الزوال من على الخريطة البشرية كلية فى وقت قريب! وقد حدثنا مندوبو بلاد مثل بتسوانا وبوروندي عن بدء نزول نسبة التزايد فى السكان لما تحت الصفر إزاء وصول وفيات "الإيدز" وحده إلى ٣٣٩ ألف نسمة عام ١٩٩٩ من سكان لا يزيدون عن ٦ مليون فى بوروندي، أو زيادة الوفيات عن ٢٤ ألف نسمة بين مليون ونصف فى بتسوانا، وبإشارات إلى بلوغ الإصابة إلى ٣٥,٨% من الأحياء عامة فى هذا البلد الصغير. وليس المهم هنا هو الأرقام المجردة، ولكن المشكلة فى أن هذه النسب هي من صلب قوة العمل والإنتاج، سن الشباب، وتشريد الأطفال اليتامى. وتبلغ الصورة قمة مأساويتها عندما نقرأ رقم ربع مليون من المصابين عام ١٩٩٩ فقط فى جنوب أفريقيا وحوالي ١٦٠ ألف فى زيمبابوي ....

تشير البحوث التي قدمت إلى عشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا الوباء غير ما ذكرناه؛ ثمة آثار على الاستثمار وعلى السياحة، وعلى ميزانيات

الصحة العامة والخدمات عموما. وهناك آثار على علاقة هذه الشعوب ببعضها فى منطقة الهجرة الداخلية بين دول الإقليم مثلما يحدث على نطاق واسع فى جنوبي أفريقيا وغربها بوجه خاص وقد تتخذها بعض النظم الحاكمة حجة لفرض العزلة على شعوبها أو خفض النفقات فى مجال اجتماعي أو آخر.

من الطريف فى وسط هذه المأساة، أن وقفت السيدة جارسيا ماشيل زوجة مانديلا تناشد الحكومات والمانحين التعاون فى التصدي لهذا المرض، لكنها كانت تركز على مسئولية المجتمعات وقادتها محليا فى هذه المواجهة، فأشارت فى حزن شديد إلى نسبة مخصصات التسلح وتجارة السلاح فى عدد من الدول الغارقة فى هذا المرض فى وسط وشرقي أفريقيا مثلا، دون أن يطرف لهؤلاء المتحاربين جفن بشأن ما تعانيه شعوبهم من احتمالات الفناء.

صراعات خفية: شمال ــ جنوب

كان الأطرف من هذه الملاحظة المحزنة ترويج أحدهم للاهتمام الأمريكي بهذه الكارثة مشيرا إلى تصريحات أمريكية وخاصة من "آل جور" عن اعتبارها من مسائل "الأمن القومي"!... واتجهت الأنظار إلى الموقف الغربي كله الذي عالج الموضوع منذ تفجره بحنكة شديدة جعلت النسبة فى الغرب لا تتجاوز ٥% من مجموع المصابين فى العالم حاليا ورغم إشارات عديدة إلى تساوى عدد المصابين فى بداية الكارثة بين دول الشمال والجنوب مما حير الباحثين لفترة عن المصادر الأساسية لها، إلا أن سرعة معالجتها فى "الشمال" دون الجنوب بدت لافتة للنظر، والآن تعتبرها قيادة النظام العالمي من مسائل "الأمن القومي" بسبب ما يتخذونه من إجراءات ضد هجرة أبناء الجنوب إلى الشمال أو إخضاعهم لأقسى الإجراءات.

باحث أفريقي موثوق فى مصادره (حيث يرأس مركزا لبحوث التنمية فى هارفارد) وهو الدكتور "كويسى بونشوى" استعرض كثيرا من الحقائق، وحتى "بحيادية" لا تتفق مع تاريخه لفترة كأحد أساتذة العلوم السياسية الأفارقة وأحد الوزراء "الغانيين" لفترة أخرى. فى طيات بحثه "الحيادي" كشف بعض المواقف "المريبة" للنظام الاقتصادي العالمي، فالتكاليف العالمية للبحوث حول هذا المرض–

وهى فى الغرب أساسا- يجرى تحميلها على أسعار العقاقير التي يجرى ترويجها فى بلدان أفريقيا أساسا، وتفرض أسعار مضاعفة على العقاقير ذات براءة الاختراع الرسمية، وهذه العقاقير بالذات هي التي يفرض استعمالها بأموال المساعدات والقروض المخصصة لهذا الغرض، وهى العقاقير التي تبلغ أسعارها فى أفريقيا ضعف أسعارها فى أوروبا! (قدم مثالا فعليا بين كينيا والنرويج).

أشار المتحدثون بألم إلى أن الأفارقة والناس فى بلدان الجنوب عموما لا يعرفون بالضبط ما هو الدواء المعين للحالات المعينة، وأن عزل شعوب الجنوب عن حركة البحث والتطور جعلهم يتقبلون النتائج التي تتحكم فيها بضعة شركات أمريكية وأوروبية (لا تزيد عن خمسة فى رأى البعض) وأن المخصصات من قبل البنك الدولي وعبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لمواجهة المرض فى أفريقيا (وقد بلغت ثلاثة بلايين دولار مؤخرا) تتنافس عليها هذه الشركات ووكالات المعونة بحيث لا يجد الأفارقة عائدا مناسبا لهذه المخصصات رغم صغر حجمها أصلا.

فى جلسة جمعتني بعدد من شباب جنوب أفريقيا من ممثلي المنظمات الأهلية الكثيرة هناك جرنا الحديث إلى هذا الاستغلال الرأسمالي لمشكلة لها هذا العمق الإنساني، واعتبرها بعض المتحدثين لا تقل عن معركة التحرر الوطني بالنسبة لبقاء وكرامة شعب مثل شعب جنوب أفريقيا، وتذكرنا جميعا المعركة الإعلامية التي شنتها الصحافة الأمريكية على الرئيس "ثابو مبيكى" أثناء زيارته مؤخرا للولايات المتحدة، بسبب رفضه صراحة مواجهة مشكلة "الإيدز" بمخصصات من القروض أو الميزانية للعقاقير المعتمدة "دوليا" أي المستوردة من أمريكا أساسا، مفجرا الأسباب الاجتماعية من الفقر وتخلف مشروعات التنمية الكامنة وراء زيادة هذا المرض. ثارت الجمعيات الأهلية الغربية والمحلية والأطباء الأوروبيون والبيض فى جنوب أفريقيا ضد "مبيكى" الذي يرفض الأموال المناسبة "للعلاج الطبي" متهمين إياه بالهروب إلى التعليل الاجتماعي.. إلخ. أشار أحد الشباب بخبث إلى أن ثمة سببا قويا آخر، هو أن سوق الدواء فى جنوب أفريقيا يتجه توفيرا لشراء العقاقير الهندية الأبسط والأرخص (وإن لم تكن حاملة للعلامة الدولية!) وأن ذلك يثير الشركات الغربية الكبرى، والتي تعرف أن مبيكى يتخابث عليها وهو

يعرف هذه الحقائق ويريد تمرير "العقاقير الآسيوية"! بل إن اتجاه المعالجين فى عدد من البلدان الأفريقية يعتقد أن عقاقير الأمراض الجنسية العادية، بل والتركيز على معالجة الأمراض التناسلية والحماية منها هي فى النهاية أسرع وأرخص من هذا الموقف الغربي الاستبدادي!

تتعدد الأسباب:

لم يستطع هذا العدد الكبير فى المؤتمر أن يواجه هجوم أقطابه من المؤسسات الدولية والمانحين بالتركيز على أنماط المرض والعدوى وأدوار الفئات المختلفة مع حكوماتهم فى أعمال المواجهة، ومناشدة القادة الاجتماعيين مثل السياسيين بالعمل فى أشكال المواجهة المقترحة ... إلخ. لكن البحوث الأساسية لم تستطع أن تتجاهل أهمية صياغة "السياسات الاجتماعية" وبرامجها فى هذا الإطار، ولم يستطع حتى عتاة المتحدثين من البنك الدولي إلا أن يتكلموا عن "دور الدولة"، وفى مقابلة تحدث بعض ذوى النفوذ مثل النيجيريين ومن جنوب أفريقيا عن مشكلة الفقر وأسماها البعض صراحة مشكلة سياسات الإفقار الكامنة فى برامج المؤسسات المالية الدولية. ولم يكن ممكنا الحديث عن سياسات اجتماعية تشمل الصحة والتعليم والثقافة العامة فى مجتمعات أفريقيا دون مراجعة مشكلة المؤسسات الدولية مع سياسات الخصخصة والضغط لانسحاب الدولة وفى وقت لا تنشغل الرأسمالية المحلية بمثل هذه الموضوعات التنموية التي تخص مستقبلها، ومن ثم فإن الحديث عن سياسات اجتماعية لا يعنى إلا الحديث بجدية عن "دور الدولة" مجددا.

وجرت المسألة التنموية ومسئولية "الدول" و "المجتمعات" إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية سواء فى تحليل ظواهر المرض أو أسباب انتشاره وعدم انتشاره .. إلخ.

وانتبه البعض للعوامل الثقافية المختلفة فى الموضوع ... فمن تلامذة على مزروعي من انتبه إلى ملاحظة أن شريط الشعوب ذات الثقافة الإسلامية فى غرب أفريقيا مثلا أقل معاناة من هذا المرض، سواء لأسباب تتعلق بقوة التقاليد أو "طهارة الذكور" أو التماسك الاجتماعي التقليدي.. إلخ. لكن البعض فسر ذلك بحجم

"الـتابو" أو التحريم المرتبط بالإعلان عن هذه الحالات، وأن هذه السرية والتحريم كفيلة أن تفاجئنا بنتائج خطيرة بعد بضعة سنوات.

لفـت البعض إلى أن مجمل الإحصائيات فى هذا المجال قد لا تعني شيئا إزاء حـرص الـنظم السياسية وخاصة الشمولية على التحكم فى إعلان بيانات وزارات الصـحة بهـا! بل ألمح البعض إلى أن المخاوف على السياحة أو الهجرة قد تؤدى أيضا لإخفاء الحقائق!

لـم يستطع المؤتمر إلا أن ينتهي بموجة تفاؤل عن انخفاض نسبة المرض فى عدد من الدول التي تكثفت فيها برامج المواجهة، وأعلنت السيدة ماشيل أن النبأ الهام من كل أعمال هذا المؤتمر أنه "من الممكن مواجهة المرض وهزيمته مثل كل الشرور التي واجهتها الإنسانية من قبل".

والـدروس المستفادة للدول العربية من مثل هذا المؤتمر غير بسيطة، فالخطر على أعتابنا ومن حولنا، وأعتقد أن الإحصائيات العربية فى هذا الصدد مشوبة بكل الاعتـبارات الثقافـية التي ورد ذكرها فى المؤتمر. واعتبارات التأثير والتأثر فى العـالم الـيوم لا يـنفع معهـا وضع الرؤوس فى الرمال.. حتى لو كانت رمال الصحراوات العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط.

سيناريوهات الرعب .. في كينيا

أصـــبحت المنـــتجعات الســـياحية هدفا سهلا لسيناريوهات الرعب في الفترة الأخـــيرة ، وعلـــى شـــواطئ المحيط الهندي خاصة. فمن "بالي" في إندونيسيا إلى "ممباسا" في كينيا ، يستطيع مستهدفا الرعب أن يثيروه في مناطق رخوة ، ذات بعد إعلامـــي عـــال، ويرسلوا من خلال عملياتهم السهلة رسائل بعيدة الأثر ، وعادة ما تكـــون العمليات عبر انتحار الفاعلين ذات دلالة أكثر على نوعية مصدر الرعب ، وإن كـــان ذلـــك نفسه موضع جدل. لذلك تطرق إلى الذهن عدد من السيناريوهات مرتبطة بعملية ممباسا، جديرة بأن توضع موضع القراءة السريعة نتبين من خلالها الخطوط الواقعية بتتابع الاكتشافات في هذه الواقعة المؤلمة. وستظل أجهزة الإعلام الدولية وأخبارها المتتالية في التحليلات الآخذة بوجهة النظر التآمرية أحيانا إلى أن تكتشـــف الحقائق ، ومن قبل قادنا الإعلام الأمريكي نفسه إلى اتهام السودان بتدبير تفجـــيرات نيروبي الأولى في أغسطس ١٩٩٨ وذهب الطيران الأمريكي ليضرب مصـــانع الشـــفاء قـــرب الخرطوم باعتبارها مصدر المواد الكيماوية الناسفة ، ثم اعـــتذرت الولايات المتحدة للسودان بعد ذلك عندما بدأت تتعاون مع السودان ضد الإرهـــاب! وبالمـــثل شاهدنا في الأشهر الأخيرة كيف تجرى " الفرقعات" من حول كـــابول ، ودائمـــا "قـــرب مبنى السفارة الأمريكية" هناك أو للتخلص من منافسي قرضـــاي ، ليتبع ذلك طلب الحكومة الأفغانية استمرار القوات الأجنبية ، ألمانية أو فرنسية أو أمريكية ، لحماية النظام من مسلسل الرعب والإرهاب.

عـــل هذه المقدمة لا تكون ملزمة للقبول بأي من السيناريوهات التي تدور في الـــرأس عقب أحداث ممباسا مباشرة ، خاصة وأنه يسهل أن نبدأ بأيسرها تفسيراً ، وهو أن ممباسا ، قد شهدت صعودا في السنوات الأخيرة لتيار "أسلمة" الأفارقة من

ذوي الأصـــول العربـــية أو القبلـــية القديمـــة ، ممن تظاهروا كثيراً تأييدا للشعب الفلســطيني والعراقي ، أو احتجاجا على سياسات الحكومة في الساحل الكيني ، أو ضــد اتخاذ ممباسا قاعدة حربية للمارينز الأمريكية ، والقوات الألمانية والبريطانية التـــي جاءت خصيصاً في إطار المخطط الأمريكي وليس بالعلاقات الثنائية التقليدية القديمـــة. إذن فهناك أساس للتوتر ، تقليدي وسياسي ، يتيح لفورة الشباب – بنسبة البطالة والفقر العالية – أن تتحرك ضد مشروعات إسرائيل السياحية في منتجعات تمتد على طول ساحل المحيط الهندي في شرق أفريقيا من ممباسا حتى ديربان في جــنوب أفريقــيا ، مــرورا بدار السلام ، ومرتفعات كلمنجارو في تنزانيا. ولأن الاســتثمارات السياحية باتت تستحوذ على أعلى نسب الاستثمارات المعولمة الآن ، وقبضة البيوتات اليهودية على قطاع السياحة العالمي معروفة ، فإننا يمكن أن نتنبأ بطبيعة اختيار هذا القطاع لبث الرعب الإنساني والاستثماري على السواء.

لكــن يظــل الغريب في الأمر، أن تكون كينيا ، هي موقع عمليات بهذا الحجم الــذي جــرى في نيروبي ثم ممباسا. لأن كينيا معروفة كمصدر نفوذ متقدم للأمن الأوربــي ، وموقــع لرأس المال الأوروبي والدولي منذ فرضت كنموذج في كل شرق وجنوبي أفريقيا ، ومن ثم فأجهزة الأمن متنفذة فيها بقدر عال منذ أمد طويل، فكــيف تصــبح هدفــا ســهلا بهذا الشكل إلا أن تكون عزلة الحكم عن شعبه ، وصراعات السلطة التي تبلغ أشدها الآن قبل انتخابات الرئاسة والبرلمان مباشرة ، وانشــغال الأجهــزة بالمعارك الطاحنة في الدوائر الانتخابية ، بل وانشغال الرئيس الكيني بما يشبه توريث الرئاسة لأحد الموالين له من أبناء القادة التاريخيين (كينياتا وأودنجــا) بالإضــافة لانشغاله برغبته في تكوين صورته على نمط مانديلا كحكيم يحــل مشــاكل السودان والصومال وروآندا. كل ذلك جعل الساحة سهلة لتنفيذ هذا المخطط أو ذاك على الأرض الكينية ، فكانت موقعة ممباسا.

لكــن لأن الأخــبار مازالت في بداية سيولتها ، فإن سيناريوهات عدة تقفز إلى الأذهــان رغم صعوبتها العملية ، وليس المنطقية. وقد ذكرنا أن السلوك الأمريكي والإســرائيلي علـــى السواء في حالات أخرى هو الذي يجعل التفكير سهلاً في هذا الاتجاه. بل إن الكشف عن تاريخ التضحيات بالبشر منذ أيام التآمر لغزو كوبا ، هو الــذي جعل الناس في حيرة أمام الحديث عن إنشاء "إدارة التضليل الإعلامي" بين الأجهزة الأمريكية ، أو حتى تعيين كيسنجر – دون غيره ـــ للتحقيق في أحداث ١١ ســبتمبر ـــ وهـــو المعـــروف كشـــريك ومستشـــار للاستثمارات الكبرى في

مشـــروعات بترول وسط أسيا ! مثل هذه الأجواء هي التي تدفع الآن بسيناريوهات أخرى للرعب الذي جرى في ممباسا.

فهــل يستبعد مثلا أن الموساد الإسرائيلي في إدارة فاشستية مثل إدارة شارون يــريد أن يهدي متطرفي "ليكود" سببا جديداً لمزيد من الالتفاف حول قيادته تمهيداً لاختــياره للحكم لفترة جديدة حتى يمكن القضاء على المقاومة الفلسطينية للمشروع الصــهيوني ؟ وحتى يتدعم وجود "إسرائيل" في ملف مواجهة "الإرهاب" على نحو ما يردد شارون ونتنياهو بشكل دائم ؟

وهــل تســتبعد تماما خطة الأجهزة الأمريكية ، لاستمرار أجواء "الرعب" في أنحــاء المعمــورة بأشــكال مختلفة ، تبريراً لتصاعد ترتيباتها في الحرب العالمية الــرابعة على حد تعبير بعض الكتابات الأمريكية ، بعد نجاحها في الحرب الثالثة المسماة بالحرب الباردة ؟

ألا تخدمهــا مــثل هــذه الوقائع ، في منطقة آسيا ثم أفريقيا الآن ، على دعم إجــراءات عســكرة العولمــة ، وفــرض اندماج دول الاتحاد الأوروبي في خطة العســكرة هــذه من موقع التابع للتفوق الأمريكي ؟ ألم يشر لذلك في عملية تأديب الفرنســيين والــروس علــى سواحل اليمن ، ومسرح موسكو ؟ ولتصبح مواجهة الإرهاب عالمية طالما الرعب عالميا وفي كل الفضاءات بهذا الشكل ؟

ثــم هاهــي حادثة ممباسا – في تفسيرهم– ترسل أحدث رسائل الاتهام لهؤلاء العــرب والمسلمين الذين يسعون بالرعب حتى على الأرض الأفريقية التي تنتشر فيها "المساعدات الخيرية" الإسلامية أو أنماط التعاون الإنمائية ، ومن ثم فإن عزل تلــك الدول العربية المسلمة ومحاصرة رأس المال العربي وقطع الطريق أمامه في أيــة ســاحات أخــرى غير أوروبية أمريكية ، يصبح مجالاً للتفكير الأفريقي قبل الآسيوي ، طالما يمتد "الإرهاب العربي" هكذا إلى كل موقع ، مالم يدخل الأفارقة تباعا وسريعاً في الحلف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الرئيس بوش ؟

هــذه الافتراضات جميعا ، ليست تمارين عقلية ، لكن ما تسرب عبر الكتابات الأمريكــية، من "بريجنسكى" حتى "كيسنجر"، "وبيكر" وإلى ناعوم تشومسكى يثير الكثــير مــن القلــق، خاصة حينما تكون الإشارات إلى تنظيم القاعدة "وبن لادن" ...إلخ.

وهــنا لا أحــب الاقــتراب من هذه الدائرة الجهنمية التي لا تعرف أسرارها الحقيقــية إلا المخابــرات الأمريكية نفسها ، وتاريخها الطويل في هذه الدائرة منذ

حــروب الأفغـــان! وليس أدل على ذلك من القوائم الجاهزة بالأسماء ومواقعها في العـــالم بمجــرد وقــوع الحادث هنا وهناك بما لا يتيسر إلا للشياطين وقوى الشر المكين! وهذا شأنهم.

أمـــا أن يكون الأمر أبسط من كل ذلك ، صادرا من قبل شباب أفزعهم الرعب الإســرائيلي في الضفة وغزة، بما لم يعد يطاق أو حجم الرعب المخطط للعراق ، فإننا لا نملك إلا القول : إن الدائرة تدور على الباغي ، وأنه لابد من تدخل "عالمي" آخــر لوقــف الوحشية الإسرائيلية خاصة وهي تسعى لدعم وجودها داخل الحلف العالمـــي المرعـــب لشعوب العالم. إن حلف شارون – نتنياهو نفسه يريد أن ينتقل بإســـرائيل مـــن مجرد "الحضور" في الشرق الأوسط إلى الحضور على المستوي العالمـــي، لـــيس فقـــط عبر مؤسسات المال .. إنما .. في قلب مؤسسات الرعب، وســـيناريوهات الرعب، حتى لو كان السبب بسيطا ومفهوما .. وهو اندفاع شباب كينيا أو فلسطين أو غيرهما.

القرن الأفريقى: القوة الإقليمية والدولة الشريرة

أصــبحت العلوم السياسية الحديثة تتحاور مع مصطلحات متجددة، تتسلل عبر أجهــزة الإعلام وأدوات فرض الأفكار عن "الآخرين" دون أن تجد التحقيق الكافي الذي يعفى بعض أطرافها من الخسارة، أو يُكسب أطرافا العداء الذي تستحقه: ففي فــترة سابقة كان النظام العنصري للأبارتهيد فى جنوب أفريقيا قد جمع خصائص الدولـــة المنــبوذة Pariah State نتيجة ممارساته ضد الشعب الأفريقي وتحدياته لشــعوب العالم وقيمها الإنسانية، ولم يستطع الفكر العربي وقتها أن يعمم – خارج حــدوده – هــذه الصفة على النظام الاستيطاني المماثل على أرض فلسطين وهو الكــيان الصــهيوني، بسبب نشاط إسرائيل الواسع على ساحة العالم الثالث، وتقديم نفســها كإحدى دوله "المتحررة حديثا" مثل تلك "المستقلة" حديثا فى أفريقيا وغيرها، هذا رغم قيام إسرائيل بكل ممارسات النظام العنصري، بل وعدوانها المتكرر على الشــعوب العربية واحتلال أراضيها وتحديها للرأي العام العالمي. وفى نفس الوقت استطاع الغرب أن يعمم هذه الصفة لتشمل دولة ثورية مثل "كوبا" بالنسبة لوضعها فى أمريكا الجنوبية خاصة بل وبالنسبة لعدد من دول العالم الثالث التابعة.

ثــم تطــورت الأوضـــاع الدولــية، وجاءت ظروف العولمة لتوحد عملية الاســتقطاب؛ إن لــم تكــن فى الولايات المتحدة وحدها ففي إطار حلف الأطلنطي مجــتمعا وموحــدا علـــى الأقل، وتطورت أدوات أمريكا والحلف إلى حد "عسكرة العولمـــة" ومــد ذراعها بالقوة إلى مناطق من العالم بمناسبة وبدون مناسبة لتأكيد هيمنتها، ومع ذلك فإن مقاومة هذا النمط لم تهدأ خاصة عن طريق العنف المتبادل الــذي تمثلت بعض أشكاله فيما شاع عن "الإرهاب". وكان لابد من تركيز الاتهام فـــى بعــض دول العـــالم – ادعـــاء أو كذبا مطلقا – لتصبح هي المتهمة كمراكز للإرهـــاب، ومن ثم رُوجت عنها صورة "الدولة الشريرة" Rogue State ويقصد بها الدول التي لا تخضع بسهولة لقواعد اللعبة الدولية فى ظل العولمة.

وهــنا اخــتلط فى علم السياسة الحديث مفهومان، مفهوم "القوة الإقليمية" أو الــدول الراغــبة فى دور القوة الإقليمية، ودور "الدولة الشريرة". وعرفت منطقة شــرقي آسيا، والشرق الأوسط والمنطقة الأفريقية صراعات عملية وسياسية حول هذين المفهومين؛ فإذا لم تقبل "كوريا الشمالية" الصيغة المرسومة لمنطقتها. وراحت

تدير تحالفاتها بشكل مختلف يضمن لها "استقلاليتها" فهل يندرج ذلك تحت نمط القوة الإقليمية أم الشريرة؟

وما هو معيار اتهام سوريا حتى وقت قريب بدور الدولة الشريرة إلى جانب إيران والعراق لمجرد الاختلاف السوري على طبيعة "الحل السلمي" مع إسرائيل المخلصة للحلف العسكري الدولي. ولماذا لا يطبق هذا المعيار للدولة الشريرة بمصداقية حقيقية أكثر على إسرائيل وهى التي تتحدى العالم كل صباح بالنسبة للحقوق المقررة للشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة العربية الأخرى؟ بل على العكس أصبحنا نرى كيف يقلب تماما معيار القوة الشريرة بالنسبة لإسرائيل إلى درجة أن تتوج وحدها قوة إقليمية ترتب لها مشروعات الشرق أوسطية والمتوسطية لتخدم هيمنتها على إحدى أغنى المناطق فى العالم، فالعالم العربي هو الذي تتوفر له المواقع الإستراتيجية والإمكانيات البشرية وتتمتع عدد من دوله ذات الأدوار الدولية السابقة بإمكانية العودة لمثل هذا الدور، وتوفر المنظمات الإقليمية التي تترسخ فى هذه المنطقة قاعدة لدور إقليمي بارز لهذه الدولة العربية أو تلك.

هنا نجد الفلسفة الغربية الحديثة قادرة على تزييف الحقائق لتجعل ممارسات الدول الشريرة هي نفسها سمات الدول أو القوى "الإقليمية"....

ماذا فى أفريقيا

وعندما يتوجه الإنسان بنظره إلى القارة الأفريقية، فإن نجد معايير أخرى لقياس القوة الإقليمية، وحتى الدولة الشريرة.

لقد رشح الإعلام الغربي نيجيريا وجنوب أفريقيا كقوى إقليمية فى الفترة الأخيرة بمجرد أن توفرت لهما القوة الفيزيقية بينما ضعفت عندهما أحلام القوة الوطنية أو الاستقلالية. فالرئيس "أوباسانجو" فى نيجيريا لا يحلم إلا أن يستثمر علاقاته الأمريكية والغربية عموما ليستقر نفوذ نيجيريا – وطبقتها العسكرية – فى منطقة غرب أفريقيا ولو فى خدمة أدنى مطامح تجار الماس والكاكاو على النحو الذي يجرى من حول سيراليون....إلخ، والرئيس "مبيكى" يعمل على ترويض المطامح التي أشاعها "مانديلا" من قبله فى منطقة الجنوب الأفريقي لتتحول دولة جنوب أفريقيا إلى قوة إقليمية "مهدئة" للصراع فى المنطقة ممتدة إلى منطقة البحيرات والوسط، ومتعاونة أحيانا مع نيجيريا نفسها. هنا قدر الغرب معنى "القوى الإقليمية" لصالحه فقط. وسرعان ما أطلق على أي "خروج على الخط" – مثلما

وقـــع مـــن قبل "موجابى" فى زيمبابوي مؤخرا – تحولا إلى دور "الدولة الشريرة" بســبب ما يثيره من مطامح لدى الأغلبية السوداء فى أراضيهم التاريخية، وإن كان يديــر الأمر بطريقة لا تخدم إلا مكسبا مؤقتا مثل فوز حزبه فى الانتخابات العامة القادمـــة. ولـــم تعـــد إذن "أنجولا" أو "تنزانيا" هي "الدول الشريرة" ماداموا التزموا الهـــدوء وحســـن العلاقـــة مع نظام جنوب أفريقيا الجديد، وحتى "المشاغب كابيلا" ومعـــه "الكونغـــو الديمقراطية" الجديدة، لم تعد "شريرة" مؤخرا مادام ينظم علاقات جديـــدة مع أوغندا ورواندا وجنوب أفريقيا فى نفس الوقت بما سيعزل "زيمبابوي" الشرير الجديد.

"أشرار" القرن الأفريقي!

تذكـــرت ذلـــك وأنـــا أتابع أحداث الحرب المأسوية فى القرن الأفريقي بين أثيوبـــيا وإريـــتريا، وأتابع تكوين "الصورة" عند الرأى العام العربي، ففي البيانات المتـــبادلة عـــن الحرب والصراع، وجدت البيانات الأثيوبية تسمى إريتريا "بالدولة الشريرة" مستفيدة من موروث هذه الكلمة فى الدعاية الغربية، ومعتمدة على علاقة إثيوبيا الوثيقة بالدوائر السياسية الأمريكية المختلفة منذ يسر الرئيس "كارتر" عبور الجـــبهة الحاكمـــة فى إثيوبيا الآن إلى السلطة ضد نظام "منجستو" الشرير! وتعتمد إثيوبيا أيضا على نجاحها الدبلوماسي فى تصوير أول احتكاك عام ١٩٩٨ على أنه "عـــدوان مفاجئ" من إريتريا وغزوها لمنطقة "باديمى" الحدودية بالحرب المفاجئة دون أســـباب قوية لذلك إلا مطامح إريتريا "الشريرة"، بينما تثبت الأحداث الآن بعد الاكتســـاح الـــذي تقـــوم بـــه إثيوبيا أنها كانت تستعد من فترة لإدارة حرب شاملة تســـتطيع خلالها أن تكتسح أراضى دولة كاملة بمساحة إريتريا فى عدة أيام وتمهد للوصـــول إلـــى عصب على البحر الأحمر وهو حلمها الأساسي كقوة إقليمية. وقد أتـــاح ذلـــك لإريتريا نفسها إمكانية الاستنتاج والقول إن الأغراض "الشريرة" هذه لتأديب إريتريا أو الانتقام منها واكتساحها لا يمكن أن تكون جديدة أو أنه قد توفرت لإثيوبيا كل هذه العناصر فجأة ليتم إنجازها بهذه الكفاءة! ومن ثم فقد كانت إريتريا محقـــة فى تقديرها حينما حاولت منذ ١٩٩٨ ردع هذه الرغبة "الشريرة" عند إثيوبيا بحســـم موضـــوع الحـــدود والتفاوض حوله مثلما تفاوضت مع اليمن حول "جزر حنيش" ..إلخ.

لاشــك أنــه يلفت النظر، مدى توفر كل هذا السلاح لإثيوبيا لتدير عمليات عســكرية كاسحة من أقصى الغرب فى "تسينى" "وبارينتو" إلى "عدى خالا وقرب عصب فى الشرق" من إريتريا. وإذا كان سلاحها مازال "روسيا" موروثا منذ عهد "منجســتو" والســوفيت فإنه احتاج إلى تمويل كبير لإسرائيل لتجديده، وإسرائيل لا تقــدم شــيئا مجانا كما هو معروف. وإذا كانت اشترت الجديد من "روسيا" ودول أوروبــا كما يشاع، فإن روسيا وهذه الدول لا تملك ما تقتات به وتدفع سلاحها فى كل الأسواق لجمع "العملة الصعبة" مثل أي شرير أو "صانع الأشرار"!

وقلــيلون يعــرفون أن إثيوبــيا مــن أكثر دول القارة حصولا على أموال المســاعدات الدولية (الصندوق – البنك) والأمريكية على السواء بما يصل لبضعة ملــيارات. كمــا أن قليليــن ربطــوا بين الحملة التي سبقت الحرب عن "المجاعة" "والجفــاف" فى إثيوبيا "المسكينة" وإنقاذ هيئات الإغاثة والمساعدات الدولية بملايين الــدولارات، وبين ضرورة توفر هذه المساعدات لشعب إثيوبيا قبل ممارسة حرب بهذه الوحشية والاتساع لأهداف لم تتحدد أبعادها تماما بعد أمام أي محلل للسياسات الدولية والإقليمية.

الــبعض قــال أيضا إن إريتريا كانت ذات علاقات خليجية لا بأس بها منذ فترة، بل منذ وقائع "حنيش" ضد اليمن، ثم يسجل هؤلاء دخول إريتريا لتجمع دول "الصــحراء والســاحل" مؤخرا، بقيادة ليبيا وعلى ما يبدو تحسبا لمثل هذا الهجوم الأثيوبــي الشــرس. بــل يضــيفون أن زيارات أسياسي أفورقى للولايات المتحدة تكررت أكثر من مرة فى فترة وجيزة من العامين الأخيرين استعدادا لهذا الموقف.

إذن فقد كان هناك تنافس كامن حول "الدور الإقليمي" من قبل الدولتين وليس مجــرد خلق "الدولة الشريرة" من قبل أي من النظامين مع احتمال تحول هذا الدور الإقليمي إلى دور الشرير حسب وقائع الحرب الدائرة الآن!

إنني هنا لست بصدد تحليل عناصر الحرب الإثيوبية الإريترية، بل ولا أقوم بتحلــيل طبــيعة الصــراع وأبعــاده بين الدولتين، فلذلك حديث آخر عندما تهدأ "أصوات المدافع" وحواراتها القاسية، ولكنى بصدد سؤال عن طبيعة تكوين صورة "الدولــة الشــريرة" وخاصــة عند الرأى العام العربي تجاه إريتريا، وهل للإعلام الــيهودي نفسه دور فى هذا الصدد حتى لا تقترب الدول العربية كثيرا من إريتريا بمــا يهــدد المصــالح الإسرائيلية وغيرها فى المنطقة؟ وهل لا يستفيد العرب من خبرتهم عندما نجحت الدعاية الصهيونية دائما فى تصويرهم فى دور المعتدى على

دولـــة إســـرائيل "المسكينة" فى المنطقة بينما هي "الشرير الأعظم" – ولو فرعيا – والتي دمرت كل الطموحات العربية أو كادت؟

إننـــي مرة أخرى لا أتحدث لصالح أو ضد إريتريا أو إثيوبيا الآن؛ لأن لذلك حديـــثا آخـــر، وللدولتين مكانتهما فى مصر وهناك اعتبارات كثيرة لعدم تناولهما بمـــنطلق الشـــر والخـــير، ولكنى أتحدث عن طبيعة تكوين "الصورة" فى ظروف تعـــرض شـــعب حديث الاستقلال مثل إريتريا لضربات قوة إقليمية صاعدة مثل إثيوبيا، بينما تُخلق الصورة عكسية تماما.

إن بـــناء صورة نيجيريا وجنوب أفريقيا، الأخيرة فى الغرب يوحي بطبيعة بـــناء صورة إثيوبيا القادمة، خاصة بعد صعوبات ترويض "أسياسى" و"موسيفينى" واضـــطرابات الموقف فى كينيا، من هنا يصبح وجود إثيوبيا– مقر منظمة الوحدة الأفريقية ضروريا كقوة إقليمية. أولا لتوازن منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وثانيا لأن نغمة الوحدة الأفريقية تتصاعد من شمال القارة بشكل خطر ويحتاج إلى ضبط بدوره، وثالثا، لأن العرب من الخليج فضلا عن الشمال قد يفكرون جديا فى هـــذه المـــنطقة ومـــن هـــنا تـــبدو إثيوبـــيا أفضـــل من إريتريا، ورابعا وخامسا وسادســـا...هـــناك الصـــومال وجيبوتي والسودان مناطق جديرة بالانتباه والحديث التفصيلي الأوسع.

إذن فمفهوم القوة الإقليمية والدولة الشريرة يظل قابلا للطرح والبحث.

الصومال: تجربة الدولة فى "اللادولة"....!

لا تكـــاد المصـــادر العربية تذكر أن بين الكراسي الخالية فى جامعتها العربية، هـــناك الكرســـي الصومالي، الذي يُملأ شكلياً منذ أكثر من عشرة أعوام. وها هو الرئـــيس صـــلات حسن تنتهي مدة حكمه المؤقت فى سبتمبر ٢٠٠٣ لتبقى الدولة رسمياً وعملياً دون أى جهاز سياسي حاكم. ولكن يبدو أن عملية المصالحة الأخيرة (أكـــتوبر ٢٠٠٢- أكتوبر ٢٠٠٣) فى كينيا بين أكثر من خمسين فريقاً وبعد أربعة عشـــر محاولـــة للتصالح، وباستمرارها لحوالي العام؛ تكاد تصل لصيغة هى التى اســـتهدفت الصومال خلال عقد من الزمان، فقد اتفق أكثر من ٤٠٠ ممثل للفصائل "مبدئـــياً" على صيغة دستور فيدرالي، يحتفظ فيه كل من أعلن "الانفصال" من قبل بمكانته حتى ما كان يسمى جمهورية "صومال لاند" أو أرض الصومال. ويبدو أن ثقـــل الوســـطاء هذه المرة؛ الاتحاد الأوربي (رسمياً) والولايات المتحدة من وراء كينـــيا مـــن ناحـــية أخرى، وبأصابع أثيوبية لا تخفى من ناحية ثالثة، يبدو أن ذلك ســـوف يـــؤدى إلـــى جمع الأضداد فى حكومة انتقالية تنتهي من ملامح الدستور المرتقـــب خـــلال بضـــعة شهور. لكن البدء بعدد من الانسحابات (صلات حسن) والـــتحفظات (الرحانويـــن) والجوباويـــن وانقسامات لا تحصى من الإسحاقية فى الشمال إلى الديجل والميريفلي رغم اتفاق هش أخيراً بينهم، كل ذلك لا يجعل حتى ذلك الدستور الفيدرالي متوقعاً أن يرى النور.

والصـــومال يعـــيش مـــن عقـــد من الزمان بدعة "اللادولة" أو ما يصنفها الأمريكـــيون بالدولة الفاشلة Failed state ضمن تصنيفاتهم للدول المارقة، ودول الشـــر.... إلـــخ. ولابـــد أن ينـــتقم الأمريكيون هنا لأنفسهم منذ سحل الصوماليون أبناءهم فى طرقات مقديشو تحت العدسات التليفزيونية عام ١٩٩٣، مما جعل بعض أجهزة الإعلام -ومنها العربية- تنقل احتفال بعض الصوماليين بذكرى مرور عشر ســـنوات، دون أن تســـأل نفسها ماذا فعل الصوماليون بأنفسهم خلال هذا العقد من

الــزمان. لكــن يبدو أن الرأى العام العربى تعود على هذه المآسي، عاشها من قبل فــى لبــنان لأكثر من عقد دون دولة، وعاشها فى فلسطين منذ أوسلو بوهم الدولة دون دولــة، والأخطــر مــن ذلك ما يعيشه بالطبع فى العراق، حيث تسعى حثيثاً للادولــة، مبشــرة فــى أحســن الأحــوال "بالفيدرالية" التى سيجرى تجربتها فى الصومال.

لذلك نكتب اليوم عن الصومال!

فالتســاؤلات والإجابــات عــن العــراق.. تجــد بعض جذورها فى الحالة الصــومالية، إخواننا فى الصومال أسقطوا السلطة الظالمة ممثلة فى سياد برى عام ١٩٩١، وهــم لم يقبلوا بأي شكل من الاحتلال، بل سحلوا جنوداً جاءت باسم الأمم المــتحدة تــارة وباســم حفــظ السلام تارة أخرى، لكنهم افتقدوا السلطة السياسية المركــزية الــبديلة، ورفضوا تكرار تقدم أى عسكريين لهذه المهمة، فقبلوا تجاراً وســفراء وموظفين فشلوا فى الاستمرار، وبدأت العشائر "ولوردات الحرب" يحلون محل هذه السلطة فى إقليم وآخر، وكنا فى الخمسينيات وأوائل الستينيات نرجع حكم الصــومال إلى "العُقّال السبعة" بمعنى التجار السبعة الكبار الذين يديرون المصالح والصــادرات والــواردات والعلاقات الخارجية رغم وجود الحكومات الديمقراطية لــبعض الوقــت والتــي لــم تمثل فى الواقع جوهر الحركة الوطنية السابقة على الاســتقلال. وإذ بنا فى التسعينيات من القرن نواجه بنفس العقال واللوردات تقريباً، لكــنهم يديــرون المصــالح هــذه المــرة دون حكومة مركزية لا ديمقراطية ولا ديكــتاتورية. ورغــم أربعــة عشــر محاولة للتصالح أكبرها وأكثرها تفاؤلاً، فى سودرى بأثيوبيا ١٩٩٦، وفى الجامعة العربية والقاهرة ١٩٩٧ ثم فى جيبوتي عام ٢٠٠٠، فــإن أصحاب المصالح وعلاقاتهم الخارجية، ومسار التجارة فى السلاح، وأعمــال التصــدير والاستيراد الميسرة فى موانئ يملكها كل فصيل تابع لهم على حــدة، هــذه المصــالح تخرب أي مصالحة، حتى التلويح بالفيدرالية لضمان هذه المصــالح لــم يكــن ليحل المشكلة بل سيقسم البلاد فى الخطط الأخيرة إلى شمال ووســط وجــنوب، متــنازع عليها جميعا! وهذا هو الدرس الذي يقدمه الصومال للعراقييــن. . لكن هناك من سيشيرون إلى اعتبارات أخرى فى جعبتهم، وهى أن الصــوماليين لــم يعدموا وسيلة لتنظيم حياتهم والاستمتاع بها -حرة وديمقراطية- حتى وهم يعيشون هذا التفتت!

وســوف نــريح كل الأطراف بإعلان ما يتمتع به الصوماليون بالفعل، على غــير مــا يتوقعه القراء الذين يشاهدون "مرتزقة المعونات الدولية" وهم يوزعون أوانــيهم التعيســة على مجموعات أطفال يأكلهم الموت البطيء، مما ليس صحيحاً بالمــرة لأن الصــومال مــن أغنى بلاد الله بالثروة الحيوانية، والألبان، والوديان الزراعــية والجالــيات النشــطة بالخــارج. وبيــن نخب هذه "الفصائل المتقاتلة" "ملــياردیرات" ظهــرت بعــض ثرواتهم فی بنك البركات التى صادرته الولايات المــتحدة ضــمن عملياتها الانتقامية من الصومال باسم "مصادرة موارد الإرهاب"! (وبالصدفة تقدم رجال أعمالها لإنشاء فروع للبنوك الأمريكية فى البلاد)!

دعونــا نصور فى عجالة أثر الثروة الاقتصادية والاجتماعية فى الصومال علــى بعــض مناحي الحياة العامة، فالصوماليون- الآن- يقرءون كل صباح سبع صــحف، ويشاهدون أربع محطات تلفزيونية بعضها يرتبط بأكبر المحطات العربية والدولــية، وفــى الصومال ثمان محطات إذاعة خاصة، وأكثر من شركة محمول، وأنشــئت شركتان للإنترنت (مصادرة الآن؟)، وعدد من المطارات تحمل طائراتها الخاصــة المسافرين إلى بلدان الخليج وشرقي أفريقيا، والسفن الكبرى تتحرك بين أكــثر من ميناء وتنظيم التجارة الدولية منطلقة من دبي وغيرها، وأكشاك السجائر فــى مقديشــو تبيع المارلبورو، التي لا تجدها كثيراً فى أديس أبابا. أما عن سوق الســلاح فيســأل عــنه الذين حظروا تجارة الماس والسلاح فى سيراليون وليبريا، واســتمر الاقتــتال بعــائد البضــاعتين حتى دمرت الدولتان، وهذا ما يحدث فى الصــومال رغم قرار الأمم المتحدة بحظر السلاح على الصوماليين. هل تنفع هذه المعلومات أيضاً للأخوة فى العراق؟

قــد يــراها الــبعض مطمئنة ما دامت "الحرية" والتلفزيونات، والصادرات والــواردات كفيلة بتوفير حياة هنية للفرد، الذى لا تأتى له "الدولة" إلا بالمصائب! وفــى عصر العولمة سينتهي دور الدولة نهائياً أو تقريبا (ما دام قوياً جداً فقط فى الولايــات المتحدة!) وسيعيش الناس حياتهم وفق قوانين ليبرالية جديدة لا يهضمها المنغلقون بعد! وقد تكون هذه الصيغة هى المريحة للصوماليين خاصة مع الصيغة "الدســتورية الفيدرالية" المقترحة للوحدويين والانفصاليين على السواء! والدليل أن رضــا وهــدوء الصوماليين الآن مرتبط برضا وهدوء الأطراف التى كانت متهمة بالتدخل، مثل الإيطاليين والفرنسيين ثم الأمريكيين!

نسـيت أن أذكـر أن الصومال طوال عقد من زمان غياب الدولة، قدم من حيـث يـدرى أو لا يدرى- أرضاً لدفن النفايات الذرية فى عمليات ثارت ضدها مـنظمات الخضر كثيراً فى ألمانيا وغرب أوروبا، وجعل الأسطول الألماني الآن "يحمـى" شواطئ الصومال ومداخل البحر الأحمر، وأعطى موانيه للسفن التجارية الغربـية مجانـاً أو مقابل عمليات التهريب، وأعطى الأمريكيين مخابئ الجماعات الإسـلامية التـي تصـورت إمكان عملها فى "الأرض الفضاء" فحصدتهم القوات الأمريكـية، وصـفّت ما سمى بالاتحاد الإسلامي ليصبح الآن جماعات الاعتصام المنكفئة على ذاتها.

من هنا يجرى حل مشكلة الصومال فى المحاولة الرابعة عشر التى استمرت ولمـدة عـام وبـأمل أن يلحق الصومال بفلسطين والعراق على مقاعد ذات طابع خاص فى مبنى الجامعة العربية!

الصومال.. و"دول المنفى فى العالم العربى"؟

عرفت النظم السياسية وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية نمط "حكومة المنفى"، سواء كانت حكومة ديجول الفرنسية، أو ما جاء بعدها فى الجزائر وأنجولا، وحتى منظمة التحرير الفلسطينية. وكان -وما زال- الاعتبار الحاكم هو وجود أوضاع غير شرعية فى البلد الذى يحكمه الاستعمار أو الاحتلال، بما يجعل أية حكومة "محلية" غير شرعية، أو تصل المقاومة لها لدرجة عزلها فى "منفى داخلى"؛ إشارة إلى عدم تمثيلها لشعبها أو عدم تعامل قوى الشعب الفاعلة معها.

لكن حالة الصومال وصلت بعيداً فى هذا الصدد، فقد انهارت "الدولة" نفسها وليس مجرد حكومتها عام ١٩٩١، وأدت صراعات القوى الراغبة فى السيطرة أو فى التعامل كبديل جديد إلى عدم الاتفاق على أى شكل للحكم، لا فى الداخل ولا فى المنفى حتى عام ٢٠٠٠، وكانت المبادرة فى جيبوتى وقتئذ توصلت إلى تشكيل حكومة "صلاد" التى لم تعمر بدورها، حتى جاءت مبادرة منظمة "الإيجاد" فى نيبروبى لتعلن حكومة جديدة برئاسة "يوسف حسن أحمد" أوائل أكتوبر ٢٠٠٤ بعد تكوين "برلمانى" بالتوافق بين الفرقاء المتقاتلين والذين يزيد عددهم على العشرين!

ورغم أنه لم يوجد بالصومال شكل للحكم المنظم منذ ثلاثة عشر عاماً، كحالة غريبة ونادرة فى التاريخ الحديث، إلا أننا كتبنا مرة عن هذا الوضع تحت عنوان مناسب له هو "دولة اللادولة"؛ وذلك إزاء رصدنا لانتظام "مهام الدولة" الصورية وبدون حكومة مثل انتظام العملية الاقتصادية والأسواق والتبادل والخدمات والاتصال الخارجي... إلخ أى أنه كان ثمة "دولة" بدون حكومة! وكاد ذلك فى نظر الكثيرين يبدو أفضل من وجود "حكومة" بدون دولة تحت رايات الاستعمار أو الاحتلال، أو تمثيل دور دولة فى المنفى مثلما حدث للصومال فى نيروبى.

والشعب العربى تحديداً لابد أن يكون أكثر الشعوب قلقاً من مثل هذا التصنيف أو هذه الأوضاع، لأن مثل هذا الحال لحكومات لا تتمتع بشرعية الحكم لشعوبها، ولا ترتبط عضوياً "بمهام الدولة" الحقيقية، هذا الحال، يسرى الآن فى أنحاء من

العالم العربى "مسرى النار فى الهشيم" كما يقول البلغاء! وإلا بماذا نسمى ما يجرى فى فلسطين، والعراق، والصحراء الغربية، ويمُهد له فى السودان؟ بل وبماذا نسمى أوضاع بعض "الحكومات" الأخرى فى "دول" تعانى فيها هذه الحكومات عزلة مماثلة عن شعوبها؟ وذلك قرباً أو بعداً -عملياً- من المثل الصومالى؟ نقول ذلك وقد باتت التحركات متعددة فى هذه "الأقاليم" لردم الهوة تارة، أو توسيعها تارة أخرى.

قد يثير ذلك التنظيمات العربية السياسية والاجتماعية والثقافية لتأمل عناصر ما يجرى، تأملاً عميقاً ومسئولاً. ويحتاج ذلك أن يتخلى هؤلاء جميعاً عن سطحية الحديث عن مجرد التقسيم والتفتيت، والانفصال... الخ لأن الأمر فى حالة الصومال وغيرها يتعلق ببناء "الدولة" وكيانات وهويات الشعوب والمجتمعات نفسها، وليس مجرد التقسيم.! وما يجرى أمامنا فى السودان ليس مجرد تقيسم، وليست الحال فى فلسطين من جهة أو العراق نفسه من جهة أخرى مجرد تقسيم، ولا حالة الصومال تشير إلى مجرد التقسيم أو التفتيت، ولكن "مسألة الدولة" هى التى أصبحت تفرض نوعاً جديداً من التفكير. لقد تعطلت فى العالم العربى كثيراً فكريات الفيدرالية التى قامت على أساسها دول كبرى من نوع الولايات المتحدة وألمانيا وغيرها، تلك التى تحترم التنوع الكيفى والجهوى والاجتماعى، بل إننا ننسى أن ثمة "فيدرالية" بين من ورثوا الاتحاد السوفيتى بعد "تفتيته" حيث فرضت المصالح العضوية نمطاً ملحوظاً من "الكمنولث الروسى" يمنح "حكومة" موسكو رغم كل ما تعانيه.. تلك القوة التى ما زلنا نتابعها. إن مشروعات "الدولة الوطنية" ما زالت قائمة فى العالم الحديث رغم كل ضغوط العولمة، بل ولم تجد الولايات المتحدة نفسها إلا "مشروع الدولة" تعود إليه فى أزمتها بعد ما أدعته من عالمية النظم والقيم السياسية والتنظيم العالمى... الخ لكن تحالفات المصالح "ودور الدولة" لرأب الصدع؛ بات ضرورياً، حتى لحماية مصالح الشركات العالمية التى تقودها رغم عبورها للحدود...!

ما علاقة ذلك كله بحالة "الصومال" وشعبه المسكين وهو البطل الصامد وراء مشروع "دولته" رغم كل هذه الضربات؟ وقد يندهش البعض لتحية شعب فى هذه الظروف على بطولته! لكن لو يعرف الجميع كم كتب عن التكوين "الديمقراطى" للشعب الصومالى طوال الستينيات وحتى أيام ديكتا تورية السبعينيات بسبب تكوينه الاجتماعى التوحيدى رغم عشائريته، لو أعاد الناس القراءة، لاكتشفوا جذور عودة

الشـــعب الصومالى -تدريجياً- لمشروع الدولة- مشروع الديمقراطية الصومالية! ولـــيس صــــدفة أن رجـــل "الدولة" الجديد "عبد الله يوسف أحمد"، هو من رجالات الحــــرس القديـــم، وإبـــن القبيلة أو العشيرة الضاربة فى أنحاء الصومال؛ تجارة، ومثقفيـــن، وأقالـــيم متـــباعدة وهـــم الــــداروط. ولا شك أن ثلاثة عشر عاماً من "الاضطراب" السياسى هى رقم أقل من خمسة عشر عاماً عرفها الشعب اللبنانى فى مــــثل هـــذه الظــــروف، لكنه بتراث ديمقراطى من ثقافته وكبريائه سرعان ما عاد لمشـــروع "الدولة" مهما كان الجدل حول مكوناتها... فلكل شعب روايته.. كما قال الراحل إدوارد سعيد!

لقـــد كانـــت حالة لبنان، كما حالة الصومال بعد ذلك، بل والكونغو وأفغانستان وغيرها موضع دراسة أمريكية واسعة فى منتصف التسعينيات، شاركت فيها وكالة المخابـــرات الأمريكـــية عـــدداً مـــن الجامعات هناك حول إشكالية "الدولة الفاشلة" Failed States، ولـــم يذكـــروا الدولة "المفتتة" أو المهددة بالانقسام، وإنما المهددة "بالفشل" أى الفشل العضوى فى الوظائف والمسئوليات وتحديد الأهداف، وكان ذلك تطويـــرا لمفهـــوم "الانفـــلاش" divergence إن جاز التعبير تصويراً لحالة العالم وبعـــض الـــدول وقتئذ. وكانت الصومال نموذجاً من نماذج هذه الدراسة، قبل أن يكـــون العراق أو السودان أو غيرها نماذج أخرى! وكان ما يشغل الأمريكيين هو صـــعوبة الحكم governance الذى يريدونه فى هذه البلاد تحت سيطرتهم، وليس همـــوم الدولة التى يريدها أصحابها؛ "دولة وطنية" ذات كيان وهدف، "ووجود فى العـــالم" ولـــيس "الوجـــود العالمى". إزاء ذلك بدت الصومال حالة "الدولة الفاشلة". ولكن ها هو الشعب الصومالى يدرك ضرورة أن يضع حداً لذلك، وتدرك تحالفاته القائدة ضرورة اللقاء... ولو فى المنفى.. فى نيروبى!

ويستثمر الصوماليون هناك رغبة "الخارج" فى قدر من الاستقرار، يتساوق مع مثله فى أفغانستان واليمن والعراق- إن أمكن- حتى لا تستثمر قوى الإرهاب هذه "الأراضـــى" للعمل انطلاقاً منها، خاصة وهناك ساحة تهديد أوسع قائمة فى غرب أفريقـــيا انطلاقاً من غرب السودان. هذه إحدى المبررات القوية للاتفاق الصومالى "الخـــارجى". لكـــن التفســـير "الداخلـــى" ســـيعود إلى رغبة التحالفات الصومالية المتصــــارعة فى الركون إلى الراحة، لبعض الوقت أو طول الوقت. وهى تحالفات ليست بسيطة كما يبدو من مسميات "لوردات الحرب".... الخ.

فهــذه بدورهـــا صـــورة تبريرية للتدخل والتدمير، حيث يعرف الجميع أن ثمة تحالفات تجارية رأسمالية قوية فى العاصمة مقديشو يقودها المؤتمر الوطنى المتحد وتحالفــه، وثمـــة تحالف فى الجنوب (كيسيمايو) (الجبهة والحركة الوطنية وجيش ريجانويــه... الخ) يتصارع حول مصير الأراضى الزراعية (الموز..) والمراعى وتقسيماتها، فيما يشبه الوضع فى دارفور.

وثمـــة تحـــالف شمالى حول الثروة الحيوانية الهائلة فى الصومال والتى تنافس استراليا على أسواق الخليج خاصة، وهو التحالف المشرف على التصدير وبعض الموانـــى ويتعامل مع الخليج والأثيوبيين ودويلة "البونت"... إلخ ولا مانع عنده من بقـــاء الإقلــيم الشـــمالى المسمى "صوماليلاند" مستقراً قليلاً كممر لتجارة الماشية الكبيرة، ويرتبط بذلك احتمال استمرار "بلادبونت"! وكل ذلك سيُسوّى –بالفيدرالية– خلال المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات، إذ وعدت هرجيسا بالتفاوض بعدها من أجـل دستور دائم وانتخابات عامة. كما سارعت "بونتلاند" بتعيين رئيسها احتفاظاً بوضعها فى الفيدرالية.

إذن "فحكومـــة" عبد الله يوسف أحمد ستكون أمام عدة خيارات هامة لكى تحول "حكومة" المنفى إلى "دولة" مستقرة، وليست "دولة فى المنفى". فهى إما أن تصاحب قـــوات "الـــتدخل الأجنـــبى" عن طريق الاتحاد الأفريقى، والاتحاد الأوربى لفرض أوضـــاع تضمن سرعة الاستقرار ضد الإرهاب فى القرن الأفريقى والبحر الأحمر حســب خطـــط معلـــنة فعلاً (تصريحات رئيس الاتحاد الأفريقى ورئيس الإيجاد، والأمم المتحدة)... إلخ. وبذلك تكون "دولة منفى" مستوردة وإما أن تحاول أن تكون دولـــة مســتقلة مستخدمة المعنى الصحيح للفيدرالية التى تحقق "التوازن" بين قوى داخلـــية صـــاحبة مصـــالح، ويـــتحول الاقتتال إلى توافق تفاوضى حول أوضاع وتقسيمات "الثروة والسلطة" حسب مصطلحات التجربة السودانية الأليمة!

فى هذه الحالة لن نحتاج كثيراً إلا لتنظيم الأوضاع الاقتصادية وأجهزة الإعلام والاتصـــال وأوضـــاع الســـلاح والأمن، والتنسيق بين القائم منها فعلاً طوال فترة التصـــارع، وهـــناك تقديـــرات بالحاجـــة إلـــى خمسة مليارات دولار لتحقيق هذا الاستقرار قد تكون مغرية للمتحدثين عن السلطة والثروة أيضاً لمعاونة الاستقرار. وهـــذه النظرة المتفائلة محاطة للأسف بمصاعب شتى ممثلة فى الميليشيات التى لم تسترح للحلول الدبلوماسية فى المنفى! وفى القبائل الخمس التى تبحث عن التوازن

الدقـيق بين فرقاء سلاح وليس بين مؤسسات، وبين علاقات خارجية تأسست على السلاح أو التجارة أو فواتير الاتفاق.

ويـبقى عنصر دول الجوار: قد لا نعرف بالضبط مدى ما يخبئه محور/ أثيوبياً ، كينيا للشأن الصومالى، محور صياغة القرن الأفريقى وشرقى أفريقيا، وهل هى تحركات قوى إقليمية يدعم منها الاتحاد الأوروبى أثيوبيا (تنازل مؤخراً عن ٧٥٠ ملـيون دولاً ومن ديونه) أم دور العراب الكينى للولايات المتحدة. لكن المؤكد أننا نعـرف أن العالم العربى هو الذى سيجد نفسه أمام اتساع تجربة حكومات أو دول المـنفى، تلك الحكومات أو الدول المنفية من الخارج والمنفية فى الداخل، أى التى تنفـيها قـوى خارجـية، أو تـنفى نفسـها بنفسها عن القوى الداخلية، ومثل هذه الحكومـات قد تشكل شرق أوسط كبير، أو حتى "عالماً" عربيا... لكنها بالتأكيد لا تشكل وطنا عربياً.

وأملنا فى الصومال كبير.. لإرسال بعض الإجابات.

الثورة الجزائرية.. وماذا بقى؟

نبكيها.. أم نبقيها؟ ذلك سؤال تقليدى لابد أن يرد إلى الذهن بعد مرور خمسين عاما على الثورة الجزائرية بالتحديد. والسؤال نفسه يحمل التباكى إلى تلافيف الإجابة المباشرة، مع أن هناك إجابة أخرى تظل كامنة فى السؤال الأبسط عما بقى منها. وذاكرة الشعوب لا تقوم بعملية انتقائية لتاريخها بقدر ما تراكم، والإبقاء على حيوية الذاكرة الوطنية هو ما تقوم به الأجيال وليس الأفراد، ومن ثم يبقى التباكى أو التنحية عملية خارج التاريخ، لأن أحدا لا يمحى الذاكرة الوطنية. إن "العقل الجمعى" يرتعش بالتذكر عندما يشعر بالخطر الداهم، وقد تساءل أحد المثقفين السودانيين مرة فى الأشهر الأخيرة بملاحظته أن ما كتب فى صحافة مصر عن اتفاقات "ماشاكوس" "ونيفاشا" بشأن "وحدة السودان" فى كينيا خلال عدة شهور يكاد يبلغ حجم ما كتبته الأقلام المصرية عن السودان خلال الخمسين عاما الماضية على "اتفاقات القاهرة" بشأن السودان! كدنا نتفق على أن المصرى لابد قد ارتعشت ذاكرته بالفارق بين تعبير "حق تقرير المصير" الذى طرح على مائدة التفاوض بالقاهرة عام ١٩٥٣-١٩٥٤، وبين ما طرح فى ماشاكوس أو نيفاشا عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ورعشة الذاكرة الجماعية بالاطمئنان للمستقبل أو القلق عليه قد تفسر لنا ما لاحظه صاحبنا وهى نفسها التى تثير الأسئلة الآن حول ما بقى من الثورة الجزائرية.

وقد شعرت بشئ من ذلك بالفعل وأنا أرصد الزخم الذى أثارته ذكرى مرور خمسين عاما على الثورة الجزائرية، فى أقصى المغرب والمشرق. وفى تقديرى أنه- بدوره- اهتمام قلق رغم كثافة ما تراكم فى الذاكرة الوطنية عن إطار "الثورة الجزائرية".. وآمل أن يكون أيضا إطارا للاهتمام بالمستقبل.

قانون تفاعل الذاكرة الوطنية جدير بالدراسة. هل تتذكر "الجماعة الوطنية" الآن، ما كانت قد انتعشت به عام ١٩٥٤ لكون "الثورة الجزائرية" استطرادة عربية

أفريقية للثورة المصرية؟ بل قد تكون للثورات الكبرى ضد الاستعمار فى آسيا من الصين للهند والهند الصينية.. وإيران؟ وفى كل ذلك قد نكون أمام ذاكرة الانتعاش، لكن لماذا لا نكون- أيضا- أمام ذاكرة الإحباط؟! كان الإحباط عميقا أيضا من هزيمة "جيوش]" الأمة العربية فى فلسطين أمام بضعة آلاف من "المستوطنين"؟.. بينما كان فى الجزائر بضعة آلاف من الثوار يتصدون لأكثر من مليون مستوطن بالمغرب العربى!. إننى أتصور أن جرح الاستيطان فى الجسد العربى يبعث آلاما مجذرة فى الذاكرة الوطنية بأكثر من أى حدث آخر، وقد شهدنا مؤخرا حجم فرحة شعوبنا هنا بتحرير جنوب أفريقيا من "الاستعمار الاستيطانى" ودلالة "المقاومة" فى شخص مانديلا، بأكثر مما كان يعنيه حجم المعرفة نفسها بتفاصيل ما حدث. "وبمثل هذا التفسير أتصور أن الذاكرة العربية تتناول الآن ذكرى "المقاومة" الجزائرية المتضمنة فى ملف الثورة العربية.

لكن رغم حجم الإحباط الذى ردت عليه الثورة الجزائرية، فلابد أن يبقى معنى اضطرادها بالإضافة للثورات الأفروآسيوية فضلا عن العربية. ولابد أن نتذكر أن أوروبا- وفرنسا فى مقدمتها- كانت تشتعل بهذا معنى نفسه، ردا على ما ينال الحضور الفرنسى "العالمى" وقتها من تدهور لمكانة كانت تشغل المثقفين قدر اشتغال الساسة بها، ومن هنا كانت قيمة "فرانز فانون" صاحب كتاب "معذبو الأرض" الشهير جزءا من حركة الثورة الجزائرية فى العالم الخارجى رغم أن معظم المثقفين الجزائريين لم يولوه ذلك القدر الذى يستحقه فى التأريخ للثورة الجزائرية.

أن وضع الثورة الجزائرية فى العالم الثالث بل وفى حركة "العالمثالثية" نفسها كان له تميز خاص لفترة طويلة بخلاف المعنى العام لحركة التحرر الوطنى العالمية. وليس صدفة أن "أحمد بن بللا" الذى ما زال يبعث "بالرمز الجزائرى" هنا وهنالك، ما زالت حركته "عالمثالثية"؛ حركة "للجنوب تجاه الشمال"، كما بدت الثورة الجزائرية رسالة جنوبية- فى أفريقيا وآسيا نحو الاستعمار الغربى الاستيطانى رغم تصميم الأخير على البقاء لفترة راسخا فى جنوب أفريقيا وما زال كذلك فى فلسطين. وأعتقد أن قدرة الثورة الجزائرية على "الإثارة" فى "الشمال" قد تميزت بسرعة أكثر لم تحققها الثورة الفلسطينية إلا مؤخرا. وكان درس الثورة الجزائرية مع اليسار- الأوربى بل وداخل الجزائر نفسها درسا آخر لاشك يفيد الفلسطينيين- لمعنى أولوية التحرر الوطنى على ارتباكات الجدل الماركسى

الأوروبى التقليدى منذ ذلك الوقت. لكن "غرور ثورة التحرر" يجب ألا ينسينا أبدا، أخطاءنا الداخلية أو قل مصاعب تحليلاتنا الذاتية لحركة التضامن فى العالم بعناصرها الجدلية التى يتوجب فهمها بالموضوعية، وحتى بالبرود المناسبين، لأن "سلة التحليلات" التى أحاطت بالجزائر تكاد تكون مدعوة الآن مرة أخرى بعد خمسين عاما من قبل القوى الوطنية الديمقراطية نحو قضايا تحررنا" فى العراق وفلسطين، رغم تنوع الأطراف والأوضاع بحكم ما مضى من أعوام.

ظل "الكفاح المسلح" الجزائرى، رمزا قويا فى العملية الثورية فى العالم- لقربه من "قلب العالم" الجغرافى والاستراتيجى عن انتصاراته مثلا فى الهند الصينية، وليس صحيحا مثلما تشيع الآن بعض أطراف عملية التحرر الوطنى أن "التضامن العالمى" لا يمكن استقطابه لحركة "الكفاح المسلح"، فقد ظلت حركة التضامن- بقدر ما هى شعبية- مع رموزا الكفاح المسلح لفترة طويلة بعد ثورة الجزائر نفسها وبدعم منها وخاصة فى أفريقيا، شهدت بذلك قيادات المستعمرات البرتغالية وجنوب أفريقيا وناميبيا.. الخ، بينما كانت البرجوازية العربية تحاصر الحركة الفلسطينية.. وفى تقديرى أن التطور الداخلى لبعض ثورات الكفاح المسلح هذه بدءا من الجزائر- هو الذى أضعف "الاستقطاب العالمى" مع الثورة المسلحة، بسبب سلوك الطبقة الاجتماعية والنخب القائدة للثورة عقب وصولها للسلطة الذى لم يعن تلقائيا انتصار الثورة بل أبقى تناقض "المسلح" و"السياسى" و"الثورى" قائما حتى أنهك رمزية الثورة نفسها ناهيك عن نموذجها. وقد كان تقدم أوضاع معسكر "الإمبريالية العالمية" نفسه، والسياسات الاقتصادية الاجتماعية العالمية الجديدة، مع تدهور أوضاع المعسكر الاشتراكى قبل سقوطه المباشر بمدة، أثر بدوره فى طبيعة الاستقطاب لغير صالح معسكر التحرر الوطنى وثوراته.

ولا شك أن الثورة الجزائرية كانت مؤهلة لمشاركة فعالة فى تعبئة معسكر التحرر، بل حافظت على هذا الدور لفترة امتدت من الستينيات إلى السبعينيات. ولأن علاقتها كانت عضوية بثورة يوليو- مهما شكك البعض فى ذلك، فإنها كانت تدفع بالشعلة فى قلب العالم الثالث حتى وثورة يوليو تتعثر عقب هزيمة ١٩٦٧. كان ذلك ضمن حالة الثورة الأفريقية، وفى حركة عدم الانحياز وتجمعات العالم الثالث. كانت ثورة يوليو أطلقت ضمن هذه الأطر مبادرة التوجه لمعالجة البعد الاقتصادى للتحرر الوطنى بمراجعة العلاقات الاقتصادية الدولية بعقد مؤتمر التجارة والتنمية الدولى فى القاهرة ١٩٦٥ فى أطر الاقتصاد العالمى للتحرر

الوطـــنى. لكـــن الـــثورة الجزائرية حملت المشعل بعد ١٩٦٧ فيما عرف بالدعوة "لـــنظام اقتصــــادى عالمى جديد" وحوارات "الشمال/ جنوب" التى مازال "بن بللا" يعمل فى إطارها، بل وحركة العمل العربى الأفريقى وأشكاله التضامنية التى دفعها بومديـــن عقـــب حـــرب أكتوبر ١٩٧٣. وليس هنا مجال الحديث عن التنسيق أو العلاقـــة العضـــوية بين الناصرية والبومدينية.. الخ. لان حديثنا مازال متوقفا عند معـــنى "الـــثورة" فـــى العالم الثالث، وفى "الكلى" منه وليس فى الجزئيات المثيرة. ومـــازال التاريخ لم يكشف عن كل تفاصيل مثل هذه العلاقات، فلا ثورة يوليو ولا ثـــورة الجزائـــر قـــد حظيـــت بعد بعملية توثيق شاملة ومعمقة، ومازال أصحاب "الغرض" يعرقلون هذه العملية بلا معنى، وكأنه لا يكفى مرور خمسين عاما وأكثر علـــى الثورتيـــن لتأذن هذه الفئات المغرضة "بالتوثيق" حتى وفق مبدأ عفا الله عما ســـلف مـــا لم يأخذوا بالمبدأ الحضارى "للتوثيق"! ولذا مازال التاريخ الشفاهى، أو منهج المذكرات الشخصية هو المصدر الأساسى رغم أنه غير كاف.

ولقد مررت شخصيا بنموذج فى هذا المعنى وأنا أسجل مع الأستاذ محمد فايق ذكريات يوليو مع العمل الأفريقى بأمل أن أعدها للنشر قريبا، وجدتنى مثلا أناقشه فـــيما بـــدأ لنا- شباب الشئون الأفريقية- فى الستينيات من بعض مظاهر التنافس المصـــرى الجزائـــرى فـــى العلاقة بأفريقيا بعد نجاح الثورة الجزائرية، وهو ما اعتـــبرناه اتجاها "لأفرقة" الثورة الجزائرية مقابل "عروبية" القاهرة!.. الخ. وكانت الأمـــثلة البســـيطة لذلـــك عرض النزاع الجزائرى المغربى على منظمة الوحدة الأفريقـــية وليس الجامعة العربية، أو إزاء الموقف من ثورة زنجبار أو العمل فى لجـــنة تحرير المستعمرات.. الخ، لكن محمد فايق راح يؤكد من موقعه فى ترسانة الرئاسة- أن ذلك لم يكن بغير تنسيق بين عبد الناصر والقيادة الجزائرية لاعتبارات مخـــتلفة، وإن لـــم تتوفر وثائق هذا التنسيق لأى منا. كذلك أتذكر كيف أثارنا نحن الشـــباب فى هيئة الشئون الأفريقية تقرير ورد من إحدى السفارات المصرية أواخر الســـتينيات عن حديث لمسئول جزائرى كبير فى اجتماع لوزراء الخارجية الأفارقة عـــن التأيـــيد الذى حظيت به الثورة الجزائرية من عديد من الدول والقوى جاءت مصر فى ذيل قائمتها، وكان السيد أمين هويدى وزير دولة فى ذلك الوقت الذى لا أملـــك تحديـــده تماما- ووجدته قد أشر على هذه الفقرة بعبارة أسى: "ولا حول ولا قـــوة إلا بالله"! وعندما قابلت السيد "أمين هويدى" بعد ذلك بعقدين تقريبا وتذكرت الواقعـــة، أشـــاح بطريقته الخاصة مشيرا على بقراءة مذكرات "فتحى الديب" عن

الـثورة الجزائرية وعلاقتها بمصر مثلا مهما كان الرأى فيما احتوته، لكننى ذكرته أيضـا بأن من أقابلهم من الجزائريين لا يشعرون بالارتياح أبدا لهذه المذكرات ولم يكـن أمـام النقاش إلا أن يثير مسألة "التوثيق" على الجانبين. وقد لا تكون المسألة متعلقة فقط بالتوثيق، ولكنها تتعلق أيضا بمدى توفر الدراسات التوثيقية وخاصة فى الجزائـر عـن وقائع وعلاقات الثورة. ويؤسفنى القول أن ما صدر بالعربية موثقا قلـيل جـدا لأن معظـم ما صدر هو من كتب الرأى أو دراسات "بحثية" من إنتاج طالب الإبراهيمى أو محمد الميلى أو مصطفى الأشرف أو محمد حربى أو جغلول، ولـم يشف قدرا من غليل المثقف العربى إلا الترجمة الحديثة لأعمال محمد حربى عن جبهة التحرير الجزائرية أو سليمان الشيخ عن "الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين"..

وقـد يدهـش القـارئ أن تتحول مسألة "التوثيق" إلى موقف قرين "التحولات الطبقـية" سـواء فى الجزائر أو مصر! لكن المسألة الطبقية، أو النخبوية فى تقدير الـبعض تمسـك عملـيا بتلافيف كثير من التطورات الأخرى التى تتعلق بمصير "الثورة".. وما بقى فيها.

وفـى الجزائر أكثر من غيرها لعبت "الدوائر الداخلية" فى الثورة دورا أطول عمـرا، حيـث مـا زالت تؤثر فى مجريات الأمور المباشرة أحيانا- حتى الآن، ومازالـت بعـض الرموز الفعالة- أو الفاعلة- رموزا لما يجرى فى تحديد مصير الـنموذج. ودعـنى لا أتحدث فى "ذكرى" الثورة عن مشاكل السياسة اليومية التى تكشـف عـن نفسـها فى تحليلات أخرى، لكن لنتناول بعداً استراتيجيا مثل "ثورة تحـرر وطنى فى مجال التحديث" أو قل التحول الاجتماعى الجذرى لنهوض ابعد مـن النهوض الوطنى، كضرورة لتقدم الشعوب وأدوارها، وهو ما رشحت الثورة الجزائرية نفسها له منذ احتلت هذه المكانة التى أشرنا لها على المستوى العالمى أو مستوى العالم الثالث.

لقـد كان التصور الموروث عن الفكر الاشتراكى؛ "اللينينى" أحيانا أو "الماوى" أحـيانا أخـرى أن ثورات "العنف الثورى" سترد "العنف الاستعمارى" على أعقابه وخاصـة عندما يكون الاستعمار استيطانيا لتنتقل بجماهير الثورة إلى مرحلة جديدة من التطور، أو التحول الاجتماعى الجذرى، وارتبط رواج تنظيرات "فانون" بوجه خـاص مـنطلقا مـن خبرته مع الثورة الجزائرية بهذا التفسير، لكن رياح الثورة الجزائرية، لم تمض دائما بما تشتهى السفن!. والحق أن ذلك لم يكن مصير الثورة

الجزائرية وحدها، ولم يكن الحال كذلك فى العالم العربى أو الأفريقى بشكل خاص، وأن اختلفت الأسباب والفاعلون. ولو أخذنا فى إطار الجزائر نماذج من فئات "عسكر الثورة" من المجاهدين أو "البيروقراطية" أو "المرأة" التى رفعت الحجاب مشاركة للثورة المسلحة ووضعنا ذلك موضع المساءلة، لقلنا أنهم جميعا لا يملكون الجواب الشافى عن سؤال "الثورة".. وماذا بقى منها! ولأننا نتحدث هنا عن المصير والاستراتيجية والفرص الضائعة، فدعونا نعرض لبعض التحليلات عن مسألة المصائر هذه، فى مراحل مختلفة من تاريخية "الثورة"...

"محمد الميلى" مثلا فى منتصف السبعينيات ينكر على المثقفين العرب اعتبار فكر "فانون" عن العنف الثورى معبرا عن الثورة الجزائرية؛ لأنه "صناعة غربية" أساسا، ليرى هو أن الواقع الجزائرى مازال يعبر عن ذاتية "الثورية العربية الإسلامية"..الخ. فما هى هذه "الذاتية" التى يتحدث عنها الميلى؟ أدب الطاهر وطار" يعتبرها مجموعة أخطاء الماركسيين والإسلاميين على السواء، ومصطفى الأشرف يعرض مشكلة الثورة أمام مطلب تكوين "الأمة"، وطالب الإبراهيمى يعتبرها ثقافة مضادة للاستعمار الثقافى مُنّطر لتطور "الإسلامية"... وسليمان الشيخ يتوقف عند ثقل هموم "اليقين"... إذن فنحن أمام "حملة "تراثية" لا تؤدى إلا للتوحد مع "المحافظة" وليس التحول الثورى، مصيرا للثورة... لذلك لم ندهش أمام تحليل اقتصادى ."ليبرالى" لامع مثل "أحمد هنى" الذى جاءنا فى القاهرة أواخر الثمانينيات متحدثا عن أزمة "الثورة" التى يسببها العسكريون والبيروقراطية معا معوقين حتى نتائج ترسانة "التصنيع الثقيل" الذى مضت فيه الثورة بإمكانيات الجزائر الاقتصادية الكبيرة، دون أن تتيح "للطبقة الصناعية" نفسها فرصة الإدارة الحديثة لهذا التصنيع، بل مضت هذه الطبقة الجديدة من العسكر والبيروقراطية تحول منتج "الثورة الصناعية"- "المالى" إلى "تملك الأرض" باسم "الثورة الزراعية" أيضا فلم تتحقق بذلك المكاسب المتوقعة من "الثورتين"، اللهم إلا أزمة الحكم فى الثمانينيات أمام جماهير مقهورة لا تملك لنفسها نفعا ولا ضرا! ولم نستطع أن نفهم من هذا التحليل معنى استمرارية الثورة الجزائرية ممثلة فيما عرف "بالبومدينية" التى ارتبطت عمليا بهذه الإنجازات الكبيرة، وليس مجرد المسميات، لكن الأستاذ الباحث لم يكن مدعيا الثورية ليقول أن الطبقة العاملة أو المثقفين الحقيقيين قد حرموا من إدارة مصائر الثورة التى تحملوا عبء مسيرتها. وتركزت رؤية الباحث فى كتيب صدر بالقاهرة قبل أزمة انتفاضة ١٩٨٨ فى "الشارع الجزائرى" على أن الاحتمال الوارد

هـو تقدم فئات تكنوقراطية صناعية جديدة لقيادة المجتمع إذا سمحت لها العسكرية أو البيروقراطـية بذلـك مـن أجـل حركة تحديث حقيقية أمام "ثورية" أو تقليدية محافظة.

لكـن يـبدو أنـه لا العسكرية ولا البيروقراطية سمحت إلا بفتح الباب لطبقة "الـتحرير الوطـنى" الجديدة لتنهج نفس ما انتهجته طبقات "الانفتاح" فى مجتمعات أخـرى مـثل مصر وغيرها، مع فارق أساسى أن طبقة الانفتاح المصرى مثلا لم تعلن اية صلة لها بالناصرية أو التحرر الوطنى!

عـالم اجـتماع جزائـرى بارز عالج مسألة انكشاف المجتمع الجزائرى على الحداثـة أو بالأحـرى أمام الحداثة، وذلك قبل انتفاضة الشارع عام ١٩٨٨ أيضا. ورغـم انطلاقـه "علـى الكنز" من موقع فكرى آخر لكنه عاين الأزمة من زاوية القوى صاحبة المصلحة فى تحديث المجتمع وفى ثرواته، وتحوله الاجتماعى، ولذا مضى يتوقع أن الأزمة فى طريقها للحل عن طريق القوى الاجتماعية لجديدة التى يهمها استمرار الثورة الجزائرية بمضمونها الاجتماعى، ويكاد يكون "الكنز" قد انتقد نفسـه فـى كتابات لاحقة بعد ١٩٨٨ وهو يرى كيف يضيع "الشارع" فى غياهب الماضـى وليس المستقبل، وكيف تضيع قيم "الحداثة" والتحول الاجتماعى الجذرى على أرضية "يكمن" فيها من حلل قادتها دمه شخصيا!

ألا يثـير ذلك سؤال الثقافة السياسية الذى أثارته ثورات التحرر الوطنى وفى حالتنا هذه الجزائرية على وجه الخصوص؟ معالجات سوسيولوجية حديثة ومتعددة داخـل الجزائـر نفسها رأت أن الثقافة السلفية التى تفجرت بها أحداث ١٩٨٨ أو تصـاعدت بعدها لم تكن بعيدة عن دوائر "ثوار الجزائر"، منذ وقت مبكر ولم يوفر تجديد "بومدين" للثورة، ولا ثورته الصناعية أو الزراعية أرضية جديدة للتحديث أو الـتحول الاجـتماعى الجـذرى، فلا المرأة جنت ما قدمته يداها للثورة، ولا جهاز التعلـيم "التعريـبى" نقل من المشرق أفكارا تحديثية بل نقل الكثير من فكر القوى الدينـية المحافظة "والمسيسة دينيا"، فانتهى أمر الثورة من خلايا جبهة التحرير إلى "زوايـا" السـلف المتدين، وعندما جاءت أزمة الصناعيين والزراعيين والتحديثيين بترسانة البطالة والفقر، لم يكن أمام هذه القوى المهمشة اجتماعيا والمستبعدة سياسيا فـى ظل شمولية تتمترس على رأسها العسكرية والبيروقراطية إلا أن تفجر نفسها" بالعـنف فـيما يشبه "الاستشهادية" أمام مأزق الحياة الدنيا الذى ضاق بهم. وكانت فئات لم تحسب فى التحليلات الاجتماعية السائدة، كامنة فى كل المواقع التى قادتها

عناصـــر ليســت بعــيدة عن قلب "الثورة المستمرة"، بدت لها السلفية الضارية فى التاريخ أفضل لمصالحها من التحديثية التى قد تضرب بمسار المصالح الخاصة.

وعلينا الآن أن نعود للسؤال الأول، ماذا بقى وماذا تنحى من الذاكرة الوطنية للــثورة؟ عــندئذ سنعود أيضا إلى ما قلناه عن آليات الذاكرة الشعبية التى لا تنحى وقائعها الحية بسهولة، بل إن جيل التحرر الوطنى من أمثالى- يظل دائم الاستدعاء لهذه التجارب التاريخية، خاصة عندما نعانى مكائد الإمبريالية الجديدة ضد شعوبنا. وهــنا يظــل تــراث الثورة الجزائرية، وذاكرة "العنف الجزائرى" ضد الاستعمار، حاضــرا، وليس أدل على ذلك من استمرار صعود وهبوط "جبهة" التحرير الوطنى الجزائرية على الساحة، حتى مع استمرار المخاوف من أن يعنى ذلك احتمال قدرة الإمساك بتلابيب الجماهير بعيدا عن مزاج "التمرد" الموروث من أجل عملية تفاعل جديــدة فى اتجاه التحرر الاجتماعى، وعبور مضايق الإنقاذ المتعددة بسلام يستعيد الدور الجزائرى فى دوائر التحرر الوطنى.

وإن لم يبق معنى خاص لذكرى الخمسين عاما على انطلاقة الثورة الجزائرية فلتــبق أمنيتنا أن تكون ذكرى الخمسين عاما على باندونج- أبريل ٢٠٠٥- فرصة لمــراجعات هامــة من قوى ثورات التحرر الوطنى الباقية- وفى مقدمتهم أحرار الجزائر نستعيد بها بعضا من روح باندونج.

بريتوريا: بعد عشر سنوات من سقوط العنصرية

الرحلة من القاهرة لجوهانسبرج والتى تستغرق حوالى عشر ساعات، بدت لى وأنا أقطعهـــا مؤخراً لحضور لقاء ثقافى شبه احتفالى بمرور عشر سنوات على سقوط النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا (أبريل ٢٠٠٤)، وكأنها رحلة إلى "رأس الرجاء الصـــالح" ذلك الاسم الذى عرف فى العصر الاستعمارى بينما اعتبرها صديق من الحضور أنها تبدو كذلك "الآن فقط"!

الحشد الذى اجتمع فى بريتوريا- العاصمة الدبلوماسية – جاء من كل أنحاء القارة وخارجهـــا حـــاملاً ســـؤالاً أساســـياً عما تم خلال عشر سنوات من سقوط النظام العنصـــرى- نظام الأبارتهيد فى جنوب أفريقيا؟ كانت حالات عدم رضا كثيرة بين المثقفين، ولكنى كنت أبحث طول الوقت عن ترجمة إنجليزية لكلمة "عقبالنا"! وكان الموقف فى فلسطين والعراق بهذا الاشتعال المثير للإحباط وللأمل فى الشعوب فى نفـــس الوقـــت ممـــا يجعل التأمل ثقيلاً... والحوار مشحوناً بالقسوة. وكان مصدر التســـاؤل أن حـــزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الحاكم مقبل على الانتخابات العامة الثالـــثة خـــلال إبريل الحالى من عام ٢٠٠٤، فهل سيتقدم إلى جمهوره مرة أخرى كحـــركة تحريـــر وطنـــية خارجة تواً من النظام العنصرى وتقسيماته الاجتماعية والاقتصـــادية، أم أنه يطمع فى دعم شعبى كبير هذه المرة لينطلق ببرنامج حقيقى لديمقراطـــية اجتماعية ومركز سياسى متميز فى أفريقيا وبين شعوب العالم الثالث؟ وهـــنا ألـــح تساؤل البعض، هل ما زلنا فى دائرة التحرير السياسى أم الاجتماعى الاقتصـــادى؟ لكـــن السؤال الأصعب كان حول ذلك "التقدم الاقتصادى" الكبير بعد "الـــتحرير السياســـى نفســـه" دون تحقـــيق النـــتائج الاجتماعـــية المرجوة لملايين المحروميـــن مـــن الأرض، والعمـــل، والخدمات الصحية والتعليمية. وما زالت الإحصـــاءات فـــى هـــذه القطاعـــات مثيرة للقلق بحق فى الواقع الجنوب أفريقى، وتنعكس فى نسبة عالية للجريمة والعنف الذى ترجعه الحكومة "للظروف التاريخية" بينما يرجعه الكثيرون للتصور السياسى الاقتصادى فى مجمله "بعد التحرير" وليس

إلـــى مجـــرد "سوسيولوجيا الجريمة". أشار البعض إلى أن جماهير جنوب أفريقيا أعطـــت لحزب المؤتمر فى انتخابات ١٩٩٤ البرلمانية ٢٠٨ مقعداً، وفى انتخابات ١٩٩٩ حوالى ٢٣٢ مقعداً فى برلمان من ٤٠٠ مقعد وذلك حينما كان "الماديبا" أو الزعيم مانديلا رئيساً أو مسانداً بكل حيويته للرئيس التالى "ثابومبيكى"، فهل يستمر هذا الاضطراد فى التصويت لصالح "حكومات التغيير" فى انتخابات أبريل ٢٠٠٤؟ وأى تغيير متوقع الآن، وصورة الواقع الاجتماعى والاقتصادى مثيرة بهذا الشكل؟ قـــال خـــبراء الحكم، إن التركة كانت ثقيلة بدرجة مفزعة، عاشتها كل أفريقيا التى تصـــدت للـــنظام العنصرى، ثم أدارها "النظام العالمى" الذى طمع دائماً فى جنوب أفريقـــيا "مستقرة"، وخلصته الحركة الوطنية بقيادة حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى من هذا المأزق "باتفاق" أو "بقوة" التحرير.

فهل "يمنح "النظام العالمى" فرصة لنظام الحركة الوطنية، ليمتع جماهيره ببعض ما كافحـــت من أجله؟ أم تراه يريد التهام الكعكة بسرعة وهو أمام بلد (من ٤٤ مليون نسمة) تزيد تجارتها الخارجية عن أكثر من ستين مليار دولار (أكثر من ضعف بلد مـــثل مصر ذات السبعين مليون نسمة)! لم يعجب الكثيرون بمحاولة مفكر أفريقى كبـــير مـــثل على مزروعى أن يصيغ التطور المتصور لجنوب أفريقيا فى أربعة قوالـــب ممـــا ربطها بحرف (V) بالإنجليزية. فقال أنها تنتقل بالضرورة من قالب "الضـــحية"، إلـــى "النصـــر" ويبقى الاختيار بين نمط الطليعية "دور البطولة" ونمط الدناءة "دور النجم الشرير" وتصور أن جنوب أفريقيا قد عبرت المرحلتين الأوليين وأنهـــا تبـــنى فـــى دور الطليعة الأفريقية بحكم دورها فى الجنوب الأفريقى وعلى مستوى القارة والاتحاد الأفريقى، ويبقى أن نأمل أن تكون "نجم أفريقيا": اللامع فى وقـــت قريـــب، ولكن ليس النجم الدانئ أو الغادر! وتقدم مثقفون آخرون بدعم لهذه الآمـــال بقراءة معتدلة لما تم إنجازه فى جنوب أفريقيا فى ظروف "النظام العالمى" المهاجم بوحشية لمختلف مناطق العالم بما فيها الجنوب والوسط الأفريقى المشحون بالثروة المعدنية والاستثمارية. ولم تكن النظرة النقدية بعيدة طول الوقت عن أجواء المؤتمـــر الـــذى دعا له معهد الدراسات الأفريقية الذى يحظى بدعم حزب المؤتمر الوطـــنى الأفـــريقى بالطـــبع. ومـــع ذلك فقد رصد المشفقون على التجربة بعض مكاســـبها الرئيســـية ذات الدلالـــة. قالوا إن حزب المؤتمر لا يحكم بمنطق الحزب الواحد رغم قرب أعضائه من ثلثى عدد أعضاء برلمانات ١٩٩٤و ١٩٩٩ (ويطمع

فـــى تجاوز الثلثين هذه المرة مما جعل البعض يحذرون من ميل "الحزب للانفراد بالسلطة حين تتوفر قدرته على تعديل الدستور!).

ورد الـــبعض علـــى هذه المحاولات نفسها بأن حزب المؤتمر هو تحالف للحزب الـــتاريخى مع اتحاد العمال الأفريقى (كوزاتو) والحزب الشيوعى كما شاركت فى الحكومة لفترات مختلفة أحزاب التحالف الأبيض والزولو الأسود، وأنه وفر للمرأة المعـــروفة بنضـــالها الوطنى الجذرى فى جنوب أفريقيا ١١٩ مقعداً من بين ٤٠٠ مقعـــد فـــى بـــرلمان ١٩٩٩ وفق مبدأ عام لحزب المؤتمر أن يوفر نصف المقاعد تدريجـــياً للمـــرأة. وتلعـــب رابطـــة الشباب من على يسار الحزب دوراً كبيراً فى الضـــغوط على الحكم، ويضمن "مجلس المحافظات" تمثيلاً ديمقراطياً للأقاليم التى كانـــت تســـمى "البانتوستانات" فى العهد العنصرى، بل ويحظى البيض والملونون والهنود بالتمثيل المناسب فى برلمانات الأقاليم بل وبالأغلبية فى بعض المحافظات (الكيب تاون للملونين مثالاً) ولذا تسمى الدولة بحق دولة قوس قزح Raimbow State)، وأن المجـــتمع المدنـــى يشـــكل عنصـــرًا رئيسياً فى الحكم تمثله روابط الأحـــزاب نفسها النسائية والشبابية فضلاً عن التنظيمات الجماهيرية المستقلة التى دفعـــت بالجماهـــير أمـــام الحكم فى قضايا مؤتمر ديربان ضد العنصرية سبتمبر ٢٠٠١، وكانـــت أعلـــى الأصـــوات الأفريقية ضد الحرب فى العراق وضد القهر الصهيونى فى فلسطين، ومن أجل حركة الوحدة الأفريقية. وفى هذا الإطار يتطور نفـــوذ الرئـــيس "ثـــابو مبيكى" بعيداً عن ظلال "مانديلا" ويطرح لنفسه بقوة شعار "النهضة الأفريقية" كشعار خاص وجامع لرؤيته المستقبلية، وليبعد بها عن شعارات الحزب القديمة عن الاشتراكية، وسلطة الشعب، وملكية الأرض والثروة القومية!

وكـــان ممثلو الفكر الحاكم يستطيعون بالطبع إضافة الكثير عن دور جنوب أفريقيا البارز فى حل المنازعات الأفريقية فى الكونغو ورواندا وأنجولا، وعن تحالفها مع نجوم أفريقيا الآخرين وخاصة نيجيريا، وعن دورها الخاص فى بناء البنية التحتية والفوقـــية، لـــتجمع إقلـــيمى بارز فى جنوب القارة باسم (سادك)، وعن امتداداتها الـــتجارية فى الخليج العربى والصين وبلدان شرقى آسيا، بل وتحالفها مع البرازيل والهـــند لقـــيادة الحوار الاستقلالى فى منظمة التجارة العالمية وإسماع صوت العالم الثالث قوياً فى دائرة حوار "كانكون" التجارية العالمية التى شلت نسبياً توجه الدول الكبرى الرأسمالية للتحكم فى قوانين المنظمة العالمية.

لكن المحاورين فى بريتوريا لم يكونوا لقمة سهلة طول الوقت رغم تقديرهم العالى لإنجازات "آخر معاقل الاستعمار والاستعمار العنصرى فى أفريقيا". ويمكننى القول إن تقاليد العمل الديمقراطى لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى هى الأمل الباقى لهذه القارة فى مواجهة الموقف الصعب الذى تعيشه شعوب العالم الثالث. لكن هذا الجو نفســه هو الذى جعل الجميع يصاعد انتقاده دون أية حساسية تذكر لمزيد من الأمل فــى تجــربة جــنوب أفريقيا الديمقراطية. ولذلك فقد تصورت للحظة عندما دخل الرئــيس "مبــيكى" قاعــة المؤتمــر فى هدوء ليجلس بين الحاضرين قبل الجلسة الختامية- أنه قد جاء للرد على بعض الملاحظات التى أقلقته من جانب المؤتمرين، لكــنه لــم يشــأ إلا الاستمرار كمستمع حتى انتهى المؤتمر وتبادل مع الحاضرين التحــيات التقلــيدية وهو يعرف معظمنا منذ كان مسئول العلاقات الخارجية لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى، كما كان دارساً للاقتصاد السياسى، وابنا لأحد المناضلين الكــبار مــن زمــلاء "مانديلا" بل وتلميذاً "لأوليفر تامبو" نفسه زعيم المؤتمر فترة غــياب مانديلا. بهذه الصفات يقود "مبيكى" رحلة جنوب أفريقيا فى ظرفها الراهن ولــذا توقــع منه معظم الحاضرين الكثير ملتزمين ببرامج حزب المؤتمر السابقة، وتكويــنه وتحالفاتــه الديمقراطية الواسعة، وأصالة وجوده بين التنظيمات الشعبية المتطلعة لحقها فى حياة أفضل. لكن هناك الكثير الذى يعوق هذه الآمال ما لم ينجز مشروع اجتماعى مسئول.

لــم تكــن المعلومات عن مرض الإيدز الذى تتآكل أمامه حقائق الوجود الفيزيقى لشــعب جــنوب أفريقيا نفسه مطمئنة (٤,٥ مليون مريض) رغم إنفاق ٣,٥ مليار دولار فــى عملــية المواجهــة الشرســة ورغم معركة مبيكى مع شركات الدواء الرأســمالية الكــبرى التى تحتكر صحة هذا الشعب فى اللحظة الحرجة. ولم تكن إحصاءات إعادة توزيع الأرض التى نهبها البيض لقرون مرضية أيضاً (٣% فقط حــتى الآن) مما يجعل حالة زيمبابوى مثيرة لجماهير جنوب أفريقيا وتلجم حكومة جــنوب أفريقــيا نفسها لخطورة رفع شعار إعادة توزيع ملكية الأرض الوطنية فى وجــه "مبيكى" على نحو ما يفعل شعب زيمبابوى. ولم يكن معدل البطالة الذى بلغ ٣٠% فــى الإحصاءات الرسمية مبشراً بسياسة اجتماعية مرضية لجماهير تنتظر فرصــة العمــل مــنذ قــرون بينما الاستثمار مستمراً فى يد البيض وحدهم وفى صناعات كالسيارات والتعدين والكيماويات لا تحقق حجم عمالة حقيقية أو منقذة.

لـــم يكـــن كـــل ذلك ليرضى أصدقاء "حركة تحرير جنوب أفريقيا" ولا جماهيرها بـــالقدر الـــذى يضـــمن الغلـــبة الكاسحة التى يتوقعها حزب المؤتمر فى انتخابات الأســـبوع الثالـــث مـــن إبـــريل ٢٠٠٤. فقد تتجه العيون المتألمة إلى البعد السلبى لاســـتمرار النفوذ الاقتصادى للرأسمالية البيضاء فى جنوب أفريقيا، بعد أن اتخذت قرارها بالاستمرار –لا الهجرة – بعد التحرير أملا فى الآفاق الاقتصادية المفتوحة لجنوب أفريقيا بعد تحريرها من المقاطعة والسمعة السيئة، وبعد أن أقنعوا "مبيكى" على ما يبدو أنهم سيدربون "الطبقة الجديدة"، أو "البرجوازية" السوداء –"كما يسميها مبيكى نفسه برضا ملحوظ– لضمان استمرار النمو فى جنوب أفريقيا، وأنه بكوادر هـــذه الـــبرجوازية وتحالفهـــا مع البرجوازية البيضاء يستطيع الانتقال من "النفوذ السياســـى" إلى الهيمنة الاقتصادية لا فى الجنوب الأفريقى فقط ولكن على مستوى القـــارة. ولـــيس مصادفة ذلك الاهتمام الكبير فى بريتوريا بالشراكة الجديدة للتنمية المعـــروفة باسم "نيباد" وذلك لإقامة بنية قوية للعمل الاستثمارى الرأسمالى الجنوب أفـــريقى والقارى فى نفس الوقت. وتطمع جنوب أفريقيا بذلك أن تنطلق نحو آسيا بـــنفس القوة، بل وإلى أمريكا اللاتينية. ويدفع البيض بالتطلعات "الاقتصادية" على نطـــاق واســـع، بل ويجعلون من الصعب على أية قوة أفريقية أخرى اختراق هذه الســـاحة إلا علـــى نفس الأسس (تبادل تجارى مع نيجيريا بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار، والسياحة فقط مع مصر، والتعدين فى مالى، والاستثمار فى كينيا وتنزانيا.. إلخ). وقد تؤخر خطة التقدم الاقتصادى المتسارع هذه كثيرًا من القضايا الاجتماعية الداخلـــية الملحـــة، بـــل وتتجاوز أفريقيا نفسها مقابل مزيد من الاندماج فى السوق العالمى، ولذا نلاحظ نشاط الدوائر الغربية فى إغراء جنوب أفريقيا فى هذا الاتجاه (عضـــوية مجلس الأمن، الشراكة الأوربية والأمريكية– بل وكرة القدم والنجومية العالمية!).

علـــق المتحاورون فى الندوة: كانت مسئولية تحرير جنوب أفريقيا من النظام العنصرى مسئولية جماعية أفريقية، فهل يتخلى الرئيس "مبيكى" عن مسئوليته الآن فـــى معاونـــة أفريقـــيا البائسة التى عاونته، أو عن جماهيره الفقيرة التى ستمنحه الأغلبـــية والنجومـــية خلال إبريل ٢٠٠٤؟... وكانت الإجابة جاهزة... تحيل إلى مشروع "النهضة الأفريقية".

حزام الكاكاو.. والصراع الدولى

هل تتم عولمة الصراعات المحلية؟ هذا سؤال لأبناء العروبة الذين يعتقدون أن الصراعات المحلية أو القومية ستبقى محلية؟ ومثالنا من بعيد فى غرب أفريقيا.

فجـــأة.. يـــتفاقم الصراع المحلى والإقليمي والدولي فى حزام الكاكاو بساحل العـــاج أو "كوت ديفوار" فى عز موسم حصاده الذى يرشحه السوق العالمى لأعلى ســـعر منذ عدة سنوات- وتتوالى التفسيرات على الصعيد المحلى بين عرقى دينى مـــن الشـــمال للجـــنوب، أو لـــتهمة الانفـــراد بالسلطة ضد "جباجبو" الاشتراكي الديمقراطي، فى مواجهة "الحسن وتار" ابن الشمال والبنك الدولى. أو ضد الجنرال الســـابق "جـــى" الذى خرج من الساحة منذ عامين دون أن يعوض رجاله شيئا من الحكم الجديد. وعلى الصعيد الإقليمي تهتم بوركينا فاسو بمساندة الملايين من أبنائها المهاجريـــن للعمـــل فـــى موسم حصاد الكاكاو، كما يرد الحديث عن وجود أبناء ســـيراليون وليبريا. وتتدخل نيجيريا لاستعراض قوتها كقائدة لمنظمة غرب أفريقيا (إيكـــواس) تفـــرض بالوســـاطة أو تهـــدد بالتدخل. كما تتحمس غانا للتدخل وهى الشـــريكة فى سوق الكاكاو. وفى نفس الوقت يصدر الحديث عن دور لأنجولا إلى جانـــب "جباجبو"، ويبقى دور الاتحاد الأفريقى ثانويا. وعلى الصعيد الدولى تسارع فرنســـا إلى تحريك بعض قوات التدخل الفرنسية إلى هناك وهى التى لم تنشط فى المـــنطقة لسنوات، كما تتحرك الولايات المتحدة من وراء نيجيريا بل وبقوات أيضا لحماية بضع مئات من مواطنيها المستثمرين هنا.

تفاعل عناصر الصراع:

مـــن أين يبدأ تفسير كل هذه الوقائع فى عصر الصراعات الكبرى والصغرى الذى نعيشه؛ ودون أن نُتهم مسبقا بالتآمرية؟

ســنبدأ بأكــثرها براءة: فثمة آلاف الجنود وبعض قوادهم الذين سرحهم حكم "جباجــبو" الرئــيس الحــالى بعــد انتصاره ديمقراطيا عام ٢٠٠٠ بإبعاد الجنرال الانقلابــي "جى". وبقى هؤلاء مهمشين فى العاصمة الاقتصادية الغنية أبيدجان مما جعلهــم يلــتفون من جديد حول "جى" ليبدأ التمرد فى الاتساع منذ التاسع عشر من ســبتمبر، وعندما يسارع بعض رجال الحكم بقتل "جى" فى العاصمة ينطلق الجنود إلـــى أهليهم فى الشمال (بواكى) ليثيروا التمرد الشعبي الأوسع حيث الإقليم مهمش بطــبعه، ومــزدحم بالســكان وملايين العمال المهاجرين من بوركينا فاسو وغانا وغيرها مما يقدر بخمسة ملايين من المشتغلين فى زراعة وحصاد الكاكاو، مصدر الثروة التى يحرمون من عائدها.

وإلـــى هــنا، والتفسير يدور حول حركة شعبية رافضة للسياسات الاقتصادية المستغلة التى لم يفلح الاشتراكيون الديمقراطيون فى علاج آثارها بسبب المحصول الواحد أو المحصولين (الكاكاو والبن) الذى تتحكم فيهما قوى السوق الأجنبية. ومن ثــم رأت الحركة الشعبية أن تستغل موسم الحصاد الوفير هذا العام لضرب النظام الاقتصادى بمقتل والسيطرة على مصائره.

لكــن لماذا تفاقم الموقف بهذه الدرجة التى وصلت به إلى أبعد من تمرد شعبى مــألوف يعالجــه بعــض العنف (الذى جرى) أو بعض المصالحات التى عرضها جباجبو؟

هــنا قــد **يفــيد التفسير الثانى:** وهو لا يتجاهل التفسير الأولي السابق، حيث قفــزت جماعة الحسن وتار والجنرال "جى" على التمرد الشعبى لتتسع بدائرته فى الشــمال مهــددة بخلع "جباجبو" مدعومين بالمال والسلاح من شركات دولية كبرى (شــركات نســتله للشــيكولاتة وتجــار الســلاح والماس المهرب عبر العاصمة الاقتصــادية المركزية لغرب أفريقيا) خاصة وأن الحسن وتار كان مُهددا بالإقصاء

الكــامل نتيجة اتهامه بأنه ليس أصلا من ساحل العاج ومن ثم تخسر هذه المصالح الاحتكارية الكبرى رجلها إلى الأبد.

هــنا يــتحرك البعد الإقليمي فى تفسير ثالث، لا يصطدم بالتفسيرين السابقين: فاستقرار "جباجبو" وهو الفرنكفونى القح على رأس السلطة في عاصمة استثمارات "عالمية" أساسية مثل ساحل العاج وإبعاده لأبناء "العولمة الجديدة" والشركات متعدية الجنســية، لا يستقيم مع سياسة العولمة الممتدة من منطقة البحيرات لمناطق الماس، ولا للقــوى الإقليمية الممثلة لها بزعامة نيجيريا، ولا بالمشروع الأمريكى لعسكرة القــارة بمشروعات قوة التدخل القائمة فى غانا ومالى.. ولذا تسارع نيجيريا بحشد دول "الإيكــواس" لمــنع محاولــة "الانقلاب" حيث اتفق فى "الاتحاد الأفريقى" على رفــض الــنظم العسكرية. وتستعد نيجيريا بالفعل للتدخل بقواتها وقوات غانا رغم معارضة "جباجبو" الذى يطلب تدخل فرنسا، ويكون الحل الوسط هو الوساطة على يــد الوزير السنغالى الفرنكفونى بالطبع. كان تدخل نيجيريا وغانا محتملا- ومازال - سواء لضبط سوق الكاكاو- المنافس- لأسواقهم- أو استجابة للسياسة الأمريكية الصــريحة فى السيطرة بالقوة على مناطق الاضطراب أمام مصالحها، سواء بشكل مباشــر (أفغانستان-العراق) أو غير مباشر (السودان- الكونغو...) وهى قد وجدت حســب صــريح نص الاستراتيجية الأمريكية فى بعض المنظمات الإقليمية وسيلة أفضــل. ومــثلما تدفــع مجموعــة "الإيجاد" بزعامة كينيا فى السودان، فإنها تدفع "الإيكواس" بزعامة نيجيريا فى ساحل العاج بل وكل غرب أفريقيا.

بعــد ذلــك يــأتى البعد الدولى، بعد الصراعات الكبرى التى تدفعها مُدخلات الهيمــنة مــع مدخــل مصــالح الشركات متعددة الجنسية للسيطرة على الثروات الاستراتيجية.

وقــد يتخــيل أبــناء العروبة أن البترول وحده هو أهم الثروات الاستراتيجية، وأنهــم لذلك يعانون وحدهم لعنة هذه الثروة. ينسون أن أبناء "كوت ديفوار" التعساء يعــانون مثلهم صراعا حول ثروتهم من "الكاكاو" و"البن" بل "والفول السوداني". إن الملــيارات التــي تكســبها شركات الشيكولاتة من هذه الصناعة ومحصولها الذي تصــدره مــزارع "كوت ديفوار" بوفرة بعد تدهوره فى غانا يجعل وفرته هذا العام

تحديــدا بالغة الدقة والحساسية. فثمة معركة بين باريس ولندن بدأت أوائل ٢٠٠٢ حول إنتاج الشيكولاتة السوداء من الكاكاو الخالص مما يجعل المحصول مع تزايد أســعاره يكتســب أهميــته البالغة وبينما تسيطر فرنسا على المحصول وصناعته وبــلاده، تــتجه شركات متعددة الجنسية على رأسها نستله والإنجليز يريدون خلط الشــيكولاتة بمــزيد من الألبان أو المواد الأخرى لكسر سوق الشيكولاتة السوداء الفرنســية، لكــن فرنســا تسيطر على السوق الأوربي المحب للشيكولاتة السوداء والمستغل لسوق كوت ديفوار صاحب المحصول الرخيص.

وهــنا يأتــي التفســير الرابع .. والتآمري بطبعه، فالسخط كامن فى "الحركة الشــعبية" بكوت ديفوار، والمعبرون عن رفض النظام الفرنكفونى من هذه "الحركة الشــعبية"، والــتمرد قريــب مــن قلب المحصول الإستراتيجي وعناصر استغلاله مــتوفرة، والقــوى الإقليمــية المرتبطة بالاستراتيجيات تستطيع التحالف مع لوبي البــترول لتأكــيد الســيادة الأمريكية و"عدالتها المطلقة" والأمريكيون يحتاجون إلى "قــرص أذن" الفرنســيين فى أكثر من موقع سواء فى مدخل البحر الأحمر أو فى أقاصــي غــرب أفريقيا وجنوب شرقي آسيا حتى يستجيبوا للخطة الأمريكية إزاء العراق.

فــأى تآمــر هنا فى البنية الاستراتيجية المتكاملة؟ وفى انتظار أن يستقر الحل الشعبى الديمقراطى فى كوت ديفوار تظل المصائر بيد الآخرين؟

اللبنانيون... كبش فداء للرأسمالية فى أفريقيا

وقع مقتل "لوران كابيلا" فى يناير ٢٠٠١ فى ظروف غامضة تماماً كحادث مفـاجىء، كمـا تمثلت المفاجأة، فى سرعة تتابع الأحداث بعد مقتله، وبتعيين ابنه دون إجـراءات دستورية. وتم استقرار الوضع فى الجيش والحكم بشكل لافت ... إلـخ. لكـن ذلـك كلـه كشف عن "ترتيبة ما" أو صفقات بين الأطراف المحيطة وصـاحبة المصلحة أو المصالح الكبرى فى هذا التطور، مثل سياسة بوش الجديدة فـى حسم وتصفية الموقف لصالحه فى مناطق الاضطراب، (كان كابيلا الابن من أول الرؤساء الذين قابلهم بوش بعد توليه) أو رغبة دوائر أوروبية فى تنظيم تجارة المعـادن الرئيسـية وخاصـة البلجيك بالنسبة للماس، ولا ننسى أن وزير خارجية بلجيكا كان يتجول فى المنطقة فى ذلك الحين...

مـن ناحـية أخـرى كانت هناك الأطراف الصغرى المتنافسة بدورها مثل الإسـرائيليين ومـندوبى فـرق المرتـزقة الذين يحاربون مع أو ضد المتمردين، بالإضـافة إلى كبار التجار اللبنانيين، مما يمكن أن يجعلنا نتصور تعرض بعضهم لأحداث الاغتيالات كالتى وقعت لبعض اللبنانيين.

والحـق أن اللبنانيين يضحون بين فترة وأخرى ببعض أبنائهم فى أفريقيا فى ظـروف لا تقل مأساوية، أحدثها فى سيراليون وليبيريا لأسباب مشابهة لما وقع فى الكونغـو، ولا يتعـب أحـد نفسه فى تعمق الأسباب، والبحث عن الفاعلين أو عن طبـيعة "القوى الخفية" التى تضحى بهذه الأرواح فى موجة إعلان عن اضطرابات غريبة فى الموقف السياسى غالباً. لكن فقط عندما تحدث اضطرابات شعبية واسعة مـن "انتفاضات الشارع" التقليدية فى "داكار" أو "أبيدجان" أو "أكرا" وتحرق محلات اللبنانييـن ويهـرب الـبعض إلى الدول المجاورة إنقاذاً لحياتهم الشخصية، تنتشر

التفسيرات عن مسئولية "الغوغاء" الأفارقة وثورة الجياع، أو استغلال التجار اللبنانيين وتلاعبهم بالأسعار. وكل ذلك لامتصاص سخط الجماهير "التى يصعب حكمها" وهنا أيضاً -بل وفى معظم الحالات - تتحمل الحكومة اللبنانية وأحيانا الجامعة العربية مسئولية - أو تهمة - عدم التدخل.

ويحتاج موضوع اللبنانيين فى أفريقيا إلى تأمل هادىء؛ ذلك أنهم دائماً فى وضع كبش الفداء مع عدم تجاهل مسئولية تعاملاتهم بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى أفريقيا، أو بالنسبة للطبقة الجديدة المستغلة والفاسدة بالفعل فى أنحاء القارة. وكلا القوتين لا تجد عند الأزمة إلا فئات "وسيطة" من نوع اللبنانيين تلقى عليها بالمسئولية المباشرة، أو تذبح بعض عناصرها مثلما حدث فى الكونغو - فداء لمتآمرين عتاة من أوربيين وإسرائيليين، وضباط القوى المساندة فى الكونغو من دول القارة نفسها، أنجولا وزيمبابوى وناميبيا... وهناك بضعة نقاط فى هذا الصدد:

والمسألة الأولى أن الحادث يأتى فى جو تدخل أمريكى قوى لحل الصراع فى منطقة البحيرات حتى لا تلعب قوى محلية بالمصالح الأوربية الكبرى، ومن ثم سوف يصعب كشف الحقائق الآن فى مثل هذا "الحادث الصغير" لوقف أى تداعى لأحداث أكبر فى دائرة الصراع.

المسألة الثانية أن ثمة كبار التجار اللبنانيين الذين لهم باع فعلى بدرجة أو أخرى، ومن موقع "الوسيط" فيما يجرى من أحداث، ومن ثم فإن البعض يرى أنهم يتحملون مسئولية ما تصل إليه المأساة، وأنهم هنا ليسوا مجرد "لبنانيين" ولكنهم فى رأى البعض جزء من "المافيا الدولية التى لا وطن لها". وحيث نعرف أن معظم الشخصيات اللبنانية - وهى التى تتعرض لمثل هذه المأساة - تحمل جنسية أوربية وغالباً ما تكون غير مزدوجة مع اللبنانية، ومن ثم فهم مواطنون أوربيون إن لم يكونوا "عالميين"، ومن ثم نستطيع تفسير الصعوبات أمام الدبلوماسية اللبنانية.

قد يساعد فى فهم الأحداث أن تاريخ الهجرة اللبنانية والواقع الطائفى اللبنانى نفسه قد أثر كثيراً فى وضع الجاليات اللبنانية فى أفريقيا، بل وعلاقاتها الداخلية، ومن ثم عملها مع القوى الاقتصادية الاجتماعية المختلفة فى هذا البلد أو ذاك. ذلك

أن معظـــم من هاجروا إلى أفريقيا فى أواخر القرن التاسع عشر إنما كانوا بمعرفة الفرنســيين عبر مرسيليا لاستغلالهم فى تحريك "منطق السوق" و "الاقتصاد النقدى" بين الأفارقة، فضلا عن تحملهم لقسوة الحياة فى المناطق الصحراوية حيث زراعة الفول السودانى الجديدة هناك والتى لا يتحمل "الفرنسى" ظروفها بينما تحتاج فرنسا لــترويج الــتجارة فى مثل هذا المحصول وفى مناطقه... وكان معنى ذلك ارتباط اللبنانيــن فــى نظــر الأفريقى منذ البداية بأنه "أداة" للمستعمر أو المستغل خلافاً لأوضـــاع اللبنانييـــن أو السوريين وغيرهم فى الأمريكيتين. وكان مجىء اللبنانيين لغرب أفريقيا خاصة من مناطق الفقر الشديدة فى لبنان الجنوبى مثل صيدا وطيرى وصبرا.. إلخ دافعاً لعملهم المنافس للأفريقيين بالطبع، وفى نفس الوقت ممارسة ما يشــبه "الاستغلال" للأفريقى الفقير وليس التجار الكبار. ومع ذلك فقد قابلت بنفسى فـــى داكار تاجر الملابس اللبنانى الذى أقسم أنه لم يستطع خلال عشرين عاما فى الســنغال أن يزور "وأولاده العشرة" قريته فى لبنان الجنوبى، بينما عرفت أن هناك فـــى سيراليون من يملك واحدة من "الماسات" النادرة فى العالم بمعنى أنها تساوى وحدهــا عشــرات الملاييــن من الدولارات. وكان مما لفت نظرى، أن الجاليات اللبنانية لا تقوم بأية أنشطة اجتماعية ذات معنى للمواطن الأفريقى، بل ولا تشارك بجديـــة فـــى مشروعات جماعية حتى فيما بين اللبنانيين، مكتفيين بتغلغل أغنيائهم وســط الطــبقة الحاكمة أو "جماعات المصالح" الأوربية والأفريقية، وعند الأحداث "الغوغائية" يضحى بالتجار اللبنانيين الصغار القريبين من الشارع الثائر، كبش فداء للأغنــياء. وقــد أدت ظــروف لبنان المضطربة لفترة طويلة إلى عدم تعاملهم مع حكومـــات مســتقرة لتنســيق المواقف والمصالح، أو مع مشروع "الجامعة الثقافية اللبنانية" التى دارت حولها شكوك الكثيرين لفترة أيضا. لذا كانت علاقات الجاليات طائفــية بمــثل مـــا كان الحال فى لبنان، وقد شاهدت أواخر الثمانينيات كيف كان "بعض لوردات الحرب" فى لبنان يجمعون الملايين من بعض أبناء "عصبياتهم" فى عــدد مـــن الــدول الأفريقــية، مما لم يخلق شعور "المواطنة" عند الغنى أو الفقير اللبنانى فى أنحاء القارة.

الدور الاقتصادى للبنانيين فى القارة

لا نستطيع أن نتجاهل طبيعة السيطرة الرأسمالية العالمية على الواقع الأفريقى منذ قرنين، فقضية الاستعمار ليست بعيدة عن ذاكرتنا بما كانت تعنيه من استغلال مباشر للجماهير والثروات الأفريقية، ثم كانت أساليب الاستعمار الجديد، ثم آليات العولمة لاستمرار إدماج السوق والمجتمع الأفريقى كهوامش للسوق الأوربى – الأمريكى، تجارة واستثماراً.

لكن ما يهمنا هنا هو نوع الفئات الاجتماعية التى استعملت لتيسير هذا الإلحاق الغربى، الرأسمالى، العالمى. فثمة فئات اجتماعية وسطى أو كبيرة من واقع المجتمع الأفريقى لم تؤهلها ظروفها التاريخية أن تشارك بفعالية فى عملية الاندماج الرأسمالى العالمى، ومن هنا تشكلت فى القارة فئات "أخرى" عديدة وسيطة لهذه العملية، كاللبنانيين فى غرب أفريقيا، أو غرب الجزيرة العربية فى شرق ووسط، أو الهنود والآسيويون عموماً فى أنحاء القارة وخاصة فى الشرق والجنوب. هذه الجاليات تقوم بدور الوسيط بين الأفريقى والأوروبى وتتلقى صدمات غضب الأفريقى على أصحاب المحلات الصغيرة والمستغل الصغير والمباشر، ومن هنا ترتبط "الفورات" الشعبية الأفريقية بحرق المحلات أو قتل بعض الأفراد. وتقوم الدعاية الأوربية نفسها بتصويرهم كمستغلين "أغبياء" وترسم صورهم السلبية أمام الأفريقى، فالعرب "تجار رقيق" أو "لصوص طفيليون" أو مهربون... إلخ بينما هم الذين رسخوا زراعة الفول السودانى فى غرب أفريقيا، والمشروع التجارى ومشروعات البنية التحتية فى شرق القارة، وتوسطوا بين المستوطنين والأفارقة فى جنوبها، وتتحول رءوس أموالهم إلى البنوك الأوربية، بل ويساندون نظماً غير ديمقراطية أو فاسدة فى عديد من بلدان القارة، وفى النهاية يتحملون صدمات الغضب. هذا الدور يجعلهم فى مهب الريح وعرضة لأن يكونوا دائماً كبش فداء للمصالح الأوروبية المباشرة وآليات الرأسمالية العالمية.

والأوضاع فى بلاد المهجر متقلبة، ولفترة طويلة بعد الزعامات التاريخية ونظم الحزب الواحد أصبحت معرضة للانقلابات العسكرية أو أعمال الفوضى (السبعينات) ثم دخلت فى فوضى التفتت الاجتماعى والصراعات العرقية والقبلية

بعد احتوائها بسياسات التكيف الهيكلى. وقد تجد بعض الجاليات مصالح لها فى ذلك كلـــه لكـــنها تكـــون محدودة وضيقة الأفق نتيجة تحقيقها للمصالح الفردية فى جو الانفـــلات الاقتصـــادى. مثلما حدث فى ساحل العاج أو نيجيريا أو حتى سيراليون وليـــبريا حيـــث "تشيع الرشوة والفساد، أو التهريب ولكن أوضاعا من هذا النوع لا تحقـــق استقرار لجالية ذات رغبة فى الاستقرار، وإنما تحقق مداخيل للراغبين فى المشـــاركة فى النهب. وعند حدوث الاضطرابات يتعرض الفقراء من اللبنانيين أو العـــرب عمومـــا والآسيويين إلى ما يسمى بنتائج ثورة الغوغاء أو الجياع وتصبح الجالية كلها مهددة دائماً فى كل حادث مثلما رأينا فى الكونغو.

لا يســـع الحكومـــة اللبنانـــية والمجتمع اللبنانى إلا أن تناقش بجدية دور التنظيمات اللبنانـــية الحزبـــية والأهلـــية والتنســـيق بينها لخلق "روح جامعة" أفضل من تلك المعروفة باسم الجامعة الثقافية اللبنانية التى لم ترض الكثيرين.

وهـــذه المناقشـــة الجادة، بعيداً عن قداسة الاغتراب أو المغترب، قد تساعد على دفع المغتربين فى الدول الأفريقية إلى بحث فكرة "بناء الصورة" بشكل مختلف عـــن طريق التفاعل البناء مع العمل الشعبى الأفريقى، خاصة مع "الإعلام الخاص" والمنظمات غير الحكومية التى أصبحت ذات دور كبير الآن.

ولا بـــد أن تتبنى دول ذات ثقل مثل مصر وليبيا والسودان والجزائر ضمن عملها فى أفريقيا ومنظماتها الإقليمية مسألة بناء صور مشتركة وبناءة عن العرب، مـــا لـــم يـــتم بسياسات عربية استقلالية صحيحة فقد يقوم بدفع تكلفتها رأس المال العربى ورجال الأعمال، وتنشط فى إطارها المنظمات العربية الكبيرة (محامين – صحافيين ... إلخ).

إن الوقت لم يمض، لكن يحتاج لقواعد جديدة للعبة.

"عرب وأفارقة"- فى الصحراء الغربية

تحدثنا مرة عن امتداد "بلاد السودان" من شرق السودان مروراً ببحيرة تشاد إلى أواسط موريتانيا، سواء مرت بقبائل عربية أو سلطنات أفريقية، شكرية أو بقارة؛ زغاوة أو واداى أو ماندنج وتكرور... الخ وسواء توافقوا أو تصارعوا، فإن ذلك كله دخل تلقائياً فى العملية التاريخية لصعود وسقوط الممالك والسلطنات وتفاعلاتها على نحو ما جرى فى أوروبا فى أواخر العصر الإقطاعى والوسيط، وتبلورت خلاله دول السكسون والجرمان واللاتينين التى ما زالت متصارعة..!

هكذا تأسست العلاقات والتواريخ التى يصيغ بعضها الصراع وبعضها الوحدة. وقلما كانت الأعراق وحتى الطوائف أساس هذا الصراع فضلاً عن صراع الأديان الذى حاولت القوى الاستعمارية نفسها بثه، ولكن المؤرخ لم يشهد على المستوى الأفريقى إلا الصراع مع الاستعمار ومؤسساته الكنسية أحياناً ولكن ليس بين إسلام ومسيحيين.

فى العقود الأخيرة عادت الصراعات الكبرى على ساحة الشرق الأوسط وآسيا من جهة وعلى الساحة الأفريقية من جهة أخرى. ولا يتهمنا أحد بالتفكير التآمرى وهو يشهد كل هذا الدفع للمصالح السياسية والاقتصادية وراء هذه الصراعات، بدليل ما تنتهى إليه من سيادات جديدة، متمركزة فى عواصم وساحات دولية معينة. وقد ساد الشرق الأوسط وآسيا الحديث عن صراع الحضارات والأديان، وأفردوا لأفريقيا الحديث العنصرى أو العرقى. ودائماً ثمة أشرار من المسلمين تارة، الذين يشيعون الإرهاب على المستوى العالمى، وتارة أخرى من "التوتسى" الذين يشيعون القلاقل فى وسط أفريقيا، وثالثة فى القرن الأفريقى بين التجرينيين..... الخ. حتى وصلنا إلى عرب السودان ضد الأفارقة فى دار فور. وحيث لا تنفع دعوى الإسلام والمسلمين فى هذه المنطقة، حيث جميعهم وامتداداتهم من المسلمين فليكن الإدعاء العرقى والعنصرى بين الأفارقة والعرب. وهى دعوى مناسبة لإمكانيات التفسير

بها فى اضطرابات محتملة فى النيجر ومالى حيث الطوارق بل ويمكن إثارة "الشوا" فى تشاد ونيجيريا نفسها إذا لزم الأمر إزاء عنوان "الجنجاويد" الثابت.

الخطر الجديد أن هذه الدعاوى لم تعد محلية أو مجرد مجتمعية مؤثرة على السياسة أو الاقتصاد المحلى. لكنها انتقلت تدريجياً إلى جوهر تكوين "الاتحاد الأفريقى" الذى بذغت صيغته تلك فى قمة الجزائر ١٩٩٩ وقمة سيرت ١٩٩٩ (وكلاهما شمال عربى أفريقى) ثم تدحرجت إلى كامل عضوية منظمة الوحدة الأفريقية. وكان لابد من تذكر كافة أطراف هذا الاتحاد لهذه الحقائق، ولكن ها نحن نجد الاندفاع قائماً لإبراز الطابع العنصرى الجماعى بين عرب وأفارقة، حتى فى منطقة "عربية" تماماً مثل الصحراء الغربية مع عزل دور مصرى من جهة أو تحجيم الدور الليبى من جهة أخرى، أو وصف التمرد ذى الطابع الثقافى الاجتماعى بأبعاده السياسية ضد العرب عموماً.

فجأة تنفجر مسألة الصحراء الغربية مرة أخرى، فى صيغة الاعتراف أو عدم الاعتراف بجبهة "البوليزاريو" ممثلاً شرعياً للإقليم وفق حق تقرير المصير.

وفى هذه الحدود، قد لا تكون المسألة أكثر من ضرورة تحديد الدول لمواقفها بجانب هذا الحق أو حق المغرب فى توحيد "ترابه الوطنى".... الخ ولكن ما لفت النظر بشكل مثير – وقد يكون استفزازياً، هو إعلان اعتراف دولة أفريقية كبيرة مثل "جنوب أفريقيا" فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٤ بجبهة "البوليزاريو" باعتبارها حكومة الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية" وكأنها كانت تتناسى هذا العمل الدبلوماسى منذ عقد من الزمان مضى على استقلال جنوب أفريقيا نفسها. وما يثير الاستفزاز فى هذا التحرك هو ارتباطه بعد أيام بعناوين مثل دعوة جنوب أفريقيا للجماعة الأفريقية للاعتراف "بالصحراوية العربية" فى تحد واضح يحمل إعلامياً صيغة "أفريقيين ضد عرب" وأن العرب لا يعترفون بحق تقرير المصير للدولة الصحراوية الأفريقية الصغيرة، ومعنى ذلك أننا ننتقل ببساطة من صراع أفارقة وعرب فى شرقى الصحراء الكبرى بدار فور إلى صراع أوسع بين أفارقة وعرب فى أقصى الشمال الغربى للصحراء الكبرى وبلاد السودان، وكأن ثمة رغبة فى تطهير هذه الصحراء من "العناصر" العربية التى تعايشت فيها طويلاً سواء بصنهاجة الطوارق أم بالتماشكية إحدى اللغات الوطنية فى مالى. وحتى إذا سمح لبعض "العرب" بالحضور على الطريقة الليبية الحديثة فإنها تتلفع طبعاً بالأفريقية الصارخة وليس بالحضور العربى المتواضع!

وتثور هنا التساؤلات المقلقة التى لا مفر من اعتبارها الخطط التآمرية فى الموضوع!

لماذا انسحب الوسيط الدولى الأمريكى "جيمس بيكر" بهذا الشكل المفاجىء من دور الوساطة مع أنه تحرك من حق تقرير المصير إلى فكرة الاستفتاء والحكم الذاتى، ومن حالة الرفض الكامل من قبل "البوليزاريو" والمغرب إلى تفاهم أو تفاوض، إلى التقاء ممثلى الأطراف الصحراويين والمغاربة والجزائريين، ببطء ولكن بثقة فى الحل؟

ومن يقلقه حل عادل فى هذه المنطقة الآن يمكن التفاوض بشأنه بدلاً من أن يؤدى أى تعقيد لصراع بين قوى كبيرة مثل الجزائر والمغرب إلى استقطاب يتم بين أبناء القارة تحدده اعتبارات عرقية لا معنى لها كالقول بأفريقية الصحراء وعروبتها؟. الملفت فى القضية أن "الصحراويين" أنفسهم أكثر عروبة من أى أقليم آخر محيط وإن كانوا دائماً أكثر قرباً من الأفارقة، لأنهم لا يعانون تصنيفات عرقية مثل تلك القائمة فى موريتانيا أو المغرب أو الجزائر نفسها؟

لماذا تتطور الأحداث لنضطر إزاءها إلى متابعة التنافس الأمريكى الفرنسى من جهة والأسبانى الثلاثى من جهة أخرى، ووفق تقلبات سياسية تدفع الجزائر عبر الأطلنطى، كما تدفع المغرب عبر البحر المتوسط؟ وهل ينوى المتعارضون فى الشمال والغرب عموماً إلى تحويل جمهورية الصحراء العربية إلى أرض صراع ممتدة مع بقية الصحراء الكبرى الأفريقية، لينتقل صراع غرب / إسلام، فى الشرق الأوسط إلى عرب أفارقة فى الصحراء؟

وهل تتولى جنوب أفريقيا هذه المرة إثارة الصراع كما بدا الأمر فى تعبير الرئيس "مبيكى" عن دهشته من غياب "الجمهورية الصحراوية" عن التمثيل الكامل فى مجموعة عدم الانحياز والبرلمان الأفريقى، بينما تعترف بها ويقوم رئيسها مؤخراً بزيارة دولة كبرى مثل البرازيل التى تنسق سياسياً إلى حد كبير مع جنوب أفريقيا خاصة فى حركة الانضمام إلى "ثوابت" مجلس الأمن؟

هل هى عملية سياسية بالأساس يمكن ملاحقتها بعمل دبلوماسى عربى أفريقى لتجنب موجات الصراع، والاتهامات المتبادلة بين أطراف هى جميعاً موالية تماماً للمركز الأمريكى، والذى يبدو واضحاً أنه يحرك القضية بالتعاون مع رعاتها من أقصى جنوب القارة لأقصى شمالها؟ لو أن الأمر كذلك فثمة أمل فى تهدئة الصراع بتوافق يتم على مستوى العمل الأفريقى نفسه وقد يساعده ما نراه مؤخراً من توافقات فرنسية وأمريكية وداخل أوروبا بأشكال متفاوتة ومركبة أحياناً.

لكن ماذا إذا دخلت عناصر الصراع الحيوية مثل ثروات المنطقة، وتفجر الموقف فى وجهنا على نحو ما تفجر فى الشرق الأوسط، خليجه وعراقه ولبنانه؟

تقول الأنباء -والعهدة على الراوى- أن الصراع لم يحتدم لمجرد قوة التحالف المتصاعد بين الأسبان والفرنسيين إلى جانب المغرب فى ظل تحالف الأمريكيين مع الجزائر فى محاولات حل الأزمة لصالح البوليزاريو فى النهاية. ومثل هذا "التصارع" تحكمه مقررات الأمم المتحدة حول الحكم الذاتى والاستفتاء.... الخ.

ولكن الإشارة أصبحت تتجه إلى تصارع آخر بين مجموعة استثمارات بترولية كبرى؛ أمريكية من جهة، وفرنسية من جهة أخرى بعد أن صدر التقرير الجيولوجى الأمريكى عن الطاقة فى العالم عام ٢٠٠٠ مشيرًا إلى الاحتياطات الكبيرة من البترول قرب شواطىء الصحراء الغربية العربية فى لحظة يبحث فيها الأمريكيون وكل أوروبا عن بدائل للشرق الأوسط. وأنه بينما تتعامل بعض الشركات فعلاً مع المغرب مثل كير ماك جى Kerr Mc Gee الأمريكية وتوتال الف T. ElF الفرنسية، فإن شركة فيوزن Fusionoil الأمريكية للبترول الأكثر خبرة بالمنطقة والممتدة إلى موريتانيا، هى التى تتصل بالبوليزاريو وتعدها بالتعاون مقابل عقود حرة لها، مكافأة على نشاطها المبكر؛ على أن ذلك لا يجوز مع القانون الدولى إلا "باستقلال الإقليم". ووقع اتفاق مبدئى فى مايو ٢٠٠٢ مع البوليزاريو تأكيداً لهذا التعاون المترقب للاستقلال!

فهل ترى كانت استقالة جيمس بيكر انحيازاً لهذا الصراع أم ضيقاً من ضغوط الأطراف صاحبة المصالح بينما هو أحد شخصيات شركات البترول عموماً؟

الملفت أن معظم الكتابات فى هذا الصدد تشير إلى الصحراء الغربية من دار فور إلى حدود موريتانيا كبديل أو قل احتياطى بديل للشرق الأوسط لقربه من الولايات المتحدة مثلما كانت تجارة الرقيق الأطلنطية لنفس السبب تقريباً. فهل يستمر خلق الاضطراب فى المنطقة حتى يسهل استخراج البترول الذى يمول بموارده تجارة السلاح أيضاً؟ هل يكون وجود جيوش كبيرة فى المغرب والجزائر مغرياً لإثارة معركة جوهرها البترول وظاهرها الصراع العرقى بين العرب وأفريقيا، مثل الصراع الإسلامى- الغربى فى الشرق الأوسط؟ وهل تواصل الدول الكبرى استغلال أدوار الدول الإقليمية والمنظمات الإقليمية، لإثارة هذه المعارك لنصبح أمام مخاوف من دور جنوب أفريقيا مركز الاستثمارات العالمية باتجاه الصحراء الغربية- العربية مثل مخاوفنا من دور نيجيريا فى دار فور .. وكلها تحت ادعاء مواجهات "الأفريقية" بالعروبة؟

القسم السادس

ملف السودان

١- خطة "السلام الملغوم" فى السودان*

لـيس "إطـار السلام" الذى تم توقيعه فى (ماشاكوس) بكينيا فى العشرين من يولـيو ٢٠٠٢ أول محاولات إقرار السلام فى السودان، والأمل أن تكون الأخيرة والشـاملة. فالجنرالات هم الذين يدفعون للحرب كما قد يدفعون للسلم أو يتراجعون عـنه. وها نحن أمام الفريق عمر البشير، وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، فـى وضـع المهيئيـن لتحقـيق هذا السلام الشامل. وإن كان يبدو حتى الآن أنهم تصرفوا بمنطق جنرالات يبغون الهدنة ووقف التحارب أكثر منهم سياسيين ينشدون حلا دائماً.

وكلنا يذكر أن الفريق عبود دخل فى اقتتال بالجنوب أوائل الستينيات فانطلقت حـركة "الأنيانيا" هناك، ولم تسعف السودان من حرب الجنرالات إلا ثورة أكتوبر ١٩٦٤، فهـدأت الأمـور برعاية عربية ودولية لبعض الوقت فى ظل تطور شبه ديمقـراطى محـدود، لكن لم تنقذ "الديمقراطية" الشعب السودانى، وعاد الجنرالات للقـتال حـتى قامـت "ثورة مايو" ١٩٦٩ معلنة بيان يونيو الشهير عن رغبتها فى السـلام، وتنوعت من حول ذلك الأحداث حتى كان اتفاق "أديس أبابا" ١٩٧٢ بين الجـنرال نمـيري والجنرال جوزيف لاجو وبرعاية "مجلس الكنائس العالمى" هذه المرة، وبداية التراجعات الجذرية فى معسكر التحرر الوطنى.

وكانـت هـذه المحاولـة مؤهلة لنجاح "مستدام"، وقد لمست ذلك بنفسى أثناء وجـودى بجامعـة "جوبا" بالجنوب، حتى بدأ تحول الجنرال "تميري" إلى ما أسماه "بالـنهج الإسلامي" وبدفع من جماعة الميثاق أو ما عرف بجبهة الإنقاذ الإسلامية بعـد ذلـك، فتراجعـت أوائل الثمانينيات عن الحكم الذاتى الذى كان مريحا لأبناء الجـنوب، وبدأ تقسيم الإقليم تقسيما جديداً يريح المتنفذين المركزيين فى الخرطوم، ويضـمن مستقبل البترول فى أيديهم؛ وقد بدأت بشائر مبكرة فى مناطق المديريات

***هـذا المقـال وما يليه فى ملف السودان، هو مجموعة مقالات ومداخلات المؤلف فى عـدد مـن الصـحف والندوات العربية والأفريقية حول السودان بين منتصف ٢٠٠٢-٢٠٠٤.**

الجديـــدة. هنا انفجرت "أنيانيا الثانية" حوالى عام ١٩٨٣ تضم شبابا تعلم فى جامعة جوبا التى كانت مشروعا واعدا للتطور العلمى والثقافى، بل وشباباً تعلم فى مصر والخلـــيج ممـــن شـــملتهم المـــنح الدراسية التى وفرها برنامج التكامل بين مصر والســـودان فـــى السبعينيات، وبرامج التعاون الاقتصادى والفنى مع بلدان الخليج. رفـــض الجنوبـــيون أن تفـــرض علـــيهم صيغ جديدة فى الحكم أو الثقافة، وتحدث الجنرال جون جرنق عن "سودان جديد"، نعرف أنه لم يكن انفصاليا، لكن الانفصال كـــان فـــى جعبـــته دائماً إذا لم يلتزم "الشماليون" بالتوجه الديمقراطى أو الفيدرالى التوحـــيدى، خوفاً من تكرار تجربة إفشال اتفاق أديس أبابا بعد استقراره. وأطاحت الـــثورة الشـــعبية بحكـــم "الجنرال" نميري ١٩٨٥ لتأتى حكومة الديمقراطية الثانية مســـتمرة فى تصوير حركة الجنوبيين كانفصاليين. وليظل فلاسفة بعض الأحزاب الحاكمـــة فـــى وضـــع "الجنرالات" من جديد. ومن حق جون جرنق وقوى شمالية كثـــيرة ديمقراطـــية أن تستحضر أوراق المحاولات الوحدوية التى طرحت والتى تفـــوق الأوراق الانفصـــالية، فى تطور الحركة الشعبية لتحرير السودان والدكتور جـــون جرنق نفسه- كما يستحضرون "روح العنف" وعدم المرونة فى تناول قضية الجـــنوب لدى "جنرالات" القوى الإسلامية فى الشمال حتى قامت "ثورة الإنقاذ" فى يونيو ١٩٨٩ ليتولى جنرالات حقيقيون قيادة المعركة ويتكلف الشعب السودانى كل تلك الخسائر على مدى عشرين عاما بما لا داعى لذكره مجدداً.

وفـــى اعـــتقادى أن الخسارة الكبرى هى التى تتمثل فى تشتت أطراف القضية بشكل محزن، بل إن هذا التشتت فرض نفسه على كل تطورات هذه القضية، ويكاد يفرض نفسه على الحلول الجارية متضمنة فيما يسمى باتفاق السلام.

لقـــد كانـــت المشكلة من قبل فى "وحدوية" الدولة السودانية مهما كان نظامها الداخلـــى بمـــا بـــدا كثـــيرا أنه مشكلة "حكم محلى" أو ارتباك فى مجال "التنمية المســـتدامة" أو حـــتى الهوية الثقافية للأقاليم، ولكنها طوال العقد الأخير تتحول إلى مشـــكلة أيديولوجية يستخدم فيها الدين، والصياغات الإسلامية "لجبهة الإنقاذ بشكل مركزي فى فرض الوحدة السودانية" التى تتعدد فى صياغاتها الآراء والاتجاهات. وحيـــن تتشـــتت هـــذه الأيديولوجـــية بين الترابية وداخلها- والمهدية والميرغنية، والجمهوريـــة نجـــد أنفســـنا أمام "قتال" فقط يديره الجنرالات برئاسة الفريق عمر البشير، وتصدر الاتهامات تباعا عن العنف "العسكرى" قبل الأيديولوجى من دوائر الجمعيات الإنسانية والخيرية والكنسية، كما تصدر عن دوائر المخابرات وأصحاب

المصالح البترولية فى نفس الوقت؛ مستغلة عمليات الإقصاء المستمرة داخل الحكم للقوى السياسية والشعبية وحتى التيار الأيديولوجي الترابى.

وعلـــى جانـــب المقاومـــة، أيضاً تتعدد القوى والتوجهات، وتقبل التشتت بدل الـــتوحد. هكـــذا الحال داخل الحركة الشعبية نفسها بخروج ودخول بعض أطرافها المحليـيـــن (مشـــار مـــثالا) ثم خلافاتها المستمرة حول طبيعة التفاوض مع الحكم وموقعهـــا داخـــل التجمع الوطنى الديمقراطى، أو طبيعة التحالفات مع قوى أخرى للمعارضـــة (جماعـــة جـــبال الـــنوبة غربا- جماعة القوى الشعبية شرقا، جماعة الصـــادق المهدى.. إلخ (هذا الشتات ألقى بظلاله على وحدة الكلمة داخل التجمع- المعارض الرئيسى – لينعكس بدوره على قوة مواجهته للحكم أو ظروف التفاوض معـــه. وهذا الجو فى مجمله هو الذى ينتهى بجعل الكلمة للجنرالات ولحملة البنادق حربا أو سلما رغم كل عمليات التفاوض التى شهدتها نيروبى وكمبالا وجيبوتى من قبل. وفى هذه الظروف واللحظات التى يحاول فيها كل طرف داخلى أن يجد موقعا فـــى حـــل مـــثالى أو محـــدود، يحدث الشتات على الساحة الخارجية، بين مبادرة "الإيجـــاد" ومـــبادرة مصـــر- ليبيا، وبين وساطات أصدقاء الإيجاد فى أوروبا، أو رجال الأعمال الساعين لامتيازات البترول.. وأخيراً الطرف الأمريكى الذى انفرد أخيرا بالموقف!

لـــم يخـــترق الأمريكـــيون الســـاحة الســـودانية فجأة. جربوا الضغط المباشر بمضـــاعفة تسليح قوات الحركة الشعبية بقيادة جرنق، بل وصرحت "أولبرايت" فى نـــيروبى قبل رحيلها مباشرة عن وزارة الخارجية أنهم أنفقوا أكثر من مائة مليون دولار من المساعدات فى السودان، ثم ضربوا مواقع فى السودان (مصنع الأدوية) وأجـــبروا الحكـــم على إخراج بن لادن من السودان. لكنهم بدوا أكثر شراسة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فى رسالة قوية للسودان وغيره، ليس بسبب الإرهاب ولكن بشـــكل صـــريح بسبب امتيازات البترول التى أخذ بعضها الصينيون والماليزيون، بيـــنما تتطلع الولايات المتحدة لخلق منطقة "وسط آسيا" أخرى فى أفريقيا تمتد من غـــرب السودان إلى تشاد ونيجيريا والكاميرون حتى الجابون، للحد من نفوذ منطقة الخلـــيج علـــى هذه الثروة ومشاكلها. واختبر الأمريكيون الضغط لفصل الجنوب، وروجـــوا تقاريـــر حـــول ذلك طوال عام ٢٠٠٠-٢٠٠١، ولكن الموقف المحيط بالجـــنوب فـــى أوغـــندا وأثيوبيا والكونغو وأفريقيا الوسطى لا يساعد إطلاقا على إمكانـــيات قيام دولة "مستقلة" فى الجنوب. ولا ننسى أن البدائل التى وضعها مركز

واشـــنطن للدراســات الاستراتيجية لمسئولى الرئاسة الأمريكية أوائل عام ٢٠٠١، مرجحة اختيار الانفصال، قد طويت أواخر العام ليصدر بدلا منها تقرير السيناتور "جـون دانفـورث" أوائــل ٢٠٠٢ للرئيس بوش مباشرة مرجحاً تقسيم الثروة بين الشــمال والجـنوب (بإشرافهم؟) والتخلي عن خيار الانفصال مقابل إجراءات حكم ذاتــى وحقــوق الإنسان.. إلخ. وتبع ذلك مباشرة توقيع الاتفاق الخاص بالسلام فى منطقة جبال النوبة.. منطقة البترول سريعة الهضم!

وتكاد تكون جميع الأطراف قد تبادلت الرسائل الحاسمة ليجلسوا جميعا- دون متاعــب- علــى مــائدة المفاوضات فى ماشاكوس بكينيا، جلس أهل الحكم، وأهل الجــنوب، وأهل واشنطون. فالحكم ركن الترابى بلطف - رغم الضجيج المفتعل- وتعــاون مــع أجهزة مقاومة الإرهاب الأمريكية إلى أبعد الحدود، والجنوب بقيادة الدكــتور "جــرنق"، قــبلوا التعاون منفردين متغافلين عن الصيغة الديمقراطية لكل الســودان والــتى يفرضــها وجودهم فى التحالف الوطنى الديمقراطى، الذى يهدد مضــمونه "الوطنى الديمقراطى" الأريحية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر! والأمريكيون أصــدروا تقريــر "دانفورث" رسالة لكل الأطراف السابقة. وعلى الجميع أن يجلس علــى مــائدة التفاوض بروح "الجنرالات الشجعان" وليس بروح التفاوض السياسى الممل!

نصوص ملغومة

وفــى نصــوص الاتفاق نوافذ كثيرة يفتح بعضها على نسيم خريف الخرطوم، والآخــر على جهنم! **فلو توفر حسن النوايا وتعاون الأطراف لانتهت من الخريطة العربــية الأفريقية مأساة** عمرها حوالى نصف قرن. وهذا الإحساس على ما يبدو هو الذى توفره إشارات الاتفاق إلى:

*الحديث عن التراث والطموحات الواحدة، وعن جميع أفراد الشعب السودانى وحقوقهم.. إلخ.

*العمــل بمخــتلف الوسائل- وفى أكثر من فقرة- لجعل اختيار الوحدة جذابا لأبناء الجنوب.

*تشــكيل حكومة وطنية فى إطار السودان الموحد وحكم ذاتى للجنوب طوال ست سنوات.

***احــترام التـنوع الثقافى والعنصرى والعرقى والدينى واللغوى فى إطار من احــترام كافة الحقوق المدنية، دون إشارات للكلمات المثيرة عن الهوية والشريعة.. إلخ.**

أمــا معظــم الفقرات "الإجرائية" فى الاتفاق فإنها تحمل مشاكل "مستقبلية" لا حدود لها:

*ثمة تعامل مع مفهوم "شعب الجنوب" بشكل لافت فيما يخص اقتسام السلطة والثروة إلى حد أن يوافق "جرنق" على إمكان التزام الشريعة فى الحكم الوطنى طالما أنها لا تطبق فى الجنوب مما يثير عليه القوى التى تعاونت معه فى طلب دولة حديثة مختلفة تلتزم حرية الاعتقاد والتعبير وتتوفر لها كافة الحريات المدنية للمواطن. وهذا ما يفسر قول أحد قيادات الخرطوم أننا تنازلنا بشأن حق تقرير المصير وتنازل الجنوب فى مسألة الشريعة؛ أى إن المهم بقاء الحكم بخطاب الشريعة فى الخرطوم حتى لو مضى الآخرون بالانفصال!!

*عدم الإشارة بأي اهتمام لطبيعة الحكم فى الخرطوم الذى يلتزم مبادئ الديمقراطية المشار إليها ضمنا مما يعمق تركيز الاتفاق على مشكلة الجنوب وليس على صيغة التطور الدستورى والسياسى لجميع الشعب السودانى وممثليه من القوى المنظمة والمدنية.

*يأتى وقف إطلاق النار وهو مسألة جوهرية فى الصراع الآن متأخراً فى النص بشكل ملحوظ بل ويذكر فى إطار إجراءات تفاوضية خاصة. مما جعل أنباء الاقتتال عقب إعلان الاتفاق نفسه بعدة ساعات أمراً غير مثير للانتباه لما يحمله من تناقض.

*طول فترة مرحلة ما قبل الانتقالية! (٦ شهور) ثم الانتقالية (٦ سنوات) بما يبدو ميزة ذات وجهين إما لتراكم الصراعات، أو لألفة التعايش. لكننا إذا نظرنا إلى أحاديث التشريعات العرقية والإقليمية، وعدم تحديد حدود الجنوب ذي الحكم الذاتي، وتقاسم الثروة، وانفصال الحركة الشعبية عن متطلبات التنظيم السياسي القومي، فسوف نجد أنفسنا أمام تراكم للصراعات وليس التعايش.

هناك جوانب أخرى خارج إطار الاتفاق تثير الجدل بدورها، وتضع الحكم فى الخرطوم أمام أسئلة جديدة بل ومرحلة جديدة، مثل هذا التعامل العميق والمنفرد مع الولايات المتحدة الأمريكية، التى تعمدت على ما يبدو عزل السودان بدفع دورها الكبير فى إنجاز "الاتفاق" بصورته الهشة هذه وبسرعة لافتة وكأنها تريد فقط "سلام

منطقة البترول" ومن بعدها الطوفان! فلا شعرنا حتى بوجود عناصر "الإيجاد" التي شكر الموقعون رئيسها أراب موي المحتاج بدوره للرضا الأمريكي، ولا سمعنا أية تقديرات لجهود متصلة من دول أخرى مثل مصر وليبيا، وكأن ثمة التزام بقبول تحد سابق أعلنته أولبرايت عن رفض أية مبادرات أخرى وخصت بالذكر مصر وليبيا. لذلك تظل هناك فى مستقبل تفعيل الاتفاق مسألتان بالغتا الأهمية:

أولا: مدى نية الحكم فى السودان للتحرك فى الخرطوم لإعادة تشكيل قاعدته السياسية ديمقراطيا بقدر ما كان "ديمقراطيا" مع الجنوبيين، وحتى لا يبقى الاتفاق، خاصا "بسلام الجنرالات". ذلك أن إشارته لاحتمال ضم القوى السياسية "الأخرى" كمراقبين أو استشاريين فى مراحل التفاوض التالية لا تشير لعزم جديد فى هذا الاتجاه.

ثانيا: إذا كان الحكم غير حريص على الخروج من عزلته أو انفراده بالسلطة فى الخرطوم، فهل سيعزل نفسه عن مصر وليبيا أيضا بما بينه وبين الأولى من مصالح وحاجته للثانية فى عملية التنمية بل وفى العمل الأفريقى نفسه. إن مصر مثلا لا تنظر فقط إلى مجرد إجراءات المجاملة والمشاركة.. إلخ ولكنها تنظر بقلق -على ما يبدو- لاحتمال أن يؤدى مثل هذا الاتفاق إلى وجود "دولة شمال" دينية على حدودها، "ودولة جنوب" بنفوذ أجنبى فوق سطح المياه الهامة لها.

وأخيرا هل ستعتمد السلطة فى الخرطوم على وعود أمريكية لا تحكمها إلا أخلاقيات ما بعد سبتمبر ومبادئ التجارة الدولية واستثمارات البترول والسلاح؟ أم ستفكر جيدا فيما يتضمنه الاتفاق من آفاق التنمية المتكاملة والنشطة فى حوض النيل كله، فضلا عن الالتزام بتنمية حقيقية فى الجنوب لضمان الجاذبية للوحدة بدلا من الانفصال؟

****

٢- سلام الجنرالات.. ومستقبل الاستقرار فى السودان

يقولون إن اتفاق الأطراف "المتطرفة" أو المتصلبة كما اتفاق الجنرالات هو الأكثر ضمانا لمستقبل أكثر استقرارا. فهل ينطبق ذلك على اتفاق "ماشاكوس" بين الجنرال عمر البشير والجنرال الدكتور جون جرنق؟ ينسى القائلون بذلك تحديد طبيعة الموقف لدى هذه الأطراف "المتقاتلة" وقوة استقرارها وتمثيلها للطرف

المعــنى. والمسألة هنا بالغة الأهمية إذا كانت تتعلق بمستقبل شعب، وليس بمجرد التقاط الأنفاس لفترة هدنة قابلة لمعاودة الانفجار.

وقــبل الحديث عن طبيعة ظروف أطراف الاتفاق، دعونا نلاحظ أن أفريقيا قد شــهدت فــى أشهر قليلة من هذا العام اختراقات أمريكية قوية فى عدة صراعات دمويــة شــملت أنجولا والكونغو ورواندا، ومن قبلها الحرب الأثيوبية الأريترية.. وأنهــا جميعا تتعلق بمصالح وثروات استراتيجية، وأن الحديث عن السودان أخيرا يــتعلق أيضــا بمشــروع بترول وسط أفريقيا شبيها بمشروع آسيا الوسطى التى اخترقــت من أجله الولايات المتحدة حدودا وحضارات وأيديولوجيات! ليس معنى ذلــك أن يظــل "العامل الخارجى" هو وحده الفاعل الرئيسى؛ وإنما لابد أن نتأمل الأوضــاع الداخلية- وخاصة فى حالة السودان- بقدر أكبر من الاعتبار. لأن مثل هذه الأوضاع على الجبهات الداخلية هى التى تسهل "الاختراقات" للقوى الخارجية.

فما الذى سهل الاختراق الأمريكى مثلا على **جبهة "الجنرال عمر البشير"**؟

لا يــنكر أحد أن الرئيس عمر البشير قد نجح فى الخروج من حصار الترابى، عــراب المشــروع الحضــارى، والــذى جعل الحرب فى الجنوب "حرب جهاد واستشهاد"، وليست عملا عسكريا لقمع تمرد هنا أو هنالك لحفظ "النظام" فى البلاد. لكــن هذا السقوط للترابى، أسقط أيضا الغلالة الأيديولوجية عن الأعمال العسكرية، ووضع البشير وجها لوجه أمام قادته العسكريين الذين خسر من بينهم أعز أصدقائه ورجاله أثناء "الجهاد" مثل وزير دفاعه ورئيس أركانه من قبل، وفى ظروف صعبة تلــف إيران والعراق وليبيا وجنوب أفريقيا تصبح العسكرية السودانية عارية أيضا مــن الســلاح، وإزاء اســتقرار أثيوبيا والكونغو يصبح طموح القوة الإقليمية لدى الســودان فــى القرن الأفريقى أو وسط القارة غير وارد فى المنظور القريب. فإذا أصــبح الــنظام بــدون غطاء إيديولوجى أو عسكرى، فإنه يصبح شفافا أكثر أمام محــاولات الاخــتراق! خاصة وأن العسكر لا يستبدلون عادة الحرب بالديمقراطية وإنمــا بالرغبة فى التسلط. ولقد جرب الرئيس بشير، ميزة "القابلية للاختراق" حين ســلم مــرة "كــارلوس" لفرنسا وحديثا وثائق "بن لادن"؛ مما جلب للسودان بعض خيرات "الرضا الأمريكى"، ممثلة فى مبعوثين أمريكيين وتكشف عن قابلية أمريكية "للــتعامل" مــع الــنظام ولــيس عزله. وسرعان ما اخترق هؤلاء تمردات غرب الســودان وجــبال النوبة لصالح البشير، بمعرفة المبعوث الأمريكى الخاص جون دانفــورث (قــبل أحــداث سبتمبر ببضعة أسابيع) للتمهيد لاستثمارات البترول فى

غرب السودان على نحو ما مهدت حرب أفغانستان لمشروعاتهم في آسيا الوسطى البترولية، ثم صدر تقرير "دانفورث" نفسه للرئيس بوش في مارس الماضي يتحدث عن "إمكانيات تهدئة" في السودان بما لا يجعل الانفصال "ضروريا" في الجنوب! وكانت كل هذه الإشارات والرسائل كافية "للجنرال" ليستبدل الحرب بالسلام!.

ورغم القول بأن الحل الأخير ليس أبعد كثيرا من عناصر مبادرة "الإيجاد" الأفريقية، إلا أن من يقرأ تفاصيل اتفاق "ماشاكوس" يرى فيه قسوة واضحة على "إدارة الخرطوم" تلمح إلى قساوة "إدارة بوش" دون غيره كالتي نقرأها له في التجربة الفلسطينية. ومعنى هذا أن النخبة السياسية لحزب البشير اختارت شروط سلام أقسى مما اختارته نخبة النميري من قبل مجلس الكنائس العالمي في اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢. ولولا تدخل نخبة الجبهة الإسلامية عام ١٩٨٣ لتدمير هذا الاتفاق بفرض "النهج الإسلامي" على سياسة النميري ليبدأ احتكار الجبهة للسلطة لما أصبح الحال ممهدا لثورة "أنيانيا-٢" في الجنوب ١٩٨٣، وثورة الشعب السوداني كله ١٩٨٥. والآن لا يملك "الجنرال" في الشمال إلا التلويح لأهله بالثروة البترولية التي تكفي لإقامة نظام ريعي أشبه بنظم الخليج، ولتصبح "إدارة السلام" بالريع البترولي- ولو بالمشاركة مع الجنوبيين، أسهل من إدارة الحرب مع المشروع الحضاري الذي لم يجلب إلا الموت والاستنزاف وهروب النخب بل وكثافة الجنوبيين "لاجئين" لأمن في الخرطوم بما يصل لأكثر من مليوني نسمة، فضلا عن مثلهم وأكثر من السودانيين خارج السودان .

وماذا على جبهة الجنوبيين و"الجنرال" جرنق؟

أتاحت لي تجربتي في جامعة جوبا عاصمة جنوب السودان أول الثمانينات من القرن الماضي اقترابا من أهل الجنوب ومحاولة الإجابة على سؤال الخوف الدائم هناك من "الشماليين"، وليس من مجرد هذا النظام أو ذاك على نحو ما كشفته لهم عدة تجارب "للوفاق". فمنذ مؤتمر "جوبا" عام ١٩٤٧ لمناقشة قضية الاستقلال، تأمّل الجنوبيون أن ينتهي عصر "المناطق المغلقة" الذي فرضه الإنجليز على الجنوب منذ ١٩٢٢ لتدريب طبقته الإدارية على الانفصال، ولم تنجح هذه الطبقة في تحقيق أهداف الإنجليز وإنما نجح الشماليون في إغرائهم باستقلال السودان الموحد، ثم راح زعماء الخرطوم يتفاوضون "وحدهم" مع الإنجليز ومصر لتحدث عزلة الجنوب السياسية بدل الإدارية مع استقلال السودان عام ١٩٥٦. وتكرر

الموقف بعد ثورة ١٩٦٤ ومفاوضات المائدة المستديرة التى ألغت نتائجها التوحيدية حكومـــة الصـــادق المهدى الاولى، ثم كررت حكومة النميرى الموقف إزاء اتفاقية الحكـــم الذاتى بأديس أبابا ١٩٧٢، وعادت حكومة الصادق ١٩٨٩ لتكرار الموقف بعـــد ثـــورة ١٩٨٥ وتوقـــيع وإعلانات كوكادام وأديس أبابا مع مبعوثين من قوى الخـــرطوم الحية؛ لتأتى بعد ذلك ثورة الإنقاذ "بأشد من كل محاولات عزل الجنوب عن الشأن السودانى الوطنى. وأشهد أنى لم أر فى الجنوب معالم إدارة حكومية أو مشـــروعات تنموية ذات بال تشير إلى مشاركتهم الحد الأدنى المتوفر فى الشمال، ومـــع ذلـــك لم تملك نخبة الترابى إلا اتهام الجنوبيين بالانفصالية رغم أن مواثيق الحـــركة الشـــعبية لـــتحرير السودان تتحدث وتتحرك تحت شعار "السودان الجديد" الديمقراطى، العادل اجتماعيا، ورغم تخلص جون جرنق نفسه من عناصر "أنيانيا-٢" أى الذين ينشدون القتال والانفصال؟ لكن جرنق يلوح أيضا بحق تقرير المصير إشـــارة للانفصال فى حالة عدم توفر "العدل مع الجنوبيين". وقد يدهش القارىء أن حكومة الإنقاذ الترابية سلمت بحق تقرير المصير بل والانفصال فى اتفاق مبكر مع بعـــض الفصـــائل المنشـــقة على جرنق- ونكاية فيه- منذ عام ١٩٩٥. ثم توالى الاعـــتراف بهذا الحق فى وثائق المعارضة الشمالية والتجميع الوطنى الديمقراطى ثم الحكومة والترابى نفسه. لا أعتقد بحق أن قضية الانفصال أو تطبيق الشريعة أو مقابلـــة الأفريقـــية بالعـــروبة هى شاغل الجنوبيين بقدر ما يشغلهم مدى "انشغال" الشماليين بمشاركة أبناء الجنوب فى حكم البلاد- ويروى جرنق فى بعض أحاديثه، أنـــه إذا كان يتطلع لحكم السودان ككل وفق برنامج السودان الجديد فكيف سيتحدى الشـــعب ذى الأغلبـــية المســـلمة فى شريعته أو فى موقفه من إسرائيل أو يتحدى المســـتوى المعيشى الذى تحقق للشمال، وإنما يريد الديمقراطية والعدل للجميع فى دولة علمانية تلتزم بهذه المبادئ للجميع.

وجـــون جـــرنق من أبناء "الدينكا" التى تعتبر أكبر تجمع بشرى تقريبا مقابل عـــرب الســـودان، وهـــم أقـــرب إلى وسط السودان منهم إلى أقصى جنوبه، ولذا يعتـــبرون "عـــاملا وسيطا" وليس انعزاليا، ويبتسم بعض مثقفيهم وهم يشيرون إلى تركيز تبادل السلطة فى الشمال بين الجعليين والدناقلة وحدهما بينما الدينكاويون فى معـــزل عـــن هـــذا الـــتداول. والمعنى البسيط لذلك هو أن الشماليين راسخون فى الانفراد بالسلطة والثروة، وإذا كانت الأخيرة كانت "التجارة" لفترة فستكون البترول فـــى المستقبل القريب. ويبدو أن هذا ما لن يسمح بتكراره أهل الجنوب هذه المرة.

من هنا ينشط الشماليون- فى عقيدة أهل الجنوب- لاختراق الحركة الشعبية بإثارة نزعات قبلية مثل الشلك والنوير ضد الدينكا لتفتيت جبهة جرنق، بينما نشط جرنق لاختراق الشمال بمساعدة تمردات جبال النوبة فى الغرب، و"البجا" والانقسنا" فى الشرق بتنظيمات سياسية وروابط اجتماعية تهدد وحدة السودان ككل وليس فقط بانفصال الجنوب.

وجون جرنق ابن مدرسة دار السلام (تنزانيا) فى الفكر السياسى "الماوى" الذى أيد مبدأ الزحف على العواصم من أطراف البلاد أو ريفها كما حدث فى أوغندا ضد عيدى أمين، وأثيوبيا ضد "منجستو" والكونغو ضد موبوتو، ومن ثم يرى إمكانية "غزو" أو اختراق الخرطوم وليس الانفصال عنها!

إذن فثمة مشروع للسودان الجديد (من الجنوب) مقابل المشروع الحضارى (فى الشمال) ولا تساعد الظروف القائمة فى الدول المجاورة للجنوب أن يطرح جرنق مشروعا للانفصال، فلا الكونغو أو أوغندا أو كينيا أو أثيوبيا تتحمل مشروعا "للانفصال" فى المنطقة بينما هى ملغومة بحالات تمهيدية للانفصال. وفى هذا الإطار لابد أن يقرأ إطار السلام الذى أعلن فى ماشاكوس، كما نقرأ عدم دفع الأمريكيين لمشروع الانفصال خلال اختراقهم الأخير للوضع فى السودان وإن كان ذلك كله لا يجعل ورقة الانفصال بعيدة عن مائدة التفاوض أو مستقبل العلاقة إذا بقيت عناصر الاضطراب أو التدخل قائمة.

"ماشاكوس" الأهداف القريبة والبعيدة:

من الوهلة الأولى يقول بعض المراقبين، إنه اتفاق هدنة بين الجنرالات أو لالتقاط الأنفاس من قبل المتحاربين. ويعنى ذلك أن ثمة "شيطانا يرقد فى التفاصيل" عند مناقشتها تاليا على حد تعبير "جرنق" نفسه! يرى البعض الآخر أن الطرفين تبادلا صفقات انفرادهما بالقيادة؛ بيع خلالها الجنوب مقابل الشريعة فى الشمال، خاصة وأن المحيطين بالبشير هم الأكثر راديكالية من الترابى رغم زعامته السابقة، إذ الشريعة أداة حكم" منفرد لجناح البشير مقابل المشروع الحضارى الأكثر "موضوعية" وإمكانية مشاركة مع آخرين وهو ما يبشر به "الترابى" الآن لينضم للقوى "الديمقراطية" ضد البشير. لكن كلا من "الجنرالين" يبذل جهدا فى طمأنة أنصاره، فالحركة الشعبية ترى أنها وضعت الحكم الديمقراطى شرطا ملزما منذ فترة الانتقال على نحو ما تبشر به بنود حكومة "الوحدة الوطنية" والمؤتمر

الدستورى.. إلخ والرئيس البشير يسارع باختراقات داخل القوى الشمالية تعفيه من تهمـــة الإقصاء. وتبقى مسألة "الثروة" البترولية التى أقيم منفذها عبر أنابيب امتدت إلـــى بورســـودان فى الشمال بينما قد يحدد المستثمرون الأمريكيون امتداداتها فى مديـــريات الغـــرب والجـــنوب بـــتوازن قد يرضى الطرفين، ولتبقى مبادئ "العدل الاجـــتماعى" على برنامج الحركة الشعبية فى انتظار تسليم السلطة الريعية الشمالية بمبادئ العدل أيضا إذا كانت حقا أصولية مخلصة وليست مراوغة.

إن مـــد فترة الانتقال إلى ست سنوات قد تكشف عن توقعات المراوغةـــ لكنها أيضا يمكن أن تكون لصالح التنمية المشتركة لتغيير الأوضاع المتردية فى الجنوب عمومـــا لصالح بند "الظروف الجذابة" التى تحدث عنها إطار اتفاق "ماشاكوس" إذا ما كان الشماليون سيقدمون خيارا اجتماعيا غير النمط الخليجى الريعى فى الحياة والتنمية.

مخـــاوف الجوار العربى والأفريقي: تتعدد إلى درجة لابد أن تكون موضع مراجعة لا اندفاع:

* ثمـــة مخـــاوف مصـــر من دولة دينية راديكالية فى الشمال- إذا ظل خيار الشريعة وحده للشمال- كما تخاف من انفصال الجنوب كدولة خاضعة لنفوذ أجنبى تـــراجع اتفاقـــيات ١٩٢٩ و١٩٥٩ بما يهدد مصالحها فى المياه، خاصة وأن قناة جونجلى فى منطقة الدينكا صرف عليها الكثير ودمر محاربو الجنوب آليات الحفر وأوقفـــوا المشروع الذى كان عماد برنامج التكامل الموقع منذ عام ١٩٧٣. ويمكن للدبلوماســـية المصرية أن تخاف أيضا على منافذها إلى أفريقيا إذا تحولت السودان إلى دولتين أو حتى قوتين متنافستين على عزلها.

* والمخـــاوف لدى ليبيا من مشروعات البترول القريبة من الأطلنطى فتنتزع ميزتها إلى جانب مشروعها للوحدة الافريقية.

*مخـــاوف أوغندا من استقواء "جيش الرب للمقاومة" المتمترس شمالها قرب حـــدود الســـودان ومواقع الحركة الشعبية، وهى تنظيم دينى مسيحى قد يجد عون المنظمات الكنسية الدولية.

ومثل هذه المطالب "بالحكم الذاتى" تمتد فى أثيوبيا، وثمة مخاوف من حركات دينية فى إريتريا، وقبلية فى تشاد وتمردية فى أفريقيا الوسطى.

إذن فأفــرقة المســألة السودانية قد لا ترتبط ببرنامج الحركة الشعبية من أجل ســودان جديد ديمقراطى ولا بسياسة مشاركة جديدة لتجمعات إقليمية- وإن لم تكن عربية- مثل كوميسا لشرق وجنوب أفريقيا بحضور مصرى أو الساحل والصحراء بنفوذ ليبى، وإنما ستكون "الأفرقة" لصالح أوضاع انعزالية بحجة الشريعة أو بحكم عــدم القابلية للديمقراطية عند العسكرية العائدة من معارك الجنوب، أو بسبب عبث الشــيطان بتفاصــيل الاتفاق النهائى التى تبقى السودان مضطربا يسهل امتصاص أصحاب المصالح البترولية لثروته مثلما يفعلون فى الخليج.

إن هــذا القــدر القليل، والقريب من الاستقرار للسودان برعاية الجنرالين- لا يبشــر وحــده بالاستقرار للسودان ولا بالحد من القلاقل فى المنطقة المحيطة به.. وهــنا يعشــش الــنفوذ الأجنبى الذى يخترق المنطقة بهمة ملحوظة وينفرد وحده بالمبادرات!

****

٣- السودان.. ونفق الاحتمالات

أخذنـــي لآخــر الــنفق.. تصريح للدكتور "جون جرنق" زعيم الحركة الشعبية لــتحرير السودان، يقول: أتمنى اليوم الذي أعود فيه لبيتي في الخرطوم. كان ذلك عقــب توقــيع اتفــاق "نيفاشا" للترتيبات الأمنية والعسكرية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣، وقلت في نفسي لعله الإضاءة الأخيرة في نفــق هــذا الصــراع، فهو تصريح ودود بحق لضابط سوداني من أبناء الدينكا، الموجوديــن بالملاييــن ــ لا الآلاف ــ فــي العاصــمة وحولها، وكل له ذكرياته الإنسانية، ورغبته الإنسانية أيضا في استقرار هذا البلد الجميل.

رحــت أقرأ اتفاق "نيفاشا" بروح جديدة، متمنيًا أن أرى مزيدا من الأضواء علــى جانبي النفق الطويل الذي يمتد من "جوبا" حتى الخرطوم امتداد سنوات فترة الانــتقال لست سنوات! وبروح المودة نحو الشعب السوداني وآماله رحت استخرج بعــض دلالات الاطمئــنان إن صــدقت النوايا. فقد وقع الاتفاق أقوى رجلين في السودان الآن، علي عثمان طه نائب الرئيس السوداني، وجون جرنق رئيس الجيش الشــعبي، للحــركة في الجنوب. ورغم أني اعتبرت اتفاق "ماشاكوس" من الأساس اتفــاق جنرالين في إشارة مبكرة لبعده العسكري الأمني، ولقوته المبدئية، فإن ما تم

توقيعه مؤخرا لا يبعد عن ذلك. فالسيد "طه" رجل الحكم والعقيدة القوي، ورجل حزب المؤتمر الوطني الحاكم، ورجل "القوة" التي لا ترى إلا نفسها في الحكم والآخرون "مجرد معارضة"، أما "جون جرنق" فيرى نفسه فرس رهان لكل القوى الداخلية والخارجية، ومن ثم فهو مصدر قوة تستطيع "الاتفاق" أو عدم الاتفاق. وكلا الزعيمين يدرك أن الأمريكيين، اقتربوا من لحظة الحسم، الإيجابية أو السلبية ويريدون أن يصلوا بهذه المسألة إلى نهايتها قبل أواخر العام. ففي شهر نوفمبر لابد أن يتوج الرئيس بوش نفسه ــ كي يترشح ثانية ــ بعدة قرارات حاسمة! حول السودان مثلما حول إيران وسوريا.. ومن حسن حظ السودان أنه على الجبهة الأفريقية التى يرى الأمريكان أنه يمكن وصفها بالهادئة... لعل ذلك كله مما جعل الاتفاق الأخير يسمي "بالترتيبات الأمنية والعسكرية" لطمأنة الحزب والجيش في الجبهة الداخلية أولا.

وفي النفق السوداني أيضا كان ثمة أحجار تسمي "المناطق المهمشة" أو بالأحرى مناطق التوتر، فبعضها مهمش غربًا وشرقا، وبعضها صلب بحركات سياسية ومتمردة في نفس الوقت. والحديث عن قوات عسكرية مشتركة في هذه المناطق يشير إلى أن القيادتين قررتا حسم أمرهما أيضا هناك بتحمل المسئولية المشتركة، وليست فقط مسئولية "الدولة المركزية". ولعلها فرصة نرى منها كيف سيتعاون "الجيشان"، ذلك التعبير الغريب الذي يرد أحيانا هنا وهناك، ملمحا إلى تسليمات كانت مثيرة حتى وقت قريب. وخلافا لمعظم المعلقين وجدت نفسي سعيدا بالإشارة إلى وجود "قوات" الحركة الشعبية في الخرطوم ضمن الترتيبات المتوقعة، لا لشيء إلا لثقتي أن ثمة تسليما بأننا إزاء تأكيد "الحقائق القومية" لوجود الجيش مثل السياسيين والمثقفين، والفنانين، والمهمشين والهاربين من مناطق القتال! فإن كنا نقبل بكل هؤلاء فى الخرطوم بسلاسة فلماذا كل هذه الحساسية، وهي القوات التي ستشكل معا القوات السودانية في وقت قريب؟ إني أدهش أحيانا من موقف يستنكر فيه وجود جرنق أو غيره على رأس هذا القطاع أو ذاك في السلطة بعد كل هذه التطورات والاتفاقات.. مع أن شعوبنا تقبل أحيانا كثيرة، أو في أمثلة كثيرة، تقدم هذا الضابط الصغير أو ذاك، من هذه المنطقة المهمشة أو تلك، ليستولي على

السلطة، ويقبع هناك في القصر لمجرد وعده "بالأمان" والاستقرار..! وكثيرون – مثلي – يتوقعون أن تتحول الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى ذلك "الحزب الوطني" أي العامل والمتاح على مستوى الوطن السوداني، وليس بمعنى تلك المسميات سيئة السمعة للأحزاب الوطنية – ثم ينطلق حزب "جرنق" هذا على الساحة السودانية، وله في أنحائها كثير ممن سبق أن تطلعوا إليه، لنشهد تطورا سياسيا واجتماعيا مختلفا في تلك الساحة، مثلما نرى غيره يمتد بعد كل هذه العقود إلى "ياي" ونيمولي! ولا يبقى إلا أن يكون هذا الاتفاق رسالة جديدة لممولي حركة تنمية واسعة في كل أنحاء السودان وليس في الجنوب وحده، والجميع يتحدث عن المهمشين والمستبعدين في الغرب والوسط والشرق. وبحيث لا تغيب جهود العمل العربي المشترك عن هذه المناسبة، والجميع في جامعة الدول العربية، وفي الدوائر المصرية، يؤكدون أنهم على أهبة الاستعداد، وأفلحوا إن صدقوا!!

ظلمات النفق!

في الأنفاق دائما مناطق مظلمة، ومنحنيات خطرة. وعند أحد هذه المنحنيات يمكن أن نكتشف – أو نجد – الضوء. وهذا هو حال الاتفاق السوداني. فمن الغريب أن يشيع الاتفاق كل هذا القدر من التفاؤل، وهو لم يحسم بعد مسألة اقتسام السلطة والثروة ونظام الحكم والهويات والنظام السياسي!! وكل حجر ومنحنى من هؤلاء كفيل أن يدمر جبلا. فهل ثمة صفقة كبيرة في الأدراج ستخرج للنور دون ضجيج يعرف سرها "الجنرالان" وحدهما، وهذا مما يريح الجميع في وقت قريب بدل ضجيج التوقعات! هل ترضية الجيوش أولا "بالترتيبات العسكرية" ستمهد لسهولة الحديث عن السلطة لترضية "الأيديولوجيين" مادام الأصل هو القرار الأمريكي عن "دولة واحدة ونظامين"، وترضية الرأسماليين"، وبتوزيع الثروة على المستويات الاستثمارية المربحة؟ وإذا كان ثمة اتفاق جاهز ليحتفل به البيت الأبيض قبل نهاية العام بلقاء العزيزين "بشير وجرنق" على الطريقة الأمريكية في واشنطن أو نيروبي، فهل ثمة بيان سياسي وأرضية سياسية جاهزة حول كل هذه الموضوعات المعلقة؟

هـل الثقة متوفرة لاختصار مدة السنوات الست كفترة انتقالية ولكي تمضي الأمور بسلام أسرع من المتوقع على نحو ما حدث لاتفاق أديس أبابا؟

هـل تـم الاتصـال بقـوى التحالف على الجانبين لتنتقل البلاد في سيناريو متسـارع إلـى نظام الحزبين الكبيرين، وأين سيكون موقع الترابي والصادق مثلا وهما أكبر معضلات الطرفين.

هل يتحمل نظام الرئيس بشير، تكتلا شاملا للمعارضة، وهم محتجون على "الاتفاق المنفرد" وفي الوقت الذي ينجح فيه الدكتور "جرنق" بشكل أفضل بلم شمل "أصدقائه" وإن بقيت التزامات إزاء التجمع الوطني الديمقراطي قائمة!

هل يخلص الأمريكيون لصيغة الحل النهائية ويتركون السودان لأهله مكتفين بوضـع السودان على الخريطة الإقليمية التي يريدونها والسلطة المنقسمة والمربحة لهم، أم تراهم مثلما في العراق يريدون السلطة والثروة معا هنا أيضًا، بمعنى النفوذ السياسـي وتوزيـع الاسـتثمارات وعائدات البترول الحقيقية على شركاتهم وحتى رجالهم ليعود الصراع في السودان.. لأسباب جديدة؟

هـل تسـلم القـوى السياسية الأخرى، والمتعددة، ذات الطابع الليبرالي أو الاجتماعي الديمقراطي، بتحرك سياسي تقليدي وكأنهم يبدءون من الصفر؟

هل تسلم الدول العربية والأفريقية بأنها خارج اللعبة.. وحالة العراق ــ مرة أخرى ــ لا تغيب عن الذهن؟

****

٤- جرنق في الخرطوم.. الخروج من النفق؟

كتبـت من قبل عن تمنيات الدكتور "جون جرنق" أن يعود لبيته فى الخرطوم وقلـت إن الأصل فى نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان "وجيشها" SPLA هو إقامة "سودان جديد" لا يجعل وجود "جرنق" فى الخرطوم مثيراً للتعليق، وكتبت بعد ذلـك أتسـاءل عن إمكان تحول حركة تحرير الشعب السوداني بقيادة "جرنق" إلى حـزب وطني سوداني يعمل فى إطار ديمقراطي بدلاً من توسع الحركة فى أقاليم السودان على أنها "حركة كفاح مسلح".

وهـا هـي الأحداث تمضى – مهما كانت ظروفها– فى اتجاه الحوار مع هذه الخيارات الصعبة، أو التي بدت مستحيلة منذ عقد من الزمان، حين كانت الخرطوم

هي التي تعلن "الجهاد" على مناطق داخل الوطن، وتعتبر "المتمردين" من الخوارج الواجب قتالهم، وإذ بنا مؤخراً- ديسمبر ٢٠٠٣ وفى الخرطوم أمام ممثلي تحرير الشعب السوداني، على موائد الحوار فى مقرات أحزاب المعارضة والحكومة فى أسبوع واحد، بل ووسط استقبالات شعبية ملحوظة لا تحتاج إلى تفسير أمام معرفتنا بوجود ملايين "الجنوبيين" فى عاصمة البلاد..

سرعان ما يطرح المشهد السياسي والاجتماعي الأخير أسئلة جديدة تتعلق بالمستقبل القريب، إن صدقت النوايا، حتى وإن بقيت الخلافات السياسية. فهل يبقى اتفاق "ماشاكوس" مثلاً اتفاقاً بين جنرالين، جوهره وقف إطلاق النار، ومظهره اتفاق لاقتسام السلطة والثروة؟ ذلك الوضع الغريب الذي لا يصمد أمام السؤال عن: من يقسم ماذا؟ إن الواقع السوداني الملغوم بالمخاطر، يمكن أن يتطور فى نفس الوقت- كما تشير الأحداث- إلى أوضاع ديمقراطية أفضل، بقدر ما يتغلب "الوعي الذاتي" على الخطط الخارجية التي تستعجل مجرد التقاط الصور فى واشنطن، أو حتى "التجاذب" العربي الأفريقي الذي لا يبدو متفهما بعد لحقائق الأوضاع السودانية، ودور السودان فى السيناريوهات العربية والأفريقية! والمشهد السوداني الحالي بقدر ما يوحي بإمكان الخروج من النفق بسلام، فإنه يمكن أن يربكه الاستسلام للتعقيدات المحتملة التي لا يمكننا الحديث عنها إلا فى صيغة التساؤل مجددا.

ويبدأ التساؤل حول وضع "جون جرنق" وحركة تحرير الشعب السوداني بالخرطوم؛ فالدكتور جرنق لابد أن يكمل عناصر اتفاق ماشاكوس كطرف ثالث أمام الرئيس عمر البشير والطرف الأمريكى، ومعنى ذلك أنه ما زال "طرفاً" خارج الصيغة السياسية السائدة فى الخرطوم حكومة أو معارضة، وقد يساعد فى استقرار الموقف، لو أن الطرفين ارتضيا بالفعل العمل لسودان جديد وليس مجرد تطبيق اتفاق يحمل متفجراته داخله. وتجربة اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ غنية بالخبرة، إذ أنتجت بعد وقت قليل أوضاعاً متقدمة كثيراً عن طبيعة الاتفاق، لولا بدء التلاعب بها بعد عقد من الزمان حين رأينا بدء التلاعب بتقسيم الجنوب والتلويح بتطبيق الشريعة مع دخول الترابي فى الصورة. عندئذ أيضاً إسرائيل تتحرك "بالفلاشا" من كسلا والخرطوم، ضمن خطط إسرائيلية وأمريكية لم تكن "جوبا" طرفاً فيها بأية حال، وأعرف أن "شارون" نفسه مر بالخرطوم فى الفترة التى كانت ما تزال يتم فيها إنشاء حركة تحرير الشعب السوداني وبرنامج "السودان الجديد" وأعقبتها

مباشـــرة تصفية عناصر "أنيانيا-١" التى كانت ذات الصلة بإسرائيل بين "متمردي الجـــنوب"! إذن فــثمة إمكانـــية لبـــناء ســـودان جديد بالفعل برؤية سودانية شاملة وديمقراطـــية، وفى ظروف يشكلها عمل سياسي تحالفي وديمقراطي جديد لا يجعل الحديـــث عـــن أطراف ولكن عن قوى تحالفية، وإن بقي التنافس السياسي المألوف على مواقع الحكم، وليس "اقتسام السلطة" أو "الثروة".

وفـــى تقديـــري إن تحـــركات "المؤتمر الشعبى- الترابي" فى مواجهة الحكم ومنافســـات عناصـــره من جهة، ومخاوف أطراف التجمع الوطنى الديمقراطي من اقـــتحامه المفاجـــئ للحلبة من جهة أخرى سوف تربك المشهد بأكثر مما قد يحدثه وصـــول "جـــون جرنق" للخرطوم. إن تحول "الانتهازية السياسية" –على حد تعبير الترابـــي فـــى إحدى مقابلاته إلى صيغة عمل وليس مجرد سبة أخلاقية، قد تحدث قـــدرا مـــن "القلق" أكبر مما حذر منه الرجل نفسه، لأنه – بالطبع- يعرف إمكان تحولهـــا إلى قدر من "القلاقل" لا تخدم عملية التوافق الجارية بين "أطراف" المشهد! فالحكم ينافس الترابي بالشريعة، وهو ينافس الحكم بالحداثة والديمقراطية!

واللافـــت للـــنظر فـــى المشهد السوداني أن القوى صاحبة المرجعية الطائفية تواجـــه بدورهـــا تســـاؤلات ومشاكل تنعكس فى "القلاقل" الإقليمية الجارية غرباً وشـــرقا، بحيث باتت- فى تقدير البعض- مربكة بدورها لعملية التحالف السياسي الجاريـــة علـــى قـــدم وســـاق. فهل ترى يتحول الخطاب الفكري أو التحديثي أو الديمقراطـــي الذي كانت تردده بعض القيادات التقليدية إلى استنهاض همم "جهوية" أو إقليمـــية أو قبلية لا معنى لإثارتها الآن؟ وأين موقع قوى اليسار والديمقراطية، والقوى الحديثة، أو قل النقابية والجامعية والفئوية التي شكلت تحركاتها فى الجامعة وساحات الحوار حضوراً ملموساً بدورها، أين هي من هذه التطورات؟ أم ترى أن الحكـــم لـــن يســـتقوي إلا ضـــد هذه القوى لكبحها؛ لأنها هي التي تثير التساؤلات الكبـــيرة؟ وهل يعتبر اتفاق جدة بين الحكم والميرغني نوفمبر ٢٠٠٣ ضمن عملية الكبح هذه؟

والآن، ألا تثير كل هذه التطورات على مختلف الجبهات، احتمال أن يجد كثير مـــن الأطـــراف فى وصول الحركة الشعبية إلى الخرطوم مخرجاً وليس حرجاً لو قامـــت صـــيغة وطنية ديمقراطية للحركة فى الخرطوم تجعلها إحدى قوى الحوار السياســـى المركزية وليست مجرد قوة جنوبية زاحفة إلى العاصمة كما زحفت من قـــبل عناصر مماثلة إلى كمبالا وأديس أبابا وكنشاسا؟ وهى أفكار لم تكن بعيدة عن

الحركة الشعبية منذ عقدين؟ ويبقى السؤال عن التطور الذى حدث فى "رؤى جرنق الجنوبية" بالنسبة لوضع السودان العربى والأفريقي والإسلامي، وهو القائل من قبل أنـــه عـــند وصـــوله للخرطوم فإنه يعرف أنه يتعامل مع أغلبية مسلمة، وعروبة مهيمـــنة، ولكـــن أيضـــا بطموحـــات سودانية متصاعدة! ولنلاحظ زيارات جرنق المتعددة لمصر وممثلين فى دول عربية أخرى.

ومـــاذا إذن- فى كل ذلك- عن قضية الانفصال وتوابعها؟ هل تظل غباراً فى الـــنفق، تحجـــب الرؤية أو تزكم الأنوف؟ فى تقديري أن الموقف فى الخرطوم هو الـــذى سيحكم التطورات المقبلة داخل النفق. فالأمريكيون أصبحوا واضحين بشأن "دولـــة واحـــدة ونظاميـــن" لضمان النفوذ فى الإقليميين بل وفى الإقليم الجغرافي الأفريقـــي الأوســـع. والـــدول الأفريقـــية المجاورة لا تتحمل دعم حركة انفصاليه وتوابعهـــا. وكلها مبنية بالزجاج القابل للكسر (أثيوبيا- أوغندا- كينيا- الكونغو) بل وعانت أحياناً من تدخلات يعتد بها من قبل الخرطوم لو أرادت -تلك الأخيرة- أو دفعـــت لذلـــك. بل إن هذه الدول الأفريقية أصبحت عبر النفوذ الأمريكى نفسه فى دائـــرة مشـــتركة مـــع عدد من الدول العربية المحيطة فى دائرة مواجهة الإرهاب الجهنمية، وحتى بالنسبة لسياسة وتجارة البترول.

ولـــيس أمـــام دول مثل مصر وليبيا إلا أن تدعم مفهوم التنمية الإقليمية سواء لحـــوض النيل أو فى إطار مجموعة "كوميسا" ومجموعة الساحل والصحراء.. إلخ "والشـــأن الإســـرائيلي" لـــن يعطى الكثير من الأهمية للأطراف بينما هو فى قلب المراكـــز العربـــية، بل والأهم فى قلب القوى الاقتصادية "متعدية القومية"، ومن ثم مـــتعدية الوديـــان والبحار، مثل وادي النيل أو البحر الأحمر، وحتى تتخلق مجددا سياســـة عربية قومية وأمنية جديدة تعيد بناء المنطقة وتحالفاتها وعلاقات جوارها، فإنـــنا لابـــد أن نظـــل ندفع فى الواقع الماثل أمامنا إلى آفاقه المنظورة فى الحرية والديمقراطية..

****

٥- السودان: بين فرنسيس دينق.. وعبد الله الكويتي

صدرت فى الأسبوع الأول من نوفمبر ٢٠٠٢ عدة إشارات هامة عن الوضع فـــى الســـودان تثير أوجاعا، وتأملات حول الوضع فى السودان من جهة، وتربطه بحـــال العـــالم العربي وفى الصدارة منه ما يجرى حول العراق من جهة أخرى.

ولكـنها فـي الـنهاية تدور حول حالة استسلام مخزية لعملية قهر دولية مخططة وصـريحة فى فجاجتها، بينما تمضى حالة الاستسلام هذه دون مبالاة. ولا شك أن الإنسـان العربـي الـذي ينـتقل بوعـيه سريعا من حالة القلق من مسلسل القهر الأمريكـي، إلـى حالة الاسترخاء أمام مسلسلات رمضان القاهرة بدورها، أصبح يمـثل حالة جديرة بدراسات علم النفس الاجتماعي قبل أن ينتقل إلى مشافى العلاج النفسي التي لا تتوفر كثيرا!

والإشارات التي أقصدها هنا صدرت من مصادرها المعنية، فها هو مصطفى عـثمان إسـماعيل وزيـر الخارجية السودانى يصرح بأنهم ماضون فى إجراءات اقتسـام السـلطة والـثروة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ضمن مفاوضات "ماشـاكوس"، أى فى حضن الإدارة الأمريكية من موقع نفوذها فى كينيا، وها هو مجلـس جامعـة الدول العربية المنعقد فى القاهرة بحضور السيد الوزير السودانى يكتفـي بالإعـراب عن "قلقه" تجاه قانون "سلام السودان" الصادر عن الكونجرس الأمريكى ممثلا نفس نقاط التدخل السافر وإلغاء السيادة الوطنية المتضمنة فى قرار مجلـس الأمـن تجـاه العراق، ثم لا يسع مجلس الجامعة إلا أن يعبر عن " أهمية الـدور العربـي فى تنمية جنوب السودان، ودعم صندوق الإنماء العربي لحكومة السودان فى تنمية جنوبه... إلخ".

وبـدلا من لطم الخدود وشق الجيوب على الذاكرة العربية، رحت أتذكر أياما قضـيتها فـي جنوب السودان أوائل الثمانينات وقبل بزوغ "حركة تحرير الشعب السـودانى" مـنطلقة مـن "بـور – الدينكا" عام ١٩٨٣ بفترة قليلة، وتذكرت مقابل الأخـبار الأخـيرة حدثيـن بنفس القدر من الأهمية والدلالة، لو بقيا بدورهما فى الذاكـرة العربية- والسودانية أساسا- لأنقذا شعبا عزيزا مما يعانيه الآن من أشكال القهر والاستلاب.. أولهما أن الجنوب كان يعيش فترة سلام معقولة جدا انطلقت من "اتفـاق أديـس أبابا" ١٩٧٢ لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان فى إطار "سـودان موحـد" حتى لو كان الحكم شبه عسكري أو شمولي بقيادة جعفر نميري، حيـث اندمـج محاربو" "أنيانيا الأولى" "الانفصالية" فى الجيش الوطنى، واندمجت الشخصـيات السياسـية من كل اتجاه فى "الاتحاد الاشتراكى السودانى" والبرلمان الوطـنى أيضا. ولن أدخل فى تفاصيل هدر "الشماليين" لهذه الفرصة التاريخية مما أصـبح معروفا عن حرمان الجنوب من مشروعات التنمية إلى حد الشكوى العلنية من هذا الوضع منشورة من داخل البرلمان وخارجه، ثم دخول نميري فى حلف مع

الترابـــي أدى لإعـــادة تفتيـــت الجنوب بتقسيم إداري جديد لا ضرورة له، ثم إلغاء اتفاق أديس أبابا نفسه، ثم فرض "النهج الإسلامي" كتابا وفلسفة على أهل الجنوب، وصـــولا إلـــى مـــا سمى بقوانين سبتمبر أو "الشريعة" عام ١٩٨٣، ليعنى ذلك كله تصـــميم الشـــمال علـــى الانفراد بالسلطة "والتشريع" مع إفقار متزايد، وبكثافة فى الجنوب مرتبطا "بآمال فى البترول" يحجبها الشمال أيضا بدل التوافق حولها. وهنا يـــنفجر الموقف حربا ضروسا مازال الشعب السودانى يعانيها، بينما نخبة محدودة فـــى الشمال ترفع راية "الجهاد" لأول مرة فى تاريخ العروبة نرى فيها قيام الحكم المركـــزي "بالجهـــاد" داخـــل بلاده! بينما "الحركة الشعبية لتحرير السودان" تعلن الوثـــائق والسياســـات متـــتابعة حـــول "سودان جديد" لا يشير للانفصال وإنما إلى أوضـــاع ديمقراطية جديدة، قد نختلف أو نتفق فى تصورها، لكن قوى متنوعة فى مـــناطق شمالية أيضا ارتضتها، بما يرد فى ذاته على "الجهاديين" الشماليين لصالح "صـــيغة أخـــرى" فـــى السودان وكم كنا نتمنى أن يعالج الموقف وقتئذ بالتراضي الديمقراطـــي فى الخرطوم وليس بالقهر السياسى والتشريعي الذي أودى بالسودان إلى ما رحنا نسمعه أمام وزراء الخارجية العرب من تصريحات عن اقتسام السلطة والثروة فى اتفاق ماشاكوس، الأمر الذى قد يكون درسا للجميع!

أمـــا الواقعـــة الثانـــية التـــي تذكرتها فى هذا الصدد، بمناسبة قرارات مجلس الجامعـــة العربية عن "أهمية الدور العربي فى تنمية جنوب السودان" فهي مقابلتي فـــى "جوبا" فى ذلك الوقت من أوائل الثمانينات مع الأخ "عبد الله السريّع" وشهرته "عبد الله الكويتي" والذي وجدته من أشهر الشخصيات فى الوسط الجنوبي الذي كان يعـــيش آمال التنمية السياسية والاقتصادية فى تلك الفترة من عهد اتفاق "أديس أبابا" والحكـــم الذاتي الإقليمي. لقد وجدت "عبد الله الكويتي" أو الشيخ عبد الله كما كانوا يسمونه ـــ يرحمه الله ـــ والذي وجدته علما من أعلام الإقليم بحق، إلى حد أن ذكر بعضـــهم أمامـــي أنه لو رشح نفسه رئيسا للإقليم لانتخبناه! الشيخ عبد الله الكويتي ممـــثلا لصـــناديق تنمـــية كويتية فى الجنوب، يمشى بين الناس، ويلبى احتياجات المســـئولين يبحث معهم أشكال المشاركة الكويتية فى عدد من مشروعات التنمية أو تجديـــد ما يتقادم أو يهمل من مشروعات صناعية للسكر والزيوت.. إلخ، كما كان يلبى احتياجات مستشفيات ومشروعات إنمائية شبه أهلية. وكم أود أن أعرض يوما كـــتاب مذكـــرات "عبد الله الكويتي" عن تجربته فى جنوب السودان، لنتعرف على ممارسة عربية حقيقية للتضامن والتنمية المشتركة والمفيدة لكل الأطراف، لم أرَ ما

يشـــارك الأخ "عبد الله" فيها إلا ممارسة "الباشمهندس محمدين" المصري الذي كان يتابع مشروعات ضبط مياه النيل وهيئتها المشتركة المصرية السودانية، التي كانت نشـــطة وفعالة منذ وقت مبكر. ولابد أن نذكر هنا أيضا أنى وجدت فى جوبا أكثر مـــن أربعين مكتبا ممثلا لهيئات عون وإغاثة وتبشير أوروبية لم تترك أثرا تنمويا يذكر حتى مع مرور ربع قرن على وجودها الآن.

مـــا الـــذى أطـــاح إذن بالروح العربية التى شاعت فى السبعينيات من القرن الماضي؟

وهـــل هـــي مصـــادفة أن تلك الفترة من السبعينيات هي التي شهدت "اتفاقية الأكـــراد" فـــى العـــراق، وتهدئة البربر فى الجزائر والمغرب، ونشاط الوفاق فى جـــنوب الســـودان؟ هل هى رياح القوة أو الثقة التى قد تكون بعثتها حرب أكتوبر والرخاء البترولي لفترة ولو عابرة، فكاد العرب يلتفتون إلى "الممكنات" فى واقعهم مرتـــبطة بحلول شبه عادلة لبعض قضاياهم؟ ولماذا تخلى العرب عن هذه الروح، وقد لمسوا بأنفسهم بعض ثمارها؟

إن أوراق هـــذه الفـــترة جديرة بالقراءة المتأملة، بقدر ما نقرأ بالحسرة وقائع الفـــترة الحالـــية. ألم نشهد من قبل نشاط "الجبهة الوطنية التقدمية" لمجمل أحزاب العـــراق بقـــيادة البعـــث فى جو ازدهار لا تغفله عين؟ وأين ذلك الآن من "جبهة المعارضـــة" العراقـــية خـــارج أراضى العراق؟ وكيف ننظر الآن إلى حال التفتت الجزائرية، وأحوال المعاناة السودانية؟

حيـــن رحت أقارن بين بعض قراءاتي فى السودان فترة السبعينيات، وما أقرأه الـــيوم لـــنفس الأشخاص تقريبا، أصابتني كآبة... تمتد جذورها إلى "جوبا" "وبور" و"تـــيمولى" فى أعماق السودان. كنا نقرأ فى منتصف السبعينات بحوث ومساهمات "فرنســـيس دينق" الباحث والوزير الجنوبي عن عالم "الدينكا" أكبر القبائل الجنوبية- ليخرج منها الحديث عن "آليات التنوع والوحدة فى السودان".

وإذ بـــه فـــى عام ٢٠٠١ عضو فريق التفكير لوضع تقرير السياسة الأمريكية الســـودانية؛ وهـــو التقرير الأساس لتقرير "دانفورث" إلى الرئيس "بوش" ومنطلق سياســـة أمـــريكا الأخـــيرة... كـــنا نقرأ عن "بونا مالوال"- وزير الثقافة والإعلام بالخـــرطوم ١٩٧٦ "الســـودان رابطة أفريقيا العربية بأفريقيا غير العربية"، وإذ بنا نقرأ له من لندن عام ٢٠٠٠ عن "تجارة العرب فى رقيق الجنوب السوداني"، وكنا نقـــرأ مقـــالات وخطابـــات "أبيل آلير" زعيم الدينكا عن "السودان والحكم الإقليمي

الجنوبـــي"، وهـــو رئـــيس المجلس الإقليمي تارة، ونائب رئيس جمهورية السودان الديمقراطـــية" تـــارة أخرى، وإذ بنا فى أوائل التسعينيات نقرأ هذا العنوان المثير: "جنوب السودان: التجاري فى نقض المواثيق والعهود"!

ويدفعـــنا ســـؤال نقض المواثيق والعهود إلى السؤال الأساسي الآن: من الذى وصـــل بالسودان إلى هذا المآل؟ ولماذا لم يتواصل لقاء فرنسيس دينق.. وعبد الله الكويتي ليجنب السودان ما نراه عليه الآن؟ ... علّ فرصة أخرى تسمح بالإجابة.

****

٦- فرنسيس دينق... فى الطريق إلى الخرطوم

قليلون فى العالم العربي من يعرفون الشخصية السودانية واسعة الأفق، والتي تحمـــل اسم "فرنسيس مادينج.. دينق"، مع أنه الأجدر بالتعريف والمعرفة فى العالم العـــربى... بـــل وإنني قدمته للرأي العام العربي فى أكثر من مناسبة. ولا أعرف كـــيف أقدمه بدوري الآن، وقد أصبح هو نفسه فى قلب العالم العربى.. فى العراق ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة، لشئون المستبعدين من أوطانهم أو مواطنهم! وقد لمته - كتابة- حين شارك فى ذلك التقرير الأمريكي عن المسألة السودانية مع أحد مراكـــز الـــبحوث الاستراتيجية عام ٢٠٠١، واقترح ما حمله "دانفورث" فى جعبته مشروعاً أمريكياً للسودان! وإن كنت اعتبرت ذلك ضمن حالة إحباطه من التجاهل الســـوداني الحاكم فى الخرطوم لمدة طالت، مما دفع الكثيرين لمثل هذه الحالة على نحو ما فعل "أبيل آلير" الزعيم الجنوبي التاريخي.

وتذكـــرت "فرنسيس دينق" حديثا وهو يعود لدوره مع الأمم المتحدة، فيناشد العـــالم بعـــد تطـــورات العراق بأن يتدخل بحكمة لمعالجة أوضاع من أُبعدوا من ديارهم فى العراق خلال حكم صدام حسين. ثم يتكرر ذلك بعد حكم الرئيس السابق ضـــمن عملـــيات تبدو قسرية بدورها فى تبادل للأدوار بين ما أسماهم عرباً ومن أســـماهم شـــيعة وأكـــرادا ... إلخ. وشعرت أن "فرنسيس دينق" يستحضر المشكلة الســـودانية التي لم ينسها.. ولم ينس أهله وهم فى أوضاع شبيهة من الجنوب نحو الشمال والعكس.. وعينه بالطبع على الحل المقترح الذى سوف يستقر فى الخرطوم فى وقت قريب كما يتوقع الكثيرون.

لا ينسى ابن "الدينكا" الجنوبيين، أهله، منذ كتب "أفريقيون وعالمان" فى عصر "الـــتعاون" العـــربى الأفريقى منتصف السبعينيات، حتى كتب "صراع الرؤى" فى

منتصـــف التســـعينيات! فـــي الأول كـــان يبشر بأن "الدينكا"- الأفارقة في جنوب السـودان لا يحملــون نظــرة "جنوبــية"، وإنمــا تمتد عوالمهم التى درسها كعالم أنثروبولوجــيا- إلى أقصى شمال القارة في الشرق الأوسط، وإلى أبعاد في الشرق الأفــريقي عــند "الماســاى"، وأنهم على ما يبدو يحلمون بدور وسيط بين العرب والأفارقة، وأن هذه الرؤية ستجعلهم يحملون اتفاق أديس أبابا الذى وقعه نميري مع الجنوبييــن عــام ١٩٧٢، ليصبحوا عنصراً فاعلاً في الخرطوم، مثلهم مثل الدناقلة والجعليــن.. والشايقية... إلخ. بهذه الرؤية درس "دينق" فولكلور "الدينكا"، ودرس ســيرة والده في: "رجل يدعى ماجوك" ليقارب الثقافة العربية مع الدينكا، (١٩٨٦) مــثلما درس مـــع باحث شمالي بارز آخر "عبد الله النعيم" مسألة "المنظور الثقافي لقضايا حقوق الإنسان" أوائل التسعينيات.

"الـــزول" يحكـــي إذن منذ نعومة أظفاره - كما يقول العرب- عن علاقة أهله بالعـــرب، ويســعى حثيثاً منذ وقت مبكر لرصف الطريق من "بور" إلى الخرطوم، حيث أرسله أبوه بعد المرحلة التعليمية الأولى بالمدارس الكنسية في الجنوب ليكمل دراسته أوائل الستينيات في ثانويات الخرطوم ثم في جامعتها ، ويعيش الديمقراطية الأولـــى بعد المائدة المستديرة حول الجنوب ١٩٦٥/٦٤، ويكتشف صعوبة موقف الشـــماليين تجاه مسألة الجنوب، فينغمس في دراسة عن تقاليد الدينكا وفروعهم عند موقعهـــم علـــى مفاصـــل مياه النيل في الجنوب، ويحصل بذلك على الدكتوراه من الـــبلاد الأمريكية مثلما حصل "جون جرنق" عليها من هناك حول اقتصاديات نفس المنطقة!

ويســـعد الشـــاب الـــذى لم يتجاوز الثلاثين بكثير عند توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وهو من مواليد ١٩٣٨، فيبعثه النميري وهو في طريق تحوله مع السادات إلـــى الولايات المتحدة الأمريكية سفيراً (١٩٧٤-١٩٧٦) ثم يأتي به إلى الخرطوم وزيراً للدولة للشئون الخارجية ١٩٧٦-١٩٨٠، وعندما يلوح التحول عن استكمال الحـــل الســـلمي في الجنوب وتبدأ المشاكل، يرحل "فرنسيس دينق" إلى الخارج بين المعاهد الأمريكية الاستراتيجية وإدارات الأمم المتحدة للاجئين أو حقوق الإنسان...

حتى اللحظات التي بدا فيها "فرنسيس" أكثر تعاطفاً مع "التمرد" في الجنوب في التســـعينيات (وهـــو تمـــرد بمعنى رفض الضغط العسكري الشمالي والحرب في الجـــنوب بديـــلاً للحل السلمي)، الذي تبناه منذ شبابه الباكر، فإنه لم يكتب إلا عن إشـــكالية "الـــرؤى" السياسية والثقافية. وحتى منتصف التسعينيات، كان سعيداً يوم

دعـــته جمعية المؤرخين العرب لنشاط معها، وقابلني متعجباً كيف عرف به هؤلاء "المؤرخـــون العـــرب"؟! وأرجع ذلك من ناحية إلى دراستي عنه، وكنت قد كتبتها أواخر التسعينيات، حيث عرضت لأعمال "فرنسيس دينق" الست عن الدينكا- حتى ذلـــك الوقـــت- كمـــثال علـــى بنية النسيج الاجتماعي للعلاقات العربية الأفريقية، وأعطيـــتها عـــنواناً فرعياً "قراءة فى أعمال فرنسيس دينق". وقد طلب منى وقتها نســـخة المقـــال والكتاب الذي يضمها ثانية، وراح يصور منها نسخاً ليوزعها على أصـــدقائه العـــرب، وإن لم يخف عتابه على عدم معرفة "عرب الشمال" أو الشمال العربـــي به وبقائمة مثله من الكتاب والأدباء والدارسين الجنوبيين مقابل ما يعرف هو - وهؤلاء جميعًا ــ عن الفكر العربي....

وقـــد كـــان "فرنســـيس دينق" دائماً -قبل كتابة "صراع الرؤى" بين الشماليين والجنوبيين يعتقد فى إمكان تصور بنية للثقافة "السودانية" تعنى العروبة والأفريقانية فـــى نفس الوقت، وإذا كانت "الرؤية" التي كان يقدمها تبدو توفيقية فى بداية الأمر، فإنـــه كان يرى أن الحل السلمي حينما يستقر ويعود هو وغيره للخرطوم، فإن ذلك ســـيؤدى بطـــبعه إلى اندماج أكبر، وبلورة أكبر للشخصية السودانية. لكن الأمر لم يمـــض كمـــا تمـــنى "فرنســـيس دينق" واضطردت عوامل الفصل والإقصاء بين "التشـــريع" و"الـــتمرد" مما جعله يجزم -لفترة- أن المسألة السودانية قد ذهبت لحد "صراع الرؤى" وليس توافقها، وأصبح كتاب "صراع الرؤى" أكثر رواجاً من كتاب "أفريقـــيون... وعالمـــان" بل ولتصبح الاستراتيجية المطروحة فى النص الأمريكي بماشـــاكوس: "دولة واحدة.. ونظامان"، تمهيداً لحال جديدة ليست هى حال "المائدة المستديرة".. ولا اتفاقية أديس أبابا... ولا حتى "كوكادام"!

فهـــل تُرى يعود "فرنسيس دينق" إلى الخرطوم بعد تطورات معقولة ليكمل - مع رفاقه- طريقاً بدأه منذ أكثر من ربع قرن.. يرد به جميل "جامعة الخرطوم"... ويســـتدعى "ونســـاتها" ويـــرد الســـلام لأهله هو نفسه فى "بور"... ووصايا الأب "مـــاجوك" التى لا أظنها قد خبت من ذاكرة "فرنسيس دينق"... المعروف الآن بين القاهرة.. وبغداد!

****

٧- الأزمة السودانية ... إلى أين؟

تفرض الخيارات الاستراتيجية نفسها على بعض الدول خاصة في ظروف العولمة الحالية للنظام السياسي والاجتماعي الدولي، فيتحملها البعض بقدر من المرونة ويعاني منها الكثيرون. ويبدو أن جمهورية السودان تمر بهذه الظروف شديدة الوطأة.

فهي ليست الظروف التي جاءت بانقلاب الجبهة الإسلامية وجعلت الحديث ممكنا لبعض الوقت عن المشروع الحضاري أو الاستقلال الإقليمي..إلخ، بل وهي ليست شبيهة بما سبقها من خيارات التجارب الديمقراطية أو الشعبوية التي حكمت السودان لفترات محدودة فيما بين النظم العسكرية التي سادته. فالسودان الآن أمام خيار الهوية. وشكل الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي سيقوم عليه النظام لفترة قادمة لن تجدي معه شكلية الفيدرالية، ولا الديمقراطية التي سبق تجربتها على الساحة، ولا الاستقواء بهذا الجار أو تلك الدعاوى؛ لأن هيكل الدولة نفسه أصبح واقعيا أمام ضغط أجنبي كاسح، كما أن داخلها يتفجر بالأطروحات الصعبة. والمتأمل لأبعاد اللحظة التي أعلن فيها اتفاق ماشاكوس في يوليو ٢٠٠٢، ثم يتابع كل ما جرى خلال عام ونيف عقب ذلك، يمكنه أن يدرك مفترق الطرق الذي يعبره السودان الشقيق.

لقد نقلتنا أربعة عشر شهرا من مفاجأة توقيع اتفاق بين جنرالين في ماشاكوس لوقف الاقتتال في جنوبي البلاد وتحديد مناطق النفوذ الأساسية بين سلطة مركزية في الشمال ومغالبيها في الجنوب(الشريعة شمالا، وحق تقرير المصير جنوبا) إلى آفاق من البحث المشترك لا تعبر عنه بالضرورة مذكرة فالورو ولا توترات نيفاشا. لقد انتقل البحث خلال هذه الرحلات على أرض كينيا إلى مراجعة هيكل الدولة، وهويتها السياسية ثم أخيرا تقاسم الحقوق والاستحقاقات، بل والمدهش في الأمر أن مستوى التعامل على موائد المفاوضات يمضي دائما بوتيرة مختلفة عن تلك التي يعكسها الإعلام والخطاب السياسي الداخلي في السودان، بما يثير قدرا من الإثارة؛ لم تعبر في أية لحظه عن واقع ما يسلم به المفاوض خاصة الشمالي، وتبدو هنا القوى السياسية المفاوضة في الجنوب بقياده جون قرنق على ثقة أكثر بنفسها وبالموقف الأمريكي المساند من ثقة مركز القيادة في الخرطوم بواقعها الذي يواجه الكثير من الصعاب حتى في جبهته الخاصة (حزب المؤتمر الوطني الشعبي) ويبدو أن الاقتسام المبكر للخيارات (الشريعة شمالا، وحق تقرير المصير

جــنوبا) بدا مطمئنا للقيادتين أو قل الجنرالين بشكل أساسي، جعل بعضنا يقطع بأن الاتفاق لابد منه مهما تفاعلت الصعوبات. ورغم أن ذلك كان يكشف العور الداخلي في الخرطوم بل وبعض الانحراف الفكري والسياسي في الحركة الشعبية بالجنوب، فإنه كان كاشفا أكثر لطبيعة الموقف الأمريكي الذي يبني استراتيجيته على ضرورة إنجاز الاتفاق وللموقف الأمريكي هذا منطقه في أنه يريد تحقيق استقرار سريع في مــناطق الـتوتر الأفريقــية مــثلما سعى في منطقه البحيرات وأنجولا وسيراليون وليبـــيريا.. إلخ مقابل التوتر المزعج في العراق وفلسطين وأفغانستان. وقد ساعده فـــي ذلـــك أنه لا يطرح القضية الاستفزازية في السودان، وهي التقسيم، حيث تمتد بحـــيرة البترول التي ينشدها من جنوب إلى غرب السودان بل وغرب أفريقيا كلها، وإن دراسته لواقع السودان انتهت به مبكرا في مذكرة دانفورث للرئيس الأمريكي، إلـــى اقـتراح دولة واحدة ونظامين وهذا ما يجب أن تدور عليه المفاوضات وهي تدور كذلك بالفعل مع تفاصيل تفرضها طموحات بعض الأطراف شمالا أو جنوبا، وقــد يكـــون ذلك مصدر دهشتنا من عصبية بعض الإعلاميين والسياسيين العرب الذيـــن يتركون الحديث عن مخاطر النفوذ الأمريكي وخططه المستقبلية في حوض النـــيل أو الـــنظام الإقليمي العربي والأفريقي، ليثيروا مسائل لم تعد في الحسبان كثـــيرا عـــن الانفصال أو المياه أو النشاط الإسرائيلي أو حتى العلاقات الأزلية، لم ينتـــبه الكثـــيرون إلى أن مخاطر الخطط الأمريكية أصبحت كامنة في مشروعات التوحـــيد مع التفتيت، مثلما في الحالة العراقية والحالة الصومالية وغيرها في أنحاء العالم الثالث وهذا هو جوهر عملية العولمة الدائرة الآن.

وليكـــن الســـودان مثالا لهذه المحاذير، دعونا نتناول بعض نتائج الطرح الذي حملـــته مـــبادرة الإيجـــاد الأفريقية والمدعومة أمريكيا في ماشاكوس ولقد انتقلت المـــبادرة بالســـودان مـــن النظام القومي إلى النظام الإقليمي في عصر يطرح هذه المسألة في كل مناطق الشرق الأوسط وبينما كان يمكن أن يستدعي النظام الإقليمي نفســـه مـــراجعة عربـــية للتكوين الاجتماعي والثقافي، وأبعادا جديدة للفيدرالية في بعض بلدان المنطقة ومنها السودان. وفي إطار حركه الجامعة العربية أو الأفريقية، فإنهـــا تـــترك نفسها لمشروعات الشرق أوسطية أو التدويل دون تدقيق، وفي هذا الإطـــار تمضـــي المسألة السودانية في طريق عمليه تدويل لا ترتبط بالمشروعات الإقليمـــية قـــدر ارتـــباطها باستراتيجية البترول والمياه وخطط التهدئة في الأقاليم الجغرافـــية لا القومـــية، ولعـــل ذلـــك ما تضغط به مجموعة الإيجاد نفسها على

الســودان، مقــابل مكافآت متنوعة الأهداف في شرق ووسط أفريقيا، ولا يضر في ذلــك بقاء سودان موحد بطبيعة معينة تضمها خطه ماشاكوس التي ستنجز بالتأكيد مها طالت بها المفاوضات.

ولقــد أدت المــبادرة بعــض وظائفها بسرعة لافتة، تناضل حكومة الخرطوم للتخفــيف من حدتها، لكن إعلامها وخطابها السياسي نفسه مع الإعلام العربي يثير كثيرا من الأتربة حولها.

بــل وللأسف يحجب الرؤية عن كثير من مخاطرها. ولننظر إلى انتقال الحكم مــن أيديولوجــيا المشــروع الحضاري إلى براجماتية السلوك السياسي، وذلك في معالجــات ملموسة لتوتراته السياسية السابقة، بل وأصبح الجناح المعروف بتطرفه الأيديولوجــي، هو نفسه الذي يحمي الحكم من مواجهات الزعيم الأيديولوجي حسن الترابي، وبات الأخير متهما بإثارة الاضطراب ضد دولة المشروع في أقاليم غرب الســودان، بــل متهما بمسايرة الديمقراطية الليبرالية في الخرطوم، ولأن مشروع ماشاكوس قام على أساس ترك الشمال يدير حاله فقد فوجئت قوى الشمال المتنوعة والتي حجبت طويلا عن المشاركة أو حتى المعارضة الداخلية القوية، بموقف ينفرد فــيه الجنرالان بالكلمة النهائية وكما بدأت ماشاكوس بما يشبه اتفاقيه وقف القتال، فــإن مفاوضــات نيفاشا في آخر المطاف تتعثر الآن على عتبة الإجراءات الأمنية للاتفــاق النهائــي المــتوقع، وذلــك لضمان أفضل وضع للعسكريين والميليشيات العســكرية على الجانبين، ومعنى ذلك أن تتوقع القوى السياسية والديمقراطية على الجانبيــن موقفــا تصير فيه مع توقيع الاتفاق أكثر انحباسا ومحاصرة وليست أكثر انفراجا كما كانت تأمل. ذلك أن العسكرية السودانية التي ضحت كثيرا في ظروف الجهــاد لن تترك نفسها على هامش عملية السلام، وأتصور أن الحديث عن مشكلة الجيشــين فــي المحادثــات الأخيرة والحاسمة هي أقرب لهذه القضية من تفاصيل ماشــاكوس والمــبادرة الأمريكية عن نظامين في دولة واحدة تمضي دون عوائق تذكر.

وقــد سعد النظام السوداني أحيانا بمراقبه الانقسامات على كافه ساحات القوى المعارضــة لأن ذلك يوفر له في تقديره مركز قوة في حوار التنظيم الداخلي الذي سيطبق الاتفاق، ولم يلحظ النظام أن الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق تبني وحدتها الداخلــية مع القوى الأخرى بشكل أفضل، تمثلها اجتماعات حاشدة مع الكوادر في رومبيك والتفاف وجوه جنوبية أساسية من حوله خلافا لما يتردد في الخرطوم عن

انقسـاماته، ولأن قرنق يتطلع لسودان موحد أو السودان الجديد الذي بشر به منذ ١٩٨٣ لـيكون لـه فـيه كلمة ذات ثقل لصالح الجنوب، فإنه يبشر أيضا بتحويل الحـركة الشعبية إلى حركه سياسية على مستوى قومي سوداني تدعم تطلعاته في هـذا السـودان الجديد، وبينما يرد بعض المسئولين الشماليين بأن ذلك سيكون من خـلال مشاركة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم بالضرورة وفق ماشاكوس فإن على جميع الآخريـن أن يبقوا في المعارضة، إلا أن الحزب الحاكم لا تتوفر له القدرة علـى الحـوار أو الـتفاعل الـذي يقوم به قرنق بدليل نجاح الأخير في مد نفوذه وخططـه إلى شرق السودان من قبل(قوات التحالف) ثم غربه الآن(ما يجري في دارفـور) دون قدرة الرئيس البشير ونائبه للأسف على إجراء مثل هذا الحوار أو الـنفوذ مع القوى الأخرى في الشمال نفسه، ويبدو أن ما يغري الحكم في الخرطوم باسـتمرار انفـراده المأزوم في السلطة، هو كسبه المحدود لأطراف متواضعة من المعارضـة، وحـتى من قلب التجمع الوطني الديمقراطي المعارض نفسه فيما لا يشـكل جبهة داخليه حقيقية في ظرف بات يتعلق بمصائر كبرى في السودان بأكثر من كونه عمليه سياسية براجماتية. وقد لا يكون ثمة معنى لمخاوف من قوة حركة سياسية في جنوب البلد، لكن الخوف من افتقاد التماسك الوطني في الشمال إزاء ما نشـهده من انسحاب الأحزاب الكبرى إلى نفوذها الإقليمي(الأمة غربا والاتحادي شمالا وشرقا، والقوى الديمقراطية والحديثة في العاصمة، وذلك في وقت باتت فيه المطالـب الجهويـة في دارفور ومناطق البجا، وجبال النوبة والنيل الأزرق ذات طابع قومي رغم تسميتها بالمهمشة وبات الأيديولوجيون القوميون متمردين وحاملي سلاح في غرب وشرقي البلاد.

لقد قدم التجمع الوطني الديمقراطي كثيرا من المبادرات من القاهرة والخرطوم مـن أجل صيغة قومية للحوار والمفاوضات بل وكاد أحيانا يستسلم لقوى الانحياز للشـمال بـدلا من صيغته القومية التي بدا بها مع الحركة الشعبية(قرنق) أو هكذا اندفع بعض أطرافه. وفي نفس الوقت هل ظل محميا من التعامل مع الخارج بينما قفـز الخارج إلى الخرطوم نفسها ؟ ومع ذلك مازالت هذه المبادرات القومية تتعثر فـي رد الفعـل مـن وثـيقة الإجماع الوطني إلى توافق القاهرة إلى الاجتماعات الرئاسية بالخرطوم. وفي الوقت الذي تبدي فيه الحكومة المركزية تساهلا ملحوظا طـوال الوقـت علـى أرض كينيا إزاء حسم خيارها للسلام وتوثيق علاقاتها مع الولايـات المـتحدة، وبحـثا لشكل النظامين في الدولة الواحدة والحكم الذاتي لهذا

الإقلـيم أو ذاك وتوقيع اتفاقات مع متمردين في جبال النوبة ثم دارفور.. إلخ فإنها ترفض أيا من هذه الصيغ مع قوى الحركة السياسية والديمقراطية المحيطة بها في الخرطوم، مطالبة المعارضة بإعلانها أولا التخلي عن مبدأ استعمال القوة في وثائق الـتجمع، وهـو مـا لابـد أن يطرحه التجمع للمناقشة السياسية. لاشك أن النظام السـوداني يضـمن الوعد بالحل الأمريكي، لكن ذلك يثير دائما مدى تحوطه لذلك أيضـا بجـبهة داخلية أقوى، وهو يكاد يتحوط لتأثيرات دول الجوار باقتراب أكثر ومفاجئ مع مصر ليبقى السؤال عن مدى توقع مثل هذا النهج في الداخل.

إن الاتفـاق الجديـد المحـتمل يشير إلى فتره انتقالية تمتد لست سنوات، وإن انـتخابات عامة وديمقراطية ممكنة خلال أو بعد ثلاث سنوات. فهل ستنتظر جميع الأطـراف المحلية والإقليمية والدولية نتائج هذه الهدنة الطويلة أم سيكون السودان طوال هذه الفترة في مفترق طرق للإجابة خلالها عن كثير من التساؤلات؟

* هـل تـدوم الشـراكة المتوقعة بين قائدي الاتفاق البشير وقرنق في شكل سياسي تمارس فيه المعارضة دورا تقليديا في حياة سياسية جديدة أم ترى يتعرض الشمال والجنوب، نتيجة هذا الانفراد لانقسامات خطيرة غير خافية ؟

* هـل يستفيد السودان من تجربه اتفاق أديس أبابا، في نجاحها لفترة بالتعاون واحـترام الجنوبييـن قـبل فشلها نتيجة الرغبة في الانفراد والإقصاء من قيادات الطرفين؟

* هل تؤدي ثروة البترول التي يقف وراء ضخها الأمريكيون مع إثارة تقسيم الـثروة (بمعرفـتهم) إلـى تشكيل جديد لصالح تكوينات مثل التي أنتجتها سياسات الانفـتاح في بلدان العالم الثالث لصالح السوق العالمية، أم يستثمر السودان ثروته، بعد صراع الاقتسام، في عمليه تنموية جديده ؟

* أيـة صـيغة إقليمـية يمكن أن يعيشها السودان بعد الصياغة المعينة لوحدة الجـنوب والشـمال، حيـث نسـتبعد خيار الانفصال إزاء ضعف الدول المجاورة ومشـاكلها المشابهة، ومن هنا ستظل خيارات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة هي الحاكمة لبعض الوقت ؟

* إلـى أيـن سيمضـي الـتكامل المصري السوداني ؟ هل سيستطيع تجاوز الخيارات الأمريكية ؟ وهل سينتقل إلى عمل سياسي وإقليمي تنموي أوسع في إطار يضـم جهـود الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، أم سيظل تحكمه اعتبارات أمنية ضيقه تتجاوزها الخيارات السودانية الجديدة؟

****

٨- اتفاقيات نيفاشا: وحدة أم انفصال؟

تـــنفس الكثيرون الصعداء وهم يشهدون الحفل الختامى "الأولى" لتوقيع الاتفاق بين حكومة الرئيس عمر حسن البشير، والحركة الشعبية لتحرير السودان فى نهاية الأســبوع الأول مــن يونيو ٢٠٠٤. وبدا الحفل متوجاً بمظاهر الإجماع والتفاؤل، بحضــور ممــثلى الــدول الأفريقية المعنية من مجموعة "الإيجاد"، والدول العربية المعنية مثل مصر والجامعة العربية بالإضافة للوسطاء الأساسيين وخاصة الولايات المــتحدة الأمريكــية. وقــد نشرت الكثير من النصوص، ومن تصريحات التفاؤل والمــودة بمــا تابعه الكثيرون الذين تعودوا على مثل هذه "المظاهرات" التى قد لا تعــنى التعبــير عن حقيقة المواقف، وإن كانت تشير بالضرورة إلى تعدد مصادر البدائل الممكنة أو المحتملة.

ذلــك أن الإعلان عن هذه البشائر قد بدأ مع توقيع ما عرف باتفاق ماشاكوس (كينــيا) منذ يوليو ٢٠٠٢، واقتضى الأمر حوالى العامين لنعرف ما تراضت إليه الأطراف –مبدئياً مرة أخرى– عام ٢٠٠٤ ولننتظر حتى أغسطس القادم لنصل إلى الانطلاقــة الفعلــية لنــتائج هــذا التراضى، بل ولننتظر ستة شهور أخرى لتكون الانطلاقــة شــبه حقيقية؛ عندما يضع الفرقاء السلاح بالفعل بترتيبات نهائية "لوقف إطــلاق النار" لتبدأ بذلك المرحلة "الانتقالية" بطابع معين لمدة ثلاث سنوات، وطابع أكثر فاعلية خلال ثلاث سنوات أخرى!

قــال الــبعض إن الاحتفالية الكبرى المتوقعة ستكون بعد اجتماعات أغسطس القــادم فــى البيت الأبيض خلال عملية دفع الرئيس بوش إلى ولاية ثانية، وسوف تعــنى بداية قوية مؤملة للاتفاقات برعاية "الرؤية" الأمريكية التى أكدت منذ البداية أنهــا تســعى لتحقــيق "دولــة واحدة ونظامين". لأن ذلك كان جوهر تقرير السيد دانفورث الذى بدأت على أساسه المفاوضات عام ٢٠٠٢؛ وها هو "دانفورث" نفسه فــى طــريقه لتمثيل الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة مكافأة له على مسعاه، وأن ذلــك كله يضمن للاتفاق الأخير مصداقيته، ما دام مركز السلطة العالمية يضع ثقله بهــذا الشــكل إلــى جوار الاتفاق. ورأى آخرون أن حضور مصر "أخيراً" لتوقيع الاتفــاق فى نيروبى وكذا الجامعة العربية يعنى أن دائرة التراضى قد اتسع نطاقها بما يبشر بالخير.

لكــن القول السابق على كل ذلك كان يدور حول جوهر آخر للموقف ما زال موضــع التســاؤل. قلــنا فى حينه مثلاً إن اتفاق ماشاكوس ٢٠٠٢ هو اتفاق بين

"جنرالين" أتعبتهما الحرب، وتأكدا من أنه لا يمكن كسب الموقف عن طريق القتال ولابد من التوافق، وبدا الأمر حينئذ كأنه "هدنة" أكثر منه اتفاق سلام دائم!

هدنــة قــد تكــون لالتقاط الأنفاس، وقد تكون لترتيب البيت لخطوات أخرى مختلفة، وقد أدى قلق البعض إلى افتراض أن تكون ترتيباً "لحالة انفصالية" من قبل الجنوبيين، وحالــة تحفز للعودة للقتال من قبل "الشماليين" أى الحكومة المركزية. وبــدأت قــراءة جمــيع مــراحل التفاوض التالية فى ضوء هذه التوقعات لموقف "الجنراليــن" البشــير وجرنق. فبين لحظة وأخرى يعود نعت "جرنق" بالتمرد، أو نشــهد توقــيع "جــرنق" لاتفــاق ودى مع "المتمرد" الآخر حسن الترابى أو نلحظ الصــعود والهــبوط فــى شــكل مشاركة "جرنق" فى اجتماعات "التجمع الوطنى الديمقــراطى" بأســمرة والقاهرة. أو اتهامات متبادلة عن تدخل جرنق فى "غرب الســودان" أو إثــارة الخرطوم "للفتنة" فى الجنوب بين هذا وذاك أو تغذية الموقف بالاضــطراب علــى طــريق "بور سودان" شرقاً تارة، وعلى أرض جبال النوبة ودارفــور تــارة أخــرى. كان الأمر لا يوحى بالاطمئنان، اللهم إلا لموقف القوى الخارجية من ناحية وقوة صمود بعض الأطراف الداخلية المعنية من ناحية أخرى.

وهــا نحــن نصــل إلى نيروبى فى يونيو ٢٠٠٤ واللقاء جار هذه المرة بين "الدكتور جون جرنق" وبين النائب الأول على عثمان محمد طه، واحتفالات التوقيع "الأولــى" علــى "عدد جديد" من الوثائق تحوطها التصريحات والابتسامات المفعمة بالمألوف عن "آخر الحروب" والاستقرار الدائم، -بل والأبدى- للسودان!

والحــق أن ثمــة انــتقال بالموقف من اتفاق "الجنرالين" إلى اتفاق التنظيمين السياســيين؛ فــى الشــمال والجنوب، أحدها المؤتمر الوطنى الحاكم فى الخرطوم والــثانى الحــركة الشعبية لتحرير السودان. وتوحى هذه النقلة "السياسية" فى ذاتها بالكثــير. توحــى بأن ثمة رؤية سياسية -وليس فقط هدنة عسكرية تعطى للاتفاق مــزيداً مــن المصــداقية، وتوحى بالتساؤل عن مدى قوة "الوضع السياسى" لكلا الطرفين اللذين سيلتزمان بتطبيق الاتفاق خلال مدة ستة سنوات، وتوحى بضرورة تقيــيم موقف "الأطراف" الخارجية ومدى مساعدته فى إنجاز هذه الاتفاقيات خاصة فــى المــراحل الانتقالية "الثلاث"، وتوحى -أخيراً- بالتساؤل الرئيسى عما إذا كان ذلك يمهد للانفصال أم الوحدة؟

المشــكلة الأولــى تبدو فى مدى طول مرحلة "بناء الثقة"، هل تمضى سريعاً خــلال الشــهور الستة الأولى، أم تنتظر -حسب التحليل القانونى والسياسى لتعنى

السنوات الست مجتمعة والتى سيجرى بعدها استفتاء حق تقرير المصير؟ وهل العمر السياسى "للأشخاص" والتنظيمات "المتعاهدة" هو نفس العمر السياسى لاتفاقات الانتقال وبناء الثقة؟ هنا يبدو الدكتور "جون جرنق" أكثر شعوراً بالاطمئنان لما يفعل، مالكاً لأوراق لعب قوية فى ترتيب أوضاع الجنوب، جيشه، وقواه السياسية وحتى القبلية؛ ناهيك عن "الرؤية الأمريكية" والتحالفات الأفريقية، بل و"كاريزمته" الداخلية عموماً.

يستطيع الدكتور "جون جرنق" أن يتحرك بثقة فى إطار هذا الاتفاق؛ إما أن يمضى إلى "جاذبية الوحدة" حسب تعبيرات اتفاق ماشاكوس الأول، وإما أن يعد أهله لانفصال هادىء. يذكرنى موقفه بحالة الأكراد فى مجلس الحكم العراقى الحالى؛ إما اتفاق بمعروف أو فرقة بإحسان! لكن "جون جرنق" يعتمد أيضاً على فلسفة أعلنها مبكراً عن أن مشروعه هو "السودان الجديد"، ذلك المشروع الذى أدى إلى خروج عناصر "الأنيانيا" الانفصالية الأولى عنه منذ بدأ ثورته فى ١٩٨٣ وقيل إنه هو الذى فصلهم، وليست مصادفة أنه وقع اتفاق "كوكادام" مع المهدية ودعمه أكثر باتفاق أديس أبابا مع الحزب الاتحادى الديمقراطى والميرغنية قبل انقلاب الترابى -بشير عام ١٩٨٩ بأشهر قليلة، وأنه كان يمهد مع الميرغنى -الوحدوى- لعقد المؤتمر الدستورى لوحدة السودان فى سبتمبر ١٩٨٩ لولا أن تقاطعت معه "ثورة الإنقاذ" فى يونيو من ذلك العام فتوقفت فرص الاتفاق جميعاً. وهو حين يذكر بدعواه إلى "سودان جديد" يتهم بأنه يريد "سودان آخر"، ليرد بأن "جبهة الإنقاذ" هى التى مضت فى مشروع "للسودان الآخر" الذى لم يتحقق، بل إن "مشروع الإنقاذ" هو الذى أثار الاضطراب فى الجنوب حين وقع مع "انفصاليين جنوبيين" خارجين على جرنق وثيقة مبكرة تعطيهم حق تقرير المصير أوائل التسعينيات بهدف محاصرة جرنق بينما كانت الحركة الشعبية ما زالت تتحدث عن السودان الجديد فقط. وإزاء فشل العمل العسكرى وضعف تحالفات "الشماليين" بدأت نغمة حق تقرير المصير فى الجنوب من موقع القوة الجديد والذى تتحمل حكومة الخرطوم مسئولية وضعه على موائد التفاوض. ثم زاد ضعف الشمال بكثرة خلافات الحكم مع القوى السياسية المتنوعة وآخرها الخلاف الحاد مع "الترابى" نفسه مهندس فشل اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، والذى يكاد يتهم بهندسة الاضطراب الأخير فى "موقف الشمال" مقابل استقرار متزايد على جبهة الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ولـــو أخذنا بالتحليلات والتوقعات المباشرة أو التبسيطية لتصورنا أن "الشمال" هـــو الذى سيكون مصدر القلق على الاتفاقات الأخيرة أكثر من الجنوب فى الفترة القصــيرة القادمة والتى سيكون شعارها "بناء الثقة". ذلك أن ثمة أطرافاً سياسية فى الخــرطوم بــل والأقاليم الأخرى تتطلع إلى "المشاركة" أو "الحقوق المماثلة"، وقد حــرص الدكتور جون جرنق فى الاتفاقات الأخيرة على ذكر ترسانة من الإشارات إلـــى "الأقاليم" والأطراف الأخرى، وتوفير أجواء الحقوق والمشاركات والمبادىء الديمقراطية والعدلية بما لا يخفى معناه على القارىء العابر. كما أن توقيع اتفاقات خاصة بجبال النوبة (جنوب كردفان) والنيل الأزرق مرة، وقضية أبيى مرة أخرى وهـــى الحصـــون الأمامية للإقليم الجنوبى، ومواقع الثروات المنتظرة فى السودان عمومـــاً وكـــذا الحديـــث عن قوات مسلحة مستقلة فى الشمال والجنوب، ونظامين للمالـــية والتقييم والإدارة.. إلخ.ثم اتباع ذلك بتكرار الحديث عن "السودان" و"شعب الســـودان" بـــروح العمـــل المشترك والمسئولية المشتركة مما يجعل هناك طريقاً للاطمئـــنان، ولكـــنه الطريق "المثالى" المقلق حين يرتبط بشروط النهوض على قيم العدالـــة والديمقراطـــية والحكـــم الصـــالح... وواقع التعدد... وبناء حكومة وحدة وطنية.... "والعزم على تناسى الخلافات للعمل معاً لتحقيق مصالح شعب السودان" و"تحقيق الطموحات المشتركة لجميع أهل السودان" (نصوص من الاتفاق).

كـــل ذلـــك يؤســـس لتشكيل جبهة "أخرى" للوحدة فى "السودان الجديد" وليس ســـودان جبهة الإنقاذ أو المؤتمر الوطنى الحاكم وحدهما (وبالمناسبة تفكر الحركة الشـــعبية فى إعلان نفسها حزباً قومياً لكل السودان). ومعنى ذلك أن سؤال "الهوية" فـــى الســـودان ســـوف يحتاج إلى معالجات جديدة لأساسها فى وحدة الجغرافيا أم "توحـــيد المجـــتمع" أو للفـــروق الناشئة بين الدولة والأمة، وسوف يثير ذلك أسئلة أخـــرى كبـــيرة عن صلة الكيان الوطنى بالوحدة الاجتماعية السياسية القائمة على التنوع وهى ليست أسئلة خاصة بالسودان وحده كما يتوهم البعض ويثير القلق .

ويـــبقى التســـاؤل فيما إذا كانت حكومة الخرطوم ستمضى فى عملية بناء ثقة حقـــيقة للـــرد على كل هذه التساؤلات الأخرى، ويقوم خلالها الرئيس عمر البشير بوضـــع رؤيـــة شـــاملة تحالفية وديمقراطية مع كافة القوى السودانية، أم سيمضى السودان فى دفع الأمر الواقع لمجرد بقاء السلطة، فيتحول السودان -بما يجرى فى غـــربه أو ســـيجرى فى شرقه- إلى نمط "الدولة الضعيفة" التى تستريح له بعض القوى الخارجية فى الصومال، والكونغو، ورواندا وساحل العاج لأغراض وأطماع

لا تخفــى؟ وبصرف النظر عن طبيعة التوقعات فى سلوك الحكومة السودانية، فإن المشــكلة تــتعلق فى موضوعنا هنا- بقدرة الخرطوم على أن تقيم حكومة الوحدة الوطنـــية المشـــار إلـــيها فـــى الاتفاقـــات ولا تجعل الشمال هو موقع "التطورات الانفصالية"!

وقد لا يعرف البعض أن ثمة كتابات لأبناء الجنوب تتهم حكومات الشمال بأنها كانت فى معظم المراحل هى "الانفصالية" وليست قوى الجنوب، نتيجة مواقفها من المبادرات التاريخية بدءًا من مؤتمر جوبا ١٩٤٧ أو فى اتفاق الاستقلال نفسه ٥٣/ ١٩٥٤ أو فـــى مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٤/١٩٦٥ أو ما بعد اتفاق أديس أبابا، ١٩٧٢. ففـــى كل هذه "المبادرات الكبرى" لبناء سودان موحد ديمقراطى، لم تلتزم قوى الشمال -المهيمنة فى رؤية الكثيرين- بمعنى الديمقراطية القائمة على التعددية الاجتماعـــية والثقافـــية ومـــبادىء الاجـــتماع السياسى، قدر التزامها -فى أحسن الأحـــوال- بديمقراطية ليبرالية هيكلية حتى من إسلاميين مثل المهدية والختيمية- بما لا يجعلها تتيح ضمانات للقوى السياسية المتنوعة أو لطموحات الأقاليم المختلفة الـــتى يشـــتهر الســـودان بتـــنوعها الاجتماعى والثقافى - وكاد هذا الموقف يشمل الفترات "الديمقراطية" والعسكرية على السواء، وهو ما نتج عنه "مفاجأتنا" الآن بما يقال عن أفارقة وعرب فى دار فور، وعن مهمشين من البجا والانقسنا فى الشرق، بـــل ونوبييـــن فـــى الغرب والشمال، وكل ذلك و"الشماليون -فى نظر الكثير من المراقبين- لا يرون إلا الفلاتة" و "أولاد غرب"و"اللقيطة" و"البوُيز" من أبناء الأقاليم الفاقديـــن "لحقوق المواطنة" بينما يقول الواقع إنهم هم أغلبية "المواطنين" وإن تاريخ الســـودان نفسه يشهد تنوع السلطة السياسية فى سلطنات دار فور وسنار والزاندى قـــبل الدولـــة المركـــزية - الاستعمارية - والعسكرية فى الخرطوم وأعتقد أنه آن الأوان لأن نقرأ مع "ناس الخرطوم"هذه الخريطة "الأخرى" المنشودة، لا بنظرة أن هـــؤلاء "انفصاليون" وهؤلاء "متمردون" وإنما كقضية وحدة وطنية فيدرالية جديرة بـــالعمل الجـــاد. لكن من يطالع وثيقة السلام السودانية الأخيرة فى نيروبى (يونيو ٢٠٠٤) ويرى كمية التأكيدات على كافة الاتفاقات الجزئية السابقة عليها، والمتوقعة للفـــترة القادمـــة، لابد أن يصيبه الزعر من مستقبل السودان، ما لم يقدر فى هدوء حجم مسئولية الحكم المركزى القائم الذى لم يعلن بعد- ولم تتح له أحداث دار فور أن يعلـــن -عن خطة "الوحدة أو المصالحة" الوطنية للفترة القادمة. وهناك دروس مفـــيدة مـــن دول قريـــبة من السودان أو بعيدة عنه جديرة بالدراسة فى الخرطوم:

فـــتجربة أثيوبـــيا الـــتى تعطى حق تقرير المصير للأقاليم منذ ١٩٩١ بينما تحقق اســـتقرارًا ملحوظـــاً جديرة بالانتباه. وتجربة نيجيريا وتقسيمها للثروة وإن تعثرت حكوماتهـــا ليســـت بعـــيدة، وتجربة حكومة الهند الأخيرة جديرة بالتأمل السياسى لقدرتهـــا علـــى صـــياغة التحالفات، وموقف حكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى مع "البانتوستانات" التى ورثتها من الحكم السابق وهزمت مؤخراً زعيم الزولو فى قلب منطقته بالديموقراطية جديرة لذلك بالدراسة.

لكـــن الحكـــم فـــى الســـودان –ومع افتراض حسن النية لإقامة سودان وطنى ديمقـــراطى جديد، يواجه عدة مواقف دقيقة من الخارج والداخل. وينظر المراقبون لأســـلوب تعـــامل الحكم معها نظرة الإشفاق الذى يصل إلى الشك فى مدى إنجازه "للوحـــدة الوطنية السودانية" للتغلب عليها حيث تبقى الوحدة الوطنية الشاملة وليس مجـــرد اتفاقـــات الجنوب –هى القضية الكبرى التى تطرح "النموذج السودانى" – ككل– للجدل!

فالشـــركات الأمريكـــية ما زالت لم تنزل إلى حقول البترول، حيث الاتفاقات القديمـــة ما زالت مع الماليزيين والهنود والصينين –فكيف سينتقل اللوبى البترولى الأمـــريكى مـــن نـــيروبى إلـــى البحيرة السودانية الممتدة من الجنوب إلى غرب الســـودان؟ وما دور النائب الأول الجنوبى للرئيس –وفق الاتفاق الأخير– بل ودور الأقاليم ذات الحكم الذاتى فى الصفقات الجديدة بينما لم تحدد اتفاقات نيروبى طبيعة "التشـــاور" الملزم تجاه كل الاتفاقات الخارجية؟ وما طبيعة وأثر الصراع الفرنسى (مـــن تشاد) والأمريكى المسيطر وذى الثقل فى القرار السودانى، بالنسبة لمستقبل الجـــنوب والشـــمال معـــاً وثرواتهما التى سيجرى تقسيمها؟ وقد يكون الأمريكيون مطمئنيـــن إلى ثقلهم فى إنجاز الاتفاق لتحقيق مصالحهم، فى جو الوحدة أو بدونها، لكـــن مـــا هو الحال مع جار مثل مصر، فى ضوء غياب النص على طبيعة وضع أطـــراف اتفاق نيروبى الأخير بالنسبة للاتفاقات المصرية السودانية الاستراتيجية، مـــثل اتفـــاق قـــناة جونجلـــى، واتفاق الحريات الأربع الأخيرة (للاستثمار والعمل والتـــنقل...) وترسانة اتفاقيات "التكامل" القديمة والحديثة؟ هل يصبح التوتر بشأنها دعمـــاً لموقـــف شمالى إزاء آخر جنوبى أم تعتمد مصر على حواراتها السابقة مع قـــيادة الحـــركة الشعبية لتحرير السودان، وتعتبر أن تراضيها مع قوة مستقرة فى الجنوب لا يقل أهمية عن لجوء الخرطوم الدائم –لحظياً– إلى "الاتفاق" مع "الشقيقة مصر" وعلاقتها "الأزلية" معها بشكل دعائى أصبح لا يليق بالمصالح الاستراتيجية

لغـزل مصر عن الجنوبيين؛ خاصة "والأجواء الدولية" تدفع فى هذا الاتجاه؟ ومتى تـثق مصـر أنهـا يمكن أن تقود العمل المشترك للبلدان العربية أو عبر الجامعة العربية نفسها "لجعل الوحدة جذابة" -كما نص اتفاق ماشاكوس، ولا تجعل العلاقات المصرية السودانية "الخاصة" عبئاً على الاتفاقات الشمالية الجنوبية فى السودان؟

إن مسئولية الحكم فى السودان إزاء الاتفاقيات الأخيرة، هى التى ستحدد طبيعة العقـد السياسـى والاجتماعى للفترة القادمة والذى يضمن الوحدة وليس الانفصال. وهى مسئولية عن إعادة ترسيم الجغرافيا السياسية الداخلية من جهة بل والجغرافيا العربـية الأفريقـية الـتى تتسم بمثالية لا تحترم التاريخ الثقافى الاجتماعى للدولة العربية الإسلامية أو واقع التنوع الأفريقى.

والفـرق واضـح بيـن أن تكون الخطة لضمان بقاء "حزب المؤتمر الوطنى" بقـيادة الرئـيس عمر البشير لمدة ستة سنوات أخرى وكفى وبين أن يكون الهدف قومـيا ولصالح وحدة قومية فى السودان، أدت مثيلتها "لتغيرات جوهرية" فى الحكم تمتد تجاربها من شرقى أوروبا ووسط آسيا حتى موزمبيق وسيراليون فى أفريقيا- ونصـوص الاتفـاق الأخـير تكـرر الإشارة إلى "المصالحة الوطنية" والتغيرات الدستورية، وأشكال الحكم المحلى الصالح، وإلى العدل الاجتماعى، ومعالجة قضية التهمـيش للقوى والأقاليم بتعبيرات مختلفة. وتكشف الأحداث عن أن هذه المطالب قـد تفجـر بعضـها بـالفعل ولو "بحد السلاح"، كما أن بعضها كامن فى الوثائق السياسية لقوى التجمع الوطنى الديمقراطى نفسه رغبة فى عمل سياسى ودستورى. ولا نتصـور أن يعـالج العمـل السياسـى بشكل إقصائى ليؤدى إلى ما اندفع فيه "الجـنجاويد" بقوة السلاح، من الغرب السودانى أو إلى ما هو كامن أو متحرك فى شرقه. وقد نجد فى وثائق "أسمرة" مثلما فى وثائق "القاهرة" ما هو أفضل للحل عما نتج عن وثائق نيروبى. ولذا ننظر بالإشفاق إلى ما يؤدى إليه "الخيال السودانى" فى الخـرطوم وليس "العجز السياسى" الذى يراه البعض الآخر فى الأفق. ولابد هنا أن يتوقف الإعلام العربى عن نشر "الفزاعات" التقليدية بشأن انفصال الجنوب؛ فقد سبق أن سـلمت مصـر باستقلال السودان نفسه عام ١٩٥٣/١٩٥٦، وسلمت بانفصال سوريا نفسها، ومع ذلك بقيت السودان وسوريا حصناً قوياً لمصر فى كل الظروف. وأظـن أن الحكـم فى السودان مطمئن إلى أن أى من الدول المجاورة مثل أثيوبيا وكينـيا وأوغـندا لا تستطيع أن تغامر بدعم انفصال الجنوب وهى تعانى من نفس المشاكل، بل إن موضوع المياه لا يمكن أن يثار فى وجه السودان أو مصر إلا من

خــلال مشروعات تنموية كبيرة لا يقدر عليها إلا تجمع مثل تنظيم مبادرة حوض النـــيل الذى يسندها البنك الدولى. إن السودان يحتاج لخطة تنمية سياسية واقتصادية شــاملة ناقشـــتها كثـــير من الاجتماعات العربية مؤخراً وتستطيع مصر بعيدًا عن الإعلامـــية الفجــة، الســـلبى منها والإيجابى –أن تشارك فى بناء السودان الجديد بالـــتعاون مع الشمال العربى كله بل والتحرك فى الإطار الأفريقى كأفريقيين، لنقل قضــــايا السودان من المعالجة الانعزالية فى "الإيجاد" إلى معالجة متكاملة فى تنظيم "النيـــباد" لتنمية أفريقيا بقيادة جنوب أفريقيا نفسها ما دامت الدول الكبرى تحكم فى النهاية كل هذه المواقع وإن كان للرؤية الوطنية دائماً موقعها المتميز.

و"جـــون جـــرنق" ابـــن مدرسة دار السلام هو الذى تحاور كثيراً فى القاهرة وطرابلس ويستطيع أن يشارك كنائب أول للرئيس السودانى فى الحوار الجاد داخل مـــبادرة حـــوض النـــيل، ومنظمة "كوميسا" ومجموعة الساحل والصحراء، وكلها تجمعـــات للتكامل ومن ثم احتواء الانفصال، ما لم تتمترس النظم الحاكمة بمصالح ضيقة لا تؤدى إلا لحلول مؤقتة.

****

٩- فهمى هويدى.. رفقا بالسودان...

نشـــرت العربى فى عددها الصادر فى ١٣ يونيو ٢٠٠٤ المقال الذى لم ينشره الأهرام للأستاذ فهمى هويدى بعنوان أصابع "إسرائيل" فى الخرطوم

ولا شـــك أن أحدا لا يتردد فى الاعتراف بجهد الأستاذ "فهمى" فى الدفاع عن قضــــايا الوطن الداخلية منها وما يتعلق بأمنه الخارجى، كما لا نقلل من علاقة أمن الســـودان ومصر بالأمن القومى العربى، لكن ذلك كله يجعلنا نطالب الأستاذ "فهمى هويدى" بمزيد من التدقيق فى بعض ما يصله من وقائع أو كتب، وكان هذا مطلوبا أكـــثر حول مصدره الذى اعتمد عليه فى مقال بهذه السخونة عن حركة اجتماعية، ولا نقـــول هنا :تحريرية"، امتدت لعقدين فى جنوب السودان، وتجذرت أصلا لعدة عقود سابقة لاعتبارات التباين والتناقضات التى سادت التعامل مع هذا الإقليم بما لا يخفى على الأستاذ هويدى.

ملاحظـــاتى تـــبدأ أولا بهـــذا المصدر "المخابراتى" الخطير الذى تعامل معه، صــــادرا من إسرائيل وترجمته إحدى الجهات المعنية، ويحمل عناوين مختلفة عن "أفريقـــيا كمدخـــل إلـــى السودان" و"إسرائيل وحركة تحرير السودان"، وليعلن من

خلالهـــا أن كــل عناصـــر السياسة الإسرائيلية فى أفريقيا محورها "الاقتراب من السودان" وأن الجبهة السودانية هنا أهم من العراق ولبنان.

وتدفعـــنى المبالغات التى أوردها الأستاذ هويدى نقلا عن الكتاب- كما سنذكر بعــد- إلـــى أن ألفت نظر الصديق فهمى" إلى أن أجهزة المخابرات وفى مقدمتها الإســـرائيلية طـــبعا، تعمد إلى "النشر" كأحد وسائلها فى الإرهاب أو إشاعة فوضى المعلومـــات أو تبليغ الرسائل، وهذا الكتاب نموذج لهذا الأسلوب، سبقته نماذج من المخابرات الأمريكية نعرفها عندما شاعوا تشويه صورة جمال عبد الناصر (كتابات وحكايـــات كوبلانـــد..) بـــل ويعرف جيلنا عام ١٩٦٦/٦٥ حملة "نيويورك تايمز" المـــزعومة علـــى المخابــرات الأمريكية التى صورت أيديها القذرة ممتدة إلى كل مـــنطقة ونظـــام بالانقلابات والتدخلات؛ وكان ذلك بهدف إشاعة الرعب بين نظم العـــالم الثالـــث- ولـــيس نشر الحقائق- ذلك الرعب الذى كان يتبنى سياسته زعيم أمـــريكى جمهـــورى بحجم الرئيس بوش، هو الرئيس جونسون الذى دفع إسرائيل لحرب ١٩٦٧ انتقاما من مصر.

مثل ذلك هو ما يبدو من أهداف لمركز "ديان" ومؤلف الكتاب الذى اعتمد عليه الأســـتاذ فهمى هويدى، والأمر واضح فى مبالغات غير مقبولة هنا وهنالك تجعلنا نطرح سؤال الهدف قبل الاعتماد على هذه "الوقائع" للتحليل السليم:

ولیتأمل القارئ معى- وكذا هويدى- جمل الكتاب التالية:

*كـــان عـــدد المستشـــارين الذيـــن تولوا تدريب الوحدات الخاصة فى جنوب السودان عام ١٩٦٠ هو ٦٠٠ مستشار.

*قدمت إسرائيل لجيش تحرير الجنوب ٥٠٠ مليون دولار.

*زودت إســـرائيل جون جرنق بأسلحة متقدمة ودربت عشرة من طياريه على قـــيادة مقـــاتلات خفـــيفة للهجـــوم علـــى المراكـــز الحكومية كما أنشأت إسرائيل للانفصاليين فى الجنوب مدرسة لضباط المشاة فى ونجى...

*عدد المستشارين الإسرائيليين فى إريتريا عام ١٩٩٧ وصل إلى ٦٥٠ ضابط بخلاف ٦٠ آخرين فى أعمال الأمن.

*أقامت إسرائيل ثلاث قواعد عسكرية جوية فى تشاد.

والآن هل يمكن لأى متخصص فى العلاقات الدولية، أو أى من مراكز بحوث الأمـــن القومـــى أن يعقل تخصيص إسرائيل لكل هذه الإمكانيات العسكرية والمالية "لحـــركة انفصـــالية" لا يمكن أن تكون طبيعة "برامجها القتالية" من هذا النوع على

نحـــو مـــا نعرف جميعا عن طبيعة "الحركات الانفصالية" فى أقاليمها؟ وهل تتفوق إســـرائيل إلـــى هـــذا عن الولايات المتحدة التى لم تزد قوة مساعداتها لقوات أمن أفريقـــيا أو قـــوة تدخلهـــا المباشر فى ليبريا وسيراليون ورواندا... إلخ عن بضعة مـــئات وهل سمحت فرنسا فى أى لحظة بنفوذ لإسرائيل فى منطقة نفوذ مثل تشاد. هـــل يـــتوفر لإسرائيل كل هذه المئات من المستشارين والضباط لرصدهم لجنوب الســـودان وحـــده أو لإريتريا وحدها؟ وهل فى علمنا أن لدى السيد جرنق مدارس مشـــاة وطياريـــن وطائرات لم نسمع بأى عملية لها فى تاريخ القتال مع الشماليين، والأحـــرى أن نرصـــد الأسلحة المضادة للدبابات والطائرات وقد أسقط منها ما لا يصـــل لعـــدد أصابع اليد الواحدة، كما لم يشر فى أية لحظة لملكية جيش الجنوب لطائرات من أى نوع.

وتصورى أن كل هذه الوقائع لا يمكن أن توافق عليها أية حملة دعاية حكومية ســـودانية مضـــادة، ولم نسمع بمثلها من أجهزة الإعلام العسكرى السودانى فى أى وقت لمعرفة السودانيين بالطبع بطبيعة سيطرتها على الأجزاء الرئيسية فى الجنوب معظم الوقت، إلى جانب أدوار المخابرات الصديقة لهم بالتأكيد.

قـــد يكفيـــنى هـــذا للـــتوقف عند طلبى من الأستاذ هويدى تأمل احتمال تعمد الأجهـــزة الإســـرائيلية لهـــذا التشويش وهم يشعرون بمخاطر الاتفاق المحتمل بين الشـــمال والجنوب من أجل سودان جديد سيضر بهم بالتأكيد وفق بعض ما صوره الأستاذ هويدى عن رغبتهم الدائمة فى تهديد أمن مصر... إلخ.

لكـــن ذلـــك يفـــرض علينا الحرص أيضا على دفع فرص الوفاق المحتمل فى الســـودان لو حرصت كل الأطراف، وخاصة الحكم السودانى والاستفادة من الروح الإيجابـــية للاتفـــاق حـــتى ينفع السودان مثلما نفعه اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ لبعض الوقت.

والآن أســـتطيع أن أدفع إلى الصديق هويدى ببعض الوقائع الأخرى التى آمل أن تكون موضع تأمله، وألا أتهم بدورى بالمبالغة!

*أعـــتقد أن الأستاذ فهمى قد قرأ فى مختلف المصادر المتاحة الآن أن "جون جـــرنق" كان ضابطا كبيرا بالجيش السودانى حتى ١٩٨٣ وأنه انتمى لعملية التمرد الجنوبـــية الجديـــدة أثناء زيارته لأهله فى "بور" ضمن عملية احتجاج مباشرة على بعـــثرة أبـــناء الجـــنوب العسكريين خارج الإقليم.. إلخ. لكن البعد الأعمق لإدراكه وانغماســـه فـــى حـــركة الـــتمرد كان بسبب تفاعلات اتفاق أديس أبابا لغير صالح

الجنوبيين كما تمثل ذلك فى لجوء الرئيس نميرى لتقسيم الإقليم وتغيير حدوده، والاعتماد أكثر على أبناء المديرية الاستوائية (جوزيف لاجو) ضد "الدينكاويين" وعدم الاستجابة للمجلس التشريعى الإقليمي فى مطالب التنمية التى قدمتها شخصيات معظمها من الدينكا المتحالفين معه، وشكهم أن موضوع البترول أصبح لعبة فى يد الشماليين رغم وجوده فى الجنوب أولا... إلخ. ومعنى ذلك أن مسألة الجنوب كانت مسألة اقتصادية اجتماعية كبيرة وليست مجرد تخطيطه لبعض "ضباط مخابرات إسرائيليين جاءوا لتقدير ثروة البترول" كما يزعم مرجع الأستاذ هويدى!

*هذا الوضع فى الجنوب وبتروله طبعا- جعل الدوائر الغربية الإمبريالية تتحرك مبكرا نحو الجنوب بما هو أهم أن نتابعه بدلا من الأوهام الإسرائيلية. وقد كنت فى جامعة جوبا عام ١٩٨١ عندما رصد أحد الزملاء السودانيين وجود أكثر من اربعين مكتبا للمعونة والدراسة والمشروعات لدوائر غربية بحيث كنا جميعا لا نتصور لذلك معنى إلا توقع "الشر القادم" على مستوى دولى حيث لم يرد لإسرائيل ذكر بين هذه الحقائق.

*عندما بدأ تمرد الجنوبيين عام ١٩٨٣ وبحضور "جون جرنق" بدأ الخلاف حول زعامة عناصر "أنيانيا- ا" الانفصاليين تماما، وبين جماعة "جرنق" المتأثرة بثورية مدرسة دار السلام وفكرة الزحف على العاصمة والخريطة الثورية "لسودان جديد".. الخ. وقد انتهى الأمر - كما تذكر كل المراجع- إلى تخلص مدرسة "جرنق" من "أنيانيا-١" بل وبعض تأثيراتها التى وسمت الحركة الجديدة لفترة باسم "أنيانيا-٢" حتى تم تصفيتهم أيضا بطريقة رصدها البعض عن سلبيات جون جرنق نفسه فى القيادة.

*وفى عام ١٩٨٤ ومع بداية حركة جرنق، لم تشكل الحركة كل هذه الأهمية الجهنمية لاستراتيجية إسرائيل تجاه العرب جميعا لأن الرئيس نميرى نفسه- وكان إلى جانبه بقوة السيد حسن الترابى- وجهازهما الأمنى هما اللذان سهلا عملية نقل أول سبعة عشر ألف من الفلاشا إلى إسرائيل. وشاهد بعضهم بأم أعينه السيد شارون عابرا مطار الخرطوم. ولم تشأ دوائر منظمة التحرير التى تابعت سفارتها فى أديس أبابا الكارثة أن تصطدم بالرئيس نميرى لصداقة القيادة الفلسطينية معه! ومعنى ذلك- صديقى العزيز- أن المسألة أصبحت تتعلق باستراتيجيات أخرى أكبر من تلك الأهمية لحركة تمرد فى الجنوب". كان شارون وقتها عائدا من

بـيروت وصـاحب تصـريح شهير عن الحدود الآمنة لإسرائيل من سور الصين (أفغانستان) حتى تونس (مقر منظمة التحرير الجديد)- وهى منطقة الشرق الأوسط الكبير حاليا!

وخـلال سنوات تطوير إسرائيل نفسها لاستراتيجيتها الأكبر من حركة جرنق كان الأخير يدخل التجمع الوطنى الديمقراطى السودانى، ويتردد على مصر ويقابل مسـئوليها ومثقفيها مقسما وهو فى موقع القوة أنه لا علاقة له بإسرائيل وأنه يريد المشاركة فى حكم شعب السودان كله وطبيعى أن يعتبر موقف أغلبيته المسلمة.

*انتقلت الاستراتيجيات الكبرى مرة أخرى بعد ذلك إلى أمرين:

أ-رؤيـة أمريكية لتوحيد السودان فى ظل اتفاقيات خاصة بالبترول الذى يمتد فـى جـنوب وغـرب السـودان معا (ولنقل دون حساسية أيضا أنها لهدف أفرقة السودان وليس عروبته..).

ب-رؤيـة رأس المـال العـالمى بقـيادة البـنك الدولى لإدارة سوق المياه، ومشـروعاتها (يقدرهـا رشـدى سـعيد بـثمانمائة مليار دولار فى بلدان العالم الثالـث)ومنها جزء كبير للسيطرة على مشروعات دول حوض النيل مع ضرورة وضـع سياسـة ضبط حركة دول الحوض فى إطار المصالح الإمبريالية الكبرى وتعـرف جمـيعا انـتقال اللوبى الإسرائيلى لدائرة البنك الدولى الأكثر أهمية من الأنشطة الفرعية مع دول أفريقيا نفسها.

ولا أرى أن ذلـك كلـه يقلـل من مخاطر خطط إسرائيل بالطبع التى أراها مشـغولة بدورهـا بمشروعات- فى الدول العربية مثل بدائل قناة السويس، وبدائل الغاز، والنفوذ فى المجال الزراعى المصرى نفسه.

وأظننى أنقل الحديث بذلك إلى دوائره الأكثر جذرية وخطرا.. وبأمل ألا تقوده معلومـات المخابـرات الإسرائيلية التى أراها مضللة، فى وقت يمر فيه السودان بأكـثر فتراته التاريخية حساسية، وتأمل لذلك أن تتم وحدة وطنية ديمقراطية حقيقية فـى السـودان تجمع قوى السودان الحية فى أقاليمه المختلفة التى تلتف من حولها المؤامرات.

لذلك نقول للجميع- وليس الصديق هويدى وحده- رفقا بالسودان.

١- أحداث دارفور ... وإعادة تكوين السودان

نقلــت أحداث الاقتتال، والتهجير الإجبارى، ونظام الإغاثة والمعونات الدولية فـــى غرب السودان، أنظار العالم الإعلامية حول السودان من "نيفاشا" ونيروبى فى كينيا إلى "نجامينا" فى تشاد، ليدهش البعض من غياب "الخرطوم" نفسها من مستوى الـــنظر بل إننا لا نسمع منها إلا تسليمها بعد كل هذا الاقتتال جنوباً وغرباً بمطالب أقل منها كان قابلاً للتهدئة منذ عقود فى السودان، والفارق الآن أنها أصبحت تتعلق بكـــيان الدولـــة نفســـه. أصـــبح كل ذلك يطرح على الفكر العربى والإسلامى... احـــتمالات إعـــادة التكويـــن فى هذه البلاد، وموقف الخطاب القومى أو الإسلامى المطلـــق مـــن الأبعـــاد الثقافية والاجتماعية فى تكوين الدول "القطرية"، ناهيك عن الوحـــدة العربية.. وهذه الأبعاد التى غيبتها "الدول الوطنية" لفترة طالت فى مجمل العالم الثالث -والعربى أبرزها- هى التى نجنى ثمارها فى ظروف العولمة، كآلية تـــتعرض للـــتطور القومـــى من جهة، وآلية فى يد "عولمة القوة" من جهة أخرى. ولســـت فـــى حاجة للتأكيد على أن مواجهة الآليات الإمبريالية -مباشرة- لابد أن تكـــون محركاً أساسياً أمام الشعوب ومثقفيها فى الوطن العربى، لكن يظل "المكون الوطنى" وطبيعته- فى هذا المقال هو موضع الاعتبار.

وتطـــرح "الحالة السودانية" منذ البداية تعقيداً فى المقولات السائدة تفرض تأملا أعمـــق علـــى مدى الشمال الأفريقى العربى بحكم تبادل هذه الرؤى مع بقية القارة بأكـــثر منها مع الصعيد العربى نفسه. فالدين كثقافة سياسية أو كتراث اجتماعى فى السودان لم يكن مشكلة لفترة طويلة لكن "الحركة الدينية" وهى هنا الإسلام السياسى بـــدا إقصـــائيا فى أغلب الأحيان. هكذا بدا الحال عندما دفع الترابى الرئيس نميرى للـــتخلى عن جوهر وشكل اتفاق أديس أبابا بشأن وضع الجنوب فى "دولة وطنية" ســـودانية عـــام ١٩٨١-١٩٨٢ مـــن أجل فرض الخيار الإسلامى فانفجرت ثورة الجنوبييـــن عـــام ١٩٨٣. وعـــاد الحال فى حكومة الصادق المهدى بين ١٩٨٦-١٩٨٩ حيـــث رجح كفة رؤيته "المهدوية" السياسية على وضع الدولة الديمقراطية الـــتى نشـــرت بها ثورة ١٩٨٥ السودانية والتى سمت المرحلة بعدها بالديمقراطية الثانية.

كمـــا أدى الصـــراع بيـــن حل متقدم نسبياً توصلت له "الختمية" على يد السيد الميرغنى أوائل ١٩٨٩ وبين التأرجح المهدوى إلى وضع مخيب بدوره، مما سهل اقــتحام الجبهة القومية الإسلامية بقيادة "حسن الترابى" للساحة وتحت أعلام السلطة العسكرية مرة أخرى وبغطاء أيديولوجى إسلامى.

نقول ذلك والدراسات تجمع الآن على أن جذور التوتر فى "دار فور" نفسها قد تــبلورت منذ عام ١٩٨٧ و ١٩٨٩، وهى أعوام حكومة حزب الأمة "الديمقراطية" فقــد تفجــرت أحداث تمرد كبيرة بلورت بداية تحالفات "الزرق" أى السود، الفور والمســاليت والــزغاوة فــيما ســمى بالحــزام الأسود أو الأفريقى ضد ما سمى بالمجموعات القبلية العربية فى غرب السودان. ويومها فاجأتنا جماعة حزب الأمة (الأكــثر ميلاً للأفرقة أصلا) بتأييدها الجماعات العربية ومدها بالسلاح فتأسس فى مقابلهــا مبدأ "التمرد المسلح" بانضمام مثقفين وكوادر شابة هى التى أسست حركة تحريــر الســودان فــى دار فور SLA بعد ذلك عام ٢٠٠٣. وفى نفس الفترة قام "التجمع العربى" القبلى الذى ترجع جذوره بدوره إلى فترة حزب الأمة نفسها.

وهذا الانحراف على مستوى قوى إسلامية مثل حزب الأمة وعدم قدرته على اســتثمار وضعه الدينى لتحقيق "وحدة وطنية" بينما تدعى أدبيات "حزب الأمة" أنه كـــان لديها دائما "الحل الديمقراطى" فى إطار مشروع "الصحوة الإسلامية"، تكرر هذا الانحراف مرة أخرى مؤخرا حين قاد حزب الجبهة القومية الإسلامية عمليات إثـــارة قبلـــية ضد حركة د.قرنق: الحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم كان لجوء الــترابى فى مواجهة منافسيه فى الحكم مؤخراً ومحاولة كسب المواقع فى السودان الغربى أو "دارفور" بالحديث فى "الكتاب الأسود" عن "التمييز العرقى" ضد "إخوانه القوريين" وغيرهم فى هذا الإقليم، متخلياً عن خطابه الدينى الأصيل.

والمشـــكلة فـــى حالة دارفور تطرح بعداً أيسر فى إدراكه من مشكلة الجنوب بالتأكيد، مع أنها باتت أشد وطأة فى السودان. ذلك أن "مملكة الفور" قديمة وأصيلة بين "الممالك الإسلامية" الأفريقية فى غرب أفريقيا ولم تنضم إلى "الوحدة السودانية" إلا فـــى بدايـــة القـــرن العشرين، لكنها مثل سلطنة "سنار" شرقى السودان بتراثها الإســـلامى أيضـــاً لهمـــا امـــتدادات على مدى الساحة السودانية أهلت قيام الوحدة السودانية بمجرد انتهاء عصر الإمبراطوريات الإسلامية (العثمانية- العلوية.. إلخ) كمـــا أن حركـــتهم السياســـية الحديثة لا تطالب بانفصال أو تمايز بقدر ما تطالب بمشاركة سياسية عادلة فى "دولة وطنية".

لكــن "الخطــاب العربى الإسلامى الصارخ الذى أسس المصالح فى الخرطوم وأدى لإقصاء أصل الغرب والجنوب دون أن يكون "قومياً" أو "دينياً" إلى هذا الحد الذى يؤدى لكل هذا الإقصاء، هذا الخطاب عمل فقط على تدعيم "السلطة المركزية" دون بــناء دولـــة مركزية حقيقية وكشف عن المنافسات السياسية الاقتصادية ذات الأغطية الدينية (منافسة برجوازية) "الإنقاذ" للبرجوازية القديمة مثل منافسة الترابى للصـــادق. ومعـــروف أن "الفـــور" يتمســـكون بالإسلام صوفيا وبالعربية اجتهاداً، وســاندوا التعايشى وعلى دينار فى محاولة بناء "دولة السودان الاستقلالية"، إلا أنها كانت موضع الإهمال العام من قبل الإسلاميين المتنافسين.

ربما لهذا تسمى حركتهم الآن "بحركة تحرير السودان" وليس حركة "الفور" أو الـــزغاوة أو "المساليت" أو المايدوب. وهم الذين ساعدوا أطرافاً فى تشاد- آخرهم الرئـــيس "أديـــس ديبى" لإقامة دولة وطنية فى تشاد رغم أن جزءًا منهم يعيش فى امـــتداده التشـــادى دون حساسية تذكر. ومعنى ذلك هنا أنهم يسعون "للدولة" وليس القبـــيلة كمـــا يبدو ظاهر الأمر. ولكنهم كقوى اجتماعية عانت الإفقار الشديد إزاء الجفاف والتصحر فى منطقتهم ولا تساهم الحكومات فى عملية تطوير الزراعة فى مـــنطقة الفـــور أو الثروة الحيوانية للجماعات القبلية الأخرى بقدر ما تتركهم على مـــدى خمســـة عقود نهباً لكوارث الطبيعة، أو لظروف الاستقرار فى تشاد ودول غـــرب أفريقـــيا، أو لحـــالات الرضا الليبى ليتجهوا لأسواقها البدائية شمال الأقاليم الغربـــية السودانية. ومن هنا أصبحت جماعات المعونة والإغاثة التى "تسعد" بمثل هـــذه الظروف وكأنها جماعات محلية فى الإقليم. بل ووصل "نفاق الحكم" فى مثل هـــذه الظـــروف إلـــى تقسيم "دارفور" إلى ثلاث أقاليم وكردفان كذلك، مع تقسيمها داخلـــيا إلـــى إمـــارات أصغر بما بدا أنه فيدرالية مع التفتيت غير المناسب لمفهوم الفيدرالـــية، ثـــم أحالت شئونهم المعيشية إلى "جهدهم الذاتى" الذى لا تتوفر له أية آليات. ومن هنا بدا الهجوم المتبادل على "المراعى" والمزارع هو الأسلوب الوحيد، ســـلما أو حـــرباً. وجـــاء البترول ليطرح التقاسم ومزيد من مظاهر التفتت للثروة والسلطة وليس إلى برامج التنمية المتكاملة.

ولـــيس مصادفة أن "حركة الجنوبيين" كذلك تحمل اسم الحركة الشعبية لتحرير الســـودان بدورها لمواجهة مثل هذا الوضع وتسعى لنمط من "النظام العادل" سياسيا واجتماعـــياً، وقبلـــت نوعا من التحالف مع حركة الفور مثلما يسعون معاً لتحالفات للدعم مع حركة "البجا" فى شرقى السودان وهى الحركة التى تحميها حركة "قوات

الـتحالف". هـذا فى الوقت الذى لا تملك فيه حكومة الخرطوم بعد انسلاخ جناحها "الديـنى السياسـى" إلا خطاب "القوة العسكرية"، التى لم تستطع الصمود بها كثيراً أمـام الجنوبيين أو الفور... ولذا يصبح السؤال كبيراً عن طبيعة الدولة المقبلة فى السودان بعد اتفاقيات "نيفاشا" و"نجامينا"!

إن السـودان بات أمام ظرف خطير على وحدته الوطنية، لا أعتقد أنه بسبب "الحـزام الأفـريقى" – كما يسمى بعضهم دارفور، إلى جوار الحزام العربى، لأن المـنطقة لم تعرف هذه الأحزمة بهذا الشكل بقدر ما تطورت فيها "السلطنات" إلى "الدولـة" مـثلما حـدث فى مناطق كثيرة فى العالم. كما أنها ليست مسألة "هيمنة" الديـنكا القبلـية فى الجنوب لأنها أيضاً إلى جوار سلطنات "الشلك" "والنوير" وقوة "المديـرية الاسـتوائية" بجيرانها ليست فى هذا الوضع القبلى، بل كان الدينكا دائماً "منطقة قابلية" للتوحد بأكثر منها "منطقة عازلة".

المشـكلة الـتى تبدو "قومية" فعلا فى السودان من أجل إعادة تأسيس الدولة، تـنطلق مـن ضرورات باتت تفرض معنى "الدولة الوطنية" مجدداً وليس القطرية مقـابل القومية، ويتعلق ذلك بطبيعة الخطاب العربى والإسلامى فى الخرطوم، ففى تطـورات المفهـوم أيضـاً أن "الجيش" لم يعد أداة الدولة الوطنية، ولكن الصيغة الديمقراطية التى تقوم على التعدد الثقافى والاجتماعى هى التى باتت تفرض خطاباً جديداً مضمونه العدل الاجتماعى والتنمية الشاملة للأقاليم والطبقات وسائر العباد!

وقد يؤدى اكتشاف البترول فى جنوب وغرب السودان، وليس جنوبه فقط كما يصور البعض إلى طرح السؤال الاقتصادى بدوره ويجعل له إلحاح السؤال الثقافى والاجتماعى والسياسى، قد يتعلق موضوع البترول بمسألة اقتسام الثروة وأمر ذلك ليس عسيرا، ولكن هل يمكن معالجة موضوع الأقاليم والقوى الاجتماعية المهمشة بهذه السهولة، وهل تظل الحكومة السودانية فى انتظار المشاكل – أو قل الكوارث – لـتقوم بحلهـا؟ وهل تقدر الخرطوم خطورة الأسئلة الجديدة التى تطرحها نتائج مباحثات نجامينا.. ونيفاشا لأبعاد مضمون الدولة فى السودان؟

****

٢- تدويل المسألة السودانية

لم يقترب الكثيرون بعد من تعبير "تدويل" المسألة السودانية –اكتفاء "بكارثة دارفور" رغم أنها أصبحت كذلك بكل المعايير. ولعل عدم إضافة مسألة الجنوب التى ستعود الحوارات حول توقيع اتفاقها النهائى فى أغسطس ٢٠٠٤ فى نيروبى،

أو ما يرد عن بداية توترات فى شرق السودان أو طبيعة تحرك "حركات التمرد" الدار فورية من جنيف إلى واشنطن، مع عدم وضوح ذلك على الخريطة الإعلامية هو الذى يخفى عناصر تدويل المسألة السودانية.

لكــن القــارىء لابد أنه قد لفت نظره هذا "الإجماع" الأمريكى من حول حملة بــوش فى "المسألة السوادنية"، ولابد أن احتفاظه بطابعها "الإنسانى" لكسب الأفرو أمريكيين والجمعيات الأهلية المانحة أو المتعاطفة مع المشاكل الإنسانية، فضلاً عن تطلعــات جماعات المصالح لاستكشاف المنطقة عبر وفود المراقبة والمتابعة، على هــذا الجانــب بدوره يغطى نسبياً على التعبئة الدولية التى كسب فيها "بوش" أيضاً الاتحـــاد الأوروبى بعد الاختراق الأمريكى لألمانيا التى تعوّض موقفها فى المسألة العراقــية، كمـــا أن دعم الموقف البريطانى بالموقف الأسترالى، بل ودعم الجميع بجهــود الأمين العام للمحفل الدولى الذى يؤسس بدوره "لانتخاباته" فى العام القادم؛ كل ذلك يضع "المسألة السودانية" على سطح حديد ساخن.

ومـــن حسن حظ الولايات المتحدة -بقدر سوء الحظ السودانى- أن المسألة ما زالـــت ماضـــية فى "المحفل الدولى"، قبل حصرها فى الإطار الأمريكى المنفرد، وذلـــك بســـبب الانشغال بالمتاعب فى العراق. من هنا تظل فائدة "البعد الإنسانى" لدارفـــور ذات قـــيمة أساســـية داخلياً وخارجيًا بالنسبة للإدارة الأمريكية التى تدير المعركة.

وتســـاعد "الحالة الدار فورية" الأمريكيين والأوربيين عموماً على الانتقال من ملـــل "المسألة الإرهابية" فى العالم الإسلامى والآسيوى إلى "نزوع إنسانى" تمتد فيه عملـــية الـــتدخل القســـرى هذه المرة إلى منطقة إسلامية ومساعدة "مسلمين" تمتد مآسيهم فى "بلاد السودان" التاريخية من "سنار" شرقاً حتى تشاد بل والنيجر ومالى غربا ممن يعانون بدورهم مشاكل "التمرد" وعطل "التنمية المستدامة"! وهنا سيغطى الضـــجيج الإعلامـــى الإنسانى وجهود "المانحين الخيرين" الذين أصبحوا يشكلون "طـــبقة عالمـــية" بدورهـــم على معانى التدخل العسكرى المحتمل. وفى ظل غياب مســـاعدات عربـــية أو إسلامية فعالة، بل وغياب دور الدولة المسئولة محلياً بهذا الشكل المؤسف، يظل هذا الدور "الإنسانى" أكثر فائدة وأقل تكلفة مما تتحمله قوات التحالف فى المستنقع الآسيوى الممتد من كابول إلى بغداد، والقدس.

لا يمكن هنا – ومع هذا "الطابع الإنسانى" للقضية التى يجرى تدويلها، أن نفرد الحديـــث لعناصر أخرى توحى "بالطابع الشرير" وحده، وذلك لصعوبات ما زالت

فى الساحة حول ضرورة أن نأخذ فى الاعتبار الفروق القائمة بين "العالمى" كقيم أو معايير مهما كان الخلاف حولها، ومنها الطابع الإنسانى الذى يسمح بقدر من "التدخلية" بالفعل، وبين "الدولى" الذى يعنى تداخل مصالح الدول، بالتنافس أو الاستغلال أو الإخضاع أو تطويع المؤسسات الدولية نفسها. ولذا لا ينكر أحد قوة الاعتبار الإنسانى الظاهر فى مسألة دار فور، لكن أحداً لا يستطيع أن يغفل عن "البعد الدولى" الصراعى فى الموضوع.

وتشد مسألة دار فور، بل والمسألة السودانية عموماً الانتباه لعدة قضايا أخرى خارج البعد الإنسانى المثار حالياً:

*الثروة البترولية: تثير بعض التعقيدات فى الموقف، فامتيازات بترول الجنوب حتى جبال النوبة ما زالت فى يد شركات صينية وهندية وماليزية، ولابد من ضمان عدم امتداد هؤلاء إلى بحيرة البترول التى يجرى الحديث عنها فى الغرب السودانى. وحيث لا نريد القول إن اضطراب المنطقة أو "التمردات" هى التى تضمن التدخل لحماية الاستثمارات المتوقعة، بل إن الاستقرار هو المطلوب لصالح الاستثمار، فإننا نشير إلى دراسة هامة لكاتب أمريكى "دوجلاس جونسون ٢٠٠٤" عن مسألة الجنوب؛ يحكى فيها كيف ساعد الأمريكيون الرئيس السابق نميرى ليعطى سلاحاً أمريكياً لقبائل "المورلى" (جنجاويد الجنوب عام ١٩٨٠) لمهاجمة قبائل الدينكا والنوير لضمان "الاستقرار" فى منطقة استثمار شركة "شيفرون" فى البترول بهذه المنطقة "الجنوبية" ... ولعل "إثارة حفيظة" الدينكا والنوير بهذا الشكل – بمعرفة النميرى أو الأمريكيين! هو الذى ساهم فى انتماء هؤلاء للحركة الشعبية لتحرير السودان بهذه القوة ضمن المسألة الجنوبية عموماً.

ثمة حاجة إذن لتهيئة ظروف ملائمة للانفراد ببترول الغرب، وتهيئة الظروف الاجتماعية والإنسانية لذلك أيضاً. لذلك فدخول الأمريكيين مدعومين بالبريطانيين والأستراليين، وأجواء دولية، وإنسانية هذه المرة يعتبر عملاً دبلوماسياً ناجحاً فى الظروف الأمريكية الحالية. بل وموقف مبكر من منافسات دولية قوية فى المنطقة تمثلها فرنسا صاحبة النفوذ فى تشاد ومنطقة الفرنكفون المجاورة (وقد بدأت بالفعل الزحف إلى الحدود السودانية من تشاد!) ويصعب الآن إمكانية الحديث عن اتفاق مماثل لاتفاق فاشودة بين بريطانيا وفرنسا الذى أعقبه "الاتفاق الودى" ١٩٠٤ لتقسيم المصالح فى شمال أفريقيا ووداى النيل. لذلك يحاول السودان اللعب على

بعــض هذه التناقضات وهو الذى سبق أن سلم "كارلوس" لفرنسا فى عملية اختراق لأوروبا من قبل.

*ثــروة اليورانــيوم وعســكرة المحــيط الأفــريقى: تعود الثروات المعدنية الاســتراتيجية فــى أنحــاء أفريقيا لتحتل موقعاً فى السياسات الدولية كنا نظن أنه مضـــى مع المرحلة الاستعمارية التقليدية، وباعتبارها مواد تقليدية أيضاً لن تنافس "التكنولوجــيا العليا و"السوفت وير"... إلخ. لكن ها هو اليورانيوم يهدد وجوده "بلاد الســودان" من دار فور لأفريقيا الوسطى ومالى والنيجر. وقد فاجأنا رئيس النيجر الحــالى ورئــيس وزرائها السابق بل وزعيم المعارضة فى النيجر بشن حملة من بــاريس أوائل يوليو ٢٠٠٤ على الإدارة الأمريكية التى "زورت" (هكذا) مراسلات بيــن النيجر وصدام حسين لإثبات استعمال الأخير ليورانيوم النيجر فى بناء أسلحة التدمــير الشامل، بينما لم تحدث الواقعتان! وإذا كانت النيجر هى ثالثة دولة منتجة لليورانــيوم فى العالم وتنتج ما يقارب نصف استهلاكه؛ وهى مجاورة لمنتجين أقل مــثل أفريقيا الوسطى، إذن فنحن أمام منطقة استراتيجية جديدة تبرر ما يشاع عن منافســتها للشــرق الأوســط إذا أضــيف إلــيها بــترول تشاد وغينيا الأستوائية وســاوتومى،.... والســودان! فهــل ترى يتيح النزوع الإنسانى فى دار فور ما لا يتــيحه التنافس مع فرنسا لتأمين هذه الثروات الاستراتيجية فى المنطقة الفرنكفونية التقليدية؟

هــل تفســر "المسألة السودانية" مسعى أمريكى طوال العقد الأخير لدفع مسألة "الأمن الأفريقى" ومساعدة مالى والنيجر وغانا ونيجيريا على تكوين فرق عسكرية تصــلح للــتدخل العسكرى السريع من أجل الأمن الأفريقى؟ وقد أفادت هذه القوات فعــلا فى ليبريا وسيراليون وساحل العاج بعد أن أنفقت الولايات المتحدة أكثر من مائــة مليون دولار على تدريب قوات تتحرك فى المدن كما تتحرك فى الصحراء الشاسعة؟ هل تصبح "دار فور" مجال تدريبات جديدة ذات طابع صحراوى؟ وبدعم بــريطانى وأســترالى هــذه المرة للتعود على حروب وتمردات الصحراء الساخنة والقاحلة إلا من الموارد الاستراتيجية؟

هل توفر المسألة السودانية الآن فضاء لمثل هذه التحليلات جميعاً؟ إن الضجيج الإعلامـــى وحده هو الذى يدفعنا لذلك. فالمأساة كانت فى جنوب السودان أسوأ من ذلــك ولــم نــر مــثل الذى نراه، بل إن الأوضاع فى الصومال وأحياناً فى شرق الكونغو أسوأ من ذلك ولا نرى مثل هذه الحملة، فالأولى يكرهها الأمريكيون الذين

طــردوا منها شر طردة حين سُحل جنودهم والثانية عولجت عن طريق الحكومات الصديقة دون منافسة.

ومــع ذلــك فالمســألة السودانية ما زالت معقدة دولياً بقدر كاف. فعدم مرور القــرار الأمــريكى بصيغته "الحادة" فى مجلس الأمن رغم أنه ملغوم بالتهديدات، والحديــث عــن إعطــاء فسحة وقت للحكومة السودانية من قبل المستوى الدولى والإقلــيمى العــربى والأفريقى، يعطى فسحة تفكير أمريكى آخر فى فترة انتخابية تتطلــب ســحب الــرأى العــام الأمــريكى من قسوة سجن بو غريب إلى أريحية المساعدات الإنسانية فى دار فور.

ومــا زالت الصدف تخدم إثارة "المسألة السودانية" من أكثر من زاوية قد تقدم احتــياطى من "الفرص" للعمل الدولى والعالمى والإنسانى على السواء. فثمة حديث عــن تسرب عناصر "القاعدة" إلى "دار فور"، والحديث سابق عن وجود قيادات من الســلفيين الجزائريــن (شــخص الــبارا وجماعته...) بين متمردين تشاديين بل وســوادنيين فــى "المســتنقع الصــحراوى" الجديد، أى قرب مناطق إنتاج الذهب واليورانــيوم مثلما كانوا قرب البترول ومزارع المخدرات فى آسيا، ومناجم الماس فى سيراليون... وثمة اقتراب ليبى من هذه المنطقة لا يعرف أحد إلى أين....

إذن فلــتأخذ المســألة الســوادنية فسحة من الوقت، يستمر فيها تغييب الدور العربى وتحديد الدور المصرى، حيث لا يتحمس التمويل العربى حتى لحشر نفسه وسط المانحين الإنسانيين فى دار فور فى وقت تشتد فيه حملات جانبية عن "عرب وأفارقــة" علــى نحو مؤسف وحيث تحل الصياغات العامة للاتحاد الأفريقى محل التدخل المحدد لمنظمة "الإيجاد" التى ساهمت فى اتفاقات الجنوب...

وهــناك أيضــاً وضع منظمات "التمرد" فى غرب السودان بما لا نعرف أين يصــل اســتثمارها للفرص بدورها سواء بالتوقف عند فرض شروط أفضل لأبناء غــرب الســودان المهمش بالفعل مع أنهم يشكلون أغلبية "الأنصار" و"الترابية"، بل ومؤيــدى "جرنق" خارج منطقته أم أن محاولة تبرئتهم من تهمة العنف قد تلقى بهم بشــكل أعمــق فى قلب الساحة الأمريكية تمهيداً لتكرار الحالة العراقية فى غرب أفريقيا!

وإذا تحركت كل هذه العناصر فى "فسحة الوقت" القادمة فسنصبح أمام "مسألة سودانية" بالغة الخطر على الواقع العربى والأفريقى والدولى على السواء.

****

٤- الاتحاد الأفريقى .. ومناورة التدخل فى السودان

كــان اقــتراب الاتحاد الأفريقى من مشكلة دار فور، فى البداية اقترابا هادئا ومريحا للأطراف إلى حد كبير منذ بضعة شهور، ساعد على ذلك أن رئيس الدورة السابقة للاتحاد كان الرئيس "شيسانو" رئيس موزمبيق، ثم جاء بعده منذ أوائل يوليو ٢٠٠٤ رئــيس نيجيريا "أوباسانجو". والأول عانت بلاده الكثير من "الاضطرابات" الداخلــية، وضغوط التدخل من النظام العنصرى المجاور فى جنوب أفريقيا لبعض الوقت، ثم الأدوار الغربية المباشرة لفترة أخرى حتى استقر الأمر للرئيس "شيسانو" القــابع فــى دست السلطة لأكثر من عشرين عاما. أما أوباسانجو"، فإنه فضلا عن معاناتــه أوضاع نيجيريا الداخلية، فإنه يلعب دورا ملحوظا فى مناطق الاضطراب المجــاورة، من ليبيريا إلى سيراليون وساحل العاج، وقادت نيجيريا بنجاح ملحوظ "قوات التدخل الإقليمى المعروفة باسم "أوكوموج" التى هندستها جماعة إقليمية قوية هــى "مــنظمة دول غــرب أفريقــيا" "إيكواس". واستبشرنا خيرا بدخول" الاتحاد الأفريقــي" الناشــئ على الخط لمعالجة "المسألة السودانية" خاصة وأن الارتياح قد شــمل أيضًــا رئيس مفوضية الاتحاد، وهو الرئيس السابق لجمهورية مالي، الذى شــهدت فــترة حكمــه حل نزاع إقليمى معروف فى شمال بلاده، قاده "أزواد" أو أجــاويد الطوارق وغيرهم من متمردى الصحراء الكبرى، فجاء الحل الديمقراطى بــالحوار الداخلى نموذجًا يسجل للرئيس السابق "عمر كوناري". وقد لاحظ الجميع بارتــياح الــتحرك المباشر لرئيس المفوضية الأفريقية للاتحاد بما بدا معه الأمر وكأننا أمام "تنظيم إقليمي" له إرادة يمكن أن تجب الإرادات الفردية للدول على نسق مــا يحــاول أميــن عام الأمم المتحدة أحيانا، وعلى خلاف المتاح لأمين الجامعة العربــية للأســف الشديد! بدا الحديث بعد اجتماع القمة الأفريقية فى يوليو ومجلس الأمــن والســلام الأفــريقى ٢٧ يوليو حول تخصيص فرقة عسكرية محدودة من ثلاثمائة جندي، بهدف المشاركة فى "حماية فرق المعونة الإنسانية لمنطقة دار فور، مــع نوع من "مراقبة" الأوضاع إزاء الحلول المطروحة ودور الحكومة السودانية المتوقع بمسارعة قواتها فى تنفيذ برنامج التهدئة والحماية وتحييد "الجنجاويد" وهنا يتحدث الاتحاد الأفريقى ــ للإنصاف ــ عن حل دائم للتفاوض بينما يتحدث مجلس الأمــن عن "حل سياسي" مع الأطراف لإجراءات لا نعرفها.. إلخ. وأصبح الحديث الآن عــن مصــادر تمويــل هذا الدور وتوفير حوالى خمسة وأربعين مليونا من

الـــدولارات لهـــذا الغرض.. إلخ، كما تحرك الاتحاد لدعوة "كافة الأطراف" ـــ أى الحكومة والمتمردين – لحوار سياسى يجرى فى رحابه.

لكنـــنا فوجئنا مؤخرا بعدة تطورات لافتة، بدأت خارج إطار الاتحاد، وإذا بها تجـــر الاتحاد نفسه إليها. بدأ الضغط الأمريكى المباشر على الأمم المتحدة ليحضر أميـــنها العـــام بـــرفقة وزير الخارجية الأمريكى (!) ويزوران دار فور ويأخذان "الموبـــا" والشاى على أرض خيام أهل دار فور، ثم يعودان بخطة نقل القضية من رحابة الاتحاد الأفريقي، إلى "زنقة" مجلس الأمن نفسه، حتى أن اتفاق السيد "عنان" حول برنامج الشهور الثلاثة "إنقاذا للموقف" أصبح فى خبر كان، أمام الشهر المتاح فى قرار مجلس الأمن آخر يوليو ٢٠٠٤ والذى سمح به الأمريكيون وأصبح يؤيده "عنان" نفسه!

وتصورنا أن يستفز ذلك "الاتحاد الأفريقي" الذى كان عليه أن يصرخ فى وجه هذا "التدخل" المفاجئ. لكن البرنامج الأمريكى لا يجدى معه الصراخ! إذ ثم تطور نلحظة جميعا من "التطبيقات العراقية"؛ وهو الانتقال من الهيمنة الفجة المطلقة، إلى التستر "بالتدويل" وزعم إتاحة دور خاص "للمجتمع الدولي" من أوروبا أو فى الأمم المـــتحدة؛ أو إلـــى أقلمة الصراعات والحلول، وفق نمط استدعاء الدول الإسلامية والعربـــية فـــى العراق، والآسيوية فى أفغانستان، والأفريقية فى الحالات الأفريقية المعروفة. بل إنه من الممكن استدعاء من "يصلح" بين جميع هؤلاء للحالة الواحدة، مـــثل التشاور مع السنغال وجنوب أفريقيا لحالة العراق.. إلخ. أى إنه ثمة إمكانية دائمـــة "لأقلمـــة" الصـــراع فى رحاب "التدويل" المركزي! ويبدو أن قيادة "الاتحاد الأفريقـــي" قد فهمت الرسالة بسرعة بالنسبة لحالة "دار فور"، فبدأت تستسلم للأمر. ولأن "الحالة السودانية" هى حالة "عرب ضد أفارقة" فى الجهاز الإعلامى "العالمي" فلابد من المحافظة على خصوصية "أفرقة" الصراع، ورغم أن ثمة عشرة أعضاء عـــرب فى الاتحاد الأفريقى فإن المناقشة مازالت تبدو "أفريقية" فقط، ولم يقم أمناء الاتحـــاد والجامعـــة العربية مثلا بزيارة مشتركة مثلما تمت زيارة "باول وعنان". ورغم ضجيج "ليبيا" حول أفرقة سياستها وخرائطها، ودورها التاريخى فى مسميات الاتحـــاد، فإنـــنا لم نسمع لها صوتا إلا لتمرير "المعونات الدولية" المثيرة للصخب رغـــم الغضـــب الســـودانى، كما أن مصر فاجأتنا بدور كبير بدا "مفاجئا" ومتفردا بدوره، مع أنه كان يمكن بحجمه هذا أن يصب فى الاتحاد أو الجامعة محافظة على طابع خاص "لأقلمة" أو "أفرقة" أو "تعريب" المعالجة للقضية السودانية. وهكذا بدت

محاولـــة "المعاونـــة" فـــردية ـــ مهما كان إخلاصها، بينما الحلول دولية أو "تحت السيطرة".. وفوجئنا بتطورات دور الاتحاد الأفريقى، وتذكرت قيادته أن فى مواثيق إنشـــاء الاتحـــاد النص على جواز التدخل بالقوة فى حالة جرائم الحرب أو الإبادة الجماعـــية فـــى الدول الأفريقية. ومعنى ذلك أن الاتحاد قد يأخذ بقرار الكونجرس الأمـــريكى الـــذى انفرد بتسمية الحالة السودانية حالة إبادة جماعية، فقد أصبح عدد القـــوات المقترح عشرة أضعاف قوة "المراقبة" الأولى إذ وصل إلى ٢٤٠٠ جندي، وأصـــبحت المهمـــة أقـــرب للتدخل "لحماية المواطنين" إلى جانب هيئات العون، واللاجئيـــن والمهاجريـــن، والمبعديـــن.. إلخ وبذلك يصبح الاتحاد قوة تدخل فعلية ســـتنتهى بالضرورة إلى تأمين "مناطق التمرد" التى يدعو الاتحاد قيادتهم للتفاوض فـــى أحضـــانه فى أديس أبابا، وإن لم يقبلوا ذلك (كما حدث) ففى جنيف أو "أبوجا" فى نيجيريا. ولابد من معرفة أن قرار مجلس الأمن يعطى الكثير للتراضى مع هذه الأطراف حتى يثبت السودان حسن نواياه. نحن إذن لسنا أمام قوة معاونة فى الحل ولكـــن فـــى دور تعقيده. بل إننا ننتقل إلى دور "تدويله" مرة أخرى، إذا عرفنا أن قـــوات الاتحاد هذه، لا يتوفر لها المال الذى يجب أن يتضاعف من أربعين مليون خاصة بثلاثمائة جندى إلى الأضعاف التى تحتاجها قوة من ٢٤٠٠ جندي! كما لابد أن يجـــرى التساؤل حول مدة الإعداد ووسائل التدريب وآليات النقل لتهدئة المنطقة قـــبل حلـــول موعـــد التهديد فى ٢٧ أغسطس ٢٠٠٤! عندئذ يمكن أن نتذكر كيف عـــرض المسئولون الأمريكيون مسألة "الأمن الأفريقي" على اجتماع "قمة الثمانية" العالمـــية فـــى يونيو ٢٠٠٤ بتفصيل لافت، يتعلق بتكثيف "الجهد الأمريكي" السابق لإعـــداد قوات عسكرية أفريقية من دول غرب أفريقيا (المحيطة بالصحراء الكبرى غرب أفريقيا ووسطها)، ثم تخصيص خمسة وسبعين مليونا جديدة للمضى فى هذا الهدف السامى حول برنامج "السلام والأمن الأفريقى" بمساعدة امريكية مباشرة بعد أكـــثر مـــن مائـــة مليون دولار أنفقتها قبل ذلك على المشروع. وبالطبع لم يحتج الرؤســـاء الأفارقـــة المجتمعون فى شهر يوليو على قرارات قمة الثمانية فى شهر يونيو، ذلك لأن رئيس المفوضية الأفريقية نفسه يعرف البرنامج الأمريكى منذ كان رئيســـا لمالـــي، وشمل البرنامج مالى وغانا والنيجر ونيجيريا وغيرهم فى منطقة الصـــحراء المرشـــحة لمـــثل هـــذه التدخلات لحماية ثروات البترول واليورانيوم والذهـــب.. إلـــخ. إذن فثمة خطط لعسكرة إجراءات السلام والأمن بعون أمريكى مباشر.. يجعل "الأقلمة" ـــ أفريقية أو عربية ـــ "أمركة" بدون آلام!

ذكــر أحــد العالميــن مــرة ، أن من حق الأمريكيين وغيرهم بالطبع حماية مصـــالحهم والتخطيط لذلك، لكن من حق الآخرين أيضًا أن يضعوا المعايير لحماية مصـــالحهم أيضًـــا ووضع حدود تداخلها مع "الآخرين". وما نذكره هنا عن الأقلمة والأفرقة والتعريب، هى مصطلحات فى النظام الدولى وخاصة فى عصر العولمة، تفــترض "المواءمة" والتوافق كلما أمكن ذلك، أو التصارع لمن استطاع ذلك ولكنها جميعا لايمكن أن تعنى تحويل أى منها لجهة المصالح الأجنبية الاستغلالية المهيمنة على كل المنافذ مثلما يجرى على الاتحاد الأفريقى.

اللافــت للــنظر فــى الموقــف العربى أنه يبدو خارج مفاهيم العمل الدولى المعاصــرة ولا يكفــيه الغياب عن العصرنة ! وهذا ما عبر عنه اجتماع الجامعة العربــية مؤخرا إذ نجدها فى صورتها الجماعية لا تبعد كثيرا عن الحالة القطرية الــتى تحكــم ســلوك كل عضو على حدة، فالقرار "الجماعي" يصبح خاصا بدعم حكومة السودان وعدم السماح "بالتدخل الأجنبي" فى السودان، أى إنه مجرد موقف مع العضو القطرى دون تحقيق قفزة نوعية فى العمل معا على المستوى الإقليمي الأفــريقى أو مجلس الأمن.. إلخ وذلك للظروف التى تعيشها معظم الدول العربية. ولا تســاعد الحكومة المعزولة سياسيا فى الخرطوم على نجاح هذا الجهد الجماعى المنشود بسبب تدهور الموقف بين أيديها وتضارب تصريحات مسئوليها إزاء العالم الخارجى وتحركاته بشكل مثير، ولا يقدر الجميع أن التدخل الأجنبى أصبح يكتسب شــرعية باقــترانه مــع "المعالجة الدولية أو الإقليمية" والتى ستفرض الكثير على السودان خلال الفترة القادمة من عام ٢٠٠٤.

****

قضايا أخرى

١ – هموم السياسة والاجتماع فى الخرطوم

تضــج الخــرطوم الآن بحوارات صاخبة، ليست أداتها الحرب التى استمرت أكــثر مــن عقد بسبب مفهوم خاطئ للعلاقات بين أهله؛ فئاتهم، وأقاليمهم، ونخبهم المهيمنة سياسيا أو فكريا. الحوار الآن ينطلق من شعور عارم بالأزمة، أو المأزق أو مـــا أسماه البعض بالورطة. والحوار حول اتفاق ماشاكوس (يوليو ٢٠٠٢) امتد ليصــبح أكــثر احتداما حول مذكرة ناكورو (يوليو ٢٠٠٣) التى صدرت لتوضح،

فأبهمت! بل وكشفت الانحيازات والمناورات والتحالفات. والجديد النسبي فى الأمر أن الهــامش المــتروك للمناقشات بالخرطوم أصبح أكثر اتساعا، ويشعر الكثيرون بأنــه إيجابــي..! وإن كــان نتاجه العملي فى السياسات ليس ملموسا لدى أطراف الحــوار، أو قل لا يبدو منتجا إذا ظل مركز السلطة فى تجاهله لأهمية النتائج، أي إدراك الحكم لمتطلبات المشاركة.

فــي لقــاء عدد من المثقفين المصريين والسودانيين بالخرطوم فى إطار جهد مســتقل لمركزي البحوث العربية والأفريقية (القاهرة) ومركز الدراسات السودانية ومركــز دراســات الشــرق الأوســط وأفريقيا (الخرطوم) ومع مؤسسة الصحافة الســودانية شــعرت أطراف كثيرة باتساع دائرة الحوار وحريته بالخرطوم، شعر الــبعض بضــرورته للخــروج من المآزق، وشعر آخرون بأنه مجرد تعبير عن المــأزق. وســنأخذ هنا بالجانب الإيجابي أملا أن تكون مثل هذه المكاشفة أداة من أدوات إنقــاذ الموقف بالسودان وهو يمر بأصعب مراحله إزاء التشدد الأمريكي فى فرض سيطرته واستسلام البعض للمخططات الخارجية، بسوء تقدير عن فائدة ذلك للخــروج من الأزمة، بينما يؤدى فى الواقع إلى توسيع إطار الأزمة لا حلها، وهذا مــأزق التفكير السياسي الممتد حاليا من بغداد، حتى جوبا، والصحراء الغربية! فى ندوتــنا بالخــرطوم التقــت- فــيما قــال البعض أنه جديد تماما- أطراف متعددة الاتجاهــات والمواقع، ثقافيا وسياسيا وجهويا، بل وعمريا. طرحوا ما يلزم طرحه فــي الســودان عــن العلاقــات المصرية السودانية، والسودانية العربية بعيدا عن المقــولات التقلــيدية عن العلاقات الأزلية والخالدة..! إذ حاصرتهم أزمة العلاقات نفســها لا نمطيــتها التاريخية! وجرى التساؤل كثيرا عن الأوضاع الداخلية حاليا، وهل الأزمة فى مجرد مأزق "الجهاد" فى جنوب السودان؟ أم مأزق القوى السياسية الحاكمة أو التي يجب أن تحكم فى الخرطوم؟ أم فى معضلة توزيع الثروة والتنمية والســلطة علــى كافة أنحاء السودان الجغرافية والاجتماعية البشرية؟ هل هي فى أزمــة الأطراف الداخلية أم فى الأدوار الخارجية؟ هل هي إقليمية، عربية أفريقية، أم دولية عولمية تحت السيطرة الأمريكية؟

وثــارت الأســئلة بأكثر حدة فى أحيان، ورغبة فى الإجابة فى أحيان أخرى، وعلــى مــدى أربعــة أيــام، دفع الباحثون والكتاب من مصر والسودان بعشرات التساؤلات الكاشفة لعمق الأزمة، وتدافع مسئولون وقياديون، يقدمون إجابات تحكم

بعضها مواقف مسبقة، أو رغبة فى تشكيل موقف جديد يناسب مقتضى الحال، لكن أحدا لا ينكر أن ثمة تطورا نظريا تشهده الخرطوم دون شك!

وهنا بدأنا نمسك ببعض خيوط الأزمة، فثمة مسئول يتحدث عن حتمية التعددية وانتهاء عصر الشمولية فى السودان كطريق لإنجاز الوحدة الوطنية، وآخر يدفع فى اليوم التالي بأن الحكم يدافع عن جوهر العروبة والإسلام كمشروع مركزي مهدد بالضياع والتدمير كما دمرت مملكة العرب فى الأندلس، ملوحا للدول العربية فى اقترابها الذى يقدره تماما- الآن- بالتعاون لحماية هذه المهمة التاريخية للعروبة والإسلام فى السودان. هذا بينما كان فى الندوة من يهاجم قيادات جنوبية لأنها رددت هنا أو هنالك أن على العرب أن يتذكروا تاريخ خروجهم من الأندلس حتى لا يكرروا نفس الموقف فى السودان! لكن المنتدين حاولوا الخروج من هذه الدائرة الجهنمية بمعالجات أكثر نفعا، فدرست مسألة الفيدرالية وتجاربها، من نيجيريا إلى كندا، وأثر التجاهل الذى ساد دائما موقف السلطة المركزية الشمالية من هذا الموضوع، بل وتجاوزه إلى حد الحرب منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧، ومحادثات الاستقلال وإنجازه ١٩٥٦/٥٣ ثم إزاء اتفاقية أديس أبابا وتطبيقها ١٩٧٢ حتى اضطرت لإقرار حق تقرير المصير بنفسها ١٩٩٢ لتتخلى عنه بعد ذلك معتبرة ما تم فى فرانكفورت- كما صرح لنا أحد المسئولين- مجرد لغط سياسي غير ملزم! ومع الرغبة فى إدراك جذر المشكلة، تبين للمنتدين عمق المشكلة الثقافية والتنوع الثقافى والاجتماعي، عربيا وأفريقيا فى السودان بما يمكن فى ضوئه دراسة جديدة لعلاقات السلطة والإدارة والثروة والتنمية فى إطار تخطيط ديمقراطى جديد، وليس مجرد التحدي بالقبول أو الرفض. واتهم البعض برامج الأحزاب السياسية كافة، وليس مجرد الحزب الحاكم بعدم برمجة أفكارها وفق هذه المتطلبات؛ الأمر الذى يدين فترات حكم حزب الأمة، والاتحادي، مثلما يدين حكم جبهة الإنقاذ، مما يكاد يصل بالسودان إلى شبيه نمط "الكشمرة" (من كشمير) أو الكردلة (الأكراد) أو القبرصة! لذلك لم تبد أزمة مفاوضات ماشاكوس ولا مصيرها هي المشكلة الرئيسية أمام كثير من المحاضرين بقدر ما ارتبطت الأزمة بما بعد ماشاكوس فى ضوء المفاهيم السائدة عند الأطراف، وهل هي عودة لمركزية القرار لدى سلطة الشمال تقابلها السلطة المتوقعة فى الجنوب، بما ستظل معه معالم الأزمة، أم أن ثمة مصيرًا ديمقراطيًا آخر لوضع متكامل فى الشمال والجنوب على السواء. وهنا تبادل الحاضرون فى دراسات معمقة معنى الدولة ودورها المركزي

مـــن جهـــة وأثر المكون الاجتماعى والثقافي لها من ناحية أخرى. ويمكن القول- للأســف- إن بشـــائر المشاركة الديمقراطية للأطراف المعنية جميعا فى الشمال أو الجـــنوب لا تنبـــئ بخير كثير حتى الآن! وقد تم عند عرض هذه المسألة تناول ما يســـمى بالمـــناطق المهمشـــة بفهم جديد لمعنى هيمنة المركز فى غياب فهم ثقافي واجتماعـــي مناســـب للمناطق المهمشة التى لجأت للسلاح بدورها مؤخرا لأسباب تاريخية أو اجتماعية موضوعية وليس لمجرد تعبئة "جرنق" أو تحيزه لها.

بعض الجنوبيين متشائمون تجاه "جون جرنق" بقدر تشاؤم الكثيرين أيضا تجاه حكومـــة الخـــرطوم الـــتى لا تريد التصريح بنيتها نحو حكومة انتقالية وطنية ولا حكومة جبهة وطنية، ولا تعديل الدستور، إلا فى أطر يرى الكثيرون بأسف أنها قد تفرض فرضا فى ماشاكوس بما يجعل الموقف مأسويا!وقد تساءل بعض المتحدثين عن معنى التصلب فى الداخل إلى هذا الحد، و"النعومة" فى الخارج بهذه الدرجة فى نفس الوقت؟

وقـــد تـــم التعرض لتطورات العلاقة مع مصر والدور المتنامي لبعض الدول العربـــية بـــل وفى إطار الجامعة العربية نفسها وما عرض عن نشاطها فى مقابل تنامـــي المواقف السلبية لبعض الدوائر الأفريقية إلا فى حدود العروض الأمريكية، أو الأوربية. لكن البعض عبر عن قلقه من ارتباط ذلك بتدويل "المسألة السودانية" ومـــا يرتـــبط بـــه مـــن لجوء القوى المتنازعة "للاستقواء" بالأطراف الخارجية لا الداخلـــية، بـــل وصـــور البعض العمل المصري أو العربي وكأنه مجرد "رشوة" موســـمية للجنوبيين لا تؤتى ثمارها إذا ظلت فى حدود المفهوم الاقتصادي أو حتى التـــنموي، بـــدون مشـــاركة مسئولة- تأخرت كثيرا- فى "الحلول السياسية" وليس مجـــرد المبادرات الجامدة. كما لم يتم دفع العرب للنظام فى السودان للانتباه للداخل بـــتعاون سياســـي مع القوى الحية الداخلية، بدلا من لوم العرب أو مصر لغيابهم. وهنا بدت أهمية التعاون الإقليمي الحقيقي بعيدا عن المقولات التي عزلت السودان كثـــيرا من قبل، بل وبدا غياب العمل العربي الأفريقي المبكر والمنظم أحد مظاهر الأزمة السودانية؛ لأنه فى الواقع غاب دور المبادرات العربية الأفريقية المشتركة لصالح المبادرة الأمريكية.

ثمـــة قضايا أخرى كثيرة وحيوية أثارتها حوارات الخرطوم، تمس بشكل نقدي حـــاد أحـــيانا الفهـــم المتبادل لدى المثقفين العرب والسودانيين عن بعضهم الآخر، ومســـئولية المثقفيـــن المصريين بوجه خاص، وغيابهم، بصحافتهم أو بحوثهم عن

متابعة الشأن السوداني إلا بشكل موسمي يجعل ما كتب عن السودان فى "عام ماشاكوس" يقترب من حجم ما كتب فى عدة عقود! ووجه النقد أيضا للثقافة والصحافة السودانية المغرقة فى المحلية والتي تعزل نفسها عن المشاركة فى الساحة الثقافية العربية، لتسهم فى تقديم فهم حقيقي للتنوع الاجتماعي والثقافي فى السودان وفى العالم العربى، مما جعل الكتابات أو التصريحات المتبادلة تبدو فوقية أو متعالية أو غير محيطة بحقائق الواقع، ومن ثم يأتي تحيزها للموقف المركزي على الجانبين حتى ولو كان غير ديمقراطى، وغالبا ما يراه البعض ضد الخرطوم بسبب ما يسمى بالاعتبارات الاستراتيجية عند البعض! وحتى عندما أثيرت قضية عزوف "العرب" عن الاستثمار والمشاركة فى تنمية السودان مثلما يفعلون في أوروبا أو غيرها، أو الصراخ من مصر حول مصالح الأمن القومي المصري، وذلك ضمن أوراق عن مواقف الصحافة فى البلدين أو الموقف من برامج التكامل، كان هناك من يرد أيضا بأن السودانيين يتجاهلون ضرورة إعداد الأوضاع الداخلية اقتصاديا وسياسيا لتكون "جاذبة" للتعاون أو التكامل، وأن يسهموا بمفاهيم حديثة، فى الحياة العربية والأفريقية لتفرض نفسها أو تفرض الأمان على أصحاب القول بالأمن القومي العربي أو المصري، بدلا من بقاء العلاقة مشروعا اقتصاديا أو انعزاليا فى الساحة السودانية سواء بالنسبة للداخل أو الخارج.

قد تكون كل هذه التساؤلات أو القضايا التى شهدتها حوارات الخرطوم ساهمت فى كشف ما يتطلبه الموقف سودانيا وعربيا ومصريا لاحتواء آثار ماشاكوس السلبية المحتملة على دائرة الوجود المشترك لشعوب هذه المنطقة، وإلا مضت آثار "ماشاكوس" بعيدا.. بما ليس فى الحسبان.

****

٢- أزمة العروبة والأفريقية فى السودان

تتجدد دائمًا مع اشتداد الأزمات السودانية أحاديث العروبة والأفريقية فى السودان. وها هى أزمة دارفور تنقلها عبر وسائط الإعلام العالمى والأطماع الدولية إلى "قضية دولية" تخص أطرافا غريبة حقا، من مندوبى إغاثة "إنسانية" لجميع الأجناس، إلى الرئيس بوش شخصيًا. لكن اللافت فى الموضوع هو تساؤلات مصادر الفكر العربى والمعرفة العربية أنفسهم حول حقيقة الموقف، وعندما لايبدو أن الجميع قد تعرف جيدا من قبل أو فى اللاحق على "حقيقة

الموقــف" فإنهم "يسارعون إلى "العدو... الخارجي" يعتمدون أولا على مصادره - ويا للغرابة - وذلك للتعرف على المشكلة ثم يسارع البعض إلى "الموقف الوطنى" بمشـــاركة "الســلطات الوطنية" أو المحلية فى التصدى للتدخل الأجنبى الذى "يخلق المشاكل" لتبرير التدخلات المتوقعة إلخ، ولا أنوى هنا العودة لتفاصيل الحديث عن حقــيقة مشكلة دارفور فى الواقع السوداني، لأن الحديث عنها قد تراكم بشكل كاف فى تقديرى كمشكلة سياسية وحتى محلية تطرح لها الحلول من كل جانب الآن.

لكــنى أريــد أن أذهب بالقارئ إلى زاوية أخرى من الموضوع تخص الفكر العــربى وخاصــة فــى اتجاهاته القومية التى لم تشأ أن تتعرف جيدا على الواقع الاجــتماعى وتــيارات الفكــر الوطنى فى السودان منذ وقت مبكر، رغم ضخامة المؤسســات والمؤتمــرات التى تردد متابعتها لقضايا الفكر العربى واحتياجاته من المعرفة المدققة، ليصير بدوره استجابة محققه لاحتياجات مجتمعاتنا العربية.

أمــامى علــى وجه الخصوص عدة عناوين لمثقف، عالم، مدقق، لم تتوفر له مســاحة التعريف المستحقة التى تجعله أحد مصادر المعرفة بالفكر السوداني؛ ذاك هــو الدكــتور عــبد الغفــار محمــد أحمد، وكتابه بعنوان: "السودان بين العروبة والأفريقية" فى طبعته الثانية بالقاهرة ١٩٩٥، أما طبعته الأولى عام ١٩٨٨ فكانت بالخرطوم تحت عنوان "قضايا للنقاش"، وبينهما صدر له جامع آخر من الدراسات القريــبة للموضوع بعنوان: "السودان والوحدة فى التنوع" ١٩٩٢. وما أطرحه هنا هــو ما أشار له هذا الأستاذ الجامعى المجتهد فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية والاجتماعــية حول الحوار الفكرى فى الوطن العربى وموقف الهامشيين. ففى هذا الفصــل من كتابه عن العروبة والأفريقية فى السودان، وبعد أن تحدث فى فصول أخــرى عــن المــناطق المهمشة فى السودان ومشاكلها الحقيقية قبل أحاديث اليوم الســيارة، فإنه راح يشكو من تهميش الحوارات الفكرية العربية للاجتهادات الفكرية الســودانية. وتتلخص فكرته ببساطة فى أن الفكر المشرقى سيطر بآليات لافتة على حــركة الفكر العربى وقضاياه القومية وأدت "القبلية الثقافية" بين متحاورى المشرق إلــى عــزل المغرب نفسه لبعض الوقت، لكن المغرب استعاد مكانته فى ظروف الضــعف المعــروفة الــتى نالــت المشرق، ومن هنا بات التهميش مؤكدا بالنسبة للسودانيين والموريتانيين والصوماليين، رغم الاجتهادات المتنوعة فى البنية الثقافية بهــذه الــبلاد. ولــم يقم من يتم انتقاؤهم "للحضور" فى المؤتمرات العربية بالدور المنتظر منهم إما رياء للقبيلة السائدة، أو لضعف نسبتهم بين الحضور، حتى عندما

يكون الموضوع من خصائص المجتمعات المهمشة.

ويقـــدم عـــبد الغفـــار محمـــد أحمد اجتهادات لافتة فى مجال التنوع الثقافى والاجـــتماعى بالســـودان، مؤكـــدا على أن العروبة مكتسب ثقافى وليست موروثا عرقيا، وأننا لابد أن نعترف بضعف العناصر الثقافية "العالمة" التى وفدت للسودان مـــع موجات وفود ضعيفة أصلا من الجناح المغربى بأكثر مما جاءت من الشرق، خاصـــة فـــى منطقة الغرب السودانى التى يدور الصراع حول عروبتها وأفريقيتها الـــيوم، ثـــم يلمـــح إلـــى ضعف دراسات الأنثروبولوجيا الثقافية نفسها لواقع العالم العربي، وهذا مما لم يتح لثقافة المشرق المهيمنة فرصة التعرف جيدا على منهجية بل ورؤية التنوع فى الوحدة. ويلفت النظر فى جهد الدكتور عبد الغفار محمد أحمد كشـــفه لطبـــيعة التـــنوع القائم فى السودان والذى كان يمكن لبرنامج تنموى عادل وديمقـــراطى أن يحقـــق وحدة حقيقية تجنبه تلك المعارك العرقية المزعومة، وهنا يشير المؤلف إلى عنصرين هامين فى مصير السودان، هما التنوع الاجتماعى الذى لـــم يكـــن مسيسا بشكل دائم ضد وحدة السودان، وكذلك الفيدرالية التى طرحت من الجـــنوب والغـــرب منذ وقت مبكر ورفضتها مركزية الخرطوم غير المبررة؛ بل وصاغتها "جبهة الإنقاذ" فى شكل إدارى فاشل بالضرورة.

وأظن أن الثقافة السياسية العربية لم تنتبه كثيراً لهاتين المسألتين أو لم تشأ أن تعالجهـــا بالعناية الواجبة فى الواقع العربى. وهنا يمكن ملاحظة النجاح النسبى فى معالجـــة الفكـــر والواقع الأفريقى لهما منذ وقت مبكر، ويمثل الوضع فى نيجيريا وأثيوبـــيا، فضـــلاً عن الصياغة الحديثة فى جنوب أفريقيا أمثلة حية على المعالجة الواعـــية لأوضـــاع التـــنوع الاجتماعى وحتى العرقى من جهة، والشكل الفيدرالى وحقـــوق تقرير المصير من جهة أخرى. هذا فى الوقت الذى يتمسك الفكر القومى العـــربى بشكل عصبى "بمطلق الوحدة" فلم ننجح للأسف فى إقامة "الوحدة القومية" أو "الوحـــدة القطـــرية" بسبب غياب التصور العلمى لمفهوم "التنوع فى الوحدة" أو الفيدرالـــية كما طرحته أطراف من المدرسة السودانية الوطنية، ورفضته المدرسة القومـــية والإســـلامية علـــى الســـواء. وكان أحرى بإدراك هذا التنوع واستيعابه اجتماعـــياً وسياســـياً أن يخلق فكراً فيدرالياً قومياً جديداً يتعامل مع الحقائق القائمة بحـــدة فـــى الواقـــع العربى دون تجاهل يودى بالأخضر واليابس على النحو الذى نعاينه.

وما يلفت النظر هنا هو وفرة الدراسات السودانية وغير السودانية التى تشير

لهــا بحــوث عبد الغفار محمد أحمد. والتى لم يأبه لها مثقفو الوطن العربى خلال محـــاوراتهم الواسعة عن قضايا الوطن، فها هو يعرض لمفكر من جنوب السودان مـــثل "فرنسيس دينق" الذى ألف ــ قبل عبد الغفار نفسه ــ عنوان "ديناميات التوحد ــ أســاس للاندمـــاج الوطنى فى السودان" إصدار جامعة الخرطوم ١٩٧٣، ومثله بونـــا ملـــوال فـــى نفس الاتجاه تقريباً، كما يذكر عمل مفكر آخر هو محمد المكى إبراهـــيم الـــذى أثرى مكتبة الفكر العربى والإسلامي، والوطنية السودانية فى نفس الوقـــت بكتابه عن "الفكر السوداني: أصوله وتطوره (١٩٧٦)"، وذلك فضلا عمن أرخـــوا للتـــنوع الاجتماعي فى السودان فى علاقته بقضية الانتماء وتكوين الدولة الوطنـــية مـــثل محمد عمر بشير رائد الفكرة الأفرو- عربية، ومدثر عبد الرحيم، ويوسف فضل كمؤرخين سياسيين. وفى مواقع مختلفة من أعمال عبد الغفار محمد أحمـــد وخاصـــة الكـــتاب الـــذى نرصد هنا تفاصيله نجد تحليلات مبكرة للصفوة الســـودانية، وأوضاع الحركة السياسية فى جنوب السودان، كما نجد دراسة مبكرة عـــن أثـــر البـــترول على المجتمعات التقليدية فى تحليل اقتصادي اجتماعى معمق للصـــراع المبكر فى جنوب كردفان بين "البقارة" و"المسيرية" وجيرانهم شمال بحر الغـــزال مـــن الدينكا، والتحول فى هذه المنطقة ــ مثل مناطق الصراع الحالية فى دارفـــور ــ بين الزراعة التقليدية للمحاصيل الغذائية وتبادلها المحدود، ثم الانتقال إلى زراعة المحاصيل النقدية كزراعة رأسمالية بالآلات ممولة من "فئات اجتماعية" من خارج المنطقة لا تعرف أن الأبقار هناك تسمى "المال" والأغنام تسمى "الفضة الصـــوفية"..! وبهـــذا الجهـــل أو التجاهل من قبل الرأسمالية المحلية أيضاً ينطلق الصراع الذى نراه.

لقـــد أعقب موجة دراسات عبد الغفار محمد أحمد أو إدريس سالم الحسن فى الأنثروبولوجـــيا الاجتماعـــية والثقافـــية فى السبعينيات والثمانينات بالأساس موجة دراســـات أخـــرى قدمها مركز الدراسات السودانية الذى بدأ نشاطه فى القاهرة (١٩٨٨) فـــترة الهجرة الاختيارية للعقول السودانية حتى عودته مؤخرا، حيث أثرى المكتبة بموجة جديدة من الكشوف الثقافية بحق عن واقع الحياة الاجتماعية والثقافية بالســـودان، وانطلاقـــا من فكرة التنوع والوحدة فى السودان وعلاقتها ببناء الدولة الوطنية أفرد لها المركز مجلدا هاما أصدره عام ١٩٩٥.

وحـــيدر إبراهـــيم المشـــرف علـــى المركـــز مـــثقف له إسهامه بدوره فى الأنثروبولوجـــيا الاجتماعية قبل أن ينشغل بالرد على الفكر الإسلامي فى السودان، كمـــا يبرز بين المثقفين المنشغلين بمثل هذه القضايا عبد الله على إبراهيم فى مجال

سوسـيولوجيا الـثقافة بل وقضية الثقافة والديمقراطية فى السودان، وإبراهيم النور ومحمـد سـليمان وسامية النقر فى التنمية ومن قبل ذلك كان الراحلان محمد عبد الحـى وعلـى الملـك فـى الأدب وغير هؤلاء الكثيرون ممن نقدرهم ويصعب حصرهم.

والخلاصـة أنه يهمنى فى هذه "الجردة" السريعة، أن أنبه القارئ العربى إلى أن مـياها معرفية غزيرة تمر من تحت قدميه فى التعرف على ما يجرى لمجتمعه العربى الذى تشكل فيه "الأطراف" مخاطر تفوق ما يتعرض له "المركز" أحيانا، إن جـازت هذه التعبيرات. إلا أنني لابد أن أشير هنا إلى مسئولية الفكر "القومي" تارة و "الإسـلامي" تـارة أخرى فى تجاهل المنتج الثقافى الهام الذى يصدر هنا وهناك فـيما يسـمى بالأطراف، نتيجة الخطاب السياسى الخطابى الذى يصاغ فيه الفكر أحيانا، أو التعصب لصياغات معينة لاتقبل التنوع فى هذا التفكير أحيانا أخرى. ولا أريد هنا أن أدخل فى جدل البعد السياسى للقضية ولكنى أشير إلى أن ذلك كثيرا ما وضـع "البحوث العلمية" موضع كتب الرأي والتثقيف السياسي، فنفتقد القيمة الهامة والحصيلة الضرورية لتكوين مصادر معرفية موضوعية بمجتمعاتنا، أو نتوقف فى معارفـنا عـند المركـزى لا "الطرفـي"، من هنا جاء تقديرى مرة أخرى لإنتاج المدرسـة السـودانية الـتى لا تنشـر أعمالها بأى قدر من العناية فى المشرق أو المغرب.

ولذلـك فعـندما يـتحدث الرئـيس "بوش" عن "أوضاع السودان" "والتطهير العـرقى"، ويفتى فى شئون فرق الجن من "الجنجاويد" بلكنة رعاة البقر الأمريكية! فلا يلومن العرب إلا أنفسهم!

****

٣-تكامل مصر والسودان أمام الأسئلة الصعبة

يقـال أن مصـر كلمـا ضاق عليها الأمن القومى العربى، لجأت مباشرة إلى الدائرة الأضيق ممثلة فى الأمن الوطنى، وامتدادها السودانى تحديداً. ولذا لم يدهش العـارفون بذلـك مـن الصخب الاعلامى حول دعوة مصر والسودان إلى "دائرة الـتكامل" القديمة من خلال زيارة الرئيس مبارك للسودان أول مايو ٢٠٠٣. ولسنا فـى حاجـة لتصـوير "التضييق" الأمريكى على مصر، والضغط الأمريكى على السـودان، قبل وبعد غزو العراق نفسه ثم الانفراد بسوريا ولبنان مما جعل حديث الأمن القومى العربى أثراً بعد .... كما يقولون!

وإن كانت مثل هذه الخطوة المصرية السودانية ليست جديدة فى تكتيكات البلدين ولا نقول استراتيجيتهما، خاصة وقد غلفتها جولة الرئيس مبارك العربية، بما يوحى أنها ذات طابع عربى شامل لمواجهة الهجوم الأمريكى الكاسح على المنطقة، إلا أن جزئيات الواقع العربى من الخليج للمحيط لا توحى إلا أنها خطوة مصرية سودانية بحتة تعالج أشكال العزلة التى باتت مضروبة على كل قطر على حدة بأيدى أمريكية حديدية لا يغلها إلا صحوة عربية من نوع مختلف، لا يبدو مستحيلا إذا كنا نرقب بعناية ما يجرى فى أوروبا الغربية أو آسيا الروسية أو أقصى الشرق الآسيوى.

ولا يبقى إلا أن ندرس فى الواقع العربى مصير هذه التجمعات القطرية، ثنائية أو سداسية فى المشرق العربى ووداى النيل، لنكتشف أن حجم المشاكل والمصاعب أمام العمل القطرى قد يفوق كثيراً ما نتحدث عنه كعمل قومى – وهنا يظل التساؤل مطروحاً على نظمنا وشعوبنا العربية؛ لماذا لا نستحضر أى معنى قومى – ولو جزئياً – عندما تتكأكأ علينا الشدائد على نحو ما نعيشه الآن؟ إن ما نراه من المأزق السورى والسعودى والمصرى مثلاً كان جديراً أن يستدعى عند بعض العقلاء طرفا من الحنكة السورية التقليدية، أو الدبلوماسية الهادئة السعودية، أو التحركات المصرية النشطة ليتحقق مثلا نوعا من اللقاء المصرى السورى السعودى الذى بدا مخيفا لقوى معادية كثيرة فى أكثر من مناسبة فى الخمسينيات والسبعينيات وحتى فى التسعينيات. وأتصور أنه ما زال ممكنا وفق قدر ملحوظ من المناورة على مستوى دولى (مع أوربا- دول العالم الثالث)، ووفق تطلعات للشعوب العربية بعد خيبتها فى العراق، تجعلها تطمح لرؤية مثل هذا المحور المركزى نابعنا على الساحة العربية، وهو الذى يصلح الجامعة العربية، ويهدىء من اندفاعات خاطئة فى الخليج، وقد يستفيد من هذه القدرات العربية الأخرى أو تلك الراغبة فى التفاهم أو التعاون على المستوى الأفريقى أو الدولى.

لكن..... والحال يبدو خلافاً لكل ذلك، فإننا سوف نظل نعيش ونرى حلولا جزئية هنا وهنالك، ونظل ندرس فى "الممكن" والمطروح والمسموح به، والذى يبدو أنه يحقق بعض الراحة المؤقتة لنظمنا العربية رغم أنها راحة مشوبة بالمشكلات والأسئلة الصعبة التى لا تجعلها- فى يسر – مستدامة!

وفى هذا الإطار يمكننا أن ندرس تلك الخطوة الاعلامية البارزة حول التكامل المصرى السودانى المعلن عنه خلال زيارة الرئيس حسنى مبارك للسودان مؤخراً ويقتضى ذلك أن نعالج فى عجالة مسألتين هامتين:

١-مـــا الذى وصلت إليه أو حققته تجربة التكامل السابقة بين مصر والسودان بين ١٩٧٤-١٩٨٥؟

٢-ما هى الأسئلة الصعبة التى تواجهها المحاولة المفاجئة الجديدة؟

أولاً: حملـــت التجربة الأولى اسم "منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى" الـــذى أعلـــن فـــى فبراير ١٩٧٤. ورغم أنها جاءت فى ظرف توفر فيه للتضامن العـــربى بعض مظاهر الازدهار فى حرب ١٩٧٣، وإن التجربة لم تكن بعيدة عن ميـــثاق طـــرابلس الذى جمع مصر والسودان وليبيا وسوريا لبعض الوقت، إلا أن أجـــواء اتفاقات "فك الاشتباك" من قبل مصر، وحاجة مصر والسودان معاً لاتفاقية الدفـــاع المشترك، وموجة الجفاف على أبواب حوض النيل، جعلت الاتفاق يمضى ســـريعاً فـــى اتجـــاه الثنائـــية، وليس لتطوير العمل العربى المشترك، أعتمد عليه النمـــيرى لمواجهـــة عزلـــته السياســـية داخلياً، واعتمدت عليه مصر، لحل بعض مشاكلها الخاصة، مع المياه، ومع العرب، ومع الاندفاع الاستراتيجى نحو "الصديق الأمـــريكى" الجديـــد، الـــذى سارع يجر مصر لمعاركه فى الحرب الباردة بأفريقيا (أثيوبـــيا- انجولا- زائير...) لذلك فإن تجربة التكامل تلك رغم تأسيسها لعديد من أوجه التكامل الحقيقى لو خلصت النوايا ورغم الصخب الاعلامى أيضاً الذى أحاط بها فإنها سرعان ما انفضت مع انقضاض حكم نميرى لتتراكم مشاكلها فى العلاقة بيـــن البلدين بأكثر مما تتصلب أرضيتها لصالح الشعبين. ولا مجال هنا إلا للأسى إذا تحدثنا عن اللجان الوزارية التسعة التى كانت تجتمع بين كل ٣ أو ٦ شهور، أو اتفاقـــية قناة "جونجلى" التى استحضرت أكبر حفار فرنسى لتنظيم ورود المياه من مـــنطقة السدود بجنوب السودان، أو عن منطقة التكامل التى وحدت محافظة أسوان والمديـــرية الشمالية بالسودان تقريباً، أو اتفاق الاستثمار والتنمية المشتركة لمنطقة حلايب المتنازع عليها، أو الشركة الزراعية التى اتفق على أن تزرع حوالى مليون فـــدان بمـــنطقة الدمازيـــن ولم تنجز إلا أقل من عشر هذهالمساحة. وتوج كل ذلك اعلان قيام برلمان وادى النيل ليجتمع أكثر من ٦٠٠ برلمانى فى القاهرة (١٩٧٧) والخـــرطوم ١٩٧٩ فـــى أكـــبر مظاهرة ممكن أن تتم للعلاقة بين البلدين دون أية ســـلطة تشـــريعية لدعـــم علاقة الشعبين وحين انهار كل ذلك تقريبا مع الانتفاضة

الشــعبية فى السودان ١٩٨٥، قال البعض أن التجربة كانت فوقية طول الوقت أو أنها كانت أساسا لأغراض عسكرية ولم تكتسب قاعدتها الشعبية، ولم توضع فى أى إطار عربى برغم استمراريتها... وجاءت كامب ديفيد تكمل اجابة بقية الأسئلة!

ثانــياً: ها نحن أمام التجربة الجديدة: الظرف العربى والدولى هنا أسوأ كثيراً والشــعوب لم تعد تقبل بمزيد من المظاهر بعد أن تأكدت لها هشاشة النظام العربى القومـــى الـــذى عاشـــت تجربته فى الدفاع عن العراق، فجاءتها الضربات من كل صـــوب. والحلف العربى الثلاثى أو الرباعى أو ما شئت من الأرقام لا يسعى اليه أحـــد لـــيحقق قدراً من الصمود العربى الجماعى أمام هذه الكارثة. وحتى برنامج الـــتكامل الســـودانى الليبى، لا يأتى عنه خبر ليلتحم، ولو فى هذا الإطار الاقليمى الفـــرعى، مع التكامل المصرى السودانى المطروح. ولذا تثار الاسئلة الصعبة أمام التجربة التكاملية الجديدة بين مصر والسودان:-

*إذا كانت حكومة مصر تركن لاستقرارها التاريخى، فهل النظام السودانى فى حالـــة تســـمح له بـــتجارب تكاملية وهو يعانى من أوضاعه فى الجنوب والغرب والشرق من البلاد؟

*هل تغامر مصر بدعم نظام متصلب ضد الديمقراطية فى السودان وهى التى عانت عقب الثورة ضد النميرى تمرداً على العلاقات كلها مع مصر توجته حكومة الإنقاذ عام ١٩٨٩؟

*مـــاذا ستفعل مصر مع القوى السياسية التى حالفتها فى معارضتها وحتى فى حوارها مع النظام السودانى بما فى ذلك الجنوبيين أنفسهم؟ أم ترى ستتحمل مصر اتهامهـــا مـــرة أخرى بأنها لا ترتاح لنظام ديمقراطى فى السودان وهذا ما لم يكن موقف مصر من القوة للمساهمة فى تطوير الانفراجة السياسية بالخرطوم والجنوب معا.

*هـــل ســـيتيح المخطـــط الأمـــريكى فى السودان هامشا للعلاقات المصرية السودانية السوية بينما تبدو محاولات عزلها صارخة فى المسألة العراقية والسورية والعمـــل العربى عموماً؟ ولماذا لا تدفع مصر دور الجامعة العربية وصندوق تنمية الجنوب السودانى حيث لا تستطيع وحدها تقديم الكثير للخرطوم.

*وأخـــيراً هل ترحم البيروقراطية المصرية والإعلام المصرى تجربة التكامل هذه المرة.

للمؤلف

كتب...

*دليل الدول الإفريقية (إشراف) القاهرة ١٩٧٥

*العلاقة بين حركتى التحرر الوطنى العربية والإفريقية الخرطوم ١٩٧٦

*انجولا.. الثورة وأبعادها الإفريقية بغداد ١٩٧٨

*أفريقيا.. قضايا التحرر والتنمية القاهرة ١٩٨١

*العرب والإفريقيون.. وجها لوجه القاهرة ١٩٨٥

*إسرائيل وأفريقيا- (مع د. عواطف عبد الرحمن) القاهرة ١٩٨٦

*أفريقيا- كتاب غير دورى (مجلدان) (إشراف) القاهرة ١٩٨٦-١٩٨٧

*حوارات.. سمير أمين دمشق ١٩٩٤

*حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى- مع عيسى شيفجى القاهرة ١٩٩٤

*مواد أفريقيا (فى: موسوعة العلوم السياسية) جامعة الكويت ١٩٩٠

*الشرق أوسطية مخطط أمريكى صهيونى (تحرير) القاهرة ١٩٩٨

*أفريقيا.. فى نهاية قرن القاهرة ٢٠٠١

*فى ثقافة التحرر الوطنى القاهرة ٢٠٠١

ترجمة...

*الفولكلور قضاياه وتاريخه (مع عبد الحميد حواس) القاهرة ١٩٧١

*من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى (مع آخرين) القاهرة ١٩٧١

دراسات...

*مقـــالات أساسية فى: قضايا فكرية (القاهرة)- لطريق (بيروت) شهادات (دمشق) الـــثقافة العربـــية (تونـــس) إضافات (تونس) الثقافة السودانية (الخرطوم) الكرمل (فلسطينية)- الجنوب الإفريقى (هرارى) النهضة الأفريقية (لندن).

أفارقة وعرب في مهب الريح

★ يتابع هذا الكتاب الأحداث الأفريقية في السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين .

★ وهو يتوجه إلى القارئ العربي الذي يشعر المؤلف بضرورة أن يلتفت لإمكانيات التقاء شعوب الجنوب في ظروف التكتلات الكبرى من حوله ، وهيمنة عملية العولمة على مصائر كثيرة .

★ إن التفاعلات على سطح القارة بين شعوب متنوعة وصراعات وتوافقات متجددة ، شاملة العرب والأفارقة ، قد تدفع القارئ العربي إلى تأملات جديدة في حقيقة توجهاته ثقة منا إن كتلة شعوب الجنوب تستطيع أن تفعل الكثير من أجل مستقبل أفضل .

الناشر

دار الأمين - القاهرة

